الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -

جامعة البويرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

بعنوان:

دور التكوين الجامعي في التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر
–دراسة حالة –

من إعداد الطالب:
عقاد مهدي

تحت إشراف الأستاذ:
د. يحياوي أحمد

نوقشت وأجيزت يوم: الثلاثاء 11 فيفري 2025

من قبل أعضاء لجنة المناقشة الآتية:

اللقب والاسم	الرتبة	الصفة	الجامعة
سعود وسيلة	أستاذ محاضر قسم "أ"	رئيسا	جامعة البويرة
يحياوي أحمد	أستاذ محاضر قسم "أ"	مشرفا ومقررا	جامعة البويرة
مداحي محمد	أستاذ	عضوا ممتحنا	جامعة البويرة
عزوز أحمد	أستاذ	عضوا ممتحنا	جامعة البويرة
زيتوني كمال	أستاذ	عضوا ممتحنا	جامعة مسيلة
زلاسي رياض	أستاذ محاضر قسم "أ"	عضوا ممتحنا	جامعة الوادي
هبري نصيرة	أستاذ محاضر قسم "أ"	مشرف مساعد	جامعة بومرداس

2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي فضلنا بالعقل ومكننا بالعلم، وأسعدنا بالهداية والتوفيق،

والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

أشكر الله عز وجل على توفيقي لإتمام هذا العمل

إن واجب الاعتراف بالجميل يدعوني أن أتقدم بأجمل عبارات الشكر والتقدير

للأستاذ المشرف "أحمد يحياوي"

على صبره معي وإرشاداته لإنجاز هذا البحث ولم يبخل علينا طول مدة إنجازها

بنصائحه القيمة وتوجيهاته النيرة، كما اشكر الاستاذة" هبري نصيرة" على

نصائحها وكل ما قدمته لي من يد المساعدة.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى أساتذتنا "مرماط نبيلة" "وسيلة سعود"، "ميلود

اوعيل"، "عاشور حيدوشي"،"شرفاوي عائشة"، "بغدود راضية"، "فاسي فاطمة

الزهراء".

الشكر لجميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير.

إلى كل زملائي في الدفعة.

إلى كل من ساندني كي أنجز هذا العمل.

مهدي عقاد

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى التي سهرت الليالي من أجلي ولم تبخل عليا بنصيحة ودعوة "الأم" حفظها الله وأطال في عمرهما.

إلى من تحمل عبئ الحياة من أجل راحتي وسعادتي "أبي" حفظك الله وأطال في عمره.

إلى أقرب الناس إلى قلبي أخواني وأختي وعائلتهم الكريمة حفظهم الله.

إيلين وميرال

الملخص

الملخص

I- الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور التكوين الجامعي في تحفيز الطلاب على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر؛ وقد تم الاعتماد في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي مع استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات، من خلال توزيع استمارة الاستبيان على عينة من 270 مفردة، سواء بتوزيع مباشر أو عبر إرسال استبيان الكتروني، وذلك عبر ثلاث جامعات هي: البويرة، بومرداس، والمسيلة، إضافة إلى اعتماد أسلوب المقابلة للاستفسار والاستيضاح أكثر والحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات التي تخص الدراسة؛

وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين حول التكوين الجامعي والتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجامعات المدروسة تُعزى إلى الجنس، السن، المستوى التعليمي، الكلية، بينما توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين حول التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة تعزى لمتغير "الجامعة التي تنتمي اليها"؛ كما أظهرت النتائج أن هناك أثرا ذو دلالة إحصائية بين التكوين الجامعي والتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، وأن اتجاهات الطلاب في الجامعات محل الدراسة إيجابية.

الكلمات المفتاحية: التكوين الجامعي، المؤسسات الناشئة، الابتكار، التعليم المقاولاتي، حاضنات الأعمال.

II- **Abstract:**

This study aims to investigate the role of university education in motivating students to launch startups in Algeria. A descriptive-analytical approach was adopted, utilizing a questionnaire as the primary data collection tool. The questionnaire was distributed to a sample of 270 individuals, both directly and via electronic means, across three universities: Bouira, Boumerdes, and M'sila. Additionally, interviews were conducted to further inquire and obtain as much relevant information as possible.

The study found no statistically significant differences in respondents' attitudes toward university education and the motivation to launch startups in the studied universities based on gender, age, educational level, or faculty. However, there were statistically significant differences in attitudes toward the motivation to launch startups attributed to the variable "university affiliation." The results also indicated a statistically significant effect between university education and the motivation to launch startups in Algeria at a significance level of 0.05, with students' attitudes in the studied universities being positive.

Keywords: university education, startups, innovation, entrepreneurial education, business incubators.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	
كلمة شكر وعرفان	
الإهداء	
الملخص	II
فهرس المحتويات	IV
قائمة الأشكال والجداول	VII
قائمة الملاحق	XI
قائمة المفاهيم والمختصرات	XIII
مقدمة	أ-س
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتكوين الجامعي والتعليم المقاولاتي في الجزائر	2-65
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية التكوين الجامعي	3
المطلب الأول: مفهوم التكوين الجامعي	3
المطلب الثاني: وظائف التكوين الجامعي	8
المطلب الثالث: عناصر التكوين الجامعي وأهدافه	10
المطلب الرابع: طرق التكوين الجامعي	15
المبحث الثاني: واقع التكوين الجامعي في الجزائر	17
المطلب الأول: المسار التاريخي للتكوين الجامعي في الجزائر	17
المطلب الثاني: تشخيص التكوين الجامعي في إطار ل م د	26
المطلب الثالث: معايير الجودة المطبقة في الجامعة الجزائرية	36
المطلب الرابع: تقييم التكوين الجامعي في ظل التعديلات الجديدة	42
المبحث الثالث: التعليم المقاولاتي كأداة لتبني الفكر المقاولاتي في الجامعة الجزائرية	49
المطلب الأول: التعليم المقاولاتي وأهميته في نجاح العمل المقاولاتي	50
المطلب الثاني: أثر التعليم المقاولاتي على ريادة الأعمال	55
المطلب الثالث: الانتقال من الجامعة التعليمية إلى الجامعة المقاولاتية	60
خلاصة الفصل الأول	65
الفصل الثاني: التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر	67-121
تمهيد	67
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الناشئة.	68
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الناشئة	68

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الناشئة	71
المطلب الثالث: دورة حياة المؤسسات الناشئة ومصادر تمويلها	73
المبحث الثاني: واقع المؤسسات الناشئة في البيئة الريادية للجزائر	81
المطلب الأول: النظام البيئي الريادي في الجزائر	81
المطلب الثاني: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر	85
المطلب الثالث: تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر	92
المبحث الثالث: إطلاق المؤسسات الناشئة وفق قرار 1275	95
المطلب الأول: النظام البيئي الريادي في الجامعة الجزائرية	95
المطلب الثاني: محاور تنفيذ قرار 1275في الجامعة	99
المطلب الثالث: الأفكار وآليات إنتاجها في الجامعة	108
خلاصة الفصل الثاني	121
الفصل الثالث: حاضنات الأعمال الجامعية كألية لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة حالة جامعات (البويرة – بومرداس – مسيلة).	165-123
تمهيد:	123
المبحث الأول: ماهية حاضنات الاعمال الجامعية	124
المطلب الأول: مفهوم حاضنات الأعمال الجامعية	124
المطلب الثاني: أهمية حاضنة الأعمال الجامعية وأهدافها	126
المطلب الثالث: مراحل احتضان الأفكار في حاضنات الأعمال الجامعة	129
المطلب الرابع: تحديات حاضنات الأعمال الجامعية	134
المبحث الثاني: تقديم عينة من حاضنات الأعمال الجامعة ومنهجية الدراسة	136
المطلب الأول: تقديم حاضنات الأعمال لجامعة البويرة، بومرداس ومسيلة	136
المطلب الثاني: منهج الدراسة التطبيقية	138
المطلب الثالث: مصادر جمع البيانات واختبار صدق وثبات أداة الدراسة	139
المبحث الثالث: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الاستبيان	147
المطلب الأول: التحليل الوصفي للعينة	147
المطلب الثاني: العرض والتحليل الاحصائي لمحاور الاستبيان	153
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات	165
خلاصة الفصل الثالث	184
الخاتمة	190-186
قائمة المراجع	192
الملاحق	197

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال والجداول

أولا– قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	مراحل التكوين الجامعي في إطار النظام الكلاسيكي	20
2-1	مراحل التكوين الجامعي في إطار نظام ل م د بالجزائر	29
3-1	التكوين الجامعي والتعليم المقاولاتي مصدر للإبداع والابتكار	55
4-1	الانتقال إلى الجامعة المقاولاتية	61
1-2	دورة حياة المؤسسات الناشئة	73
2-2	ربط دورة حياة المؤسسات الناشئة بمخطط التمويل	78
3-2	النظام البيئي الريادي في الجزائر	82
4-2	العناصر المكونة للنظام البيئي الريادي في الجامعة	97
5-2	محاور تنفيذ القرار 1275	100
6-2	المحور البيداغوجي لتنفيذ القرار 1275	100
7-2	محور التحسين والتدريب لتنفيذ القرار 1275	103
8-2	محور العلاقة مع المحيط الخارجي لتنفيذ القرار 1275	105
9-2	محور براءة الاختراع لتنفيذ القرار 1275	106
10-2	عناصر الفكرة التي تساهم في نجاح أو فشل المؤسسات الناشئة	111
11-2	صلاحية نموذج العمل عامل لدخول الريادة	112
12-2	أهم خطوات الوصول للفكرة	115
13-2	التكوين الجامعي مصدرا لإنتاج الأفكار وحاضنات الأعمال مركز لتجسيدها	119
1-3	أهم خدمات حاضنات الأعمال الجامعية في كل مرحلة	131
2-3	الأدوار الأخرى لحاضنات الأعمال الجامعية	132
3-3	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس	147
4-3	توزيع أفراد العينة حسب السن	148
5-3	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوي التعليمي	149
6-3	توزيع أفراد العينة حسب الجامعة	150

قائمة الأشكال والجداول

ثانيا– قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	وظائف الجامعة	5
1-2	الفرق بين المؤسسة الناشئة والمشروع المبتكر	87
2-2	ترتيب أفضل 10 مؤسسات ناشئة في الجزائر لسنة 2022	90
3-2	أهم النقاط التي تساعد على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر والنقاط التي تعيق تطورها	93
4-2	معايير قبول المشروع	101
5-2	الفرق بين الفكرة وعرض القيمة ونموذج العمل	110
1-3	الإمكانيات المادية لحاضنات الأعمال الجامعية لكل من البويرة –بومرداس ومسيلة	137
2-3	اختبار الصدق البنائي لمتغير التكوين الجامعي	141
3-3	اختبار الصدق البنائي لمتغير التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة	141
4-3	معامل الثبات لابعاد المحور الأول (ألفا كرونباخ)	142
5-3	قيم الثبات لأبعاد المحور الثاني (قيم ألفا كرومباخ)	143
6-3	قيم ثبات المحاور والاستبيان	145
7-3	اختبار التوزيع الطبيعي للتكوين الجامعي والتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة	146
8-3	توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث الجنس	147
9-3	توزيع أفراد العينة حسب السن	148
10-3	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي (التأهيل العلمي)	149
11-3	توزيع أفراد العينة حسب الجامعة	150
12-3	توزيع أفراد العينة حسب الكلية	150
13-3	توزيع أفراد العينة حسب التخصص	151
14-3	مقياس ليكارت الخماسي	153
15-3	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات التكوين الجامعي	154
16-3	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة	160
17-3	درجة ارتباط ابعاد المحور الأول مع المحور الثاني	168
18-3	معامل ارتباط للمتغيرين (x -y)	169
19-3	نتائج تقدير الانحدار الخطي البسيط للتكوين الجامعي للتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة	170
20-3	نتائج تقدير الانحدار الخطي المتعدد لأبعاد التكوين الجامعي على التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة	173
21-3	نتائج تحليل (levene's) لاختبار الاختلافات في التكوين الجامعي حسب متغير الجنس	175

قائمة الأشكال والجداول

22-3	نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار الاختلافات لمحور التكوين الجامعي حسب متغير السن	176
23-3	نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار الاختلافات لمحور التكوين الجامعي حسب متغير المستوى التعليمي	177
24-3	نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار الاختلافات لمحور التكوين الجامعي حسب متغير الجامعة التي تنتمي اليها	178
25-3	نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار الاختلافات لمحور التكوين الجامعي حسب متغير الكلية	178
26-3	نتائج تحليل (levene's) لاختبار الاختلافات في التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة حسب متغير الجنس	179
27-3	نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار الاختلافات في التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة حسب متغير السن	180
28-3	نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار الاختلافات لمحور التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة حسب متغير المستوى التعليمي	181
29-3	نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار الاختلافات لمحور التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة حسب متغير الجامعة التي تنتمي اليها	182
30-3	نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار الاختلافات لمحور التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة حسب متغير الكلية	183

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نموذج الدراسة	208
02	استمارة البحث – الإستبيان –	209
03	قائمة الأساتذة المحكمين	213
04	نتائج مخرجات برنامج spss.v 27	214

قائمة المفاهيم والمختصرات

قائمة المفاهيم والمختصرات

أولا– مفاهيم الدراسة:

- **المؤسسات الناشئة:** ما هي الا مرحلة بدائية لتكوين مشروع وهي مؤقتة تمتهن لغرض النمو تعتمد على أساليب حديثة لتحقيق ذلك مثل الابتكار؛
- **الابتكار:** إطلاق منتج او خدمة جديدة ذات تكنولوجيا عالية بعد تخطيطها وتصميمها، والتي تطرح لأول تطبيق تجاري؛
- **حاضنات الأعمال الجامعية:** هيئة تابعة للجامعة تعمل على مرافقة الأفكار الابتكارية للطلاب الجامعيين من خلال تقديمها لجملة من الخدمات والتسهيلات وتسعى إلى تجسيدها كمؤسسات ناشئة؛
- **دار المقاولاتية:** مصلحة تابعة للجامعة تعمل على تعزيز الفكر المقاولاتي للطلاب من خلال مجموعة من الاعمال التي تقوم بها من بينها الأيام التحسيسية والتكوينية كما تهدف الى استقطاب المزيد من الطلاب لإنشاء مؤسسات وتشجعهم لطرح أفكار مقاولاتية؛
- **القرار 1275**: هو قرار يتضمن كيفية إعداد مشروع مذكرة للحصول على "شهادة /مؤسسة ناشئة –براءة اختراع" موجّهٌ للطلاب في جميع الجامعات الجزائرية، ويهدف إلى تكوين جيل من "طلاب–رواد الأعمال".؛
- **شهادة مؤسسة ناشئة/ شهادة براءة الاختراع:** هي شهادة جامعية تمنح فقط لأصحاب المشاريع في الجامعة الذين يدخلون ضمن قرار 1275، يتحصل عليها الطالب بعد مناقشة مذكرته والتي تسمح له للحصول على علامة لابل؛
- **علامة لابل:** هي علامة تتويج الطالب بعد مناقشة مشروعه الذي يدخل ضمن قرار 1275 شهادة /مؤسسة ناشئة، شهادة /براءة اختراع، والتي تسمح له بالحصول على تمويل من صندوق تمويل المؤسسات الناشئة؛
- **صندوق تمويل المؤسسات الناشئة:** صندوق انشا خصيصا لتمويل المؤسسات الناشئة والمشاريع الابتكارية والتي تدخل ضمن قرار 1275، ويعمل الصندوق ضمن استثمار راس مال المخاطر، يتكون راس مال الصندوق من مساهمات البنوك تم انشاءه في أكتوبر 2020.

ثانيا – قائمة المختصرات:

- CNAC: الصندوق الوطني للتامين على البطالة.
- ANADE: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.
- ANGEM: الصندوق الوطني لتسيير القرض المصغر.
- ANPT : الوكالة الوطنية لترقية الحضائر التكنولوجيا وتطويرها.
- FAUDTIC: صندوق تخصيص استخدامات وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- NESDA : الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.
- CNRE : المركز الوطني للبحوث حول البيئة (Centre national de recherches sur l'environnement)

مقدمة

أولا– تمهيد:

شهد العالم خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين تطوُّراتٍ هائلة في مجالات عِدّة، كان أغلبها ناتجا عن الثورة الحاصلة في التكنولوجيا، والتي أصبحت ذات تأثيرٍ مباشرٍ على كُلِّ القطاعات؛ إذ تُعدُّ التكنولوجيا عُنصُرًا هامًّا ومُحرِّكًا أساسيا للنمو الاقتصادي، ومصدرًا رئيسيًا لتحقيق التنمية وتعزيز تنافسية الدول، وللوصول إلى ذلك تم الاهتمام بصورة كبيرة بالتعليم باعتباره السبيل الأول لتطوُّرِ المورد البشري، حيث يُعتبرُ العنصر المُميّز لتفاوت مستوى التقدُّم بين الدول، والذي جعل من الدول المُتقدِّمة تقود قاطرة الابتكار والنمو في العالم، ودفع بالدول أقل تقدُّمًا إلى محاكاة هذه التجارب في نفس الوقت، والعمل على تطوير تجاربها الخاصة بهدف ترقية وتحسين مخرجات أنظمتها التعليمية والتي تساهم في خلق وتطوير قطاعات إنتاجية تضيف القيمة للاقتصاد والمجتمع؛

وفقا لذلك فإن التوليفة المناسبة التي تتماشى مع العصر الحالي هي الاهتمام أكثر بالتعليم، بهدف اكتساب المعارف وتنمية القدرات والمهارات، خاصة في سياق تطوُّرٍ مستمرٍّ للتكنولوجيا؛ هذا ما يستدعي ببناء نظام تعليمي بمعايير ذات جودة عالية في مختلف المستويات من الابتدائي إلى الجامعي، وغرس ثقافة البحث والتطوير لدى المجتمع ككُلّ، مع توفير الإمكانيات التي تساعد على النجاح في ظِلِّ التحدِّياتِ المستقبلية للدول بما فيها الجزائر، مع التركيز بصورة أكبر على التعليم الجامعي والمهني باعتباره همزة وصل بين البحوث والمشكلات، ومركزا لخلق الحلول وتوليد الأفكار وتجسيدها في شكل حلول ومشاريع عملية واقعية؛

هذا ما يستلزم إعادة تفعيل دور الجامعة في الجزائر، وإعادة مكانتها الحقيقية في المجتمع والاقتصاد على حدٍّ سواء، مع العمل على الارتقاء بها لمصاف الجامعات الدولية والرائدة، وهو ما دفع بالجزائر للقيام بالعديد من الإصلاحات في قطاع التعليم العالي، وصلت إلى التغيير التام لأنظمتها التعليمية بصورة مستمرة، تكيُّفًا مع مشكلات ومُتطلّباتِ كُلِّ مرحلة منذ الاستقلال، إلّا أن ذلك انعكس سلبا على الديناميكية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنوات طويلة، حقّقت بها نتائج غير مرغوب فيها، حيث تم الانتقال في الجزائر من النظام الكلاسيكي المعتمد بعد الاستقلال، والذي أصبح لا يستجيب لمتطلّبات سنوات الألفينات من القرن الماضي إلى نظام ل م د، والذي تمّ تعميمه خلال سنة من التجريب على كافة جامعات الوطن، وقد كانت النتائج المُحقّقة آنذاك تدُلُّ على وجود تسرُّعٍ في تطبيق هذا النظام في إطار المُتطلّباتِ المُصاحِبة لتطبيقه؛

نتيجة لذلك، فإن برامج الإصلاح في الجزائر لا تزال قائمة ومستمرة بغرض الاستجابة بصورة أفضل لِمُتطلِّباتِ المرحلة الحالية، والتوجُّهِ نحو الاقتصاد المعرفي؛ وتظهر في سياق ذلك بوادر إيجابية من المسؤولين عن التعليم العالي

لتحسين أساليب التحصيل وإعداد مناهج تعليمية تتوافق مع المستجدات العالمية، وإعادة النظر في البرامج والمقررات الدراسية وتطويرها وفق رؤية الجامعة ورسالتها المستنِدة إلى التغيُّرات العالمية من جهة؛ وسدِّ الفجوة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل من جهة أخرى، مع بناء وتقوية العلاقات مع مختلف القطاعات بما يزيد من ربط الجامعة الجزائرية بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي، والذي يسمح بمعالجة المشاكل التي تعيق التنمية، والمساهمة في تحقيق هذه الأخيرة، وفي هذا الإطار، أي المساهمة في تحقيق القيمة المضافة للاقتصاد وتنويعه، فإن الجامعة الجزائرية تبنّت إصلاحات أخرى منها التوجُّه نحو التحفيز على تبنِّي الفكر المقاولاتي بين مختلف مُكوِّنات الجامعة، وذلك نظرا لأهمية المقاولاتية والابتكار في التنمية الاقتصادية ودورها في توفير مناصب عمل؛

وباعتبار أن الجامعة هي الركيزة الأساسية لأي تطوُّرٍ وتقدُّمٍ، فقد نُسِبت لها أدوارٌ أخرى غير دورها الأساسي في التكوين وخلق وتوزيع المعارف، من بينها أن تساهم في خلق، وفي التحفيز على خلق المؤسسات المختلفة التي تساهم في توليد الثروة، بما فيها ما يُعرفُ بالمؤسسات الناشئة، والتي أضحت اليوم مُحرِّكًا للعديد من الاقتصاديات، بفضل قدرتها على توليد أرباح عالية وتقديم حلول ابتكارية لمختلف المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد والمجتمع، مع ميزتها الرئيسية في الارتباط بصورة وثيقة بالتكنولوجيا والابتكارات؛ فتُعتبرُ الجامعة أحد الأماكن المثلى لإنشاء وإطلاق مثل هذه المؤسسات نظرا لكونها نواة ومنبع الابتكارات والحلول والبحوث في المجتمع.

ثانيا– مشكلة الدراسة:

أدركت الجزائر ضرورة التوجُّه نحو الاهتمام بالمؤسسات الناشئة، بالتركيز بداية على توفير المناخ الملائم لتشجيعها ودعمها، فتبنّت العديد من السياسات والإجراءات التي تساعد على ذلك، من أهمها العمل على توفير إطار قانوني وتنظيمي يضبط هذه المؤسسات وتأسيسها، إضافة إلى إنشاء وزارة خاصة بالمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، وصندوق خاص لتمويل هذه المؤسسات يسعى إلى تسهيل تغطية الاحتياجات المالية لها. إلى جانب ذلك، فإن الحكومة رأت ضرورة مُلِحّة في إدراج الجامعة كلاعب مُهِمّ لنجاح هذه الاستراتيجية، فتم توفير العديد من آليات دعم المؤسسات الناشئة على مستوى الجامعات الجزائرية، على رأسها حاضنات الأعمال الجامعية، التي تتمثّلُ وظيفتها الرئيسية في متابعة المؤسسات الناشئة ودعمها في تخطِّي الصعوبات والعراقيل التي قد تواجهها في المراحل الأولى من الإطلاق. بالإضافة إلى ذلك، عملت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على دعم هذا التوجُّه من خلال إصدار القرار 75–12 الذي يهدف إلى تحفيز الطلاب الجامعيين عامة، والذين على وشك التخرُّجِ منهم خاصة، سواء في ليسانس، ماستر أو دكتوراه، على تقديم مشاريع تخرُّجِهم في شكل مؤسسات ناشئة أو براءات اختراع؛

جاء القرار 75-12 شهادة – مؤسسة ناشئة/مشروع مبتكر، ليتم تطبيقه في مختلف الكُلِّيّاتِ والمعاهد، وفي مختلف التخصُّصات، ولطلاب يستفيدون من برامج تكوينية متباينة، وهو ما يعني اختلافا في طبيعة ومحتوى التكوين الجامعي الذي يستفيد منه الطلاب، والذي يُعدُّ الخلفية والأساس الذي تتوقف عليه درجة تحفيزهم وتشجيعهم على التوجُّهِ نحو تفكير ابتكاري ومقاولاتي يدفعهم إلى تقديم أفكارهم وتجسيدها في شكل مؤسسات ناشئة أو مشاريع مبتكرة، بناءا على ما سبق يمكن بلورة إشكالية الدراسة من خلال السؤال التالي: "**ما دور التكوين الجامعي في التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة عبر الجامعات الجزائرية؟**"

انطلاقا من هذه الإشكالية، تبرز مجموعة من الأسئلة الفرعية، أهمها:

1) ما هو مستوى التكوين في الجامعات الجزائرية؟

2) ما هو مستوى التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر؟

3) هل يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية بين التكوين الجامعي والتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر عند مستوى معنوية 5%؟

4) هل يوجد هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير التكوين الجامعي والتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر عند مستوى معنوية 5%؟

5) هل توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية لمتغير التكوين الجامعي في التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر تعزى بها للمتغيرات الشخصية؟

ثالثا– فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية الرئيسية تم صياغة الفرضيات التالية:

1) تُعدُّ مستويات التكوين الجامعي في الجزائر متوسطة؛

2) تُعتبر مستويات التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر جيدة؛

3) هناك ارتباط ذو دلالة إحصائية بين التكوين الجامعي والتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر عند مستوى معنوية 5%؛

4) هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير التكوين الجامعي والتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر عند مستوى معنوية 5 %؛

5) هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لمحوري الدراسة، التكوين الجامعي والتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر تعزى للمتغيرات الشخصية.

رابعا– أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة من خلال تزايد الاهتمام بموضوع المؤسسات الناشئة في الجزائر، مفهوما وتطبيقا؛ حيث أن بناء النظام البيئي الداعم لتأسيس وترقية هذه المؤسسات، يستلزم أن تكون الجامعة جُزءًا من ذلك، ليس فقط باعتبارها نواة للابتكارات، ومصدرًا للحلول والبحوث فقط، وإنما كفاعل في التحفيز على إنشاء هذه المؤسسات من قبل طلابها بالدرجة الأولى؛ وذلك سواء من ناحية الدعم والمرافقة الذي يظهر في تجربة حاضنات الأعمال الجامعية في هذا الإطار، والتي تُعدُّ حديثة في أغلب الجامعات الجزائرية، والذي يزيد من أهمية هذه الدراسة في توضيح سيرورة هذه المرافقة والمتابعة وإلقاء الضوء على هذه العملية؛ أو من ناحية استكشاف أثر التكوين الجامعي على دفع الطلاب نحو المشاريع الشخصية المقاولاتية، وتحديدا المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة.

خامسا– أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي للدراسة هو استكشاف وتقييم الدور الذي يلعبه التكوين الجامعي في تحفيز الطلاب على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر، وذلك من خلال استقصاء أصحاب المشاريع الناشئة المنخرطين في حاضنات الأعمال الجامعية واثبتوا توجههم لإطلاق المؤسسات الناشئة عن مدى مساهمة تكوينهم في الجامعة لإطلاق هذا النوع من المؤسسات، بذلك فإن هذه الدراسة تسعى إلى:

- إبراز دور التكوين في إعداد الطُلّاب لممارسة الأعمال المقاولاتية؛
- التعرف على دور البرامج الجامعية المعمول بها في تفعيل الفكر المقاولاتي للطلاب؛
- كيفية تطوير وإنماء معارف الطلاب بشكل يساعدهم على الابتكار؛
- شرح مضمون القرار 75-12؛
- التعرُّف على حاضنات الأعمال الجامعية، وكيفية مرافقة ومتابعة المؤسسات الناشئة في الجامعة.

سادسا– حدود الدراسة:

نظرا لصعوبة اشتمال الدراسة على كافة الجوانب ذات العلاقة بالموضوع، ولصعوبة توسيع الدراسة لتشمل كافة مناطق الجزائر، فقد تم حصر هذه الدراسة ضمن الحدود الآتية:

1– الحدود المكانية: تم إجراء الدراسة الميدانية في:

- حاضنات أعمال جامعة البويرة؛
- حاضنات أعمال جامعة بومرداس؛

- حاضنات أعمال جامعة المسيلة.

2- الحدود الزمانية : استغرق إنجاز الدراسة لإعداد الجانب النظري والتطبيقي من سنة 2022 إلى غاية 2024، كما تم توزيع الاستبيانات بعد تصميمها على شكلها النهائي في حاضنات الاعمال المشار إليها سابقا، وكان منذ مارس 2023 إلى غاية ماي من نفس السنة، وتم استرجاع 205 استبيان ورقي و25 استبيان الكتروني.

سابعا- منهج وأدوات الدراسة:

للوصول إلى هدف الدراسة والإجابة على الإشكالية، تم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري من أجل تقديم إطار مفاهيمي حول مُتغيّراتِ الدراسة، وتم الاستعانة في ذلك على المسح المكتبي القائم على الاطلاع على العديد من الكتب والمقالات الأكاديمية والأطروحات، وغيرها من المراجع ذات العلاقة. أمّا من الجانب التطبيقي فقد اعتمد على الاستبيان والمقابلة كأدوات للدراسة، أين تم تحليل النتائج المُتحصّلِ عليها من الاستبيان إحصائيا، مع إزالة الغموض عن بعض الإجابات من خلال المقابلة، لتعزيز مصداقية المعلومات المُتحصّلِ عليها من خلالها.

ثامنا- الدراسات السابقة وتمييزها عن الدراسة الحالية:

تعددت الدراسات التي تناولت وبحثت في الموضوع، والتي ساهمت بشكل كبير في إعداد هذه الدراسة في إطارها النظري، وأوضحت بعض المعالم الخاصة بالدراسة التطبيقية، نذكر منها ما يلي:

1. الدراسات السابقة باللغة العربية:

من بين الدراسات التي أتت باللغة العربية، وكانت مُنطلقا للدراسة الحالية، يمكن إجمال ما يلي:

أ- دراسة **الجودي محمد علي** (2015)، تحت عنوان «**نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي - دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة**"، أطروحة لنيل درجة دكتوراه، تخصص تسويق مصرفي وتسويق الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة بسكرة، الجزائر

تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية التعليم المقاولاتي لتأهيل الطُلّاب والعمل على تطوير مهاراتهم المقاولاتية التي تساعدهم على ممارسة العمل المقاولاتي في الجامعات؛ حيث تم إسقاط الدراسة النظرية التي اعتمدت على المنهج الوصفي على عينة من طُلّاب طور الماستر، تخصص مقاولاتية وتسيير المؤسسات، في جامعة الجلفة، أين ضمّت العينة 132 طالبا وطالبة، وتم اختبار دور التعليم المقاولاتي في تطوير المقاولاتية لدى هذه العينة. وقد توصّل الباحث من خلال دراسته إلى النتائج التالية:

- التعليم المقاولاتي يساهم في تزويد الطلاب بمعارف جديدة في المقاولاتية تساعدهم في الإدماج بسرعة في هذا المجال، كما يُؤثِّرُ على سُلوكهم، وتوجيههم نحو ممارسة الأعمال المقاولاتية؛
- يزيد التعليم المقاولاتي من المعارف التي تسمح للطالب بطرح أفكار مقاولاتية، ما يجعله في حدِّ ذاته تحفيزا على دخول عالم المقاولاتية. كما أن التعليم المقاولاتي يُؤثِّرُ على الروح المقاولاتية بصفة محدودة من خلال هذه الدراسة في جامعة الجلفة.

ب– دراسة الباحثة **بن شواط سمية** (2022)، تحت عنوان "**مساهمة قطاع التعليم العالي في دعم الطلبة لخلق المؤسسات الناشئة – دراسة حالة بعض المؤسسات الجامعية الجزائرية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي مغنية، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة النمط السلوكي للطالب وتوجهاته المقاولاتية لخلق المؤسسة الناشئة، وأهم المجهودات المبذولة لتحفيزهم من الجامعة ودفعهم نحو المقاولاتية عن طريق إطلاق المؤسسات الناشئة، وإمكانية ترجمة النية المقاولاتية إلى سلوك المقاولاتي بإطلاق مؤسسات ناشئة. وقد توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

- تساهم العروض العلمية في توجيه الطلاب نحو العمل المقاولاتي بأعلى نسبة من مراكز دعم المقاولاتية؛
- الثقافة الجامعية لا تؤثر بشكل كبير في إطلاق مؤسسات أو دخول لعالم المقاولاتية؛
- نجح التعليم العالي في تكوين الطلاب في المقاولاتية، وهو ما نتج عنه بناء مواقف إيجابية اتجاه المقاولاتية.

ت– دراسة الباحثة **سلامي منيرة** (2006-2007)، تحت عنوان "**التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر – طالبات على أبواب التخرج من جامعة ورقلة للموسم الجامعي 2006–2007**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، الجزائر

هدفت هذه الباحثة من خلال دراستها إلى إظهار أهم المعوقات التي تقف أمام المرأة لإطلاق المؤسسات، ومعرفة مدى جاهزية الطالبات المقبلات على التخرج لدخولهن في المجال المقاولاتي. استعملت الدراسة المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليلي للجانب التطبيقي، وتم الاستعانة باستبيان مُوجّه إلى الطالبات اللاتي تابعن خلال الجامعة تكوين في الاقتصاد والتسيير، وعينة أخرى من طالبات لم يزاولن تكوين في تسيير المؤسسات وهن من تخصصات مختلفة. وتوصلت الباحثة من خلال دراستها إلى النتائج التالية:

-التكوين ليس له تأثير كبير على انجذاب الطالبات بفكرة الانشاء، وهنا يمكن القول إن السبب وراء انخفاض نسبة المقاولة النسوية لا يرجع لعدم رغبتهن في تأسيس عمل خاص، مع العلم أن الرغبة لوحدها لا تفسر الظاهرة؛

- يعود انخفاض التوجُّه النسوي للعمل المقاولاتي سببا في عدم دخول النساء في مجال المقاولاتية، حيث أن الحصول على الوظيفة أكثر إقبالا بالنسبة لهن، بينما يأتي إطلاق المؤسسات في المرتبة الأخيرة من خياراتهن.

ث– دراسة **حمزة لفقير** (2009)، تحت عنوان "**تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة مع دراسة حالة برنامج المعتمد في غرفة الصناعات التقليدية والحرف CREE GERME – سطيف**"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى فعالية برامج التكوين في دعم وتنمية روح المقاولة وتمكن المشاركين من انشاء المؤسسات، إضافة إلى تسليط الضوء على برامج التكوين التي تعتمد عليها غرفة الصناعة التقليدية؛

وقد توصّل الباحث من خلال دراسته إلى أن للتكوين أهمية بالغة في تعزيز روح المقاولة، وأن للبرامج دور إيجابي بتزويد المشاركين بمختلف المعارف والمهارات التي تُمكِّنُهُم من ممارسة هذه الوظيفة وتنير لهم مختلف الاتجاهات الإيجابية لإنشاء مؤسساتهم وتسييرها بطريقة فعالة، كما يبقى الجانب الشخصي للأفراد الذي تدخل في تحديده مجموعة من العوامل النفسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية يلعب دورا مهما في قرار المقاولة.

ج– دراسة **قايدي أمينة** (2016- 2017)، تحت عنوان "**تطور التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى إسطنبولي معسكر، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز فعالية التكوين الجامعي في توجيه الطلاب نحو المقاولاتية، وكانت الفئة المستهدفة هي الفئة المتعلمة في مرحلة ما قبل إنشاء المؤسسات. وقد توصّلت الباحثة من خلال دراستها إلى النتائج التالية:

- تُؤثِّرُ المواقف على التوجُّه المقاولاتي للطلبة في جميع مراحل الدراسة؛
- لا يُؤثِّرُ التمكُّنُ المقاولاتي على توجُّهِ الطُلّاب نحو مجال المقاولاتية في جميع الحالات؛
- يُؤثِّرُ الخوف من الفشل سلبا على التوجُّه المقاولاتي للطلاب؛
- امتلاك الأفكار لا يكفي وحده للتوجُّهِ نحو المجال المقاولاتي للطلاب.

ح– دراسة (**قوجيل**) (2016)، تحت عنوان "**دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

تهدف هذه الدراسة الى تحليل مدى فعالية اساليب دعم المقاولاتية في الجزائر، وهذا بالتطرق الى قدرة السياسات الحكومية على التحكم في العوامل الثقافية التشريعية والاقتصادية، وتفعيل أداء هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية للتمكن من تهيئة البيئة الملائمة لتحقيق البروز المقاولاتي، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في الشق النظري، واعتمدت على الاستبيان في الشق التطبيقي، مع استهداف عينة من أصحاب المؤسسات الناشئة في ولايات ورقلة، غرداية، باتنة، الوادي، بسكرة، باتنة. وقد توصّل الباحث من خلال دراسته إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة وطيدة بين البروز المقاولاتي والعوامل المحيطة به متمثلة في العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية وكذلك البيئة التشريعية ويبقى تأثيرها محدود وضعيف نسبيا؛
- عدم وجود أي علاقة بين هيئات الدعم والمرافقة والبروز المقاولاتي من خلال التتابع المتحصل عليها؛
- إشكالية التمويل هي أكبر عائق يعاني منه المقاول؛
- سياسات دعم المقاولاتية لا تؤثر بشكل فعال على البروز المقاولاتي وأن هيئات الدعم غير فاعلة في الجزائر.

2. الدراسات السابقة باللغة الأجنبية:

من بين الدراسات السابقة الأجنبية التي قامت عليها هذه الدراسة، يمكن ذكر الآتي:

A- Thèse de **Azzedine Tounes** (2003), sous le titre: **"l'intention entrepreneuriale: une recherche comparative entre des étudiants suivant des formations en entreprenariat (bac 5) et des étudiants en DESS CAAE"**, Rouen, Thése de Dcotorat en sciences de Gestion .

تهدف هذه الدراسة إلى وصف وتفسير التوجه المقاولاتي لطلاب علوم التسيير الذين زاولوا تكوينا في المقاولاتية، وكان الهدف الأساسي للدراسة هو معرفة تأثير التكوين والبرامج المعتمدة على التوجه لممارسة الأعمال المقاولاتية، وتأثير العوامل الشخصية على التوجه المقاولاتي للطلاب؛

وقد توصل الباحث من خلال دراسته إلى وضع وصياغة نموذج للتوجُّه المقاولاتية باستخدام نظرية AJZEN واعتمدت على النموذج المُوحّد الذي يُبيّنُ أن للتكوين دورا في تفعيل التوجه المقاولاتي لدى خريجي الجامعات.

B- Josee Audet, (2004): "A longitudinal study of the entrepreneurial intentions of university", department Management, Université Laval.

استهدفت هذه الدراسة طلاب تخصص إدارة أعمال، وكانت الدراسة قد تمت في مرحلتين: المرحلة الأولى كانت في السداسي الأخير، والمرحلة الثانية كانت بعد مدة 18 شهرا؛

وتوصّلت الدراسة إلى أن التوجُّه يتغيّرُ بمرور الزمن، بشرط الاستقرار في النماذج القائمة على التوجُّه، مثل التكوين والتعليم المقاولاتي، من أجل التنبُّؤ بِدِقّةِ بالسلوك.

D- Vangelis Souitaris, Stefania Zerbinati, Andreas Al-laham (2007): Do Entrepreneurship Programmes Raise Entrepreneurial Intention of Sciences and Engineering students? The Effect of Learning, Inspiration and resources.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة دور التعليم المقاولاتي على توجُّهِ طُلّاب العلوم والهندسة، وقد استعانت الدراسة بنظرية السلوك المخطط، وتمت على مرحلتين: المرحلة الأولى كانت في بداية البرامج، والمرحلة الثانية كانت في نهاية تنفيذ البرامج؛

وقد توصّلت الدراسة إلى وجود تطوُّر إيجابي للتوجُّهِ نحو المقاولاتية، بالاعتماد على التكوين، وتنفيذ البرامج بانتظام، مع تطور للمعايير الاجتماعية.

E- Slinger Jansen, tommy van de zande, Sjaa Brinkkemper, Erik Stam, Vasudeva Varma (2015): How education, stimulation, and incubation **encourage student entrepreneurship: observations from MIT, IIIT, and Utrecht university**.

هدفت هذه الدراسة إلى التأكُّدِ من أن العروض التي تُثمِّنُ تشجيع ريادة الأعمال في معهد التكنولوجيا (MIT) في الولايات المتحدة الامريكية، والمعهد الدولي لتكنولوجيا المعلومات (IIIT) في الهند، بالإضافة لجامعة (Utrecht university)، وقد تم الاستعانة بالعروض المقدمة من المعاهد، حيث تم اختبار العروض التي قدّمتها هذه الجامعة، وأُجرِيت مقابلات مع موظفين من الجامعة، وانعكس ذلك من خلال المقابلات التي أجريت مع رواد الأعمال الذين تخرجوا من المعاهد؛

وقد توصّلت الدراسة إلى وضع نموذج عن كيفية تحفيز الطلاب على إنشاء المشاريع الناشئة في الجامعة، والذي يمر ب ثلاثة مراحل أساسية: التكوين والتحفيز والاحتضان.

F- Guerrero, Maribel, & Urbano, David & gajon, Eduardo (2020): Entrepreneurial University Ecosystems and graduates. Career patterns: do entrepreneurship education programs and university business incubators matter?

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الأنظمة البيئية لريادة الأعمال والمُكوِّنة لها من: حاضنات الأعمال الجامعية، برامج تعليم ريادة الأعمال، على توجُّهِ الطُلّاب لريادة الأعمال. اعتمدت الدراسة على عينة من المتخرجين من معهد التكنولوجيا (ITESM) في المكسيك، بعدد يُقدّرُ بـ (11512) طالب؛

وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير لحاضنات الأعمال وبرامج تعليم ريادة الأعمال في توجيه الطلاب الخريجين من معهد (ITESM) لاختيار ريادة الأعمال، وأن مُكوِّنات الأنظمة الريادية لها دور إيجابي في التأثير على التقليل من نفور الطلاب من المخاطرة، ما يُشجِّعُهُم على ممارسة هذا النمط؛

كما أظهرت النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود أثار إيجابية لأصحاب المصلحة على إشراك ريادة الأعمال الأكاديمية داخل جامعات أمريكا اللاتينية بتنفيذ البرامج الموجهة لذلك.

3. القيمة المضافة للدراسة الحالية:

بعد استعراض الدراسات السابقة، فإن الدراسة الحالية استفادت منها من عِدّةِ جوانب كإعداد الجانب النظري وإثراءه، والمساعدة في اختيار المنهج المناسب وكيفية بناء أداة الدراسة، وصياغة عباراتها وتفسير النتائج التي تتوصل إليها هذه الدراسة، ومقارنتها بالنتائج الدراسات السابقة؛

ولقد جاءت الدراسة الحالية لتكملة الدراسات السابقة التي تناولت جوانب مشتركة معها، حيث أن معظمها تناولت موضوع المقاولاتية والتعليم المقاولاتي، والذي يعتبر عُنصُرًا مُهِمًّا في الدراسة الحالية، أما هذه الأخيرة فقد تطرقت لموضوع إطلاق المؤسسات الناشئة في الجامعة، وهو موضوع جديد لم يتم تناوله بشكل واسع، فهو يشترك مع الدراسات السابقة في بعض الجوانب، ويختلف عنها في جوانب أخرى؛

مسّت الدراسة الحالية التكوين الذي يخضع إليه الطلاب، وما مدى تحفيزهم على إطلاق المؤسسات الناشئة، كما ركّزت على إنتاج الأفكار، وهو المشكل الأول الذي يراه الباحث أكبر عائق يقف أمام طموحاتهم، خاصة في وجود آليات الدعم والتمويل، فكان التركيز الأكبر لهذه الدراسة على تدعيم التكوين الجامعي بأساليب جديدة مُنتِجة تساعد الطلاب على طرح وتوليد الأفكار، وهو العنصر الذي لم تتطرق إليه الدراسات السابقة المطلع عليها من طرف الباحث، فالتكوين الفعال سيزيد من طرح الأفكار، وتجسيدها في أرض الواقع، في ظِلِّ وجود الإمكانيات المادية أو المالية.

تاسعا– نموذج الدراسة:

تم بناء نموذج الدراسة الذي يمكن من خلاله الوصول إلى النتائج التي تهدف إليها الدراسة، تم تحديد المتغيرين (المستقل والتابع) وأبعاد كل منهما كما يظهره (الملحق رقم1). يتكون المتغير المستقل والذي يمثل التكوين الجامعي من ستة أبعاد تشمل: زيادة التحصيل المعرفي، تعديل وتصحيح السلوك، الإرشاد والاستشارة والتوجيه، إعداد المهارات المختصة بشكل أمثل (تطوير المهارات المتخصصة)، المكتسبات الثقافية، وتطوير البحث العلمي. أما المتغير

التابع الذي يتمثل في التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة يتكون من ثلاثة أبعاد هي: التعليم المقاولاتي في الجامعة، المساهمة في إطلاق مؤسسات ناشئة، وأهمية حاضنات الأعمال في دعم فكرتك، يهدف هذا النموذج الى ابراز دور التكوين الجامعي في التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة عبر الجامعات الجزائرية.

عاشرا– هيكل الدراسة:

بغرض الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم الاعتماد على خطة تتضمن مقدمة، فصلين نظريين، فصل تطبيقي وخاتمة، وذلك للحفاظ على التسلسل المنطقي لموضوع الدراسة والإلمام بأكبر قدر ممكن من المعلومات حول الموضوع؛

في الفصل الأول تم الاحاطة بمختلف المفاهيم المتعلقة بالتكوين الجامعي الذي يعتبر متغير مستقل، وتم عرض مسار التكوين الجامعي في الجزائر ومختلف الأنظمة التي تم الاعتماد عليها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وتوصلت الدراسة إلى عرض مختلف الإصلاحات التي أدرجت في السنوات الأخيرة بهدف تحسين مستوى التكوين في الجامعة الجزائرية، وكان المبحث الثالث من الفصل الأول تمهيدا للفصل الثاني من الدراسة من خلال عرض الجانب المقاولاتي كتوجه جديد للجامعة الجزائرية، أما في الفصل الثاني فقد تطرق الباحث إلى إبراز مفاهيم حول المؤسسات الناشئة والالمام بكل الجوانب النظرية لها في المبحث الأول، وتم عرض وتشخيص بيئة الاعمال في الجزائر ومختلف التحديات التي تقف اما اطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر، وخصص المبحث الثالث لعرض قرار 12-75 وآليات تجسيده، حيث أن التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة هو المتغير التابع للدراسة؛

وفيما يخص الدراسة التطبيقية فهي دراسة تحليلية، حيث تم الاعتماد على أداة الاستبيان لجمع المعلومات لمعرفة الدور الذي يلعبه التكوين الجامعي في التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجامعة، وهذا الاستبيان مُوجّهٌ لأصحاب المشاريع المسجلين ضمن القرار 1275 والمنخرطين في حاضنات الأعمال الجامعية (البويرة– بومرداس– المسيلة).

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للتكوين الجامعي والتعليم المقاولاتي في الجزائر

تمهيد:

تتفق أغلب الدراسات المتعلقة بالتنمية أو التقدم على أنها لا تقتصر فقط على الموارد الطبيعية والثروة المادية التي يمتلكها البلد بل تعتمد بدرجة أكبر على التعليم وتهيئة الكفاءات البشرية، في هذا السياق تعتبر الجامعات الركيزة الأساسية في تكوين المورد البشري وتساهم بشكل كبير في تعزيز القدرات العلمية والابتكارية لهم وتشكل محركا رئيسيا لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

مر التكوين الجامعي في الجزائر بعدة مراحل تميزت كل مرحلة بظروفها الخاصة، ما ألزم الدولة إصلاحات تحمل في طياتها أهداف جديدة تتماشى مع كل المرحلة، يعتبر تطبيق نظام (ل م د) في بداية الالفينات من القرن الماضي كأخر هذه المراحل التي تحمل مساعي لإيجاد الحلول لمختلف المشاكل التي عرفتها البيئة الاجتماعية والاقتصادية، لكن حتى بتطبيق هذا النظام لم يكن كافيا لتحقيق أهدافه كليا، ما دفع بالوزارة إلى إدراج تعديلات جديدة في ظل التحديات المستقبلية للجامعة.

ونظرا للتطورات التي تعرفها الساحة العالمية من تكنولوجيا متطورة سمحت بظهور أساليب جديدة للتنظيم والإنتاج، سارعت الجزائر إلى الاهتمام أكثر بالجامعة لأنها الركيزة الأساسية للتقدم والتطور، وقامت بتجديد دورها لمواكبة هذه التطورات العالمية من جهة وتلبية احتياجات سوق العمل من جهة أخرى، من بين هذه الأدوار ممارسة الأعمال المقاولاتية وإطلاق مؤسسات ومشاريع في الجامعة، كما يشكل التعليم المقاولاتي أداة رئيسية في تحسين مستوى الطلاب في المجال الريادي، حيث يساهم في تزويدهم بمهارات تنظيمية وإدارية تؤهلهم لإدارة مشاريع استثمارية، كما يعزز قدرتهم على حل المشكلات واتخاذ القرارات الفعالة، ولا يمكن تجسيد هذه المشاريع إلا بتحسين التكوين وتظافر كل الأطراف الفاعلة ككتلة واحدة لتحقيق هذه الأهداف.

تضمن هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التكوين الجامعي؛

المبحث الثاني: واقع التكوين الجامعي في الجزائر؛

المبحث الثالث: التعليم المقاولاتي كأداة لتبني الفكر المقاولاتي في الجامعة الجزائرية.

المبحث الأول: ماهية للتكوين الجامعي

ازداد الاهتمام بالتكوين في السنوات الأخيرة نظرا للتحديات والتطورات التي تعرفها الدول في ظل التقدم والانفجار التكنولوجي، مما دفع بالجزائر إلى إتباع نظام الإصلاحات لمواكبة التطورات في مختلف المجالات فالجامعة هي النواة المستهدفة باعتبارها مركز لإنتاج المعارف وتوصيل الحقائق، وهذا ما دفع بالفاعلين في السياسات التعليمية إلى البحث عن توليفات تتماشى مع مستجدات العصر، وكانت الغاية منها هي تحسين المستوي العام للجامعة والارتقاء بها، حيث أن تجديد برامج التكوين ومرونتها وتحسين أساليب التدريس سيساعد من تحسن مخرجات الجامعة وتسهيل إدماجها في المحيط الاقتصادي والاجتماعي كما يساهم في التنمية والنهوض بالاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: مفهوم التكوين الجامعي

للوصول إلى تعريف التكوين الجامعي يجب تعريف كل جزء مكون له، أي التعرُّفِ على كل من "التكوين" و"الجامعة".

أولا– مفهوم التكوين:

يشير مصطلح **التكوين** لغة إلى "التشكيل"، أما اصطلاحا فهو "إدخال تعديلات وإتباع نسق آخر بغرض تغيير الحالة القائمة إلى الحالة التي يمكن أن تكون أفضل أي المتوقعة مسبقا، فالتكوين يزيد من معارف الفرد ويكتسب أنماطا فكرية جديدة تُؤهِّلُهُ للقيام بمهامه، وهي الحالة المرغوب تحقيقها والوصول إليها بطرق علمية".[1]

وعرف أيضا على أنه " تنمية القدرات الخاصة بالفرد وترقيتها واكسابه مهارات كالذكاء والخير والجمال".[2]

فالتكوين يرتبط بتحسين المستوى أو طريقة أداء عمل معين عند القيام بنشاط ما، حيث يشار إلى أن التكوين" هي العملية الفعالة التي تساهم في زيادة مهارة المورد البشري التي تساعده لأداء نشاطه، من خلال متابعته بتنفيذ استراتيجيات وبرامج مناسبة بناءا على أسس علمية وعملية بهدف رفع كفاءته وفعاليته."[3]

---

[1] زين الدين مصمودي، "**مشكلات تكوين أساتذة التعليم الثانوي كما يراها طلبة المدرسة العليا للأساتذة في الجزائر**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية، الجزائر، المجلد 18 العدد 2، 2002، ص 189

[2] زين الدين مصمودي، "**بعض مشكلات المكونين في التعليم الجامعي**"، مجلة تنمية الموارد البشرية، الجزائر، مجلد 5، العدد 1، 2010، ص 265.

[3] مريم زعبيط، "**تحويل المكتسبات: أحد مؤشرات مواءمة محتوى البرامج التكوينية لاحتياجات المتكون**"، مجلة أبحاث نفسية وتربوية، الجزائر، المجلد 11، العدد 01، 2021، ص 146.

فالتكوين هو عملية متكاملة ومتناسقة، تقوم على استراتيجيات وبرامج مناسبة تسعى إلى الرفع من مهارات العنصر البشري ومستواه، فالتكوين مبني على أسس وبرامج مدروسة وواضحة مسبقا ووفق أساليب مضبوطة وحديثة، والهدف منه هو تطوير الأداء والمعارف والمهارات السابقة إلى مستوى جديد يتماشى مع التطورات والتغيرات التي قد حصلت أو محتمل حصولها مستقبلا.

ثانيا– مفهوم الجامعة:

بالرغم من أن **الجامعة** كتصوُّرٍ لمكان معين أو وظيفة محددة يُعدُّ مألوفا وواضحا، إلا أنه لم يتم الاتفاق بين الباحثين على وضع تعريف موحد لها، بالعكس من ذلك فقد عرفت العديد من الاقتراحات التي حاولت ضبط مفهومها وتعريفها، فالجامعة إجمالا تُمثِّلُ "ذلك الشق الأكاديمي الذي يهتم بإنتاج المعرفة ويهتم بالعلم والحقائق ويعتمد على التجربة والتأمل".[1]

وقد عُرِّفت **الجامعة** بأنها "المؤسسة التي تقوم بوظيفة التعليم والبحث العلمي كوظيفة اساسية، تسمح للأشخاص ذو كفاءات ودرجة عالية من النضج بمزاولة دراسات متخصصة في مجالات المعرفة"[2]، ولا يقتصر الأمر على مجرد اكتساب المعرفة واستيعابها فقط، وإنما تهدف الجامعة إلى صقل المواهب والمهارات وتعزيز الكفاءات لدى طلابها، من خلال عملية البحث العلمي وما يرافقها من عمليات في سبيل المساهمة في خلق ونشر هذه المعرفة بما يخدم مصلحة البيئة المحيطة بالجامعة وتقدِّيم الإضافة المنتظرة منها، حتى يكون الطالب وما يُقدِّمُهُ من أعمال كأحد منتجات الجامعة ومُساهِما فعّالا في الاقتصاد والمجتمع، وهو ما أكدّ عليه التعريف القائل بأن **الجامعة** هي "مكان إنتاج المعارف تتفاعل فيها الأفكار، وتتظافر فيه المواهب والكفاءات لتنمية القدرات ومهارات الطلاب".[3]

من المنظور القانوني وحسب ما ورد في المرسوم رقم 03-579 المؤرخ في 23 أوت 2004 المتضمن القانون الأساسي النموذجي للجامعة، والذي حدّد بأن **الجامعة** في الجزائر هي "مؤسسة عمومية ذات طابع إداري

---

[1] نفيسة خميس، عواطف محسن، **"دور التكوين الجامعي في تفعيل النية المقاولاتية لدى الطلبة–دراسة ميدانية لعينة من الطلبة بجامعة ورقلة"**، مجلة رؤى اقتصادية، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، 2017، ص 212.

[2] حمزة لعجال، أكرم بوطورة، **"التكوين الجامعي ودوره في التحضير للحياة الوظيفية–دراسة تقييمية لبرامج التكوين في تخصصات علم المكتبات"**، مجلة العلوم النفسية والتربوية، الجزائر، المجلد 06، العدد 03، 2020، ص 32.

[3] عماد محمد محمد عطية، **"التعليم العالي (تاريخه، فلسفاته، بيئة الحرم الجامعي)"**، الدار العالمية للنشر والتوزيع، د.ب.ن، 2014، ص 14.

تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"[1]؛ وفي إطار مهام المرفق العمومي للتعليم العالي فإن "الجامعة تتولى مهام التكوين العالي والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي."[2]

وانطلاقا مما جاء في هذه التعريفات فأن **الجامعة** هي "مؤسسة حكومية، ذات طابع اجتماعي وثقافي تمارس التعليم والبحث العلمي كوظائف أساسية لها، تتفاعل عناصرها بغرض تزويد الطالب بالمعارف اللازمة وتنمية قدراته ومهاراته المتوافقة مع تخصُّصِهِ، عن طريق مجموعة من البرامج والأنشطة التعليمية والتدريبية والتكوينية، كل ذلك بالأخذ بعين الاعتبار متطلبات وخصوصيات البيئة المحيطة بها، كون الجامعة تُؤثِّرُ وتتأثّر بمحيطها الخارجي".

ويمكن إجمال أهم وظائف الجامعة فيما يلي:

أصبحت الجامعة تمارس عدّة وظائف ومهام، عليها أن تُؤدّيها بأحسن صورة ممكنة للوصول إلى أهدفها من ترقية المعارف وتكوين إطارات ومتخصصين ذوي مهارات وكفاءات متميزة تسمح لهم بتقديم الإضافة المنتظرة منهم، أين يقع على الجامعة ممارسة مهمتها البيداغوجية المتمثلة في التعليم، التكوين والبحث العلمي، لتتسع إلى ممارسة وظائف أخرى ويمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1): وظائف الجامعة

الوظيفة	مفهومها
الوظيفة التعليمية والتكوينية	تعني هذه الوظيفة تقديم تعليم وتكوين عال يسمح للطالب بزيادة معارفه وإدماجه في بيئته بسرعة، سواء بأداء مهامه بسهولة أو تجسيد معارفه في الواقع، يعتبر الطالب والأستاذ هما الأطراف المعنية بهذه المهمة، فيكون الأستاذ في مهمة المدرس والطالب في مهمة المتحصل، أما الرسالة فتتمثل في المعرفة في حدِّ ذاتها، تسعى هذه العملية إلى تكوين وتزويد الطلاب بمعارف، وضمان تنميتهم واعدادهم بشكل صحيح.
وظيفة البحث العلمي	تمارس الجامعة هذه الوظيفة بكل فعالية وذلك بتنشيط البحث العلمي وبعث الجهد الفكري لإرساله لأطراف أخرى، فالبحث العلمي هو اساس التقدم الاقتصادي والاجتماعي، فهو عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات موجهة لخدمة المجتمع، بتظافر كل الأطراف المعنية بذلك.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 03- 272 مؤرخ في 24 جمادي الثانية عام 1424 هـ24 غشت سنة 2003 م، المتعلق بتحديد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها الصادر بتاريخ 25 جمادي الثانية عام 1424 هـ الموافق ل 24 غشت سنة 2003 (الجريدة الرسمية)، العدد 51، الباب الأول، المادة 2، ص 5.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 03- 272 مؤرخ في 24 جمادي الثانية عام 1424 هـ24 غشت سنة 2003 م، المتعلق بتحديد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها الصادر بتاريخ 25 جمادي الثانية عام 1424 هـ الموافق ل 24 غشت سنة 2003 (الجريدة الرسمية)، العدد 51، الباب الثاني، المادة 4، ص 5.

الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية	تهدف الجامعة إلى تكوين الطلاب وتنمية قدراتهم ومهاراتهم القيادية لإعادة بعث مختلف الأنشطة في ميدان الإنتاج والصناعة، من شأنه تحريك الطاقات والكفاءات البشرية، ودفعها لإيجاد الحلول لمعالجة مختلف المشاكل والمعوقات بناء على أسس علمية سليمة وتقديم توصيات، فالجامعة تسعى لتكوين وتطوير المورد البشري ليساهم في بناء اقتصاد وطني، ينعكس بذلك على تشغيل اليد العاملة وتخفيض معدلات البطالة، وهذا ما يؤدي الى تحسين الأوضاع الاجتماعية.
الوظيفة الثقافية	تساهم الجامعة في تحسين سلوك الطلاب من خلال التكوين، وفي أدائها لهذه الوظيفة فهي ملزمة باحترام طبيعة النظام السائد في المجتمع وتقاليده، بحيث يتوافد الطلاب إلى الجامعة بذهنيات مختلفة وأفكار متناقضة، تهدف الجامعة إلى زيادة الترابط بينهم وفك السلوك الأيديولوجي السلبي، واحتواء كل الأوضاع وفك كل النزاعات والخلافات والفلسفات غير الصالحة، فالاختلاف في الجامعة بين المتمدرسين لا يجب أن يتعدى حدوده، أما اختلاف الأفكار هو قوة الجامعة فهي قطب لإنتاج المعارف وليس مركز للصراع.
وظيفة خدمة المجتمع	تستمد الجامعة شرعيتها من محيطها (المجتمع) بحيث هي مؤسسة تؤثر وتتأثر، فالجامعة هي قطب لإنتاج المعارف التي تستخدم في حل المشاكل، وتزويد المجتمع بما يحتاجه من كفاءات وإطارات لخدمته في مختلف المجالات وتساعده في تحسين سلوكه وبناء ثقافة ملائمة كاحترام الغير وحب العمل، ونقلها للأجيال الصاعدة والقادمة.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- عبد الله بوخلخال، **"الجامعة الجزائرية ووظيفتها البيداغوجية"**، مجلة حوليات جامعة الجزائر، المجلد 07، العدد 01، 1993، ص 92.
- مراد بن أشنهو، **"نحو الجامعة الجزائرية تأملات نحو مخطط جامعي"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981، ص 05.
- رمزي أحمد عبد الحي، **"التعليم العالي والتنمية"**، دار الوفاء، الإسكندرية، 2006، ص 189.

انطلاقا من الجدول السابق فإن وظيفة الجامعة لم تعد مقتصرة على التعليم والبحث فقط، وإنما تجاوزتها إلى وظائف أوسع ذات تأثير أهم وأكبر على العديد من الأطراف ذات العلاقة، وبما أن الجامعة هو نظام مفتوح تتفاعل خارج حدودها يستلزم عليها مواكبة التطورات الحاصلة في البيئة الخارجية، والتي تتميز عادة بالتعقيد من خلال ارتفاع حالات عدم التأكد، وهو ما يستدعي تكليُفِ الجامعة بممارسة أدوار ومهام أخرى غير التعليم والبحث العلمي باعتبارها مركز لتحقيق النهضة العلمية، لذلك ينتظر منها تشخيص ومعالجة وإيجاد الحلول المناسبة لمختلف القضايا والمسائل والمشاكل التي تتضمنها بيئتها الخارجية، اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا ومن جميع الجوانب الأخرى، لأن تجاهل أو عدم اكتشاف هذه المتغيرات والتحديات يُؤدِي إلى تفاقمها وبالتالي زيادة صعوبة حلِّها مستقبلا، فبإمكان الجامعة التعامل معها بأساليب علمية تسمح بتحديد وتوضيح أسبابها، مع تقديم حلول واقتراحات لمعالجتها وبناء احتمالات قوية لإمكانية تحويلها إلى فرص حقيقية.

ثالثا– تعريف التكوين الجامعي:

يعتبر **التكوين الجامعي** أعلى مستويات التكوين خلال المسار الدراسي لأنه يستخدم في أعلى هرم في التعليم وهي الجامعة، وهي من المراحل التي يمر عليها الطالب بعد مرحلة الابتدائية والمتوسط ثم الثانوي ليلتحق بالجامعة أو المدارس كآخر حلقة بعد تتويجه بشهادة البكالوريا، حيث يتلقى بها تكوينا أكاديميا لسنوات عديدة قبل تخرجه من الجامعة.

يُعرفُ **التكوين الجامعي** بأنه "إعداد المورد البشري إلى مستوى أعلى وأفضل وإعداده للقيام بمهامه بشكل صحيح وبمستوى أفضل بدون أخطاء، كما يعتبر مصدر لتنظيم المجتمع والدولة اقتصاديا، سياسيا، اجتماعيا وثقافيا".[1]

وفي تعريف آخر، فإن **التكوين الجامعي** هو "الوظيفة الأساسية في الجامعة يسمح للطلاب الذين تتوفر فيهم شروط الالتحاق بالجامعة باكتساب المعارف من خلال أنشطة بيداغوجية تساهم في تنمية قدراتهم الفكرية، وتُشجِّعُهُم للعمل والبحث العلمي عن طريق الأعمال العلمية والرسائل التي يُعِدُّونها، بهدف استيعاب أكبر قدر ممكن من الحقائق والمعارف، وبذلك فهو يشمل كل من الأستاذ كعضو في هيئة التدريس بالإضافة للطالب، البرنامج، طرق التدريس والتقويم"،[2] وهو نفس ما ذهب إليه التعريف القائل بأن **التكوين الجامعي** هو "إعداد الطلاب وتأهيلهم وتطوير قدراتهم، وإنتاج طاقات قادرة على التكيُّفِ مع المحيط والإسهام في تنمية المجتمع عن طريق استخدام برامج تعليمية في مختلف التخصصات"[3].

وعليه يمكن الإشارة إلى أن **التكوين الجامعي** هو "أسلوب تنظيم محكم موجه لتنمية مهارات وكفاءات الطلاب وزيادة رصيدهم المعرفي، وإعدادهم بمستوى يُؤهِّلُهُم لمزاولة مهامهم ووظائفهم بكفاءة عالية، بحيث يتم تزويدهم بالحقائق والمعارف باتباع مناهج علمية وبرامج أكاديمية تسمح لهم بممارسة مهنة معينة في المجتمع".

---

[1] علي أحمد مدكور، **"الشجرة التعليمية: رؤية متكاملة للمنظومة التعليمية"**، دار الفكر العربي، مصر، 2000، ص 47.

[2] عبد القادر سيدي عابد، **"التكوين الجامعي في نظام ل.م.د وعلاقته بمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر الطلبة"**، مجلة المداد، الجزائر، المجلد 10، العدد 02، 2020، ص 302.

[3] نادية إبراهيمي، **"دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة"**، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص الإدارة الاستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2012-2013، ص 81.

المطلب الثاني: وظائف التكوين الجامعي

عرفت الجامعة عدة تطوُّرات وتغييرات عبر الزمن تولّدت عنها وظائف جديدة والتي أوكلت لها، في حين كان دورها سابقا محصورا فقط في المحافظة على المعرفة ونقلها للأجيال القادمة، أصبحت اليوم تسعى إلى التطور ومواكبة التغيرات وتلبية حاجيات السوق وخلق التوازن بين مختلف العناصر الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق تحويل الطاقات المجمدة إلى طاقات فعالة مستعدة للعطاء خدمة لذلك، وهو ما دفعها إلى ضرورة المام جميع هذه العناصر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لتحسين عروض التكوين، ويمكن الفصل في وظائف التكوين فيما يلي:

أولا– زيادة التحصيل المعرفي (إنمائية تكوينية):

تعمل الجامعة إلى تكوين الطلاب وتزويدهم بمعارف جديدة، يتم من خلالها تحويل الطاقات المجمدة (المدخلات) إلى طاقات فعالة مؤهلة للعطاء (المخرجات)، حيث تعتبر مخرجات الجامعة من أبرز العناصر لتحقيق الأهداف المسطرة للعملية التكوينية الانمائية[1].

وتكمن أهمية هذه الوظيفة في تنمية روح البحث العلمي لدى الطلاب وغرسها، عن طريق تدريبهم على التنظيم والموضوعية والنزاهة، وتمرنهم على استغلال المكتبات والمخابر والمساحات البيداغوجية، والاعتياد على ممارسة الأنشطة الثقافية لتنمية شخصيته وفق مبادئ متكاملة، والتي تُعدُّ عناصر مهمة في ترقية معارفهم واستثمارها أيضا في الكشف عن المبتكرين وتنمية قدراتهم، كما تهدف إلى تكوين شخصية الطالب بالمعارف والمهارات، والارتقاء بمستواه وجعله فعالا في تخصصه ومرن مع احتياجاته[2]، وذلك بالاعتماد على برامج حديثة ومرنة لتزويدهم بمختلف الحقائق وتطوير معارفهم بشكل يزيد من تنمية القدرات الشخصية والعلمية له، وتعويده على الالتزام بالموضوعية، فهو محرك أساسي للسلوك الإنمائي في المجتمع.[3]

ثانيا – وظيفة تعديلية وتصحيحية (علاجية تغييرية)

يكتسب الطالب أثناء مرحلة تكوينه بالجامعة أنماط جديدة تتوافق مع ميوله وسلوكه، تساعده في تلبية حاجاته وإشباعها، فكلما كانت هناك استجابة لتحقيق الأهداف ازدادت الرغبة أكثر في تبني هذا السلوك، والتقيد بهذا

[1] علي غربي وآخرون، **"تنمية الموارد البشرية"**، دار الهدى، الجزائر، 2002، ص 218.

[2] علي بن محمد تويجري،**"الأنظمة الثقافية وتنمية الابتكار"**، مجلة التربية، اللجنة الفطرية للتربية والثقافة والعلوم، قطر، العدد 09، 1995، ص 70.

[3] سعيد محمد الحفار، **"دور المعرفة الكاملة والحوار في بناء فكر الشباب"**، مجلة التربية، اللجنة القطرية للتربية والثقافة والعلوم، قطر، العدد 114، 1995، ص 193.

المفهوم سيشكل تغيرات وتعديلات علاجية كبيرة وقد تستمر مدى الحياة، فهذه الوظيفة تسمح للمتعلم بالتحضير والاجتهاد لتغيير سلوكه نحو تحقيق الأهداف مما يسمح له بالتعلم وتنمية قدراته[1]، فالتكوين سيأثر على سلوك الفرد بحيث يتعلم أساليب جديدة لم يكن يعرفها من قبل والتي تساعده على تحقيق أهدافه في شتى المجالات، وإذا كان سلوك الفرد لا يتماشى مع الأهداف فان التكوين هو أسلوب لتعديل سلوكه نحو هذه الأهداف.

ثالثا– وظيفة إرشادية استشارية وتوجيهية:

يشمل التكوين الجامعي على وظيفة إرشادية توجيهية، حيث يخضع الطلاب إلى تكوين أكاديمي في الجامعة، باعتباره عضوا مهما في عملية التأطير، الذي لا يقل أهمية عن باقي العناصر الأخرى المشاركة في هذه العملية، بحيث يتم توجّهُ الطالب نحو حاجاته وكيفية اشباعها باستخدام معارفه استخداما رشيدًا وبنّاءًا، ولهذا فإن هذه الوظيفة تهدف إلى إرشاد الطلاب وتوجيههم لأحسن درب لتحقيق النجاح.

كما يساعد التكوين الجامعي الطالب بالحصول على استشارات والتي تدخل في التأطير البيداغوجي، والمتعلقة باختيار التخصصات مثلا، فيساعد التكوين الجامعي من خلال هيئاته المدرسة في تقديم استشارة لفك الغموض وتجاوز المعوقات والمشاكل التي قد تصادف الطالب، كما تسمح له المكتسبات الفنية والنظرية بتطوير وجهات نظر جديدة، والتي تساهم بدورها في تحسين أداءه وعمله المطلوب وتؤهله لاتخاذ قرارات[2].

فالتكوين الجامعي يهدف إلى تطوير إمكانيات الطلاب بما يتناسب مع المتطلبات، بحيث تختلف المؤهلات والإمكانيات من طالب لآخر، فيكمن هنا دور القائم على التوجيه بتوجيه الطلاب نحو المجال الذي يُمكِّنُهُ من استغلال نقاط قوته[3].

رابعا – إعداد المهارات المختصة بشكل أمثل:

تهدف الجامعة إلى خلق التوازن بين مخرجاتها وسوق العمل، وذلك بمراعاة احتياجات سوق العمل الفعلية وربطها بالتخصصات الموجودة في الجامعة، وذلك حتى لا يقتصر دور الجامعة بتكوين مخرجاتها تكوينا نظري بعيدا

---

[1] عبد الله الرشدان واخرون،" **المدخل الى التربية والتعليم**"، دار الشروق الأردن، د ط 1997، ص 265.

[2] محمد قاسم عبد الله، "**نموذج متكامل لعملية الارشاد النفسي وخطواته**"، مجلة التربية، اللجنة القطرية للتربية والثقافة للعلوم، قطر، العدد 117، 1994، ص 196.

[3] سهيلة دهماني، ليندة صيمود، "**الطالب الجامعي ومقياس المنهجية: بين إلزامية المحاضرات النظرية وغياب التطبيق –دراسة ميدانية**"–، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات مؤتمر الدولي حول 'البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية في الوطن العربي–الرهانات والمعيقات'، المنعقد يومي 06 و07 مارس 2021، منشورات المركز الديمقراطي العربي، الجزء الثاني، ص 51.

عن الواقع، فعروض التكوين يجب أن تتناسب مع الاحتياجات الفعلية لسوق العمل وتتماشي مع المتطلبات الأخرى، فدور التكوين هو تأهيل الطالب لممارسة عمله في مجال تخصصه بطريقة سليمة وبدون أخطاء، فالتوافق بين نوعية مخرجات الجامعة والمتطلبات السوقية سيزيد من خلق التوازن بين المتغيرين، كما يسعى المجتمع إلى تخصيص ميزانية للتعليم والتكوين كوجه من أوجه الاستثمار لزيادة التأهيل[1].

خامسا– تنمية الثقافة العامة (المكتسبات الثقافية):

تعتبر الثقافة العامة من بين الوظائف التي يتطلع إليها التكوين الجامعي، فالانفتاح أسقط حدود الجامعة فلا يقتصر دورها فقط داخل الحرم، بل يتعدى لأبعد الحدود اذ يساعد التكوين في انفتاح مجتمعه وبناء ثقافته والحفاظ على عاداته وتقاليده والتطلع على ثقافات أخرى، تعمل قدر المستطاع لتوطيد العلاقة بينها وبين المجتمع عن طريق التكوين، إنجاز مجلات، القيام بدوريات، إعداد البحوث، إجراء محاضرات وأيام دراسية، وذلك من أجل التحسيس ونشر الوعي على المستوى العام ونشر الثقافة.[2]

سادسا– تطوير البحث العلمي:

يعمل التكوين على تنمية وتطوير البحث العلمي في الجامعة الذي يُعدُّ من الركائز الأساسية لها، فالبحث العلمي هي وظيفة ضرورية وأساسية للتكوين الجامعي لضمان استمراره تأدية مهامه وتحقيق أهدافه، فالبحث العلمي مصدر للعلم والمعرفة[3].

المطلب الثالث: عناصر التكوين الجامعي وأهدافه

يقوم التكوين الجامعي على مجموعة من الأسس والقواعد حيث يشمل على مجموعة من العناصر والمُكوِّنات التي تعمل بصورة متكاملة لتحقيق الأهداف التي يسعى للوصول اليها:

---

[1] أسماء هارون، "**دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية–تحليل نقدي لسياسة التعليم العالي في الجزائر نظام LMD**"، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص تنمية الموارد البشرية، قسم علم الاجتماع، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010.، ص ص 40-42.

[2] نورة دريدي، "**خريجي الجامعة بين التكوين والتشغيل**"، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، جامعة الإخوة متنوري قسنطينة، الجزائر، 1999، ص 79.

[3] أسماء هارون، مرجع سبق ذكره، ص43.

أولا– عناصر العملية التكوينية:

تقوم الجامعة بوظائفها بتظافر جهود كُلِّ الأطراف الفاعلة في العملية التكوينية، حيث أن التنسيق بينهم يسمح للجامعة بتحقيق أهدافها، وغياب أحدها يعني إمكانية فشل الجامعة في تحقيق ذلك، والتي تتمثل في:

1– هيئة التدريس (الأستاذ الجامعي):

يتشكل فريق التدريس في الجامعة من أساتذة وباحثين يعملون على تلقين وإيصال المعلومات، باستخدام أنجع طرق التدريس واستعمال الوسائل العلمية الحديثة والتقليدية، والتي تهدف إلى تزويد الطلاب بالمعارف والحقائق التي تساعدهم على تفتح ونمو ذاتي لهم، واسهامها في تكوين الشخصية المتكاملة حتى في حياتهم الشخصية، فالأستاذ يسعى لتدارك النقائص ومعالجة بعض المشاكل بالاعتماد على الأسئلة لتنشيط بحثه وإثراءه.[1]

فالأستاذ الجامعي هو المسؤول على العملية التكوينية باعتباره ناقلا للعلم والمعرفة، ويقوم بعملية التدريس والتوجيه، إضافة للإشراف على مذكرات التخرج، وهو المسؤول عن سير العملية التكوينية في قسمه، كما يعمل على تحضير الامتحانات وتصحيحها وتقييم أعمال الطلاب،[2]وقد توكل له مهام إدارية مثلا، رئيس قسم، عميد كلية، وعميد الجامعة، إلا أن المهام الرئيسي للأستاذ هو التدريس، ويُمنح له عدة مزايا نذكر منها:[3]

- أنه يحظى بمكانة خاصة ودرجة محترمة في المجتمع ومحيطه؛
- يتمتع بالحرية الأكاديمية في اختيار المقاييس والمواد التي يريد تدريسها؛
- التكوين في الخارج بهدف تحسين المستوى؛
- إمكانية العمل كمستشار في بعض المؤسسات مثلا أو الهيئات الحكومية؛
- إمكانية تأليف كتب، مقالات كمراجع للجامعة.

ويلاحظ في الجزائر، ارتفاع في عدد الأساتذة الجامعيين في السنوات الاخيرة، والذي يعود أساسا إلى التطوُّرِ الهائل في أعداد الطلاب الملتحقين بالجامعة كل سنة، والذي يستلزم رفع حجم هيئة التدريس من أجل ضمان التكوين الجامعي اللازم لهم.

---

[1] سليمة حفيظي، **"التكوين الجامعي والاحتياجات الوظيفية"**، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص علم المكتبات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2005، ص 91.

[2] فضيل دليو وآخرون، **"إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية"**، منشورات مخبر علم الاجتماع والاتصال بجامعة منتوري 2 قسنطينة، الجزائر، 2001، ص 91.

[3] إبراهيم مجدي عزيز، **"المنهج التربوي وتحديات العصر"**، عالم الكتب، القاهرة، 2002، ص ص 80، 81.

2- الطالب:

بعد تتويجه بشهادة البكالوريا يتمكن الطالب من الدخول إلى الجامعة، بحيث يبدأ مرحلة أخرى من مشواره الدراسي فينتقل من الثانوي إلى الجامعة، وفقا لعلاماته المكتسبة التي تسمح له بالحصول على الشهادة، له الحق في اختيار تخصصه ورغبته إذا توفرت الشروط والمعايير اللازمة، ويعتبر الطالب أحد أهم الأركان الاساسية في العملية التكوينية وهي الفئة الموجودة بكثرة في الجامعة نظرا لعددهم المتزايد سنويا، كما يجب أن تتوفر فيه مجموعة من المواصفات الشخصية التي تُمَيِّزُهُ عن الغير مثل المنطقية والموضوعية.[1]

يتلقى الطالب خلال سنوات دراسته في الجامعة تكوينا أكاديميا يسمح له بتطوير ومهاراته وقدراته الشخصية في حياته العلمية والجامعية، وأحيانا تقف ضده عراقيل والتحديات التي قد تُؤدِّي بالطالب إلى الفشل في مشواره الجامعي أو عدم قدرته على المواصلة، ومن أسباب هذا الفشل ما يلي:[2]

- صعوبة التأقلم مع الأوضاع الجامعية والتكيف معها خاصة في المراحل الأولى من الالتحاق بالجامعة أي بعد التتويج بشهادة البكالوريا وهي أصعب مرحلة حسب المختصين.
- نقص في الامكانيات والحاجيات الفعلية والاساسية للطلاب مثل السكن ومواصلات والخدمات الصحية .... الخ والتي تؤثر مباشرة في مشواره.
- غياب العملية التوجيهية والإرشادية التي لا تساعد الطالب الجديد على التأقلم والتكيف مع الأوضاع بفهم الفروع المتاحة له، وكيفية اختيار التخصص التي يمكن أن يسجل فيه.

وبالتالي يقع على الجامعة وظيفة مساعدة ومرافقة الطالب في تجاوز هذه الصعوبات بالمتابعة والإرشاد، إضافة إلى ضرورة إعادة النظر في العديد من الاجراءات وطرق توجيه الطلبة إلى تخصصات معينة، بالتركيز على منحه حرية اختيار التخصص حسب رغبته، أو من خلال المزيد من التسويق لتخصصات أخرى جديدة أو غير معروفة، من أجل استقطاب عدد أكبر من الطلاب لها وفقا لاختياراتهم واقتناعهم الشخصي، ودون أن يكون الاختيار وفقا لدوافع مجتمعية ودافع الحصول على الوظيفة فقط، وهو ما سيساعده على الاستمرار في حياته الجامعية وفي تحصيله العلمي والنجاح فيه، وما يُحقِّقُ أهدافه الشخصية وأهداف الجامعة على حدٍّ سواء، ويضيف قيمة للبيئة التي يتواجد

[1] سهيلة دهماني، ليندة صيمود، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[2] أسماء هارون، مرجع سبق ذكره، ص 51

فيها، فيتولّد نتيجة لذلك مفهوم "جودة الطالب" والذي يمكن بناءه وتنميته من خلال توافر مجموعة من المتطلبات من أهمها:[1]

- التنسيق والتناسب بين حجم هيئة التدريس وعدد الطلاب؛
- تقديم تكوين نوعي يساعد على إدماج الطلاب في سوق العمل بعد تخرُّجِهِم؛
- توطيد العلاقة بين الطلاب والأساتذة والإدارة، وتوفير احتياجات الطلاب اللازمة؛
- تعزيز رغبة وإقبال الطلاب على التعليم، من خلال تحسين مناخ التكوين والحياة الجامعية؛
- ربط الطلاب بالمرافق البيداغوجية مثل المكتبات والمخابر.

3- الهياكل التنظيمية:

يتم إعداد الهيكل التنظيمي في الجامعة وفق قواعد وأجهزة تنظيمية تساعد على تحديد المسؤوليات والوظائف بهدف تحقيق الأهداف المسطرة، تتحدد الوظائف الخاصة بكل شخص في الجامعة وفق الهرم التنظيمي (إداريين، أساتذة، عمال، طلاب) وأي خطأ يؤدي إلى ارتباك في العملية التكوينية، فالتكوين مربوط بوجود كفاءات متخصصة من أساتذة وهيكل تنظيمي مرن ويستجيب لمتطلبات العملية التكوينية، وأن تجتمع القواعد والقوانين لتنظيم العمليات والوظائف بهدف التسيير الحسن للجامعة، فيتم التنسيق والتلاحم بين الهيئات الفاعلة في الجامعة من طاقم إداري بيداغوجي، طلاب، عمال، من أجل تحقيق الأهداف، وبدون الإخلال بالوحدة العضوية بين الجهازين الإداري والتعليمي، اللذان يساهمان معا في تحسين المردود العام ورفع الإنتاجية في المؤسسة الجامعية[2].

ثانيا- أهداف التكوين الجامعي:

يخضع الطلاب في الجامعة إلى تكوين نظري مدعم بتطبيقات عملية بهدف زيادة المعارف واكتساب مهارات جديدة تساعدهم على دمج أنفسهم في المحيط الاقتصادي والاجتماعي، وبهذا فإن للتكوين الجامعي أهداف اقتصادية، اجتماعية وثقافية، إضافة إلى الهدف الرئيسي له والمتمثل في إنتاج ونشر المعرفة، يمكن إيجازها في:[3]

---

[1] محمد بولصنام، عماد تشانتشان، **"مستوي جودة التعليم العالي من وجهة نظر طلبة جامعة يحي فارس المدية"**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، الجزائر، المجلد 02، العدد 02، 2018، ص 53.

[2] فضيل دليو وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 80-81.

[3] أنظر: مصطفى أزيد، **"التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 49.

و مجيد شعباني، عقيلة عكوش، **"متطلبات التكوين الجامعي والبحث العلمي من أجل تنمية رأس المال البشري في الجامعة"**، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، 2015، ص 257.

- الحفاظ على تقاليد الحضارة الإنسانية وقيمها وتطويرها وفق مناهج علمية؛
- تحسين المستوى العام للجامعة باعتبارها قطب لإنتاج المعارف؛
- زيادة الرصيد المعرفي للطلاب وتزويدهم بالمعارف والمهارات التي تساعدهم على أداء مهامهم بسهولة؛
- تكوين كفاءات وإطارات مؤهلة لتحمل المسؤوليات وقدرتها على بعث التنمية؛
- تغذية سوق العمل بالنوعية المطلوبة من اليد العاملة والكفاءات؛
- تثمين الروابط الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وتوطيدها.

ويلعب التكوين الجامعي دورا مهما في المحيط الاجتماعي ويعتبر أسلوب لرقي المجتمع، يهتم بنشر المعارف التي تهدف إلى تحسين السلوك العام للأفراد. بالمفهوم العام يساهم التكوين الجامعي في تقدُّمِ المجتمع، ويزوده بالقوى العاملة والفكرية التي تسعى جاهدة إلى التصدي للعراقيل وحل قضايا الواقع، وطرح بدائل لتطوير هذا الواقع.[1]

كما أن التكوين الجامعي يهدف إلى ضمان كفاءات من المورد البشري قادرة على ممارسة المهن المطلوبة في سوق العمل، وهو بمثابة أداة فعالة لاكتساب مهارات وتقنيات جديدة للطالب تساعده على ممارسة وظيفة ما وفق تخصُّصِهِ ورغبته، فالتكوين الجامعي يهدف إلى خلق التوازن بين الرغبة والقدرة فيزيد من القدرة لتجسيد الرغبة، والتي يمكن إدراجها ضمن الأهداف السوسيو–اقتصادية التي تسعى إلى تحقيقها، وهذا من شأنه أن يضمن تنمية متكاملة للمجتمع بكافة جوانبه المادية والبشرية، فالعملية التكوينية والتعليمية تسعى إلى تنمية معارف المجتمع والحفاظ على قيمه الثابتة، إضافة إلى البعد العالمي وما له من انعكاس وتأثير على تحسين ظروف الحياة في الحاضر والمستقبل،[2] إضافة إلى ذلك فإن التكوين الجامعي يسعى إلى تحقيق أهداف مهنية، من خلال تطوير قدرات الطلاب وجعلهم إطارات بشرية تملك مؤهلات معرفية كافية وقادرة على ممارسة مهامها في مجال تخصصها، مع تسهيل اندماجهم في المحيط المهني والتكيف مع ميدان العمل، والتي يمكن أن تحمل معها فرص وآليات التغيير وتحقيق التنمية.[3]

[1] شبل بدران وكمال نجيب، "**التعليم الجامعي وتحديات المستقبل**"، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، 2006، ص 36.

[2] عبد القادر حسين ياسين، "**التربية والتنمية في العالم الثالث**"، مجلة التربية، اللجنة القطرية للتربية والثقافة والعلوم، قطر، العدد 95، 1990، ص 167

[3] راشد علي، "**الجامعة والتدريس الجامعي**"، دار مكتبة الهلال، لبنان، 2007، ص 46.

المطلب الرابع: طرق التكوين الجامعي

تباينت المسميات فهناك من يسميها بنماذج التكوين وهناك من يسميها أنماط التكوين وهناك فئة تسميها طرق التكوين، فكلاها تعني السبل التي يتم من خلالها اكساب الطلاب المعارف، فالإمكانيات المتاحة في كل مرحلة تساعد على تنويع طرق التدريس وايصال المعلومات، وبالرغم من التطورات والامكانيات المتاحة في الوقت الحالي وانتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إلا أن معظم الاساتذة لا يزالون يستخدمون طريقة التكوين التقليدية (الدمجي) التي تقوم على توصيل المعرفة وتبليغها أو على الطريقة الإنتاجية (إنتاج المعرفة)، وفي أغلب الحالات نجد معظم الاساتذة يعتمدون على أسلوب المزج بين ما هو تقليدي وإنتاجي، ويمكن توضيح هذه الطرق فيما يلي:

أولا– طريقة التكوين الكلاسيكية المتمركزة حول توصيل ونشر المعرفة (التقليدي):

يقوم النظام التكويني التقليدي على استيعاب المعارف والحقائق وتخزينها، ويتجلى ذلك بعد الاطلاع على الكتب واكتساب المعلومات والتزويد بالمعارف دون جهد بالغ، والاهتمام بالنتائج السريعة المباشرة، والمتمثلة في حشد ولم المعارف دون الاهتمام بتوظيفها في الحياة اليومية[1]، فهذا النموذج يسعى إلى تلقين المعرفة باستخدام الوسائل الديداكتيكية وأساليب التقييم لتبليغ وتوصيل المعرفة للطلاب، فهو أسلوب يسعى إلى تعديل توازن سلوك الطالب وتعريفة بواجباته وحقوقه، مع تعليمه انماط جديدة تساعده بلم أكبر قدر من المعلومات، ويمكن تلخيص أهم مرتكزات هذا النمط في النقاط التالية:[2]

- يهدف الطالب لمعرفة القيم الحقيقية المجتمع؛
- محتوى برامج التدريس تتم باستراتيجية مدروسة وهادفة ترتكز حول المادة بأقسام وفروع مرقمة ذات طبيعة تقنية غير قابلة للتغير؛
- أنماط التدريس تسعى لتبليغ المتكون عن طريق أساليب علمية مثل: الحوار والإلقاء والذي يعتمد على الوصف؛
- أسلوب التقييم يكون على ما وجد في البرنامج السنوي؛
- الكتاب هي وسيلة أساسية لاكتساب المعرفة؛

[1] عبد الوهاب جودة الحايس، "**أنماط التكوين والتأهيل في مؤسسات التعليم الجامعي وفرص التشغيل**"، دراسات في التنمية والمجتمع، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، 2014، ص 15.

[2] عبد الكريم سعودي، "**أنماط التكوين في الجامعة الجزائرية –الواقع والمأمول–**"، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2019، ص 74.

- علاقة الأستاذ والطالب يغلب عليها طابع التبعية والسلطوية؛
- الطابع الإداري هو نظام مركزي يمكن تعديله.

ثانيا– طريقة التكوين الجديدة المتمركزة حول إنتاج المعرفة (الإنتاجي):

يقوم المحتوى العام لهذه الطريقة على أن الطالب هو العنصر الفعال (المتعلم) في العملية التكوينية، فهذا الأسلوب يسعى إلى تكوين المتعلم المتصف بالاستقلالية والحرية في التواصل التربوي والاجتماعي والمبادرة، وإكسابه لمهارات ومعارف تُمكِّنُهُ من مواجهة التحديات في المستقبل وله والقدرة على الاندماج في سوق العمل، وهذا الأسلوب يؤدي إلى نقص الهيمنة الخارجية، ويعتبر الأسلوب الإنتاجي أسلوبا حديثا يرتكز على تحسين سلوك الطالب من خلال تخطيط وبرمجة السلوكيات المراد تعديلها بالاعتماد على الأنشطة الديداكتيكية،[1] ويمكن حصر أهم مرتكزات النموذج القائم على إنتاج المعرفة فيما يلي:[2]

- تعدُّد الوسائل التعليمية التقليدية والحديثة كالوسائل الرقمية والتكنولوجيا الحديثة إضافة إلى الكتاب؛
- يسعى الطالب لاكتساب المعلومات عن طريق البحث بالاستعانة بمختلف المصادر التي تمكنه من ذلك وتساعده على مواجهة التحديات، وتبرز مقدرته الشخصية لاستيعاب المعارف من الأنشطة التعليمية؛
- التفاعل بين الطالب والاستاذ ما يُسهِّلُ عملية التدريس؛
- ترسيخ ذهنية الاعتماد على الذات (النفس) لدى الطالب؛
- التقويم لإيجاد الاختلاف بين الهدف المسطر والمنشود وتصحيحه، والاعتماد على التقويم المبدئي للتكوين؛
- مرونة التنظيم الإداري وكفاءته في توصيل المعلومات من الأعلى إلى الأسفل.

[1] عبد الوهاب جودة الحايس، مرجع سبق ذكره، ص ص 16-17.

[2] نفس المرجع أعلاه، ص 28.

المبحث الثاني: واقع التكوين الجامعي في الجزائر

عرفت أنظمة التكوين الجامعي والتعليم العالي في الجزائر العديد من التطوُّرات والتغييرات منذ نشأة الجامعة الجزائرية، بحيث فرضت بعض الظروف خلال المراحل السابقة عدة عراقيل أدت بالجامعة إلى ضعف أداءها، ونقص جودة مخرجاتها واختلالات في مردودية التكوين وارتفاع معدل الرسوب، والتأطير الغير الكافي مقارنة بالعدد الهائل للطلاب إضافة إلى التغيرات المتسارعة في البيئة العالمية، وغياب العلاقات المتبادلة بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما ادى إلى تبني العديد من الإصلاحات كانت أحيانا في شكل تعديلات وأحيانا أخرى في شكل إصلاحات جذرية مسّت العملية البيداغوجية والتكوينية، من أجل العمل على تحسين التكوين الجامعي وانفتاح الجامعة على محيطها وترقيتها إلى مصاف الجامعات الريادية، كان آخرها التخلّي عن النظام الكلاسيكي كنظام للتكوين الجامعي وتبنّي نظام ل م د كبديل عنه.

المطلب الأول: المسار التاريخي للتكوين الجامعي في الجزائر

مرت الجامعة الجزائرية بعدة مراحل تميزت كل مرحلة بظروف خاصة ومختلفة عن المراحل الأخرى، فقد عرفت مرحلة السبعينات جوّا من الملل والتبعية، وكان النظام المعمول به موروثا من حيث هياكله أو مناهجه[1]، وكذا من حيث أشكال وطبيعة ومحتوى البرامج التعليمية المعمول بها، وهو ما أنتج عدم توافق بين محتوى التكوين الجامعي وخصوصية البيئة الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية ما نتج عنها من اختلال والتفاوت بين مخرجات الجامعة وسوق العمل، وحتى متطلبات هذه الأخيرة ونوعية هذه المخرجات، اذ كانت الجامعة لا تملك علاقات تربطها بالمجتمع المحلي ومختلف المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، هذه التغييرات أدت إلى مرور التكوين الجامعي في الجزائر عبر العديد من المراحل التي يمكن إجمال أهمها وإيجازها فيما يلي:[2]

أولا– مراحل التكوين الجامعي في الجزائر:

مرت الجامعة الجزائرية بعدة مراحل منذ الاستقلال إلى يومنا هذا والتي يمكن ايجازها فيما يلي:

---

[1] محمد مدني توفيق، "**اختيار الفروع في جامعة الجزائر وتمثيلات الطلبة تجاه تخصصاتهم**"، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الجزائر،1998، ص 16.

[2] فريد بلواهري، "**مدى تماشي التكوين الجامعي في نظام ل م د مع متطلبات سوق العمل**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة الموارد البشرية، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة سطيف 2، 2012، ص ص27 – 28.

1- المرحلة الأولى (1962-1970):

كان الاهتمام بالبحث العلمي في مرحلة الستينيات من القرن الماضي أي المرحلة الأولى للتعليم العالي في الجزائر محدودا وهذا راجع بالدرجة الأولى لعدة اعتبارات منها ثقل الإرث الاستعماري، وكانت هناك أولويات أخرى مرتبطة ببناء وتشكل كيان الدولة ومؤسساتها، وخلال هذه الفترة لم تكن هناك سياسة واضحة إذ كان الأساس السائد آنذاك هو التعليم مع تمديد ذلك من الناحية الكمية في مختلف القطاعات، وكانت السياسة ترتكز فقط على تكوين المكونين بالإضافة إلى ضمان المرافقة المادية والتكفل بالطلاب واتباع مسار ديمقراطية التعليم[1]؛

وكانت الشهادات التي تمنحها الجامعات الجزائرية آنذاك معترف بها من طرف فرنسا نظرا للمعايير العلمية التي كانت تعتمد عليها الجامعات الفرنسية والصرامة التي كانت تمارسها، واتصاف نوعية التكوين فيها بجودة تعادل أرقى الجامعات الغربية.[2]

في هذه المرحلة لم تكن الجامعة الجزائرية قادرة على الاستجابة للأوضاع الناتجة عن عهد الاستقلال، حيث أدخلت تعديلات بعد 1962 لتكييف التعليم العالي وجعله يتماشى مع سياق السيادة الوطنية بهدف الاستجابة للمتطلبات المستعجلة وتكوين إطارات وتقنين في التخصصات المختلفة[3].

2-المرحلة الثانية (1970 -1980) قانون إصلاح التعليم العالي 1971:

وقد كان أول إصلاح عرفه النظام سنة 1971 وذلك بتحديد المنهاج الدراسي وتحديد سنوات التكوين وتوزيع المقاييس في كل سنة، وهدفت هذه التركيبة إلى نقل المعلومات بأسلوب منظم ومنسق في حصص قابلة للاستظهار والاستقصاء والاستجواب والامتحانات الكتابية والشفوية[4].

وقد انطلق العمل فعليا بهذا النظام كأسلوب جديد يدرس وفقه في الجامعة، يهدف إلى تحسين وتحيين قطاع التعليم العالي في الجزائر والذي تزامن مع إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1971 كأبرز الإصلاحات التي عرفتها الجامعة الجزائرية، وهي بمثابة مرحلة الانتقال التي تسعى من خلالها إلى الارتقاء بالتكوين الجامعي بشكل

---

[1] عزي عبد الرحمان، "**البحث العلمي والاجتماعي-بعض الموازنات والأولويات**"، حوليات جامعة الجزائر، الجزائر، العدد 07،1993، ص 41.

[2] احمد رحمون،" **القيادة في الوسط الجامعي**"، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، الجزائر، المجلد 08، العدد 02، 2023، ص329.

[3] يوسف أيمن، "**تطوّر التعليم العالي: الإصلاح والافاق السياسية -دراسة ميدانية لمجموعة من الأساتذة بجامعة بن يوسف بن خدة -الجزائر**"، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، الكلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة يوسف بن خدة - الجزائر-، 2007-2008، ص 45.

[4] ليلى لراري، "**برنامج الجامعة الجزائرية: منطق نظامي الكلاسيك ول م د، مع الإشارة إلى المطابقة والموائمة**"، حوليات جامعة الجزائر 1، الجزائر، العدد 33، الجزء الأول، 2019، ص ص 708، 709.

يساهم في تحسين مخرجات الجامعة، وتكوين إطارات تخدم البلاد وتستجيب للمتطلبات الفعلية لهذه المرحلة في شتى الميادين.

عرفت نفس الفترة العديد من التطورات في قطاع التعليم العالي كتأسيس الديوان الوطني للبحث العلمي سنة 1974، وكان يهدف إلى تنظيم وتطوير البحث العلمي في الجزائر، لتتماشى مع التطورات الحاصلة آنذاك كتقسيم الكليات إلى معاهد، الاعتماد على نظام السداسيات واستحداث الشهادات ليسانس (أربع سنوات) ما بعد التدرج، ماجستير (سنتين) ما بعد التدرج الأول، ودكتوراه علوم (حوالي خمس سنوات) ما بعد التدرج الثاني[1]، وهو ما يطلق عليه الآن بالتكوين في إطار النظام الكلاسيكي، والذي تواجد لفترة طويلة بعد انطلاقه بالرغم من بعض التغييرات والإصلاحات التي طالته، ارتكز هذا المشروع على ربط الجامعة بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي وخدمة المجتمع وتنميته، ومساهمة الجامعة في تفتُّحِهِ على ثقافة العالم، حيث تضمّن هذا الإصلاح على جملة من الإجراءات والتعديلات التي تساعد على تحقيق أهداف ومبادئ التعليم العالي في الجزائر، مثل التعريب، ربط الجامعة بالتنمية وسوق العمل، جزأرة الإطارات وغيرها، وقد رافقت هذه التغييرات في تلك الفترة زيادة في عدد المؤسسات الجامعية وصلت إلى 06 جامعات لتوافق الزيادة في عدد الطلاب[2].

ويشمل التكوين ضمن النظام الكلاسيكي على عدة مراحل تُتوّجُ كل مرحلة منها بشهادة تخرُّجٍ، سواء في الدراسات في التدرج أو فيما بعد التدرُّجِ، يمكن توضيحها في الشكل التالي:

[1] عبد الرحمان عزي، مرجع سبق ذكره، 1993، ص41.

[2] بلهواري فريد، مرجع سبق ذكره، ص 27.

الشكل (1–1): مراحل التكوين الجامعي في إطار النظام الكلاسيكي

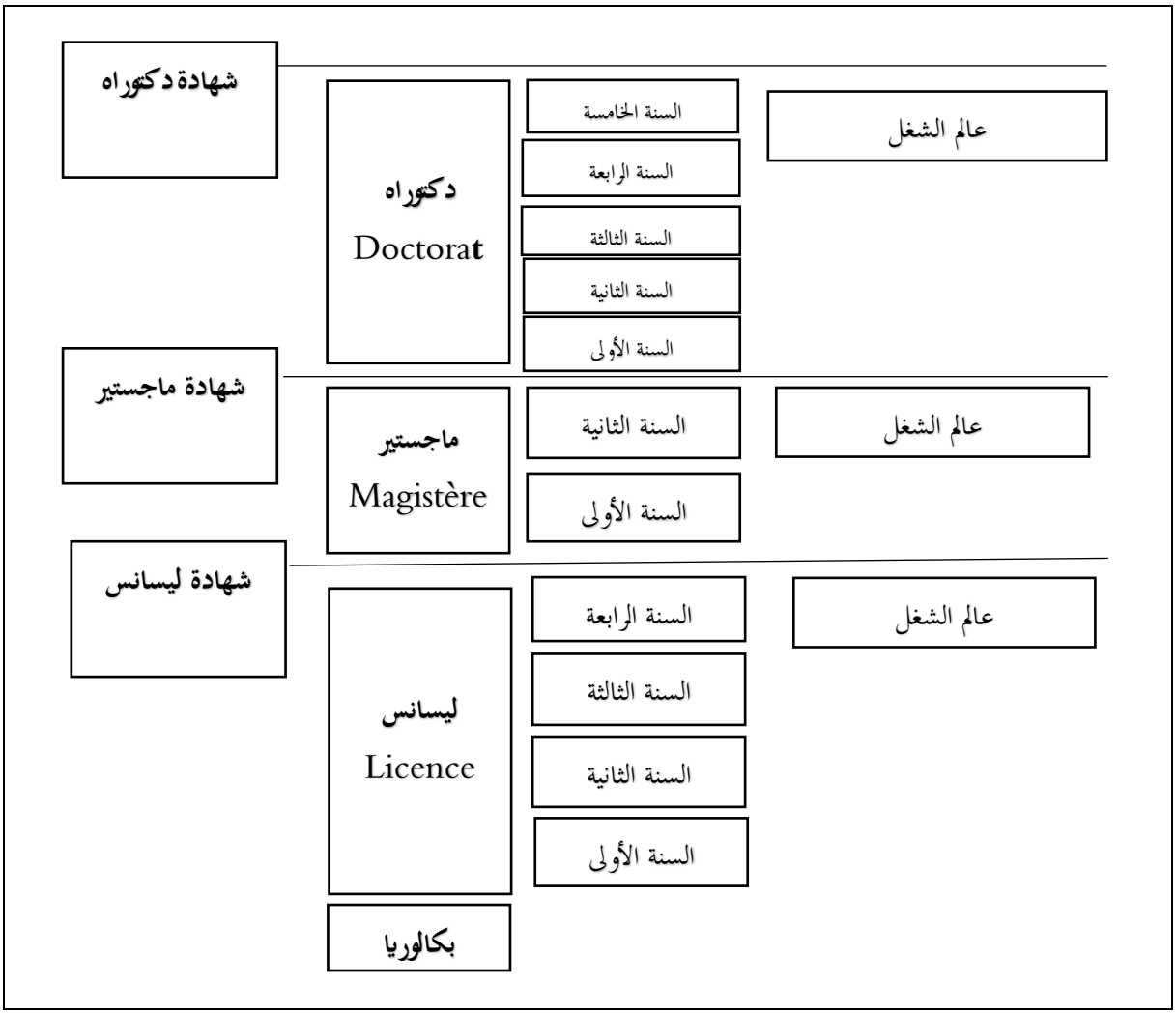

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مرجع: بوعمامة خامرة، "**جودة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018، ص136.

يبرز الشكل السابق التدرج في النظام الكلاسيكي، يتشكل من مستويات يتوج فيه الطالب بشهادة معينة في كل مستوي حيث أن كل مرحلة منه تستمر لفترة معينة وتتمثل في:[1]

- **مرحلة الليسانس**: وهي مرحلة التكوين في التدرُّج تدوم لمدة أربع سنوات؛
- **مرحلة الماجستير**: تلي المرحلة الأولى (الليسانس) ويطلق عليها مرحلة ما بعد التدرج الأول، وتدوم سنتين على الأقل تنقسم إلى جزأين: جزء خاص بالمقاييس النظرية، وجزء آخر يتمثل في إنجاز بحث يُقدّمُ في شكل رسالة؛

[1] بوعمامة خامرة، "**جودة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل في الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018، ص136.

- **مرحلة الدكتوراه:** وهي مرحلة ما بعد التدرج الثاني تُقدّمُ في خمس سنوات من البحث العلمي على الأقل وتلي مرحلة الماجستير؛

وقد سعى إصلاح 1971 إلى تكوين إطارات جزائرية تساهم في التنمية المحلية من خلال تلبية كل الطلبات والاحتياجات لدى القطاعات المستخدمة، وذلك باقتراح أنماط تكوينية تتواكب مع متطلبات هذه الفترة بهدف الوصول إلى فعالية أكبر.

3-المرحلة الثالثة (بعد 1980):

كانت مرحلة الثمانينات تسعى إلى تحقيق الأهداف التي سطرتها الدولة في تلك الفترة، ومواكبة التغيرات الحاصلة في العالم وخاصة في مجال التعليم العالي وربط التخصصات بمتطلبات سوق العمل التي تفيد الاقتصاد الوطني، وتعديل التخصصات التي تعاني من فائض ملحوظ لخلق نوع من التوازن كالحقوق[1]،وبسبب النقائص والمشاكل الملاحظة وعدم تلائم المشروع مع الاختيارات السياسية والثقافية من جهة، ومقتضيات التنمية من جهة أخرى، بدأ التفكير في إدخال التخطيط في نظام التربية والتكوين، خلال المؤتمر الرابع لإدراج المنظومة التربوية التكوينية في المخطط الخماسي الأول للتنمية ما بين 1980-1984.

ولقد نتج عن عدم التطبيق الفعلي لحيثيات إصلاح 1971 عدة مشاكل، فالنمو السريع الذي عرفه التعليم العالي خلال العقدين 1970-1980 كان يحمل في طياته توفير التعليم العالي لأكبر عدد ممكن من الطلاب، والعمل على تطوير البحث العلمي ونشر المعرفة في أوساط المجتمع لإنجاح مخططات التنمية، بالمقابل نتج عنه عدم التوافق بين التكوين واحتياجات سوق العمل نظرا لتدني نوعية المخرجات مقابل الكم الهائل مما أنتج بطالة، وفي سنة 1987 تم تأسيس نظام الدراسات العليا الجاري والمعمول به حاليا نتيجة نمو وتطور دراسات التدرج، وحاجة قطاع التعليم العالي إلى البحث والتأطير والاستفادة من الكفاءات المكونة في الخارج [2].

4-المرحلة الرابعة (1990-2000):

كانت الجزائر تتخبط في أوضاع مزرية بسبب الاضطرابات السياسية في مرحلة التسعينات من القرن الماضي، والتي أثرت على مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية وألحقت بالجزائر أوضاع مزرية خلال عشرية بأكملها،

[1] رابح تركي، **"أصول التربية والتعليم"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 02، 1990، ص 21.

[2] عبد الرحمان عزي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

بالإضافة لأزمة الديون التي أدخلت الجزائر في دوامة لعدة سنوات ما أجبرها لقبول شروط صندوق النقد الدولي[1]، مما دفع بالجامعة إلى ضرورة مسايرة التغيُّر لمواجهة تحدِّيات هذه المرحلة، وهو ما ألزم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر لمواجهة هذه المرحلة بإدخال تعديلات مسّت نظام التكوين الجامعي القائم آنذاك بالإمكانيات المتاحة، مع تغيير في البرامج التكوينية وإعداد الأساتذة والباحثين وفقا لذلك[2].

5-المرحلة الخامسة (الإصلاح التربوي والجامعي 2001):

في أفريل 2001 أقرّ مجلس الوزراء في الجزائر مشروعا لإصلاح المنظومة التربوية، حيث تم تكوين لجنة وطنية تضُمُّ عددا من الخبراء تعمل هذه اللجنة على إصلاح المنظومة التربوية، مع الاستعانة بلجان أخرى تفرّعت عنها كل من لجنة إصلاح النصوص القانونية، لجنة إصلاح التعليم العالي، لجنة المتابعة والتقويم والتكوين، لجنة إصلاح المناهج التربوية.

وفي ظل الأوضاع السائدة والتوجهات العالمية، سعت الجزائر إلى تحسين المنظومة التعليمية في كل مستوياتها، بما فيها الابتدائي والمتوسط والثانوي، فقرار لجنة اصلاح التعليم الجامعي وتعديله نادت بضرورة ربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي وتوظيف حملة الشهادات الجامعية، وتطبيق النظام الجديد (ليسانس-ماستر-دكتوراه)، كحلٍّ شامل وعميق على مستوى التسيير، الأداء ومردودية الجامعة.

6-المرحلة السادسة (تطبيق نظام ل م د 2007):

بادرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر مطلع 2004 بإصلاح شامل وعميق لنظام التكوين في الجامعة الجزائرية، تم تطبيق نظام ل م د في كل جامعات الوطن كبديل للنظام الكلاسيكي ساعية إلى إيجاد الحلول للمشاكل التي تعاني منها الجامعة، وعلى رأسها رفع جودة التكوين وتحسين مخرجاتها وربط الجامعة بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي، وقد بدأ تطبيق هذا النظام تدريجيا بداية 2007[3].

تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من إدراج وتطبيق نظام ل م د في جميع جامعات الجزائر، باختلاف فروعها وتخصصاتها والذي انطلق تدريجيا بتواجد النظام الكلاسيكي في الجامعة، ليشمل اليوم كافة برامج التكوين الجامعي بصورة كاملة ويتم التخلي عن النظام الكلاسيكي كنظام جامعي، إلا أن بعض التخصصات ذات الطبيعة المميزة

---

[1] توهامي إبراهيم، "**أي جامعة تحتاج في ظل عولمة القرن الحادي والعشرون**"، مجلة الباحث الاجتماعي، الجزائر، العدد 4، 2003، ص23.

[2] لحسن بو عبد الله، محمد مقداد: "**تقويم العملية التكوينية في الجامعة، دراسة ميدانية بجامعات الشرق الجزائري**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1998، ص 23.

[3] فريد بلواهري، مرجع سبق ذكره، ص ص 29-30.

والتي لا يمكن أن تتماشى مع التكوين في إطار منهجية وتنظيم نظام ل م د، فهي لا تزال تعمل إلى يومنا هذا وفقا للنظام الكلاسيكي، والتي كانت تتماشى معه حرفيا في الحصول على الشهادات وفقا للمراحل الموضحة سابقا، مثل التخصصات الطبية بفروعها المتنوعة والمدارس العليا، والتي لا يُمنحُ فيها شهادة الليسانس مثلا لا وفقا للنظام الكلاسيكي ولا لنظام ل م د، وتخضع لتنظيم آخر متخصص، مثل شهادة مهندس دولة للمتخرجين من المدارس، وشهادة طبيب عام، صيدلي، طبيب أسنان، وما شابه ذلك من التخصصات التي لا تتوافق برامجها التعليمية والتكوينية مع تأطير النظام الكلاسيكي أو النظام الجديد، إلا أنها قد خضعت بدورها لبعض التعديلات لتتماشى مع المستجدات المحلية والعالمية، وتتوافق مع سوق العمل والشهادات الممنوحة في إطار النظامين، نذكر على سبيل المثال، إضافة سنة تكوينية لطلاب طب الأسنان والصيدلة عما كان عنه سابقا، مقابل تعديل في اسم وطبيعة الشهادة، كما نجد منح شهادة الماستر مضافة إلى شهادة مهندس دولة للمتخرجين من المدارس العليا.

ثانيا– الدوافع التي أدت إلى تبني نظام ل م د:

عرفت مرحلة تطبيق النظام الكلاسيكي في الجزائر عدة نقائص من الناحية العلمية البيداغوجية، أين أصبح التكوين الجامعي المعتمد عليه آنذاك يعاني من تقادم البرامج، وضعف نوعية مخرجات هذا النظام التي لا تستجيب للمتطلبات الفعلية لسوق العمل، مما استدعى ضرورة تدعيم القطاع باستراتيجية جديدة لضمان التوافق بين المتطلبات البيئية السوقية ومخرجات الجامعة الجزائرية، مع إعادة صيغة التوجيه بما يزيد من جودتها وأداءها في مناصب العمل المحتملة، ومن بين مجمل مشاكل التعليم العالي في الجزائر في ظل النظام الكلاسيكي يمكن تلخيصه بإيجاز فيما يلي:

1– نوعية التكوين المعتمد:

كانت نوعية التكوين الجامعي من بين أسباب الفشل والتراجع في النظام الكلاسيكي، وعدم قدرته على تحقيق الأهداف المسطرة له نظرا للعديد من العوامل والخصائص السائدة في تلك الفترة والمتمثلة أساسا في[1]:

- تقادم البرامج التكوينية وأصبحت لا تستجيب للمتطلبات الفعلية وهذا راجع لافتقار محتواها، حيث أصبحت لا تتواكب مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة المستجدة؛

[1] انظر:

فهيمة ذيب، "**آفاق وحدود حركية الطلبة في الجامعة الجزائرية في ظل تطبيق نظام LMD**" أطروحة الدكتوراه، تخصص علم النفس عمل وتنظيم، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة فرحات عباس–سطيف 2، الجزائر، 2014، ص 87.

وخضيرة مونيسي، "**نظام LMD وإمكانية المعرفية**"، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى حول 'آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية'، الجزائر، 23–26 أفريل 2012، ص 52.

- عدم توافق بين الاحتياجات الفعلية للسوق مع نوعية مخرجات هذا التكوين؛
- ارتفاع نسبة الرسوب ومكوث الطلاب لسنوات أكثر من اللازم؛
- ارتفاع نسبة البطالة في الجزائر إذ بلغت آنذاك 20% من القوى الإجمالية العاملة وهذا راجع لتزايد نسبة الخريجين؛
- التكوين في السنوات الأولى لا يتوافق مع بعض شعب البكالوريا؛
- الإضرابات قد تتعدى الحدود وما ينتج عنها من نتائج غير مرغوب فيها وتعيق العملية التكوينية، مما يؤدي إلى عدم استكمال البرامج السنوية؛
- عدم مرونة الحجم الساعي المطلوب وما تم تخصيصه للتكوين والواجب تطبيقه؛
- اعتماد النماذج على التكوين النظري وافتقارها للجانب التطبيقي مما يصيب الطلاب بالتعب والملل؛
- عدم وجود آليات ردعية تجبر المتكونين على الحضور الاجباري في المحاضرات وأحيانا لا يتجاوز عددهم عشرة طلاب من الحاضرين، وهو الذي أدّى إلى تراجع مستواهم؛
- تجتاز الامتحانات لمدة طويلة أكثر من اللازم وهذا سببا يعيق العملية التكوينية؛
- التكوين الجامعي أحادي التخصص في النظام الكلاسيكي ولا يسمح بحيازة ثقافة ولا يساعد على التفتح ولاكتساب معارف جديدة تساعد على التأقلم مع الحياة الوظيفية والمهنية.

2- أسلوب استقبال الطلاب وتوجيههم:

شكّل الأسلوب أو التوجُّه المعتمد في استقبال الطلاب وتوجيههم إلى مختلف التخصصات لمزاولة واستكمال سنوات دراستهم وتكوينهم الجامعي في النظام الكلاسيكي، أحد المشاكل وأوجه القصور التي أدّت إلى تراجع النظام وعدم نجاحه في الوصول إلى الغاية التي تواجد من اجلها الجامعة، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي[1]:

- التوجه المركزي هو الأسلوب الذي يستخدم للتوجيه معظم الطلاب نحو تخصصات والذي يُعدُّ سببا للرسوب والاكتظاظ، وأصبح غير ملائم (التوجه المركزي)؛

[1] أنظر:

كمال بداري، عبد الكريم حرز الله، "**جودة التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص 162.

و نورة قدور، الطاهر غراز، "**الجامعة الجزائرية وتطبيق نظام ل. م. د، ومدى نجاعته في تحقيق الإنماء الحضاري للمجتمع**"، مجلة aleph, langues medias et sociétés,الجزائر ،مجلد 08، العدد 02، 2021، ص 176.

- في النظام الكلاسيكي نظام التدرج هو الأسلوب المعتمد مما يزيد من حالات الرسوب؛
- أسلوب توجيه الطلاب بعد تتويجهم بالبكالوريا غير ناضج أحيانا، إذ يعتبر تعسُّفِيا من ناحية عدم إمكانية الطعن فيه أو مراجعته، وإعادة التوجه لا تكون الا بإعادة الباكالوريا أو في حالة الإخفاق، ونسبة الرسوب عالية وعدم تناسق بين شعب الباكالوريا وتخصصات الجامعة؛
- وقد تولّد عن مشكل التوجيه في النظام الكلاسيكي، والذي أُعتُبِر أحد أسباب العدد الهائل للطلاب حيث وصل إلى حدِّ الاكتظاظ في بعض التخصُّصات وفي بعض الجامعات، مشاكل أخرى في ضعف العملية التكوينية والرسوب، والتي نتجت بدورها عن نقص التأطير وعدم كفايته خاصة مع هجرة عدد كبير من الباحثين خارج الوطن للبحث عن آفاق أكبر، وهو ما دفع إلى الاستعانة في التأطير بحاملي شهادات أدنى من الماجستير لضمان التسيير البيداغوجي في بعض الجامعات، وهو ما زاد بدوره من تدني جودة التكوين الجامعي، إلا أن تحرير الجامعة الجزائرية من كل المشاكل التي تعاني منها كان الدافع الأساسي الذي فرضته الحياة الاقتصادية جملة وتفصيلا، وهو إرجاع التعليم العالي إلى المسار الرأسمالي وذلك في إطار اتفاقيات مع الدول الأوروبية بهدف جعل الجامعة مؤسسة اقتصادية منتجة ورائدة.

3- الهيكلة وتسير عملية البحث العلمي:

لم يسلم البحث العلمي بدوره من العديد من المشاكل والمعوقات التي واجهته في إطار النظام الكلاسيكي، والذي عرقل من ديناميكيته وفعاليته وتطبيقه العملي، وهو الذي يظهر في النقاط التالية: [1]

- تسير الوقت البيداغوجي غير محكم بسبب الحجم الساعي الاجباري والامتحانات التي تأخذ فترة طويلة من الزمن، وتعرقل التسيير البيداغوجي وتؤثر على المجهود الفردي للطالب وتنقص من الوقت المخصص للتكوين.
- اهتمام بعض من هيئة التدريس بالجانب الإداري أكثر من الجانب البحثي، وهو ما أعاق العملية التكوينية، وزاد من تدني مستوى بعض الأساتذة؛
- محدودية الإمكانيات والهياكل مقارنة بالأعداد الهائلة من الطلاب ما يعيق العملية التكوينية، إضافة إلى قلة مراكز البحوث العلمية المتميزة؛
- نظام التقييم لا يساعد في تطبيق البرامج التعليمية؛ كما أن محدودية التكوين لا تعطي افاق مستقبلية.

[1] الزهرة فضلون، **"أدوار الجامعة الجزائرية في ظل التحولات التعليمية –نظام ل م د نموذجا–"**، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، المجلد 10، العدد 04، 2018، ص 370.

4- مشكلة التمويل:

يعتبر نقص التمويل من أهم المشاكل التي تسببت في تفاقم المشاكل الأخرى وظهورها في الجامعة الجزائرية، حيث أصبحت الإمكانيات المخصصة للقطاع غير كافية في فترة تطبيق النظام الكلاسيكي، خاصة مع تضاعف حجم الطلاب والظروف الخاصة التي مرت بها الجزائر، وما انعكس عنها من نقص الإمكانيات اللازمة لدعم التعليم العالي بصورة جيدة؛

- محدودية مصادر التمويل للجامعة والتي تعتمد فيها كليا على الدولة وعدم انفتاحها على المحيط العام، ما يعيق الوصول إلى مصادر تمويلية أخرى؛
- فزيادة عدد الطلاب وارتفاع التكاليف وتضخم الأسعار يضعف تأثيرها على جودة التعليم العالي، فقطاع التعليم العالي يحتاج إلى ميزانية كبيرة وتسيير عقلاني وتوزيع عادل.[1]

من خلال عرض جملة المشاكل السابقة، يمكن استنتاج أن المشاكل التي كان يعاني منها النظام الكلاسيكي انعكست على التكوين الجامعي الذي تميّز بنقص الجودة، وعدم ارتقاءه إلى المستوى المطلوب في تعزيز المعارف والمهارات لدى الطلاب وتخريج كفاءات وإطارات تعمل على حسن تسيير مختلف جوانب المحيط الاقتصادي والاجتماعي وتقديم القيمة المضافة المتوقعة منها، هذه الانعكاسات دفعت الدولة الجزائرية إلى ضرورة وضع إصلاحات جديدة للنهوض بالجامعة والارتقاء بهذه الرسالة النبيلة إلى الأجيال المستقبلية، مما أدّى إلى ضرورة تبني نظام جديد يحمل في طياته أهدافا متباينة تتماشى مع الأوضاع السائدة في البيئة ومستجدات الفترة.

المطلب الثاني: تشخيص التكوين في إطار نظام ل م د

انطلق تبني نظام ل م د والعمل به في الجزائر تدريجيا منذ سنة2007 كنموذج تجريبي، ليتم توسيع التجربة على نطاق واسع وفي فترة قصيرة في كافة جامعات الوطن، هذا التعميم التدريجي في الجامعة الجزائرية أدى إلى تواجد كل من النظامين معا ضمن التكوين الجامعي خلال السنوات الأولى من بدء تطبيق نظام ل م د، ليتم لاحقا توسيع نظام ل م د تدريجيا ليصبح هذا الأخير النظام التكويني المعمول به حاليا في الجامعة الجزائرية، ما عدا بعض التخصصات التي لا تزال تابعة للنظام السابق كما أشرنا اليه سابقا.

[1] قاسم ميلود، "**نظام ل.م.د في الجزائر بين دافعية التغيير وآليات التطبيق**"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، الجزائر، المجلد 03، العدد 03، 2015، ص 49.

أولا– تعريف نظام ل م د:

أنشئت العديد من الهيئات لدعم وترقية نظام ل م د (LMD) على المستوى العالمي والأوروبي لتوسيع نطاق تطبيقه تدريجيا، ومن أهم البرامج الداعمة له كل من (ERAMSUS)– (TEMPUS) –(MONDUS) وغيرها، بحيث تهدف هذه البرامج الداعمة إلى التعاون من أجل تجسيد عروض تكوين تتلاءم مع الأهداف المسطرة، ومن أجل ضمان الجودة في التعليم العالي وتسهيل حركة الطلاب والأساتذة، وكما تهدف هذه البرامج إلى ضمان المرافقة البيداغوجية والميدانية، وحتى المالية لاستقطاب الكفاءات من الأساتذة والطلاب.

ويعتبر نظام ل م د بأنه نظام مستوحى من الدول الانجلوساكسونية وهو نظام مراجعة للتعليم العالي، يسعى لإعادة هيكلة منظومة التكوين الجامعي وفقا لثلاث مستويات هي (ليسانس)، (ماستر)، (دكتوراه)، تعمل به العديد من الدول من بينها إنجلترا، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، كندا، فرنسا، بلجيكا، روسيا، المانيا، تركيا، بالإضافة لبعض الدول الافريقية على غرار: تونس، المغرب، الجزائر.[1]

اشتقت تسمية (LMD) من الكلمات: LICENE، MASTER، DOCTORAT، والتي تشير إلى مستويات التكوين، يتم في نهاية كل منها التتويج بشهادة تخرُّج مع اكتساب عدد معين من الأرصدة؛ أي أن نظام ل م د هو نظام خاص بالتعليم العالي يهدف إلى تلبية تطلعات المجتمع الجزائري، يتكون من ثلاث مستويات، المستوى الأول وهو الليسانس والذي يخضع فيه الطالب للتكوين لمدة ثلاث سنوات على شكل سداسيات، بمعنى أن المستوى الأولى يحتوي على ستة سداسيات، ثم يليها المستوى الثاني وهو الماستر، أين يتلقى الطالب تكوينا أكاديميا لمدة سنتين بأربع سداسيات، وقد يكون أكاديميا أو مهنيا، أما المستوى الأخير فهو مرحلة الدكتوراه والتي تمتد لثلاث سنوات على الأقل، وتتطلب إجراء مسابقة وشروط معينة لاستكمال التكوين والبحث في هذا المستوى[2].

تبنت الجزائر هذا النظام باعتباره نظاما إصلاحيا عالميا يسعى لتحقيق أهداف معينة، وفق معايير جودة التكوين في التعليم العالي، وذلك للتوفيق بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل، هذا التوافق بينهما يعتبر من بين الخصائص التي يتميز بها نظام ل م د[3].

---

[1] سعدان شبايكي، **"لماذا اختارت الجزائر نظام التعليم ل م د؟"**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، الجزائر، العدد 04، أكتوبر 2010، ص 07.

[2] عرابي محفوظ، **"تبني نظام ل.م.د في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر: استجابة للتوجهات العالمية ام ثقافة لتجويد التعليم العالي؟"** مجلة الابداع، الجزائر، المجلد 8، العدد 1 ،2018، ص 235.

[3] سارة قوادري، **"تقييم جودة التقويم المستمر وفق نظام LMD من وجهة نظر الأساتذة –دراسة ميدانية بجامعة اكلي محند أولحاج البويرة"**، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2021، ص 457.

ثانيا– مبادئ نظام (ل م د):

للوصول إلى الغايات المسطرة فإن نظام ل م د يشمل على مجموعة من المبادئ والأسس التي تُمَيِّزُهُ عن النظام الكلاسيكي، باعتباره نظاما حديثا يمكن توضيح أهم هذه المبادئ فيما يلي: [1]

- تحسين عروض التكوين وتدعيم برامجها لتحقيق التجانس والتنسيق بين مختلف التخصصات.
- تنظيم التكوين اعتمادا على سداسيات ووحدات تعليمية أساسية ووحدات تعليمية ثانوية، لدعم الطالب وتنمية قدراتهم المهنية.
- تكثيف التدريس للتمكُّنِ من اللغات واكتساب لغات أخرى ومواكبة التطورات التكنولوجية.
- والاندماج في سوق العمل أهم الأهداف التي يسعى النظام لتحقيقها بالإضافة لخلق المشاريع.
- رسم المسار الأكاديمي والتكويني للطالب وفقا لهيكل تصاعدي يشمل على مستويات مختلفة، بحيث يتم التخطيط للمعارف الواجب اكتسابها، وطبيعة ونوعية ودرجة التعليم والتكوين في كل مستوى منها، مما يسمح للطالب بتحصيل واستيعاب معارف متنوعة تتوافق مع كل مرحلة تكوينية، يتم تحديدها وضبطها وفقا لتخطيط بيداغوجي.
- الحركية بمعنى تنشيط الحركية بين المؤسسات الجامعية مع إمكانية تسجيل الطالب في أي جامعة.
- الموضوعية اي يتميز النظام بالوضوح وسهولة إدماج حاملي الشهادات في العمل.
- الرسملة أي الوحدات الدراسية المكتسبة لا يمكن إعادتها حتى بتغير المؤسسة الأصلية، ويمكن تحويل الرصيد عند المغادرة.

ثالثا–مراحل التكوين وفق نظام ل.م.د:

يشمل التكوين في نظام ل م د على ثلاث مستويات (أطوار) تكوينية أساسية، كما أشرنا اليها سابقا هي بحيث يتميز كل طور بتكوين مختلف عن الطور الاخر، كما يتحصل الطالب على شهادة تخرُّجٍ عند الانتهاء من كل مستوى أو طور، ويمكن توضيح مراحل التكوين في هذا النظام من خلال الشكل التالي:

---

[1] انظر:

أحمد دردیش، "**واقع نظام "ل م د" في الجامعة الجزائرية: دراسة وصفية تحليلية**"، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، الجزائر، المجلد 2، العدد 4، 2014، ص 243.

واحمد بن عيشاوي، "**التعليم الجامعي في الجزائر وتحديات التنمية المحلية** «، ورقة علمية مقدمة ضمن للملتقى الوطني الأول حول "**تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لسوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية**"، جامعة الجلفة، 2010، ص261.

الشكل (1–2): مراحل التكوين الجامعي في إطار نظام ل م د بالجزائر

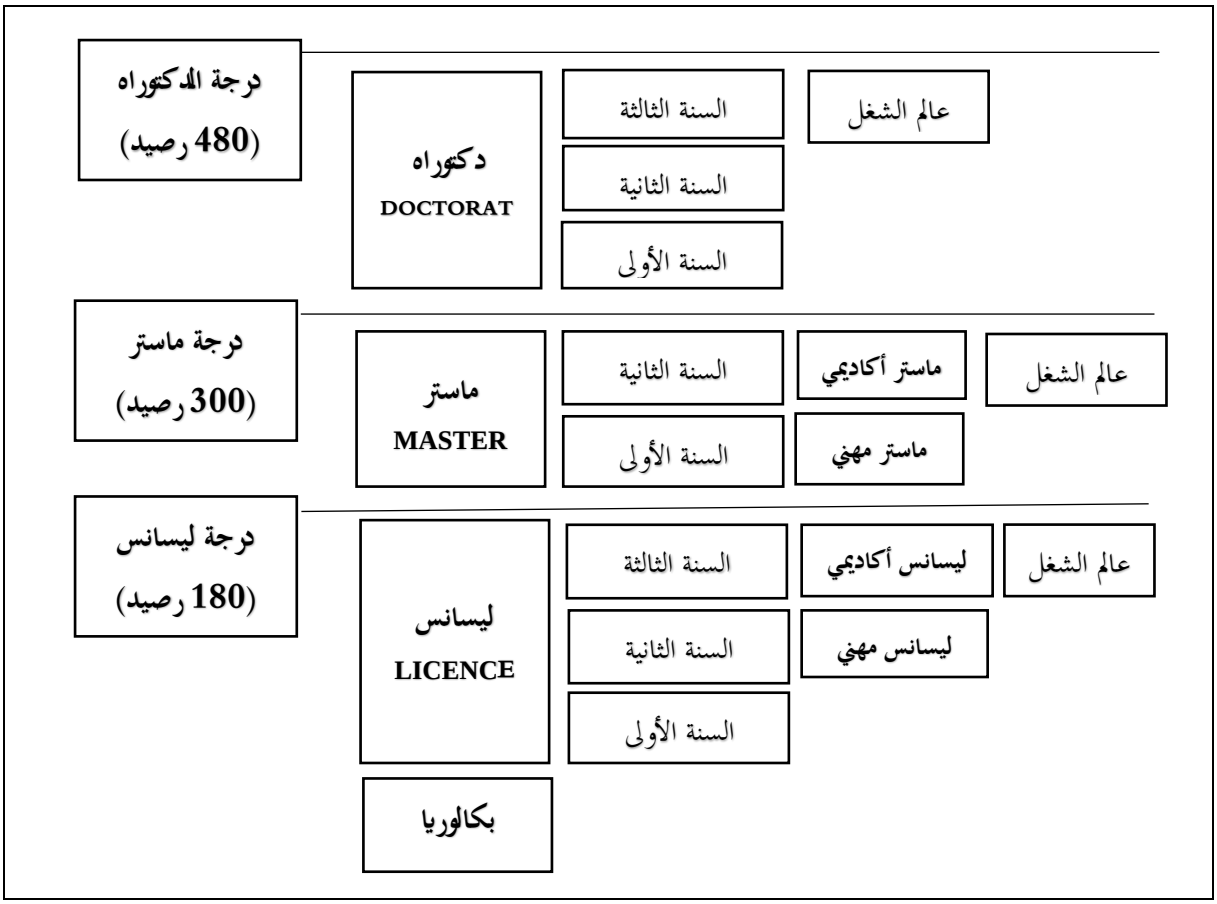

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المرجع التالي: محفوظ عرابي، مرجع سبق ذكره، ص 236.

من خلال الشكل السابق يتضح لنا أنه بعد تتويج الطالب بشهادة البكالوريا وانتقاله لمتابعة دراسته الجامعية في إطار نظام ل م د يمرُّ عبر ثلاث مستويات أساسية، يتاح له في نهاية كل منها الحصول على شهادة تخرج تسمح له بالتوجُّهِ نحو عالم الشغل، أو الانتقال إلى مستوى أعلى لاستكمال مساره الجامعي في دراسات أعلى، بحيث تتميز كل مرحلة من مراحل ل م د بخصوصيات معينة يتم توضيحها من خلال ما يلي:[1]

1– الطور الأول (طور الليسانس):

تبدأ عملية التكوين الجامعي بعد تتويج الطالب بشهادة البكالوريا وتسجيله في الجامعة، بعد استكماله المدة المحدد قانونا للتكوين في الليسانس أي بعد ثلاثة سنوات (1،2،3) أي لستة سداسيات كاملة، وفي حال حصول الطالب على الرصيد المحدد قانونيا أي (180 نقطة) خلال هذا الطور يتحصل على شهادة الليسانس وينتقل للطور

[1] فتيحة عيلام، أحمد لشهب، **"نظام ل.م.د. في الجزائر: واقع وتحديات"**، مجلة صوت القانون، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، ماي 2020، ص ص 288-290.

الموالي، كما يحق للطالب إدراجه ضمن تخصص ابتداءً من السنة الثالثة في الجامعة وله غايتين، غاية ذات طابع مهني وغاية ذات طابع أكاديمي،[1] ويتفرع التكوين فيها إلى:

أ– فرع أكاديمي: يزاول الطالب دراسته في الجامعة مباشرة حيث تسمح له بالتخصص أكثر، ويُتوّجُ بشهادة ليسانس أكاديمي، وحسب النتائج المتحصل عليها في الليسانس يتضّحُ له إمكانية التحاقه بماستر مهني أو ماستر بحثي.

ب–فرع مهني: يتاح لصاحبها بعد التتويج بشهادة ليسانس مهني الاندماج في عالم الشغل مباشرة، وذلك بالتوافق بينه وبين القطاعات المشغلة، ويرتبط مدى استقطاب القطاعات المشغلة للمتخرجين حاملي شهادة ليسانس مهني بمتطلباتهم ومدى احتياجاتهم للمورد البشري، وبالرغم من ذلك فإن هذه العملية تُثمِّنُ هذا المستوى من التكوين الجامعي، باعتبار حامل الليسانس المهني يُمثِّلُ كفاءة ذات مهارات مهنية مختصة لها القدرة على المساهمة في التطوير، وهو ما يفتح آفاقا جديدة للطلاب الذين لم يلتحقوا بالماستر الأكاديمي.

2– الطور الثاني (طور الماستر):

يسمح لكل طالب متحصل على ليسانس أكاديمي والذي تتوفر فيه الشروط اللازمة أن يلتحق بالتكوين في الماستر، كما يُسمح للطالب المتحصل على شهادة ليسانس مهني أن يستفيد من التكوين الأساسي بعد فترة قصيرة من الشغل كما يمكنه الحصول على التخصص، يمتد التكوين في الماستر لمدة سنتين أي أربع سداسيات كاملة بعد الليسانس، وفي حالة حصول الطالب على الرصيد المحدد قانونيا (120 نقطة) يتوج بشهادة الماستر، يخضع الطلاب في هذا المستوى إلى تكوين أكاديمي معمق يسمح لهم بتحسين مستواهم وإمكانياتهم بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل، تتيح شهادة الماستر للمتحصل عليها فرصة التوجُّه إلى عالم الشغل، أو الالتحاق بطور الدكتوراه بعد النجاح في المسابقة، ويتفرع التكوين الجامعي في طور الماستر بدوره إلى فرعين هما:

أ–فرع أكاديمي: تمنح للطالب فرصة مزاولة التكوين في الجامعة، ويُؤهِلُهُ إلى التكوين في ماستر أكاديمي (ماستر بحثي)، وبإمكانه مزاولة التكوين في الدكتوراه لاحقا.

ب–فرع مهني: يتيح فرصة تدريب أوسع للطالب في مجاله وتساعده في الارتقاء إلى مستويات أعلى في وظيفته، وتسمح له باكتساب مهارات مهنية جديدة والتي تدفعه إلى تحسين الأداء وتوجيهه دائما مهنيا.

[1] سليمة ياسية،"**تطبيق نظام ل.م.د كأساس لتحقيق الجودة في التعليم العالي بالجزائر**"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 4، العدد 1، 2018، ص 547.

3- الطور الثالث (الدكتوراه):

تُحضّرُ الدكتوراه في ستة سداسيات على الأقل أي لمدة 03 سنوات على الأقل بعد الماستر، يستفيد فيها طلبة الدكتوراه من تكوين خاص ومعمق يتلاءم مع الدرجة المطلوبة[1]، إضافة إلى تميُّزِ هذه المرحلة بالبحث العلمي والقيام بالأعمال البحثية التي يجب على الطالب القيام بها، وينتقل الطالب في هذا الطور إلى الباحث لإدراجه في مشروع بحث بعد حصوله على الرصيد الكافي 180 نقطة بإمكانه أن يناقش.

رابعا- أبعاد الهيكلة الجديدة للتنظيم ل.م.د:

يحمل نظام ل م د في طياته العديد من المبادئ والقواعد والتنظيمات التي تختلف عن التكوين الجامعي في النظام الكلاسيكي، بحيث تم إعادة هيكلة طبيعة ومحتوى التكوين الجامعي وفقا لهذا النظام ضمن المستويات الثلاثة من التكوين المشار إليها آنفا، وتتمثل أبعاد الهيكلة الجديدة لنظام ل.م.د في المعالم التي يبنى عليها النظام وهي:[2]

1- مسألة التوجيه :

يتم توجيه الطلاب بعد تتويجهم بشهادة البكالوريا إلى مسالك مختلفة تُمكِّنُهُم من اكتشاف الوسط الجامعي والتأقلم معه، وبعد أربع سداسيات من التكوين المشترك أي سنتين يخضع الطالب لتوجيه ملائم لتخصص معين تابع للميدان الذي باشر فيه دراسته الجامعية، يتم التوجيه في **الطور الأول** وفق مرحلتين:

أ-المرحلة الأولى: مدتها عامين تُدرّسَ فيها محتويات وبرامج تعليمية لفروع متقاربة ويتم انتسابها إلى فروع كبرى، بحيث تُشكِّلُ قاعدة مشتركة وأساسية لتخصصات مختلفة في السنة الثالثة مثل: الآداب، واللغات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، العلوم والتكنولوجيا.

ب-المرحلة الثانية: مدتها عام يتم فيها توجيه الطلاب إلى أحد الفروع الثانوية، ويخضعون إلى تكوين خاص وفقا للتخصص الذي وُجِّه له يحتوي نظام ل م د في الجزائر على اربعة عشرة ميدانا هي:

- علوم وتكنولوجيا؛
- علوم إنسانية واجتماعية ؛
- علوم المادة ؛
- علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية؛
- اعلام الي ورياضيات ؛
- فنون؛

[1] نوال نمور «**كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي**"، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير تخصص إدارة الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة متنوري، قسنطينة ،2011- 2012، ص ص 14-15.

[2] طاهر مسعودي، أحمد بلول، خديجة سلامي، "**بعض مشكلات تطبيق نظام lmd في الجامعة الجزائرية**"، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، الجزائر، المجلد 01، العدد 02، 2018، ص ص 460-462.

- علوم الطبيعة والحياة؛
- علوم اقتصادية وتسيير وعلوم تجارية؛
- لغة وأدب عربي؛
- هندسة معمارية وعمرانية؛
- آداب ولغات اجنبية؛
- لغة وثقافة أمازيغية؛
- حقوق وعلوم سياسية؛
- علوم الأرض والكون

يتفرع الميدان إلى مجموعة من الشعب، والشعبة تُبيِّنُ نوع التخصص الذي بإمكان الطالب أن يزاوله داخل الميدان قد يكون أحادية، ثنائية أو متعددة الفروع، وتتفرع الشعبة بدورها إلى مجموعة من التخصصات والتي يخضع فيها الطالب لتكوين أكاديمي، بحيث تساعده المكتسبات المعرفية من التكوين بالاندماج في الحياة المهنية أو خوض تجربة معمقة بمواصلة الدراسة والتكوين.

بينما في المستوى الثاني يبدأ التخصص في درجة "ماستر 2" بزيادة تحديد المسلك بصورة أكثر ودقة أكبر، ويكون التحصيل المعرفي ونوعية المكتسبات العلمية المدرجة في هذا المستوى وفي كل تخصصاتها أيضا مضبوطة بدقة تتواكب مع مميزات كل تخصص.

أما المستوى الثالث أي **طور الدكتوراه**، والذي يبدأ بالنجاح في مسابقة الالتحاق بالطور الثالث، فإنه يشمل على تكوين أساسي يخضع له الطالب في السنة الأولى ثم يتفرغ لإعداد أطروحة وأعمال علمية متنوعة من ملتقيات دولية ووطنية ومقالات، ليستكمل الطالب هذا الطور بحصوله على درجة الدكتوراه في حالة حصوله على رصيد مقدر بـ 180 نقطة لقاء أطروحته وأعماله العلمية.

وبذلك يظهر الاختلاف في طبيعة التكوين ومحتواه من طور إلى آخر ومن تخصص إلى آخر، بالرغم من الاعتماد على نفس التنظيم التكويني والهيكلي، حيث تُنظّمُ المحتويات البيداغوجية وفق كل مستوى فرع ومسلك وفقا لزمن محدد بما يساعد تنظيم العملية التكوينية، وذلك بوضع محتوى سنوي للبرامج التكوينية بالنسبة لجذع مشترك يكون طويلا مقارنة بالمستويات الأخرى، إضافة إلى التنسيق بين مختلف الفروع والتخصصات وهيكلة التكوين وفق هذا النموذج سيساعد على إعداد نظام توجيهي دقيق يساهم في تحقيق أهداف التكوين الجامعي.

2- أنظمة السداسيات:

يكون التكوين في نظام ل م د على شكل سداسيات، يدخل ذلك ضمن أساليب التقسيم التي تساعد في تنظيم العملية البيداغوجية والمعمول بها في الدول التي تتعامل بهذا النظام، بحيث أن السداسي هو مدة زمنية تكوينية وكل سنة تعبر عن سداسيين اثنين.

3- التكوين بالوحدات:

يتم تنظيم التكوين في نظام ل م د في شكل وحدات تعليمية، والتي تساعد على التنظيم البيداغوجي للعملية التكوينية، من خصائص الوحدات أنها قابلة للاحتفاظ أو التحويل، بمعنى يتم اكتسابها والحصول عليها نهائيا ويمكن استعمالها في مسار آخر، هاتان الخاصيتين قد تساهمان في خلق تفاعل وحركة لدى الطلاب الجامعيين الذين بإمكانهم مزاولة الدراسة وفق اختيارهم لمسار التكوين.

وتُعبِّرُ الوحدة التعليمية عن أدوات تدخل ضمن العملية التكوينية، تحتوي على مقاييس متنوعة ومواد تهدف إلى تزويد الطلاب بالمعارف اللازمة في ميدان وتخصصهم ودراستهم، وتنقسم الوحدات التعليمية إلى ثلاثة أنواع هي:

- **الوحدات الأساسية:** تحتوي في مضمونها على البرامج التعليمية الأساسية، والتي تساهم في تكوين الطلاب وفقا لتخصصهم مباشرة؛
- **الوحدات الاستكشافية:** تسمح للطالب بالتعمق في مجال تخصصه أكثر وتسمح له بالاطلاع على مضمون برامج المسالك الأخرى؛
- **الوحدات المنهجية:** تتيح للطالب فرصة اكتساب الآليات الضرورية للبحث العلمي كاللغات مثل اللغات الأجنبية والإعلام الالي، وتسمح له بتطوير مهاراته وإمكانياته على العمل واكتسابه لتقنيات جديدة.

4- نظام الأرصدة:

يرتكز هذا النظام على الأعمال التي يجب على الطالب القيام بها لبلوغ الأهداف، والأرصدة هي معيار يستعمل في نظام (ل م د) لقياس حجم العمل، والرصيد يمثل عبئ من العمل المطلوب من الطالب حتى يبلغ اهداف وحدة التعليم أو المادة (دروس، عمل فردي، مذكرة التخرج، تربصات....)، تندرج فيه أعمال جماعية من خلال الأعمال الموجهة والتطبيقية المحاضرات، والأعمال الفردية من خلال تربصات وإعداد مذكرات وبحوث ويتراوح الحجم الساعي لِكُلِّ سداسي بين (20 -25 ساعة)، ويشمل كل سداسي على 30 رصيدا تتفرع على الوحدات التعليمية، يشترط على الطالب اكتسابها من أجل النجاح في السداسي وتستخدم الأرصدة كوسيلة لتقييم الطالب، من خلال عدد الأرصدة الواجب عليه اكتسابها خلال مساره التكويني، فالانتقال يكون وفق الأرصدة المكتسبة، والذي يُمثِّلُ مرجعية مشتركة لجميع المؤسسات الجامعية وليس بعدد السنوات[1].

[1] طاهر مسعودي، نفس المرجع السابق، ص 462.

5 – مسألة التقييم:

يخضع الطالب وفق هذا النظام للتقييم بناء على المحاضرات والأعمال التطبيقية والأعمال الموجهة أعمال الفردية، حيث أن الحجم الساعي مساوٍ لقيمة الرصيد، فالحضور وفق هذا النظام إجباري في الأعمال الموجهة والتطبيقية المدرجة ضمن الوحدات التعليمية لكل سداسي، وفي حالة غياب الطالب لثلاثة مرات بدون تبرير أو خمس مرات بتبرير يتم إقصاءه من المقياس، كما يمكن للجنة التكوين فرض الحضور الإجباري للمحاضرات وينطبق عليها نفس الإجراءات السابقة.[1]

خامسا –أهداف نظام ل م د بالجامعة الجزائرية:

ورد قرار اعتماد نظام ل م د في التعليم العالي في الجزائر، نتيجة للمشاكل والصعوبات التي أصبح يعاني منها التكوين الجامعي والجامعة في إطار النظام الكلاسيكي كما تم توضيحه سابقا، فقد تم تبني هذا النظام الجديد كآلية للإصلاح وأداة لِحلِّ بعض هذه المشاكل، وعليه فإن نظام ل م د جاء في سبيل تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:[2]

1– تحسين التكوين الجامعي وتحقيق الجودة:

تعمل وزارة التعليم العالي على تطبيق معايير الجودة الكلية لمؤسساتها تهدف من خلالها لتحسين العملية التكوينية، فنوعية أعضاء هيئة التدريس والبرامج المستخدمة تساعد من تحسين مستوى مخرجاتها، فبات من الضروري للجامعة النظر في الأدوار المعاصرة لهيئة التدريس وإعدادهم بشكل يتلاءم مع متطلبات أدائهم للخدمة، وهذا ما يستلزم متابعة تدريبهم طيلة حياتهم المهنية خاصة في ظل البحث عن الجودة والتميز التي أضحت ضرورة ومطلبا لا بد منه في قطاع التعليم العالي[3]، كما أن تجديد البرامج وصياغة المحتوى الدراسي يتطلب الالتزام بالشروط التالية:[4]

---

[1] أحمد دردیش، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2] نصيرة عبيد، **"التكوين الأكاديمي ودوره في جودة تعليم أستاذ المدرسة الجزائرية – دراسة ميدانية على عينة من الأساتذة خريجي الجامعات والمدارس العليا من وجهة نظر مدراء ومفتشي متوسطات وثانويات مدينة الشريعة"**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه ل م د، تخصص علم اجتماع التربية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الوادي، الجزائر، 2022/2021، ص ص 114- 115.

[3] زرقان ليلى، **"اقتراح برنامج تدريبي لأعضاء هيئة التدريس الجامعي في ضوء معايير الجودة في التعليم العالي"**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه، تخصص إدارة تربوية، بكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة سطيف 2، الجزائر ،2013، ص 115.

[4] زهية حمزة، بوحراث بلخير، **"متطلبات نجاح العملية التكوينية في نظام (ل.م.د) من وجهة نظر أساتذة العلوم الاجتماعية بجامعة مستغانم"**، مجلة دراسات في علوم التربية، الجزائر، المجلد الأول، العدد الرابع، 2018، ص ص54 -55.

أ – مراعاة ميول الطلاب وحاجاته: وجب إشراك الطالب وتفعيل دوره بشكل يجعله مسؤول عن تكوينه، وهذا ما يدفعه إلى التعلم.

ب– تجديد البرامج بشكل يتوافق مع طبيعة التخصص وربطه بالمحتوى المعرفي الخاص به: بالاعتماد على مقاييس مرتبطة بالتخصص، وأن كل تخصص له محتوى تعليمي خاص وهذا ما يميز تخصص عن تخصص أخر.

ج– ارتباط المحتوى التعليمي الأساسي بالواقع المحلي: تختلف متطلبات وحاجيات المجتمع وهذا ما يبرز بضرورة الاعتماد على البرامج بما يتناسب مع خصوصية المجتمع المحلي واحتياجاته، فإعداد البرامج ومحتوياتها لا تكون إلا بالإجابة عن ماذا يريد المجتمع من مؤسسات التعليم العالي.

2–تعزيز عنصر التمهين في التكوين:

تحاول الجامعة زيادة الاتفاقيات بينها وبين والمحيط الاقتصادي، محاولة منها إلى ربط العلاقات مع مختلف المؤسسات من أجل تسهيل إدماج الطلاب المتخرجين باعتبارهم مخرجات الجامعة في هذه المؤسسات، وبالتالي يهدف التكوين في نظام (ل م د) إلى الوصول إعداد متخرجين بكفاءات ومهارات مهنية مناسبة وذات جودة عالية ومتميزة، بالاعتماد على برامج تكوينية مدروسة ملائمة.

ولتحقيق ذلك فعليا يتم تحضير وتصميم البرامج التكوينية وفقا لعدة معايير، على رأسها التوافق مع متطلبات السوق وفقا ما جاء في اقتراحات ""CNRES "، حيث يتم تحديد برامج التكوين انطلاقا من احتياجات سوق العمل خاصة من ناحية النوعية والمهارات المطلوبة، وذلك من خلال إشراك مختصين وشركاء وإطارات مهنية ذات علاقة واطلاع بالواقع المهني، ما يُنتظر منه أن يزيد من نوعية البرامج التكوينية وفعاليتها وفقا لمقترحاتهم العملية.

3– التعاون الدولي بين الجامعة الجزائرية والأجنبية:

يهدف نظام ل م د إلى تشجيع وتعزيز التعاون بين الجامعة الجزائرية والجامعات الأجنبية، ويتم ذلك من خلال زيادة اتفاقيات في مجال البحث العلمي بين هذه الجامعات وإنشاء مخابر بحث مشتركة لدعم العلاقات بينها، وهو ما يسمح بزيادة البصمة العالمية للجامعة الجزائرية والاعتراف بالشهادات المقدمة من قبلها على مستوى دولي، إضافة إلى تشجيع عملية البحث العلمي من خلال تسهيل الحركة الطلابية خارج الوطن، هذا التعاون والاحتكاك سيسمح بترقية الجامعة الجزائرية إلى مستوى الجامعات العالمية. كما يقدم نظام ل.م.د رؤية للتكوين الجامعي يرتكز على:[1]

[1] نصيرة أوبختي، عيسى نبوية، **"تحديات البحث العلمي والتعليم العالي في الجزائر في إطار برنامج الإصلاح –حالة نظام ل.م.د–"**، المجلة الجزائرية للموارد البشرية، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، 2019، ص 69.

- تجسيد مشروع جامعة يشمل كافة الانشغالات الوطنية والمحلية على كل المستويات اجتماعيا، ثقافيا وعلميا؛
- تنويع التكوين وتحسين عروضه وتصميمها بالتشاور مع القطاع الاقتصادي والاجتماعي؛
- منح استقلالية للجامعة بهدف تحقيق تسيير فعال؛
- دعم هيئة التدريس للطالب ومتابعته طيلة مشواره وهذا ما يزيد من تثمين العلاقة بين الأستاذ والطالب؛
- المتابعة التامة لضبط صلاحيات برامج التكوين المعتمدة والاعتماد على التقييم المستمر؛
- ترقية المستوى العام للجامعة إلى المستوى المطلوب وغرس أساليب البحث لدى الطلاب؛
- تزايد التحام الأسرة الجامعية فيما بينها.

المطلب الثالث: معايير الجودة المطبقة في الجامعة الجزائرية

إن إدارة الجودة في التكوين تعتبر أحد المعالم التي تسعى إلى تطوير أداء المؤسسات وزيادة الإنتاجية وتحسين نوعية المنتوج، كانت الجودة الشاملة محصورة فقط في المؤسسات الاقتصادية في مرحلة ما، إلا أن اهتمام الأخصائيون أدى إلى نقلها إلى مجالات أخرى كقطاع الخدمات.

يقوم التعليم بإجراء الأبحاث والدراسات التي تخدم التطور في جميع الميادين ويعتبر محورا أساسيا في نقل الأجيال وتطويره نحو التقدم، وهذا ما دفع بالباحثين إلى البحث عن أساليب ونماذج تتوافق بين الاحتياجات الفعلية وعروض التكوين، وأصبح تطبيق معاير الجودة في الجامعة امرا ضروريا للارتقاء وكسب رضا وثقة الافراد.

أولا– مفهوم الجودة:

تعددت مفاهيم الجودة الشاملة بناءا على الخلفية الفكرية للباحثين ورواد الجودة، إلا أن هناك اتفاق شامل بينهم هو تلبية حاجيات الزبون وارضائه، وحسب المفكر ورائد الجودة" **Philip Crosby**" الذي عرفها على أنها " مطابقة الاحتياجات"، واعتبر " **Juran Josef** " أن كلما كان المنتوج أو الخدمة مناسبة للاستعمال فهو جيد" ويعني مطابقة متطلبات العميل مع خصائص المنتوج.[1]

كما عرفت بأنها "ممارسة العمل بشكل صحيح وفقا للمعايير التربوية اللازمة لتحسين مستوى جودة المخرجات بأقل جهد وكلفة"، كما تعرف إجرائيا على أنها "تطوير مخرجات التعليم وتحسينها بما يتوافق مع متطلبات

[1] Abida Salima, the role of digital transformation in the quality of higher education, forum for economic studies and research journal, Algeria, vol 07, n 01 ,2023, p 509.

المؤسسات والأهداف العامة للجامعة بأدنى تكلفة واقل جهد، أما " **W.Diming** "فقد عرفها بأنها" الاستمرار في تخفيض الخسائر والاستمرار بتحسين الجودة في الأنشطة".[1]

ثانيا –جودة التكوين:

تتمثل في كفاءة ومقدرة نوعية المنتج التعليمي على تلبية احتياجات الطالب، والمجتمع ومتطلبات سوق العمل وكفاءة الجهات المنتفعة (الداخلية والخارجية)، كما يتطلب تحقيق جودة التعليم توجيه الموارد البشرية والعمليات والنظم والسياسات، بهدف تحسين ظروف مواتية للإبداع والابتكار وضمان تحقيق المنتج التعليمي للاحتياجات التي تهيئ الطالب لمستوي أفضل والذي نرغب جميعا لبلوغه.[2]

ثالثا –معايير جودة التكوين:

هي مجموعة من الشروط والمواصفات التي يجب أن تتوفر في نظام التكوين وتتمثل في: حداثة برامج التكوين، جودة الأداء، سياسات القبول، وتمس جوانب التكوين الأكاديمي والتدريب العلمي بهدف طرح مخرجات لها صفة الجودة والتمايز تعمل على تلبية متطلبات المستفيدين من هذا النظام.[3]

أثار موضوع الجودة اهتمام الكثير من العلماء في بحوثهم وكان السعي لتطبيقها حثيثا سعيا للوصول إلى قيمة مثالية ومميزة من الفعل التعليمي، سوآءا داخل أو خارج المؤسسات وعلى المستوى الفردي أو الكلي، حيث ترتكز تطوير العملية البيداغوجية على معايير الجودة بعدما كانت هذه الأخيرة محصورة فقط في المجال الاقتصادي، فالأهداف التي تسعى اليها كانت ضمن تحديد معايير الجودة، إذا قام الباحثون على تسطير وتبني محاور لتحقيق جودة التكوين والتعليم، وكانت بمثابة معايير تحدد مجال تطبيق الجودة الشاملة في الجامعة ومن بين أهم هذه المعايير:[4]

---

[1] أسماء عميرة،" **إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي**"، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2013، ص 5.

[2] بن أم السعد نور الايمان، رفاع شريفة، "**مدى تطبيق معايير ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر**"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، الجزائر، المجلد 13، العدد 26 ،2019، ص6.

[3] زرقان ليلي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[4] عبيد مراد، بن تيشة يوسف، "**معايير تطبيق الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**"، جامعة الشهيد حمة لخضر–الوادي، الجزائر، العدد 25، 2018، ص 176 -180

1 – جودة أعضاء هيئة التدريس (الأساتذة):

لتحقيق متطلبات المجتمع وبيئة الأعمال يستوجب إعداد الهيئة المكلفة بالتدريس بتكوينهم تكوينا يستجيب لهذه المتطلبات علميا وعمليا، ومن بين المؤشرات التي تدل على جودة الأستاذ ما يلي:

- مستوى التكوين والتدريب وتأهيل الهيئة المكلفة بالتدريس؛
- مساهمة هيئة التدريس (الأساتذة) في خدمة المجتمع؛
- الإنتاج العلمي ونوعية البحوث لهيئة التدريس؛
- استخدام أساليب تتلاءم وتتناسب قدرات المتعلمين لإيصالهم للمعارف والحقائق؛
- القدرة على تطوير أساليب التقييم وتنفيذه؛
- إمكانية تطوير وتنمية روح الابتكار والإبداع للطلاب؛
- القدرة على التكيف مع الإمكانيات الحديثة في التعليم والوسائل المستخدمة؛
- مواكبة التطورات في كل مرحلة والتحكم في المجال؛
- تعزيز التعاون مع الأساتذة الذين يدرسون في نفس التخصص والتنسيق معهم.

2– جودة الطالب (المتعلم):

بعد اختيار الطالب لتخصصه وفق الشروط المحدودة لذلك، فإن جودة المتعلم هو معيار محدد لجودة التكوين وتكمن في:

- عدد الطلاب الذي يتوافق لكل عضو من هيئة التدريس؛
- انتقاء الطلاب وقبولهم؛
- معدل تخريج في سنوات التكوين للطلاب؛
- متوسط تكلفة الطالب (الفرد الواحد)؛
- نوعية الخدمات التي تقدمها الجامعة لطلابها؛
- احتساب المتخرجين من الطلبة من المسجلين خلال نهاية كل سنة.

3– جودة المناهج التعليمية:

من بين العناصر المهمة في العملية التكوينية المناهج التربوية، حيث نجسد أفكارنا ونحاول إيصالها إلى الطلاب في أشكال مدروسة ومناسبة، كما تعتبر المناهج نواة أساسية للانطلاق والتغلب على الصعوبات والمعوقات، والمناهج

تعكس للواقع وتتواكب معه فالمتطلبات الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية يمكن إدراجها في المناهج، حيث تساعد على بناء استراتيجيات وخطط عمل في شكل مضامين معرفية أنشطة وبحوث، ولتوسيع الإطار المعرفي للطالب وتزويده بالحقائق في شتى الميادين والمامه بمختلف المهارات التي تدعمه للانخراط في سوق العمل، وتمنح له صفة القدرة على منافسة الأجانب، وحسب" **بيتر مورتيمور**" فان المنهج المثالي هو الذي يقوم بتعزيز الجوانب العقلية والانفعالية والأخلاقية عند المتعلم وإعادة استخدامها".

تتناسب جودة المناهج وفعاليتها مع طبيعة المجتمع وتطوراته، وجودة مضمونها والسبل التي تبنتها في الإعداد والتطبيق، ويمكن أن نستنتج أهم المعايير التي ترتبط بفعالية هذه المناهج من خلال ما يلي:

- تكيف المناهج لمتطلبات المجتمع التي تساير نحو تحقيق الأهداف المسطرة؛
- إعداد المناهج بما يتطابق مع مقومات الثقافية للمجتمع؛
- مصداقية وأصالة مواضيع المنهج المطروحة للطلاب؛
- نوعية المواضيع المطروحة وفعالية المناهج المقدمة للطلاب؛

لتحقيق الجودة لابد أن تساعد المناهج في ذلك وتكون ملائمة لمستقبل الطلاب ومراعاة رغباتهم وميولهم وقدراتهم على حل مشاكلهم، ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار بأن للمناهج دور في تحقيق الجودة.

4- جودة البرامج الدراسية:

تعني البرامج الدراسية مجموع الأعمال والمعارف المنظمة تحتوي على مواضيع معينة وهادفة، تسعى إلى تثمين المكتسبات العلمية للمتعلم والتي تكون في المستقبل سلاحا في حياته لدفاع عن نفسه وسهولة إدماجه في الحياة العملية، وحتى تكون محتويات هذه البرامج تحمل قيمة مضافة يجب أن تتوفر فيها مجموعة من المعايير التي تبنى على أساسها هذه البرامج منها العمق في السرد، شاملة في المحتوى، ذات نوعية في العرض، تستجيب للتطورات وتتكيف مع مراحل معينة؛ كما تهدف إلى خلق ثقافة التحسين المستمر للجودة الاكاديمية في الجامعات والكليات، وتحفيز رفع المعايير العامة بين مؤسسات التعليم العالي، واشراك الأساتذة والموظفين بشكل شامل في التقييم والتخطيط المؤسسي، ووضع معايير للحصول على الشهادات العليا والمهنية عن طريق تكثيف الدورات.[1]

[1] Michael h. Romanowski, Ibrahim m. karkouti**," United States accreditation in higher education: does it dilute academic freedom?"** Routledge Taylor &Francis group, vol 30, n 01, p 99. https://doi.org/101080/13538322.2022.2127165.

فمثلا في الو. م. أ هناك وكلات اعتماد برامجية تقوم بمراجعة البرامج في التخصصات مثل الهندسة، القانون وعلم النفس، حيث أنها لعبت دورا مهما في تطوير المجتمع الأمريكي والتي تعمل على الحفاظ على جودة التعليم العالي وتعزيزها، والحفاظ على القيم الأكاديمية للتعليم العالي بشكل يخدم المصلحة العامة، ولقد كانت سياسة الاعتماد في الولايات المتحدة عملية ضرورية لتحقيق التميز.[1]

5-جودة تقييم الطلبة:

في هذا المجال فإن الجودة ترتكز على تنويع طرق التقويم، وتكيفها مع المواضيع التي تتضمنها البرامج وتسعى دائما إلى تحقيق الأهداف المسطرة، بإمكانها تحديد الفرق بين مستوى الطلاب (المستوى العالي، المتوسط، المنخفض) على المستوى الفردي، وحتى يمكن تحديد هذا الفرق لابد أن تتوفر بعض المؤشرات لتحديد جودة التقويم من بينها:

- العمل بنظام ذو أسس علمية وموضوعية يتميز بالشفافية والمصداقية لتقويم أداء الطلاب؛
- الاستعانة بالتجارب الناجحة والاستفادة منها لضبط الدقة في التقويم؛
- التكوين المستمر للمقيم لتطوير أساليب التقييم؛
- العمل بأساليب التقويم يتميز بالدقة الشفافية والوضوح؛
- شمولية أساليب التقويم (التقويم الشفوي، الكتابي، الأداء).

6- جودة الإمكانيات المادية:

الجودة ترتكز على جميع المحاور منه ما هو معنوي ومنه ما هو مادي، وهذا الأخير لا يتوقف فقط على الأمور الورقية، بل تتعدي لاماكن تطبيقها والمتمثلة في المؤسسة التعليمية، وحتى تكون الجودة في الإمكانيات المادية لابد أن تتوفر فيها شروط محددة لأدائها وهي:

- امتلاك الجامعة للهياكل البيداغوجية كالأقسام والمخابر والمكتبة ومرافق أخري ومدى استفادة الطلاب والأساتذة منها؛
- وفرة الوسائل المستخدمة والعتاد بما يتطلب التعليم وحداثته؛
- مدى ملائمة الظروف المحيطة بالمؤسسة التعليمية أو الجامعة؛

[1] Romanowski, M .H & Nasser, R, "**faculty perceptions of academic freedom at GCC university, prospects**", 40, 2010.pp 481-498.

7- جودة العلاقة بين المؤسسة والمجتمع:

فالعلاقة تكمن في مدي مساهمة الجامعة في تلبية لمطالب المجتمع واحتياجاته، وأيضا التفاعل بالجامعة ومؤسسات المجتمع الأخرى، إذ يعتبر تكوين الطلاب من متطلبات المجتمع وطموحاته، فكلما كانت العلاقة بين الجامعة والمجتمع متبادلة يسودها التفاعل كلما ازداد رقابة المؤسسة في توفير أحسن المخرجات.

8- جودة خدمات المؤسسة:

أي نوعية الخدمات التي تقدمها الجامعة لطلابها والتي تساهم في تحسين نوعية التكوين، ويمكن حصرها في الأساليب التي تجعل الطالب يحس بانتمائه لهذه المؤسسة، ومن بين هذه الأساليب ما يلي:

- الإرشاد والتوجيه المقدمة للطلاب؛
- مشاركة أولياء الأمور في توضيح سير العملية التكوينية؛
- استغلال المكتبات وتزويدها بالمراجع المطلوبة لتسهيل عملية البحث؛
- تزويد قاعات الانترنيت بأحدث الوسائل التقنية ووضعها تحت تصرف الطلاب؛
- القيام بمختلف الأنشطة الثقافية والرياضية ومشاركة الطلاب حتى لا يشعر بالملل والاكتئاب؛
- تزويد المؤسسات بالمرافق الترفيهية مثل الملاعب لإعداد البدني والفكري للطالب:
- القيام بملتقيات توعوية لبناء مجتمع ذو قيم واخلاق (مواضيع معينة منها الآفات الاجتماعية والمخدرات).

9- جودة طرق التدريس:

من بين العناصر المهمة في العملية التكوينية طرق التدريس تقدم جوانب معرفية ومهارات جديدة للمتعلمين قصد التفاعل مع المواضيع في مجال الشغل والعمل، وتكمن طرق التدريس في الاستراتيجية التي تمكن من تحقيق أهداف البرامج، ولكي تتحقق هذه الأخيرة لابد من توفر جملة من المعايير نلخصها فيما يلي:

- تأخذ بعين الاعتبار اهتمامات المتعلم وميوله؛
- تعتمد على نظريات علمية وتستند لقوانين التعليم؛
- تهتم بربط برامج التكوين بالأهداف التعليمية؛
- تهتم بالفروق بين الطلاب من حيث المستوى؛
- تهتم بطبيعة المادة المدروسة ومحتواها.

المطلب الرابع: تقيم التكوين الجامعي في ظل التعديلات الجديدة

فرضت المشكلات السابقة الذكر والمعطيات الحالية في البيئة الأكاديمية وبيئة الأعمال العالمية، ضرورة تبني الجزائر إصلاحات في مختلف القطاعات بما فيها قطاع التعليم العالي وبما يتوافق مع معايير الجودة، باعتبار أن الجامعة هي خزان للكفاءات تلبى من خلالها احتياجات المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وتساهم ببحوثها العلمية في تقديم الأفكار والحلول المبتكرة التي تساهم في تحقيق التنمية من جهة أخرى، كما تسعى الجامعة لتفعيل دورها بنوعية هذه البحوث وهذا ما يتطلب أحيانا إصلاحات لتحقيق ذلك.

أولا – التعديلات الجديدة للارتقاء بالتكوين نحو الجودة

يمكن الإشارة إلى مجموعة من العوامل التي دفعت الجزائر إلى تبنّي برامج إصلاح وتعديل دوري فيما يلي:[1]

- ربط المشاكل الاجتماعية والاقتصادية بالجامعة من أجل أن تساعد هذه الأخيرة في حلها، كما أن النجاح الاقتصادي يتطلب ضخ قوى بكفاءات جديدة عالية، وهذا لا يأتي إلا بالاهتمام بالتكوين من خلال الاعتماد على برامج تعليمية وتدريبية نوعية وجيدة؛
- ضرورة تجديد برامج التكوين وربطها مع متطلبات السوق؛
- الاعتماد على تكنولوجيا الاعلام والاتصال والذي يفرض التغير والإصلاح؛
- ضرورة زيادة اتفاقيات بين الجامعة الجزائرية والجامعات الدولية لتشجيع الأبحاث والحرص على النوعية والجودة العالية في التجارة الصناعة وقطاعات أخرى؛
- ضرورة تطوير وتعزيز ثقافة المجتمع لبناء مجتمع مثقف في ظل اقتصاد المعرفة.

وفي السنوات الاخيرة قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر بتكثيف الإصلاحات لعصرنة الجامعة التي من شأنها أن تزيد من نسبة تحقيق الأهداف ومن بين هذه الإصلاحات ما يلي:[2]

- رقمنة قطاع التعليم العالي والذي يعتبر دعما حقيقيا للتكوين الجامعي، من خلال عملية التحول من الأسلوب التقليدي إلى الرقمي، والذي يزيد من الشفافية ومحاربة كل أشكال الفساد الإداري الذي يعيق العملية التكوينية؛

---

[1] نجاة بوساحة، "**إشكالية إنتاج المعرفة في الجامعة الجزائرية–مقاربة سيسيولوجية**"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، المجلد 04، العدد 08، 2012، ص 209.

[2] بداري كمال، "**ندوة حول تعميم مخطط الرقمنة في قطاع التعليم العالي**" ،29 مارس 2023، الشروق نيوز، تاريخ الاطلاع 8نوفمبر 2023، 19h10، الرابط: http://bit.ly/echorouknews

- مشروع العمل الرقمي وصفر ورقة، والذي بدأ تجسيده بدءا من 2022 وتعميمه على باقي جامعات الوطن، وهو ما يسعى إلى تحقيق مزيد من الكفاءة والفعالية وارسال المعلومات إلى كافة المعنين في وقت واحد؛
- التعليم عن طريق التحاضر عن بعد الذي يعتبر دعما نوعيا للعملية التكوينية كونه سيزيد من استغلال الوقت وزيادة مقاييس فيها، وهي آلية جديدة ومكسب للطالب والجامعة وسيزيد من استعماله في السنوات المقبلة؛
- تكوين الأساتذة في اللغة الإنجليزية لضمان التأطير البيداغوجي اللازم في السنوات المقبلة وهذا ما سيزيد من بناء علاقات جديدة بالجامعات الدولية باعتبارها اللغة الأولى في العالم وهي فرصة للارتقاء بالجامعة الجزائرية؛
- إطلاق تخصصات جديدة في مختلف الكليات والتي تضمن تخصصا أكثر، وتساعد على تنمية المهارات والكفاءات المطلوبة وفق لما هو مطلوب؛
- ضمان التأطير النوعي للأساتذة حديثي التوظيف، وتكوينهم في مجالات أخرى كاستخدام منصة "موودل" للتعليم عن بعد هدفه تدعيم العملية التكوينية؛
- تدعيم كل التخصصات بالبرامج التكوينية الحديثة وزيادة مقاييس وفق متطلبات المحيط الاقتصادي؛
- تعميم بمقاييس مرتبطة بالمقاولاتية وريادة الأعمال في العديد من التخصصات، والتي تساعد على اكتساب الخبرة اللازمة في إطلاق المشاريع من الجامعة وتسيير المؤسسات؛
- ربط التكوين الجامعي بإطلاق المؤسسات الناشئة في الجامعة، ووضع كل الآليات اللازمة للمرافقة والمتابعة، والعمل على نجاحها؛
- تشجيع ممارسة العمل المقاولاتي في الجامعة والابتكار لإطلاق مشاريع ناشئة؛
- استحداث هيئات تعمل على متابعة الأفكار المبتكرة للطلاب وتجسيدها كمشارع ناجحة.

ثانيا– تقييم التكوين الجامعي وفق معايير الجودة:

من خلال المعايير السابقة يمكن تقييم واقع التكوين الجامعي المعمول به في مختلف الجامعات، فالدراسات السابقة التي ناقشت الموضوع من خلال تقييمها لنظام (ل. م. د) تتوافق فقط مع مرحلة معينة، فلا يمكن أن يكون نفس التقييم بوجود إصلاحات وتطورات جديدة، فالواقع الذي تعيشه الجامعة في هذه المرحلة يختلف عن المراحل السابقة بإيجابيها وسلبياتها، لذا تتوافق دراستنا مع الدراسات السابقة في بعض النتائج من خلال تقييم النظام الحالي ولا تتوافق مع بعض النتائج نظرا لوجود إصلاحات ساهمت بتحسين مناخ التكوين، ويُستعرضُ ذلك من خلال:

1- جودة المؤطرين:

تتكون هيئة التدريس بالجامعة من أساتذة بدرجة (دكتور وأكثر) وهم المكلفون بتسيير العملية البيداغوجية، يعتبر هذا المعيار من بين المعايير الأساسية لاختبار نوعية التكوين من خلال تقييم النقاط التالية:

- لأن الأستاذ هو العنصر المكون في الجامعة والذي يمارس هذه المهنة فكلما كان مستوى الأساتذة يرتقي للمستوى المطلوب انعكس ذلك إيجابيا على النتائج، إلا أن مستوى الأساتذة يختلف من أستاذ لأخر، تلعب خبرة الأستاذ دورا هاما للاستجابة للمتطلبات البيداغوجية، ونقص الخبرة لدى أساتذة الأعمال الموجهة والأعمال التطبيقية بإمكانه أن يؤثر سلبا على عملية التكوين، بالإضافة لاختلاف مستوى المحاضرات من حيث (نوعية البحوث، الاطلاع، البحث العلمي)، وكذا تكليف الأساتذة بوظائف أخرى (الإدارة) قد يؤثر ذلك على نوعية العملية التكوينية بحيث يحتاج الأساتذة إلى التجديد في كل مرحلة ولا يبتعد عن مهامه الأساسي، وهذا يستوجب علية الاطلاع والبحث المستمر والاستجابة أكثر لما هو مطلوب.
- تختلف الأساليب التي يستخدمها الأساتذة لإيصال معارفهم، فهناك أساتذة يتميزون بأسلوب الفصاحة والدقة في إيصال المعلومات ما يزيد من جلب انتباه المتعلمون، وهناك أساتذة يعتمدون على أساليب التلقين دون شرح والكتابة وتنعكس سلبا على العملية التكوينية بنفور الطلاب من المتابعة وتشتت ذهنهم بعد شعورهم بالملل؛
- لا يزال بعض الأساتذة بحاجة لتطوير مهاراتهم وتحسينها بشكل يتوافق مع استخدام الوسائل الحديثة في التكوين خاصة في ظل إدراج التكوين عن بعد وإدخال الرقمنة في النظام التعليمي، فالتكيف مع الإمكانيات الحديثة سيزيد من فعالية التكوين؛
- فمن بين معايير الجودة لدى هيئة التدريس تعزيز التعاون بين الأساتذة في كل تخصص وهو المعيار القائم في الجامعة وفي كل التخصصات بحيث يسود علاقة احترام بين الأساتذة؛
- اخضاع الأساتذة الجدد إلى تكوين خاص في كل جامعات الوطن وهو القرار الذي سيزيد من فعالية التكوين.
- تكليف الأساتذة بالتعلم والتكوين في اللغة الإنجليزية هو القرار الذي يدعم من تحسين مستوى الأساتذة بصفة خاصة ومستوى التكوين الجامعي بصفة عامة.
- تكوين طلبة الدكتوراه في مختلف التخصصات وإدماج مقاييس جديدة ما يزيد من كفاءاتهم ومهاراتهم وإجبارهم على تعلم اللغة الإنجليزية، وهذا ما سيكون بمثابة دعم حقيقي لعملية التكوين في السنوات المقبلة.

2-جودة المدخلات:

يعتبر الطالب عنصر مهم في العملية التكوينية يخضع لتكوين خلال مساره الجامعي، إذ يختلف مستوى الطلاب من مستوى لآخر فمنهم من يمتلك مستوى عالي، متوسط وضعيف.

وفقا لنظام (ل م د) فان مؤسسات التعليم العالي، تسعى إلى التوفيق بين عروض التكوين والتخصصات، وذلك بهدف توفير مسالك وخيارات مختلفة لتسهيل عملية توجيه الطلاب وتأطيرهم[1]، إلا أن تطبيق هذا الأمر واقعيا رافقته العديد من الاختلالات، فبالرغم من تعدُّدِ التخصصات المقترحة في ظِلِّ عروض التكوين، فإن معظمها يُعدُّ جامدا ومرتبطا بالدراسات النظرية، ما يعني أن التخصُّصات المقترحة لم تتلاءم فعليا مع الواقع العملي والمهني، ولا يتوافق مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل، وهو ما يتعارض مع مبادئ ومضمون نظام (ل م د)الذي يتضمّنُ أساسا إدراج تكوين جامعي يتوافق مع احتياجات سوق العمل واقعيا أي توفير تكوين ذو طابع مهني، يُسهِّلُ حركية الطلبة المتخرجين وفقا لشهاداتهم وتخصُّصاتهم[2].

هذه التخصُّصات الجامدة ساهمت بشكل كبير في نفور الطلاب منها، وهو ما أدّى إلى فهم توجيههم من قبل الإدارة إلى هذه التخصصات أمرا تعسُّفِيا وإكراها من الإدارة، ما دفع بهم إلى عدم استيعاب المعارف والمهارات المقدمة لهم في إطار التكوين الجامعي بشكل جيد، وهو ما أدّى إلى تخرُّجِ طلاب دون معارف ومهارات ودون مستوى علمي حقيقي يعكس درجة وطبيعة الشهادة المتحصل عليها، وبالتالي رفض توظيفهم في العديد من مناصب العمل ما يعني معاناتهم من البطالة، في حين أنه من بين أهم مبادئ نظام ل م د ومرتكزاته هو التوظيف، ففي الدول التي سعت لتطبيق نظام (ل م د)، مثل الدول الأوروبية كبولونيا، فرنسا والسويد، كان الهدف الأساسي من ذلك هو إيجاد حل لمواجهة بطالة حاملي الشهادات الجامعية، من خلال تقديم تكوين يتوافق مع متطلبات سوق العمل، ما يساعد على زيادة فرص الشغل لخريجي هذا النظام بفضل الكفاءات والمهارات العملية والفنية والمهنية، وهو ما نجحت فيه إلى حد بعيد من خلال التطبيق الفعلي لذلك.[3]

- معدل تخرج الطلاب في كل سنة كبير جدا في كل التخصصات؛

---

[1] عبد الله جوزه، **"إصلاحات نظام ل.م.د في التعليم العالي الجزائري"**، مجلة آفاق لعلم الاجتماع، الجزائر، المجلد 10، العدد 01، 2020، ص 168.

[2] عمران نزيهة، **"دور إصلاح سياسة LMD في تحقيق جودة التكوين في المنظمة المغاربية: دراسة حالة الجزائر 2004-2016"**، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017، ص 172.

[3] أحمد زرزور، **"تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام ل م د في ضوء تحضير الطلبة الى عالم الشغل"**، مذكر تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، قسم علم النفس وعلوم التربية الارطوفونيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة متنوري قسنطينة، 2005 -2006، ص 172.

– نجد نوعية الخدمات التي تقدمها الجامعة لا يستجيب معها الطالب، فهذا الأخير أصبح ينشغلون فقط بالتسجيل الإداري، ويهتمون بالحصول على العلامة لا غير دون بذل أي مجهود يذكر، ودون حضورهم للمحاضرات وأحيانا حتى للإعمال الموجهة، والاكتفاء بدلا من ذلك بتبرير غيابهم لتجنب تعرضهم للإقصاء، وبالاعتماد على المطبوعات المختصرة، من أجل حفظ المحتوى وتقديمه في أوراق الامتحانات دون استيعاب وإدراك جيد لما تتضمّنُهُ من معارف حقيقية، وهو ما لا يتوافق تماما مع أهداف ومضمون التكوين الجامعي، وهو ما يُلزِمُ الجامعة بمختلف مُكوِّناتها بضرورة إعادة النظر في ذلك، دون إغفال جانب التوازن بين إعداد الطلاب وإعداد الأساتذة، من أجل ضمان تأطير وتكوين ملائم لهم، حيث أن النقص في التأطير والتكوين مقابل الاعداد الهائلة للطلاب سيزيد من تعقيد العملية التكوينية بالنسبة للمكونين ويصعب على الجهاز الإداري التنظيم والتسيير، ما انعكس سلبا على المنظومة الجامعية.[1]

3– نوعية البرامج التكوينية:

النظام الحالي يتطلب التوافق بين برامج التكوين وأهداف النظام المرتبطة بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ومن خلال هذا نستعرض واقع البرامج المعمول بها في النظام الحالي ومدى توافقها مع معايير جودة البرامج.

خلال الفترة الأخيرة برزت توجهات جديدة للجامعة مثل تعميم التعليم المقاولاتي، أصبح محور مهم ترتكز عليه الجامعة من خلال سن قرارات جديدة واستحداث هيئات جديدة تعمل على تعزيز روح المقاولاتية ودعم الابتكار، مما أرغم على إعادة التخطيط بتعميم وتكتيف برامج التكوين وتجديدها وفق المتطلبات الحالية، وتكون مرنة مع احتياجات سوق العمل، كما يتضمن محتوى البرامج مقاربات نحو التمهين، ودعم التخصصات بها خاصة التي تدخل ضمن الاستراتيجيات التنموية الاقتصادية والاجتماعية،[2]

وأصبحت البرامج التكوينية المعمول بها تتوافق مع المتطلبات الخارجية للجامعة نسبيا إلا أنها لا تزال تحتاج إلى دعم أكبر في ظل التقدم التكنولوجي، والتي تساهم بشكل أساسي في تكوين الطالب بإدماجه في العمل والحياة المهنية أكثر.

---

[1] عزالدين زايدي، "**الأستاذ الجامعي والتكوين البيداغوجي – الواقع والافاق–**"، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، الجزائر، المجلد 09، العدد 02، نوفمبر 2018، ص 109.

[2] دليلة معارشة، "**تحديد الاحتياجات التدريبية للأستاذ الجامعي في ضوء متطلبات نظام LMD**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه، تخصص إدارة الموارد البشرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سطيف 2، الجزائر، 2017-2018، ص 115.

4-التقييم:

يتميز النظام المعمول به لتقييم الطلاب في ظل نظام (ل. م. د) على أسس علمية وموضوعية، يتميز بالشفافية من حيث التقويم، الحضور، المشاركة، وشمولية أساليب التقويم (الكتابي، الشفهي)، كما أشرنا اليه سابقا كيفية تقييم في ظل نظام (ل. م. د).

5-الإمكانيات المادية:

في ظل الحديث عن الصورة الحقيقية التي تشهدها الجامعة الجزائرية، من خلال ما تمتلكه من هياكل قاعدية بيداغوجية، فإن خلال خمس سنوات الأخيرة كان هناك تطور ملحوظ في حجم هذه الهياكل والمتمثلة إنشاء جامعات جديدة وأقطاب جامعية، الإقامات الجامعية، الأقسام، المخابر، المكتبات، المطاعم، النقل ومرافق رياضية وكل هذه الهياكل تعكس حجم الاهتمام بالجامعة.

كما تم تزويد الجامعات بتقنيات حديثة تساهم في تحسين مناخ التكوين وتساعد في تحقيق الأهداف المسطرة، فالظروف الحالية ليست كالظروف السابقة، أين يتنقل الطالب مسافات دون أدني الشروط إلا أن الرغبة جعلت منهم كفاءات وقدرات ساهمت في بناء أجيال وأجيال، أما اليوم فكل الظروف مواتية إلى أن بعض الطلاب أحيانا يبتعدون عن دورهم الحقيقي وهو التعليم والبحث العلمي ما جعل البعض منهم بمستوى غير مقبول.

6-العلاقة بين الجامعة والمجتمع:

للجامعة مكانة مرموقة لدى المجتمع حيث أنها تُمَثِّلُ مصدر لارتقاء الأجيال الصاعدة باعتبارها مركز إنتاج ونشر للمعارف، كما أنها تتمتع بقدرة إحداث تغييرات اجتماعية، ثقافية، اقتصادية، فهي مصدر الاستثمار في الموارد البشرية، تساهم في المحافظة على التراث وبناء المستقبل،[1] وهو ما يعني أن النجاح في تأدية الوظائف المتنوعة يستلزم توفُّر وتفاعل مجموعة من العناصر التي تُشكِّلُ أساس وجود وسير الجامعة، والمتمثلة في كل من الطالب، الأستاذ والإدارة، وعليه فإن الجامعة تسعى إلى بناء مجتمع قائم على العلم والمعرفة.

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين الجامعة ومحيطها والتأثر المتبادل بينهما، أنتج وظائف جديدة للجامعة غير وظائفها الأساسية فرضتها تغيرات البيئة المحلية والعالمية، مع التباين الواضح بين الدول في درجة تبنّي وتحوُّل الجامعة نحو هذه الوظائف الجديدة، بناء على إمكانيات وتوجُّهات ومميزات كل جامعة وكل دولة.

[1] قدور نورة، غراز الطاهر، "**الجامعة الجزائرية وتطبيق نظام ل م د وعلى نجاعته في تحقيق الانماء الحضاري للمجتمع**"، مجلة aleph. Langues, médias et sociétés, الجزائر، المجلد 08 ،العدد 02 ،2021 ، ص 171.

باعتبار أن المؤسسة الجامعية تأثر وتتأثر بمحيطها فهي المركز أو النواة الأساسية لبناء مجتمع قائم على العلم والمعرفة، كما أن الجامعة تسهر على تلبية متطلبات الاقتصادية والاجتماعية، ومن بين أهداف النظام الحالي هو سهولة إدماج حاملي الشهادات في سوق العمل، وهذا ما دفع بالمسؤولين إلى إبرام اتفاقيات بين الجامعات والشركاء الاقتصادين ووضع برامج يمكن من خلاله توظيف الخرجين وتقليص البطالة، من بين هذه البرامج مشروع إطلاق المؤسسات في الجامعة وممارسة المقاولاتية وتشجيع الابتكار في الجامعة وهي الفرصة التي تخفف الضغط عن الخرجين في ظل صعوبة إدماجهم في سوق العمل.

7- طرق التدريس في الجامعة:

تختلف طرق التدريس من أستاذ لأخر وكل مقياس له طريقة معينة لتدريسه، بحيث يعتمد بعض الأساتذة على أساليب جيدة للتواصل وهذا ما يزيد من سهولة توصيل الحقائق للطلاب، مما يدفعهم إلى تعلقهم بالأستاذ والمقاييس التي يدرسها، كما يعتمد بعض الأساتذة على طرق غير محفزة (راجع لنقص الخبرة للأساتذة حديثي التوظيف)، مثل الإلقاء وكتابة نصوص طويلة تُشتِّتُ ذهن وتفكير الطلاب وزيادة شعورهم بالملل والتعب، ما يجعلهم ينفرون من بعض الحصص ويفضلون البقاء في الخارج، ونتيجة لذلك أصبح التكوين الجامعي يتميز بالجمود في بعض التخصصات، ويعتمد على الاختصار في المضمون مع حصرها في قاعات التدريس، دون تطبيق حقيقي في الميدان أو بتطبيقات بسيطة في المخابر، وهو ما انعكس على طبيعة العلاقة بين الأساتذة والطلاب، ما ينتج ابتعاد عن مسار تحقيق أهداف الجامعة والنظام، بالرغم من توفُّرِها على وسائط بيداغوجية مختلفة لا تُستغلُ جيد.

المبحث الثالث: التعليم المقاولاتي كأداة لتبني الفكر الريادي في الجامعة الجزائرية

اشتقت كلمة المقاولاتية من الفعل قال يقول قولا، وتعني كلمة "تقاولا" أي " تفاوضا"، فالمقاولة معناها المجادلة والمفاضلة، وهي صيغة مبالغة على وزن مفاعلة تقتضي مشاركة عدة أطراف،[1] وتعني المغامرة والمخاطرة بتوظيف الموارد المالية في النشاط الاقتصادي، وقد عرفها "Drucker" أنها ذلك العمل الإبداعي الذي يولد قيمة مضافة جديدة، [2] أما "Filion" فاعتبر أن المقاولاتية تشغل الحيز الذي يدرس المقاول من ناحية مهامه وصفاته وتأثير سلوكه على الناحية الاقتصادية والاجتماعية،[3]غير أن تعريف"Stevenson" وهو الاب للدراسات المقاولاتية والمعترف به في جامعة هافارد[4] هو "قيام الأفراد لوحدهم وسعيهم أمام الفرص خارج الموارد الخاضعة للسيطرة"[5].

كما تلعب المقاولاتية دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعتبر مشروع بحث أيضا، حيث عرف البحث في مجال المقاولاتية تطورا في السنوات الأخيرة، وصف"2005 kuratko" هذا النمو على أنه القوة الاقتصادية الأبرز في السنوات الأخيرة التي يشهدها العالم، ويرافق هذا التطور زيادة الاهتمام الممنوح برجل الأعمال الفردي والبحث عن العوامل التي يمكن أن تفسر سبب نجاح بعض الافراد وأصبحوا مقاولين غير أن الاخرين فشلوا في ذلك لفترة طويلة، كانت الجامعة والمقاولاتية منفصلة وكان على الأشخاص المهتمين بشكل مباشر أو غير مباشر بريادة الأعمال اختاروا التدريب المهني أو التخرج من الجامعة لبدء عمل تجاري، أما بالنسبة للباحث عليه بتثمين بحوثه العلمية[6].

---

[1] قانون امين،" **إشكالية الممارسة المقاولاتية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، أطروحة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس، الجزائر، 2020، ص 5.

[2]Drucker p. "**les entrepreneurs traduit de l'américain par Hoffmann patrice**". Edition L'Harmattan. Paris. P11.

[3] Louis Jacques Filion. "**Le champ de l'entrepreneuriat: historique. Évolution. Tendance. Revue internationale PME Economie et Gestion de la petite et moyenne Entreprise**".10(2). P 129-172.

[4] Eisenmann T, R, Entrepreurship: **"A Working definition, Harvard Business review**".10 .2013. p 2.

[5] H, H Stevenson & Jarillo. J.C. A paradigm of entrepreneurship **:" Entrepreneurial management. In Entrepreneurship**" ,2007 ,155-170, Springer.

[6] Hadj Slimane Hind, Kara terki assia**," l'enseignement de l'entrepreneuriat : pour le développement de l'esprit entrepreneurial chez les étudiants**", revue maghrébine des organisations, volume 1, numéro 1, 2016, p 35.

المطلب الأول: التعليم المقاولاتي واهميته في نجاح العمل المقاولاتي

فالتعليم المقاولاتي يلعب دورا مهما في تبني الفكر المقاولاتي واستقطاب المزيد من الطلاب وتوجيههم نحو ذلك، مما يدفع الطلاب إلى البحث عن أفكار ريادية وتجسيدها كمؤسسات ناشئة، فتعتبر المقاولاتية وظيفة جديدة في الجامعة، إذ تعمل هذه الأخيرة على تهيئة البيئة المقاولاتية في الجامعة لزيادة فرص نجاح المشاريع التي يتم إطلاقها.

أولا– التعليم المقاولاتي:

يعتبر التعليم المقاولاتي من أهم الوسائل والأدوات المستخدمة لتطوير مهارات الطلاب التي تساعدهم على إطلاق مشاريع مبتكرة واكتساب ثقافة تسمح من خلالها تطوير المؤسسات حسب " béchard j-p " - " fayolle" - "Verstraet "(2000)، فالمقاولاتية تحتاج للتعليم النظري والتطبيقي،[1]كما يساهم بالاندماج في المحيط الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي والتأقلم مع التطورات التكنولوجية الحديثة، ونظرا لأهمية التعليم المقاولاتي ازداد الاهتمام به من طرف الدولة باعتباره من بين الركائز الأساسية التي يمكنها المساهمة في إحداث التنمية في كافة المجالات، إذ يتيح للفرد تطبيق المهارات العملية المكتسبة منه وتجسيدها على أرض الواقع في شكل مشاريع استثمارية، منتجة ومبتكرة بصورة عملية أكثر من التعليم التقليدي المرتكز على المعرفة النظرية.[2]

كما يُعرف **التعليم المقاولاتي** بأنه "مجموعة من الأعمال العلمية التي يتلقاها الطلاب وتسمح لهم بممارسة مهنة المقاولاتية وتعزز من سلوكهم المقاولاتي وتنمية مهاراتهم، باستخدام المعارف المكتسبة التي تُمكِّنُهم من تجسيد مشاريعهم، إذ يرتكز التعليم المقاولاتي على البرامج الأكاديمية والتدريبية في الجامعات والتي تُوجِّهُ الطلاب لدخول عالم المقاولاتية بإطلاقهم لمؤسسات ناشئة، والذي ينعكس على طموحاتهم ودافعيتهم للعمل والإنجاز والمبادرة".[3]

وحسب "Katz j-A" فان **التعليم المقاولاتي** "هي تركيبة من المعارف التي تؤهل الافراد وتسمح لهم بإطلاق مؤسسات".[4]

---

[1] Berreziga Amina**," l'entrepreneuriat en milieu universitaire, revue : Reformes Economiques et Intégration en Economie mondiale**", ESC n 14/2013, p 112.

[2] اليامين فالتة، لطيفة برني، **"البرامج التكوينية وأهميتها في تعزيز روح المقاولاتية –دراسة استطلاعية على طلاب جامعة بسكرة"**، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول 'المقاولاتية، التكوين وفرص العمل'، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 06-08 أفريل 2010، ص 10.

[3] محمد علي الجودي، **"نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي – دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة"**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه، تخصص تسويق مصرفي وتسويق الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة بسكرة، الجزائر، 2015، ص 142.

[4] Katz, J-A **"longitudinal analysis of self- employment follow-through"**, International journal of entrepreneurship and regional development, 1990, volume 2, p17.

كما ينظر إلى أن **التعليم المقاولاتي** "يهدف إلى غرس الثقة بالنفس وتعزيز القدرة الذاتية في المجال عن طريق تنمية المواهب وتغذيتها، وغرس القيم الرئيسية التي تساعد المتعلمين في توسيع معارفهم في الدراسة وما يليها من فرص حقيقية، وتبني المناهج اللازمة والمناسبة لاستخدام الأعمال الشخصية والسلوكية والمتعلقة بالتخطيط والتنظيم لمسار المهنة،[1] من خلال هذا يظهر أن **التعليم المقاولاتي** هي تنمية القدرة على إطلاق مشروع انطلاقا من المكتسبات المعرفية، بحيث تسمح للمقاول الجديد بإنتاج سلعة أو خدمة مبتكرة وتزيد من معدل نمو المبيعات.

الأصول المعرفية المقاولاتية هي مجمل المهارات والقدرات في مجال المقاولاتية التي يكتسبها الفرد خلال مساره الدراسي (النظرية والتطبيقية)، والتي تساعده على تجسيد مشروع ويساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وانطلاقا من ذلك فإن أهم المعالم والأبعاد التي يرتكز عليها قياس التعليم المقاولاتي تتمثل فيما يلي:[2]

1) **شمولية البرامج التعليمية لمواضيع المقاولاتية:** تهدف البرامج المعتمدة إلى تحسين من مستوى الوعي المقاولاتي الذي يدفع الطلاب إلى إطلاق مشاريع خاصة أو تطوير مشاريع سابقة، حيث يعرض التعليم المقاولاتي للطلاب في محتوى هذه البرامج أمثلة عن كيفية بناء استراتيجيات والتخطيط الناجح لمشاريع والاحتكاك بالمقاولين الناجحين، والقوانين والتشريعات التي تُنظِّمُ وتحكم المقاولاتية، إضافة إلى كيفية إطلاق المؤسسات والمشاريع وفقا للمعارف المكتسبة في الجامعة.
2) **الحجم الساعي المخصص للمقاولاتية:** ويقصد بها عدد الساعات والمدة التي يستفيد منها الطلاب في الجامعة من أجل التعرف على أبجديات المقاولاتية، سواء في مجال التأسيس أو التسيير وغيرها.
3) **الاستفادة من أيام دراسية وملتقيات حول المقاولاتية:** وتعني اكتساب المعارف والمهارات من الملتقيات والأيام الدراسية والمؤتمرات ومختلف الأنشطة المتعلقة بالموضوع، وحضورها يزيد من الاهتمام بالمقاولاتية أكثر فأكثر.
4) **مستوى التحصيل المعرفي والفهم لمختلف المواضيع المرتبطة بالمقاولاتية:** أي حجم التحصيل الفعلي للمعلومات والمعارف ومدى فهمهم للأمور المتعلقة بالمقاولاتية.

---

[1] أيوب صكري، سمير محمد جلاب، على شطة، **"واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر – الإنجازات والطموحات"**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، الجزائر، المجلد 01، العدد 04، 2017، ص 15.

[2] **أنظر:**

فاطمة مانع، عبد الله قلش، نوال خنتار، **"مساهمة التعليم المقاولاتي بالجامعة الجزائرية في تعزيز توجه الطالب الجامعي نحو المقاولاتية –دراسة عينة من طلبة الماستر جامعة الشلف"**، مجلة الباحث الاقتصادي، الجزائر، المجلد 10، العدد 01، 2022، ص ص375، 376.

وبن الشيخ بوبكر الصديق، **"التعليم المقاولاتي كوسيط في العلاقات بين التوجه المقاولاتي والنية المقاولاتية للطلبة"**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، 2021، ص 326.

5) الاستفادة من الدراسات الميدانية حول المقاولاتية: أي ارتباط أصحاب الأفكار الابتكارية والمشاريع المطلقة بالمشاريع الناجحة قصد الاستفادة منها وزيادة الاحتكاك بأصحابها، وكذلك برواد الأعمال والمقاولين للاستفادة من خبراتهم.

ثانيا– أهمية تعميم التعليم والتكوين لنجاح العمل المقاولاتي:

من أجل ضمان الانتقال السليم نحو الجامعة المقاولاتية أو السعي نحو تعزيز التوجُّهِ نحو المقاولاتية على الأقل كخيار ذي أولوية لدى الطلاب في الآجال القصيرة والمتوسطة، فإن الجامعة تسعى إلى تحسين مناخ العمل من أجل تسهيل نجاح المشاريع الريادية بها بدءا بتعميم التكوين وتحسين العمل البيداغوجي بما يساعد على إطلاق الأفكار وتلقين المعارف.[1]

فالتكوين الجامعي يتيح للطالب تعلُّم الأساليب التي تُمكِّنُهُ من تسخير المعارف المكتسبة وتحويلها إلى سلع بطرق علمية، وعليه فإن التعليم الجامعي هي الخطوة الأولى في اكتساب المعارف والتي تضع بدورها الأساس لنظام الابتكار، فإضافة إلى الثقافة الابتكارية والانفتاح الفعلي، فإن التكوين الجيد يُعزِّزُ من تنمية قدرات التفكير التي تدفع للتجديد والتغير والتقدم، فالمؤسسات التعليمية تحرص على تكوين وتلقين خريجها التعلم الريادي، والذي يزيد من اكتساب المهارة، فالتكوين والتعليم يساعد من تحويل الأفكار والتجارب إلى مشاريع حقيقية ويُوفِّرُ مناخا ملائما للابتكارات والاختراعات.[2]

وبصفة عامة فإن التطبيق وتجسيد الأفكار مرتبط بالتعليم والتكوين، وهذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بالتعليم المقاولاتي وتكتيف برامجه بمحتوى يساعد على تكوين طلاب مقاولين في الجامعات، مع التركيز على ريادة الأعمال التكنولوجية بصفة خاصة بسبب علاقتها المباشرة بالابتكار، وهذا ما ترغب الجزائر بتجسيده على أرض الواقع،

وهناك آليتان أو سياستان يتم المفاضلة بينهما من أجل الاعتماد على إحداهما وتطبيقها، فالسياسة الأولى تعطي الأولوية للكم بحيث يكون غرضها هو استقطاب أكبر عدد من الطلاب، بينما السياسة الثانية ترتكز على النوع أي يكون غرضها هو ضمان جودة تكوين الخريجين، وتجدر الإشارة إلى أن الآلية الأولى قد تُنتِجُ وتُولِّدُ طاقات

[1] سعيد أوكيل، "**الابتكار التكنولوجي لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التنافسية**"، كتاب جماعي، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الرياض، 2011، ص 62.

[2] Man, T.W.Y., « **understanding. Entrepreneurial learning a competency, approach** », the international journal of entrepreneurship and innovation, vol 08, n°03, pp 189-198.

ابتكارية بعدد معين، والآلية الثانية تصلح لتطوير القدرات الابتكارية ذات النوعية، ولها التأثير العملي في الخريجين والكفاءات، فيمكن أن نلخص مختلف المواضيع التي يرتكز عليها التعليم المقاولاتي فيما يلي:[1]

1) **المقاولاتية والإدارة:** من بين المبادئ الأساسية التي يجب تزويد المتعلم أن الفرصة السوقية هي الخطوة الأولى التي ترتكز عليها المقاولاتية، وكيف يمكن الاستثمار فيها وتعظيم احتمالها غير أن الإدارة تهتم بالموارد وكيفية ادارتها بفعالية وكفاءة، كما أنها ترتكز على عنصر التنظيم.

2) **التمويل:** تعددت اليات التمويل فلكل مرحلة من المشروع لها احتياج مناسب من التمويل، حيث أن التمويل الذاتي أي راس المال الذي يوفره المقاول لبدء مشروعه هو التمويل الأولي له، فبعد هذه المرحلة تأتي مراحل أخرى من التمويل بمصادر أخرى، وأن راس المال المخاطر هو مصدر تمويل لهذه المرحلة ثم يأتي الاقتراض والائتمان إلى غاية مرحلة جني الأرباح بمساهمة مستثمرين للمشروع، فيكتسب المتعلم الجديد على الأساليب التي يعتمد عليها لتمويل مشروعه في كل مرحلة من مراحله تجسيد مشروعه.

3) **التسويق:** يتمثل في نشاط تقوم بها إدارة المؤسسة المختصة يهدف إلى التوصل والتلاقي بين إدارة واهداف المؤسسة والمستهلك، وخلق عمليات التواصل والتبادل التي تحقق الأهداف من خلال إقناع المستهلكين بشراء السلع والخدمات المنتجة.

4) **المقاولة الأساسية:** بإدخال ابتكارات جديدة التي تساعد على اكتشاف الفرصة المدركة في بيئة التنافسية للمؤسسة، وبناء مشاريع أخرى مستقلة والتابعة للمشروع الرئيسي للمنظمة والتركيز على الابتكار أكثر.

5) **الاستراتيجية:** أي تحقيق هدف الاستراتيجية في كيفية خلق القيمة المضافة واكتساب الميزة التنافسية، وهذا ما يتحقق من خلال الاستخدام الأمثل للموارد واستغلال الفرص وتجنب التهديدات، فلتحقيق كل هذا يستلزم على المؤسسة أن يكون لها نظام معلومات كفء.

6) **إدارة المخاطرة:** تعني إمكانية قياس المخاطر التي يمكن أن تحدث والتي تساعدنا على اتخاذ القرار اللازم لتجنبها.

7) **أبعاد المقاولاتية:** حيث أصبح نمو أعداد المقاولين كبير جدا على المستوى العالمي، نظرا لزيادة الروح المقاولاتية والادراك المقاولاتي وتعلمهم مبدأ المنافسة.

---

[1] **أنظر:** ليلى بن عيسى، الزهرة ناصيري، "**التعليم المقاولاتي وأثره على التوجه المقاولاتي لدى الطلبة: دراسة استطلاعية لآراء طلبة المقاولاتية بجامعة بسكرة**"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، الجزائر، المجلد 3، العدد 2، ديسمبر 2019، ص 234-235

وبرني ميلود، غقال الياس، "**واقع وظيفة التسويق ومتطلبات تفعيلها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**"، مجلة ارصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، الجزائر، المجلد 1، العدد 1، 2018، ص 40.

8) **المقاولاتية النسوية:** دخول العامل النسوي في المجال المقاولاتي.

9) **دور المقاولاتية في البيئة الاقتصادية والاجتماعية:** فالمؤسسة التي يطلقها الطالب (المقاول الجديد) تساهم في تلبية احتياجات السوق والمجتمع، وكما برزت المؤسسات في توفير مناصب عمل ومساهمتها في تقليص البطالة، حيث أن كل المؤسسات تساهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالجامعة تلعب دور مهما في تطور المناطق المخصصة للتقنيات المتطورة ذات الاستخدام التكنولوجي (الصناعية) من خلال إنتاج المعرفة وتكوين اليد العاملة وانشاء المؤسسات.[1]

10) **اخلاقيات الأعمال والمقاولاتية:** يتطلب من المقاولين عند اتخاذ القرارات المقارنة بين عدة بدائل وأن يلتزموا بسيرورة تعليمية محددة المعالم.

11) **الضرائب:** حيث أن المقاول تربطه معاملات مع مختلف الجهات من بينها مصلحة الضرائب، حيث أن المقاول له التزامات يلتزم بدفعها في وقت استحقاقها لتجنب الغرامات وأحيانا يستفيد من إعفاءات والتخفيضات، وتزويد الطالب بكل هذه المعلومات التي تفييده.

12) **إرتباطات المقاول مع مختلف المصالح cacobathe -casnos- Cnas** : تتشكل في العلاقة بين مختلف الإدارات التي يتعامل معها المقاولين فكلما كان الوفاء بالالتزامات في وقتها من طرف المقاول، كلما ساعدته في منحه الأوراق اللازمة لممارسة نشاطه ومهامه، وأن أي تأخر في التزام بالوفاء بإمكانها عرقلته ودفعه لغرامات، مما يستلزم بالتكوين الجيد للطالب حتى يحسن من مهاراته الإدارية والمقاولاتية، لأن الجانب الإداري يلعب دور مهما في تطوير المؤسسة أو المشروع.

13) **المحاسبة والجباية:** حتى يتسنى للطالب معرفة مبادى المحاسبة وأهدافها، والمامه بكل المعلومات التي تساعده على تحديد كل التزاماته الادارية مع مختلف المصالح والوفاء بها في اجالها المحددة دون دفع غرامات مثل: IRG- IBS -IFU-TVA-TAP، كما تساعده على ضبط التكاليف والنتائج التي يتحصل عليها تساعده على اتخاذ القرارات مثل التمويل، الشراء، البيع، .....الخ.

[1] Castells, M. et P. HALL, "**technopoles of the world**, **Londres**": Routledge, 1994.

المطلب الثاني: أثر التعليم المقاولاتي على ريادة الأعمال

يكتسب الطالب صفة المقاول بدءا من إطلاق مشروعه الخاص، بحيث يسعى إلى ترجمة كل معارفه المكتسبة خلال مساره التكويني لتجسيد مشروعه الخاص على أرض الواقع، فالتعليم المقاولاتي له أبعاد نحو زرع روح المقاولاتية التوجُّه المقاولاتي لدى الطلاب والمامهم بجوانب نظرية وتطبيقية تساعدهم على تجسيد مشاريعهم مع ضمان المرافقة التامة من الجامعة، كما يهدف إلى توسيع الثقافة المقاولاتية لدى المجتمع وترسيخها، فالتعليم المقاولاتي هو المحور الرئيسي الذي يبدا منه الطالب مساره نحو اطلاق مؤسسة وهو ما يمكن شرحه بمزيد من التفصيل فيما يلي، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (1–3): التكوين الجامعي والتعليم المقاولاتي مصدر للإبداع والابتكار

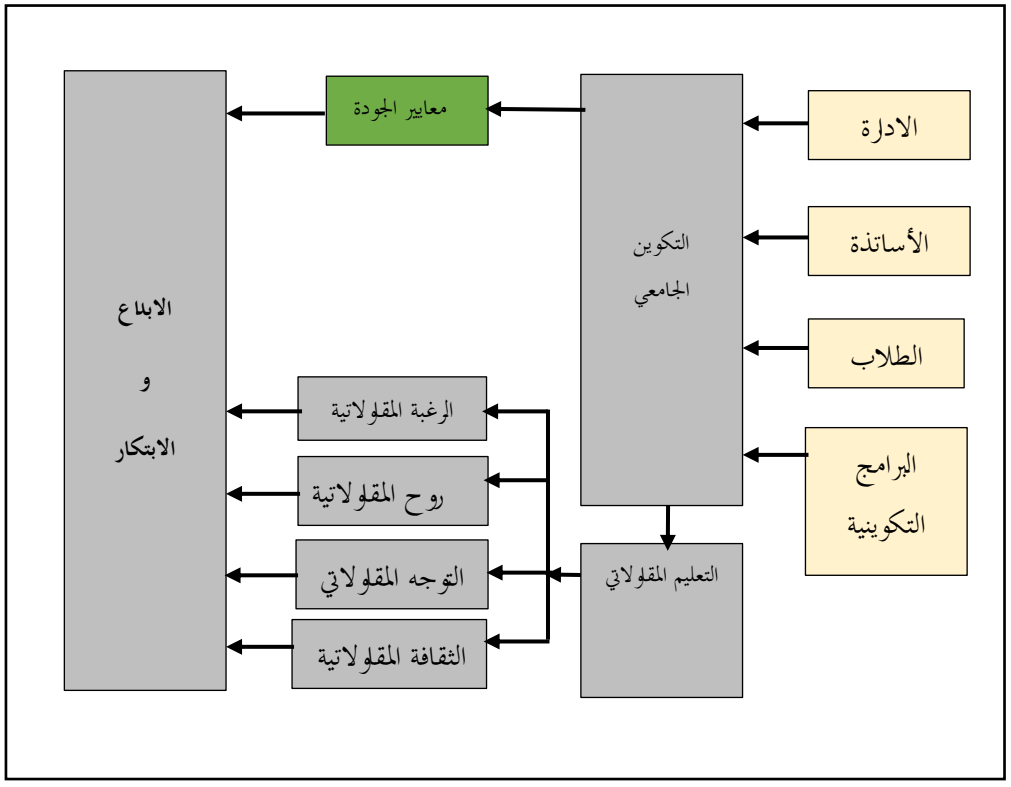

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على زيتوني هوارية، مطبوعة بيداغوجية في مادة المقاولاتية، جامعة ابن خلدون تيارت، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ،2021–2022، ص 20–22.

من خلال الشكل السابق يظهر أن للتعليم المقاولاتي أهمية بالغة في تعزيز التوجه نحو المقاولاتية والإقبال عليها من قبل الطلبة، بحيث يبدا الطلاب باكتساب مختلف المعارف والمهارات انطلاقا من التكوين الذي يتلقاه خلال مساره الدراسي، فالتوجه الجديد ألزم بالتدعيم في البرامج وادراج مقاييس جديدة في المقاولاتية، يمكن الإشارة إلى أن فعالية التعليم المقاولاتي تستلزم أن لا يكون موجودا ومرتبطا فقط في الجامعة، وأن بناء وتعزيز الروح المقاولاتية لا

يجب أن ينحصر في مرحلة الجامعة، حيث أن مختلف التجارب بينت أن الروح المقاولاتية والثقافة المقاولاتية لا تكتسب خلال أربع أو خمس سنوات من التكوين الجامعي، بل تعتبر الجامعة مرحلة مُكمِّلة للمشوار الذي تزامن مع الابتدائي، المتوسط والثانوي، بمعنى أنها تكتسب خلال طيلة المسار الدراسي منذ المراحل المبكرة والأولى منه، والتي تُوجِّهُ الطالب نحو ممارسة أنشطة مقاولاتية، إلا أن ذلك لا ينقص من أهمية التعليم المقاولاتي في الجامعة ودوره في تعزيز الثقافة المقاولاتية لدى الطلاب يمكن ايجازها فيما يلي:[1]

- يساهم التعليم المقاولاتي في زيادة المعارف المقاولاتية والأصول المعرفية التي تساعد على تجسيد مشاريع جديدة؛
- اكتساب مهارات جديدة وتقنيات مبتكرة تُمكِّنُهُم من زيادة معدل نمو المبيعات بعد إطلاق المشروع/المؤسسة؛
- اكتشاف فرص جديدة مرتبطة بالتكنولوجيا واستغلالها أحسن استغلال؛
- اكتشاف مواهب جديدة من المبتكرين؛
- يساهم بتخفيض معدل البطالة من خلال إطلاق مشاريع جديدة؛
- يزيد من زرع روح المقاولاتية لدى الطلاب وبناء الثقافة المقاولاتية لدى المجتمع.

أولا– علاقة التعليم المقاولاتي بالتوجه المقاولاتي:

يعرف التعليم المقاولاتي بأنه العملية التي تزود الفرد بمعارف جديدة تساعده على تجسيد مشروع خاص أو تنمية مشاريع أخرى،[2] فالعلاقة بين التوجه المقاولاتي التعليم المقاولاتي تظهر في المهارات الفطرية والمعارف المكتسبة للطالب والتي تساعده على إطلاق مؤسسة وترجمة المعرفة النظرية إلى تقنية، حيث أن المهارات الفطرية لوحدها لا تكفي لإطلاق مؤسسة أو ممارسة أنشطة مقاولاتية، بل يحتاج الطالب إلى تطوير هذه المهارات من خلال المعارف التي يكتسبها خلال مساره الدراسي بصفة عامة والمتعلقة بالمقاولاتية بصورة خاصة، فالمعارف المكتسبة من التعليم المقاولاتي ستُثمِّنُ فرصة إقناع الطالب بالتوجُّهِ نحو إطلاق مؤسسة خاصة، وتُغيِّرُ من تفكيره في الحصول على وظيفة، كما أن للجامعة دورا مُهِما في توجيه الطلاب إلى النشاط المقاولاتي، من خلال تشجيعهم على إنشاء مؤسسات ومشاريع مبتكرة، مع ضرورة مرافقتهم في ذلك عن طريق هيئاتها المختصة توكل لها هذه المُهِمة.

توافقا مع ذلك ازداد اهتمام الجزائر بالمقاولاتية وتشجيع الطلاب على إنشاء مؤسسات ومشاريع مبتكرة وألقى اهتماما كبيرا من قبل الدولة، والتي تسعى لتجسيده وذلك بتزويد الجامعة بمختلف الهياكل والمرافق التي تعمل

[1] محمد على الجودي، مرجع سبق ذكره، ص 145.

[2] Colin Tones, **« A contemporary approach to entrepreneurship diction »**, Journal of education and training, Emerald Group Publishing, 2004, p 417.

على تطوير العمل المقاولاتي والتي تتطلّبها عملية المرافقة لإنشاء المؤسسات، إضافة إلى الاقتناع بالدور الحاسم للتعليم المقاولاتي في تحقيق ذلك، حيث أن التعليم المقاولاتي يُؤثِّرُ بشكل كبير في التوجُّهِ المقاولاتي لدى الطلاب وتوليد القناعة المقاولاتية لديهم، والتي تعني إقناع الطالب بإنشاء مشروع يكون بديلا ملائما في عالم الشغل.[1]

ثانيا– علاقة التعليم المقاولاتي بالرغبة المقاولاتية:

لم يتوصل الباحثين إلى تعريف موحد لها، نظرا لتعدد وجهات نظرهم حيث أن البعض منهم يرتكز على أنها قرار والبعض الأخر اعتبرها كإرادة شخصية، إلى أن هناك إتفاق بينهم على أن الرغبة المقاولاتية تتجسد في ذهن الشخص الذي يقوم بتطويرها ويسعى جاهدا في تجسيدها وتفعيلها.

فهي كلمة لاتينية وتعني الميول نحو شيء معين، وقد أشار "boutine " سنة 1999 أن الرغبة تمثل الحركة التي يستخدمها العقل البشري لترجمة تصوره، وعلى هذا الأساس فإن الرغبة هي عمل أو تصرف بغرض الوصول إلى الهدف المسطر، والرغبة لها ارتباط مع الغاية والهدف، تساعد الرغبة في التنبؤ بالسلوكيات المخططة وهي أكثر فعالية للتنبؤ بسلوك الأفراد وسماتهم الشخصية ومواقفهم.

كما يمكن تعريفها على أنها قرار فردي يقوم به بغرض الوصول إلى هدفه المحدد سابقا، أو هو السلوك الذي يقوم به الفرد بإرادته الشخصية تتبني من العقل ويقوم بترجمتها وتطويرها وفق المحيط الذي يعيش فيه،[2]

فالتعليم المقاولاتي يساعد في تجسيد الرغبة لدى الطالب من خلال معارفه المكتسبة ومعلوماته حول مشروعه، مما يسهل عليه من بناء استراتيجية عمل لتجسيد رغبته.

ثالثا– علاقة التعليم المقاولاتي بالروح المقاولاتية:

تعني الروح المقاولاتية إمكانية تنفيذ التصور الذي يعتبر عملية التعرف على الفرص وجمع الموارد المختلفة الكافية بغرض تحويلها إلى مؤسسات أو مشاريع، والتي تعبر عن نتيجة لروح المقاولاتية وليس كمفهوم لها.[3]

---

[1] أنظر:

ليلي بن عيسى، الزهرة ناصري، مرجع سبق ذكره، ص 239.

ومحمد كربوش، الزهرة بن طاطا، **"احتمالية تأثير التعليم المقاولاتي على التوجه المقاولاتي لطالبات جامعة معسكر باستخدام الانحدار اللوجستيكي"**، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، الجزائر، المجلد 4 العدد 1، 2018، ص167.

[2] جمعة عبد العزيز،**"الرغبة المقاولاتية وبعد الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعين مدخل استكشافي"**، مجلة البشائر الاقتصادية، الجزائر، المجلد السابع، العدد 01، 2021، ص 407 -408.

[3] زايدي حكيم، عبد الحميد بشير، **"نشر الفكر المقاولاتي وتنمية روح المقاولاتية لدى طلبة الجامعة"**، journal of economic growth and entrepreneur JEGE، الجزائر، المجلد 4، العدد 5، 2021، ص94.

أما "harper " سنة 1983 قد عرف روح المقاولاتية عل أنها "النوعية التي تسمح للأفراد في بداية نشاط جديد أو تطوير ديناميكية مؤسسة موجودة سابقا بالابتكار"،[1] وكما تعرف أيضا على أنها اجراء عقلي يتمثل في مجموع مستويات من الإحساس والكفاءة القادرة على التوجيه المقاولاتي[2].

أو تعبر عن تلك الرغبة الداخلية للفرد التي تدفعه نحو القيام بمشروع انطلاقا من قدراته الفردية في ذلك، وبالتالي فإن العلاقة بين الروح المقاولاتية والتعليم المقاولاتي، كون هذا الأخير يسعى إلى إكساب الطالب قدرات ومهارات في مجال المقاولاتية، والتي تحفزه وتدفعهُ إلى تنمية الروح المقاولاتية لديه وتفكيره في إطلاق مشروع مقاولاتي.

فروح المقاولاتية هي الرغبة التي تقود الفرد إلى اتخاذ قرارات ليصبح رائدا يصنع مستقبله، ومن أجل دعم روح المبادرة وغرسها لا بد أن نركز أولا على بعض العناصر المتعلقة بها، ثم نقوم بتطور فكرة ثقافة ريادة الأعمال، وأخير ننتهي بتقديم وجهة نظر مستقبلية مرتبطة بالأجيال القادمة، وهذه المرحلة ترتكز على العمل.[3]

التعليم المقاولاتي هي خطوة أساسية لغرس روح المقاولاتية التي تعبر عن الإمكانيات الفردية والقدرات التي يتميز بها الشخص وتعكس سلوكه وتصرفه، يمكن أن نلتمس روح المقاولاتية عند الشخص وفقا لما يلي:[4]

- استغلال الفرص بعد اكتشافها؛ – له إمكانية في إنتاج الأفكار لرفع سقف التحدي؛
- فك الغموض واتخاذ القرارات الصحيحة التي تساعد على التنافس؛
- سهولة الحصول على المعلومات والتدقيق فيها، وقدرته على تحمل المخاطر؛
- السعي إلى تحقيق مكاسب جديدة والمرونة في التخطيط؛

إلا أن التعليم المقاولاتي لا يجب أن يتعلق فقط بالمرحلة الجامعية، بل يجب أن يتم اعتماده في المراحل الأولى من التعليم (الابتدائي، المتوسط، الثانوي) وليس في الجامعة فقط، حتى يصل الطالب في هذه المرحلة التعليمية جاهزا ذهنيا لبلورة أفكاره وتجسيدها على ارض الواقع في شكل مؤسسات ومشاريع ناشئة ومبتكرة، أو غيرها من المؤسسات الأخرى. ويظهر ذلك في العديد من الدول من بينها الاتحاد الأوروبي، التي تُدرِجُ التعليم المقاولاتي في مختلف البرامج

[1] Rajhi, n, **"conceptualisation de l'esprit entrepreneurial et identification des facteurs de son développement a l'université"** (thèse de doctorat) business administration, université de Grenoble, frensh, retrieved from http//tel archives -ouvertes. Fr /tel,2011.

[2] Zerrouki Wassila zoulikha, Tabet aouel Wassila, **"un éclairage sur l'impact de l'enseignement de l'entrepreneuriat sur le développement de l'esprit entrepreneurial : cas des étudiants de maison de l'entrepreneuriat de l'université"**, revue les cahiers du mecas, volume 16, numéro 1, p43.

[3] Alain Fayolle &jean -Michel degeorge :**" dynamique entrepreneuriale : le comportement de l'entrepreneur"** ,1er édition, 2012, p193

[4] أيوب صكري، مرجع سبق ذكره، ص 14.

التعليمية لكل المستويات، بدأ من المراحل المبكرة للتعليم وصولا إلى التعليم الجامعي، بحيث يتم غرس ذلك التفكير في الفرد منذ صغره، وصقل مهاراته في المقاولاتية ابتداء من هذه المرحلة، لتشبُّعِ عقله على ذلك التوجه فيكبر عليها.

رابعا– أثر التعليم المقاولاتي في تنمية الثقافة المقاولاتية لدى الطلاب:

يهدف التعليم المقاولاتي إلى تنمية الثقافة المقاولاتية وترسيخها في الجامعة وتوسيعها أكثر باستخدام أساليب تعليمية نمطية، تهتم بتعليم وتدريب الفرد الذي يريد المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتأسيس مشاريع ريادية، وكما يهدف التعليم المقاولاتي إلى تعزيز الوعي المقاولاتي والريادي"،[1]و تعرف الثقافة المقاولاتية على أنها محاولة استغلال لمجمل المعلومات والمهارات المكتسبة للفرد أو مجموعة من الافراد بالاستثمار في رؤوس الأموال لإيجاد أفكار مبتكرة، وتتضمن العملية الأساليب التالية: التحفيز، التخطيط، ردود أفعال المقاولين، التصرفات، اتخاذ القرارات، التنظيم والرقابة، وهناك ثلاثة فئات والتي ترسخ هذه الثقافة وهي المدرسة، العائلة والمؤسسة،[2]ويساعد التعليم المقاولاتي على نشر الثقافة المقاولاتية وترسيخها من خلال ما يلي:[3]

– يعتبر تعلم المبادئ الأساسية للمقاولاتية كخطوة أولية في غرس روح المبادرة، ومضاعفة فرص نجاح وإعداد كفاءات لتولي المهمة مستقبلا تعمل على توجيه الاقتصاد الوطني بما يتماشى مع التوجهات العالمية؛

– يعمل التعليم المقاولاتي على تنمية القدرات لخلق الثروة من خلال اقتناص الفرص وتثمينها وتجنب التهديدات، كما يساهم في بناء مجتمع قائم على المعرفة؛

– يعمل التعليم المقاولاتي على تبني الأفكار الحديثة القائمة على تطوير مجتمعات المعرفة وتكوين رواد الابتكار والابداع في ظل الاقتصاد المعرفي؛

– يساهم التعليم المقاولاتي من زيادة الرصيد المعرفي وتعظيم الثروة الشخصية مما يضاعف من الثروة وتراكم راس المال؛

– تزويد الطلاب بمهارات نادرة ومبتكرة تساعدهم على زيادة حجم الإنتاج والمبيعات بنسب عالية هذا ما يزيد من انشار الفكر وتنمية الثقافة وتوسعها في المجتمع؛

---

[1] صورية بوطرفة، عبد الحميد بشير، **"دور التعليم المقاولاتي في تنمية روح المقاولاتية – دراسة تطبيقية حول طلبة جامعة العربي تبسي تبسة"**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، 2020، ص 133.

[2] زيتوني هوارية، مطبوعة بيداغوجية في مادة المقاولاتية، جامعة ابن خلدون تيارت، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ،2021-2022، ص 21.

[3] ايمن عادل عيد، التعليم الريادي مدخل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والامن الاجتماعي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول" **نحو بيئة داعمة لريادة الاعمال في الشرق الأوسط**،" المملكة العربية السعودية، أيام 9-10-11 سبتمبر 2014، المملكة العربية السعودية، ص 156-157.

– يساعد التعليم المقاولاتي على إطلاق منتجات جديدة مبتكرة وتطوير منتجات أخرى، نظرا لأثر التعليم المقاولاتي على ابداع المقاول؛

– التعليم المقاولاتي يدفع الطلاب إلى طرح أفكار استثمارية مبتكرة تستجيب لمتطلبات المجتمع وتقلل من البطالة؛

– يساعد التعليم المقاولاتي على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحول نحو الاقتصاد الذي يعتمد على عدد كبير من أصحاب رؤوس الأموال، على عكس اقتصاد يعتمد على محدودية هذه الفئة مما يدفع إلى حالة لا استقرار؛

– تجسيد الأفكار كمشاريع استثمارية انطلاقا من مكتسبات التعليم المقاولاتي وهو ما يسمح بتحقيق القيمة واكتساب صفة التميز، وهذا ما يدعم التوجه نحو مجتمع المعرفة؛

– يساهم التعليم المقاولاتي بخلق القيمة المضافة واكتساب الميزة التنافسية عن طريق المؤسسات والمشاريع التي أطلقها الطلاب من الجامعة وهذا ما تؤكده جامعة "اريزونا".

المطلب الثالث: الانتقال من الجامعة التعليمية إلى الجامعة المقاولاتية

انتشرت فكرة الجامعة المقاولاتية بسرعة بعد المقال الذي نشره الأمريكي "Buston clark" بالإضافة إلى سلسلة المراجع المتعلقة بروح المقاولاتية في الجامعة (خلق المقاولاتية في الجامعة 1998، استدامة التغيرات في الجامعة)، وكانت مستوحاة من الفكرة المغرية لجامعة ريادة الأعمال، وقد أجرى مجموعة من الباحثين على أربع دراسات في جامعات مختلفة، وكانوا أعضاء في (l'ecie) بهدف تقييم وقياس درجة المقاولاتية وريادة الأعمال عندهم، وتم تحديد عشرين معيار في دراسات (buston) التي يمكن من خلالها قياس روح المبادرة في الجامعة، تشكلت هذه المعايير أساسا لمراجعة ريادة الأعمال، وقد أثبت الباحثين أن هذه المعايير لم تعتمد إلا بدرجات متفاوتة وبطريقة غير منهجية إلى حد ما، وتوجد اختلافات مهمة بين الجامعات في المعايير التي تعتمد عليها والطموح الذي تسعى إليه من خلال كل ممارسة، وهناك أوجه تشابه مهمة على وجه الخصوص بحيث يجب تفتح الجامعة على ريادة الأعمال وتسهيل اعتمادها وفق منهج مدروس وتطويرها من الأسفل إلى الأعلى، وبالتالي فإن غرس روح المقاولاتية في الجامعات هي ثقافة عضوية في مجال ريادة الأعمال.[1]

أولا – تجربة " burton clark " سنة 1998:

قام (burton clark - 1998) بتقديم مشروع الجامعة المقاولاتية الذي ارتكز على خمس جامعات أوروبية Strathclyde en , chalmers en suède, Twente aux pays-bas,Warwick en Angleterre

[1] Allan n, Gjerding et autres, "**l'universités entrepreneuriale : vingt pratiques distinctives, politiques et gestion de l'enseignement supérieur ,« volume** 18, numéro 3, 2006, 95.

Joensuu en Finlande,Écosse، توصل من خلال دراسته إلى التقرير التالي لكي تكون الجامعة مقاولاتية يجب عليها أن تتمتع بثقافة التنظيم، مواتية لروح المقاولاتية من الاتجاهين أي من الأعلى للأسفل والعكس صحيح في نفس الوقت وتقبل المخاطرة، وفي رأيه الجامعة المقاولاتية هي منظمة تقبل المخاطرة بصفة عادية عند ممارسات جديدة، لقد تحولت الجامعات إلى جامعات مقاولاتية بمساهمة العمل الجماعي، وأشار"clark" إلى أن هذا التحول يحدث عندما يجتمع عدد من الأشخاص من توجهات وخلفيات مختلفة على الاتفاق على تجسيد الرؤية الجديدة للمنظمة، ويمكننا توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل (1–4): الانتقال إلى الجامعة المقاولاتية

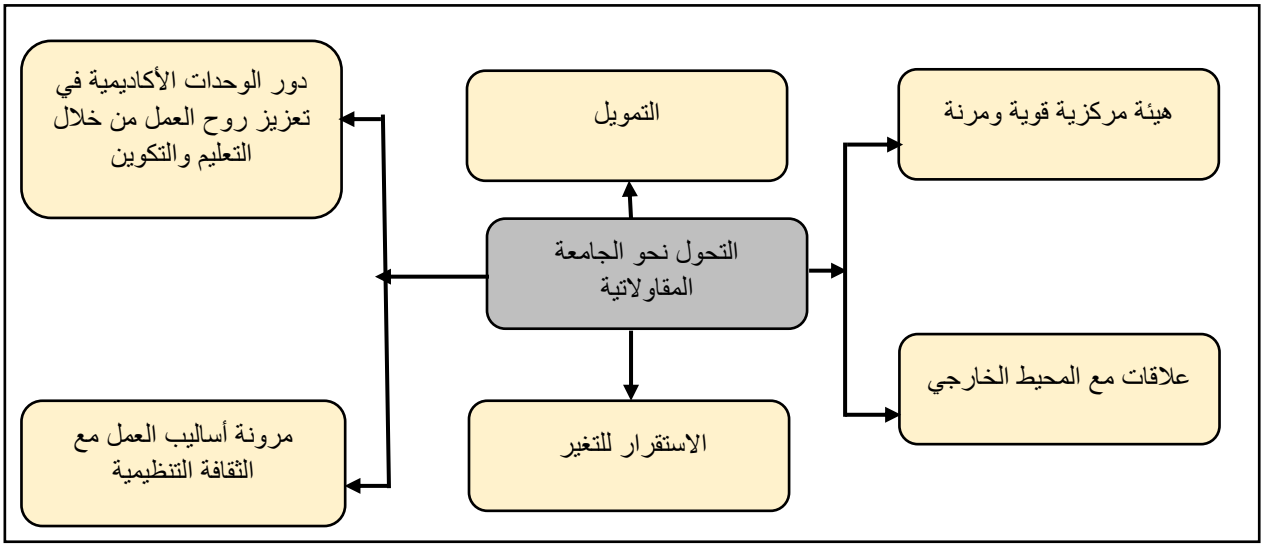

Source: réalisé par le chercheur basé sur Clark, b, r," **sustaining change in universities, continuities in case studies and concept, maidenhead, society for research into higher education** & open university press,2004, p 5.

ترجم "clark " دراسته " التحويل من خلال التنظيم" واعتبر أن هذا الاخير هو العنصر الاساسي للتغيير، ويمكن تلخيص ملاحظاته المتعلقة بمسارات التحول نحو الجامعة المقاولاتية فيما يلي:

1– تكون في الجامعة المقاولاتية هيئة قوية ومركزية قادرة على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب للتكيف والاستجابة للتطورات والتوسع في السوق، فإن المؤسسات الرائدة بإمكانها الاستغناء عن وسائل التحكم لفترة معينة بسبب عوامل أخرى (السمعة، الخلفية والقدرة التنافسية)، لكن الجامعات تختلف وضعيتها ويكون طموحها أكبر مما يتطلب منها أن تظهر أكبر قدر من التفاعل، بهدف استغلال قدراتهم وتوظيفها في جميع المستويات بكل فعالية مما يتطلب أن تكون الهيئة المسؤولة عن القيادة قادرة على الدفاع عن قيم الجامعة والمسير؛

2– تتمتع جامعات المقاولاتية بالقدرة على إدارة انشطتهم بمرونة والديناميكية مع المحيط الخارجي وعلاقاتهم مع طرف ثالث، وفقا ل "clark " فإن هذه الوحدات شهدت تطورا أسرع من أقسام الجامعة التقليدية، وهذا ما جعلها تؤسس روابط مع المختصين والمنظمات الخارجية، وهذا التقدم حسب رأيه راجع لدور المكاتب الخارجية المختصة في مجال تحول المعرفة و التواصل مع المؤسسات الصناعية، وجمع الأموال، الملكية الفكرية، التكوين المستمر للطلاب السابقين، هذه الجامعات تساهم في ظهور دورة حياة جديدة للوحدات غير التقليدية، وتوجيه مخابر البحث نحو للخارج وتكون لها فرص كبيرة للتعرف على المشاكل في مجال البحث بدون ربطها بأي تخصص؛

3– تستفيد الجامعة المقاولاتية من التمويل من مصادر متنوعة والتي تبدو أنها متجددة ومتطورة دائما نظرا للمخاطر العالية التي تتعرض لها، فمن الضروري أن تكون أموال تقديرية وقاعدة مالية أوسع، وتنوع هذه المصادر يقود هذه الجامعات إلى الحصول على التمويل من الشركات الخاصة، الإدارات المحلية والإقليمية وكذلك من طلابها السابقين، أيضا في شكل حقوق ملكية فكرية، وحقوق الرسوم الدراسية أو حتى الخدمات المقدمة في الجامعة وما في ذلك، كل هذه المصادر تشكل ما يسمى بتمويل الطرف الثالث.

4– تكون الوحدات الاكاديمية المركزية تتمتع بروح المقاولاتي والعمل ويكون الشرط الأساسي لها، لأن هذه الوحدات غالبا هي التي تحكم الأنشطة القاعدية للجامعة، لكي يحدث تحول حقيقي يجب أن تكون شركاتها رائدة في مجال الأعمال، وتكون لها القدرة على القيام بروابط مع المنظمات الخارجية والحصول على تمويل من طرف ثالث، وحسب رأي المنظمة فإن الجزء الأصعب في التمتع بروح المبادرة هو الحصول على دعم الوحدات المركزية، وغالبا ما تكون الصعوبة اكبر في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ولتنويع أنشطتها بشكل فعال وتمويلها بشكل مناسب يتطلب أن يكون للمديرين سلطة إدارة الامر، وتوازن القوى الذي يجب على الإدارة والأساتذة قبوله ما يدفع الوحدات المركزية إلى إنشاء هيكل هرمي جديد يكون فيه المدراء على قدم المساواة مع الأساتذة ورؤساء ومديري الأقسام، بالإضافة إلى ذلك يجب على الوحدات المركزية للجامعة أن تتخذ البحث كمعيار للاعتراف به داخل الجامعة، بالإضافة للقدرة على الابتكار بطريقتك الخاصة ونقل المعرفة إلى الخارج واتباع طرق الوصول إلى ذلك.

5– تقوم الجامعة المقاولاتية بدمج الثقافة التنظيمية في أساليب العمل بشكل عام وهذا ما يدعم ويعزز التغيير في نفس الوقت، وتساعد في تطور ريادة الأعمال وتصبح هذه الثقافة دافعا ذاتيا تأخذ مسارا عميقا وأبعاد راسخة للنجاح، مما يسمح للجامعة بتقديم كل الإمكانيات اللازمة لتحقيق أهدافها المسطرة، وإذا كان عدد محدد من أقسام

الجامعة المنظمة فقط لهذه الثقافة فإنها تحتاج إلى سلطة مركزية قوية لاتخاذ بعض الإجراءات في المشاريع الريادية والجامعة بأكملها؛

وفي مرجعه الثاني "clark " (استدامة التغيرات في الجامعة) يؤكد أن الجامعة التي تنوي أن تصبح جامعة مقاولاتية يجب ألا يرتكز على ممارسة واحدة أو عدد قليل منها، وأن المنطق يتطلب وجود ممارسات متزامنة على ما يبدو، وأن الاستقرار والتغيير يعززان بعضهما البعض، إن البنية التحتية المستقرة هي التي تدفع من أجل التغيير.[1] ووفقه فإن التنظيم هو العنصر الأساسي للجامعة المقاولاتية للاستقرار المدعم للتغيير.[2]

ثانيا – التوجه الجديد للجامعة الجزائرية نحو المقاولاتية:

نظرا للتحديات التي تواجهها الجامعة بدأت تأخذ رؤية جديدة وتصورا جديدا، فالثورة الأكاديمية والانفجار التكنولوجي ألزم الجامعة بالقيام بمجموعة من التعديلات للوصول إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية لها، وأصبح نظرتها تتعدى تصور منح الشهادات.

دفعت التطورات العالمية الجامعة الجزائرية للتحرّكِ الإيجابي نحو تفعيل مشاركتها الحقيقية بناء المجتمع والاقتصاد، بدلا من البقاء في دورها التقليدي والاكتفاء بتخريج العديد من الشباب في مختلف التخصصات، غالبا ما لا يتوافق تكوينهم مع متطلبات سوق العمل، وهو ما ينتج فجوة بين الجامعة ومحيطها ويدفع الطلاب المتخرجين منها إلى البحث عن وظائف قد لا يتحصلون عليها في ظل بعض الظروف الخاصة.

وفي هذا الإطار تم استحداث حاضنات اعمال تعمل على احتضان الأفكار الابتكارية، وهي كآلية لمرافقة ودعم المؤسسات الناشئة وتعزيز الابتكار ونقل التكنولوجيا بين الجامعات ومختلف المؤسسات العامة والخاصة، وربط هذه المؤسسات مع مختلف هيئات الدعم لتوفير احتياجاهم من التمويل، لضمان استمراريتها ومواجهتها لمختلف التحديات التي يفرضها العصر الحالي[3].

من الجانب التنموي فان الجزائر تنظر للجامعة على انها حاضنات أعمال عادية، توفر هيكلا داعما للأساتذة والطلاب حتى يتجسد إطلاق مشاريعهم وتحقيق أهدافهم، حيث تأخذ الجامعة روح المبادرة بإدماج المعرفة في الشغل وتوسيع نطاق مساهمتها في خلق المعرفة الاكاديمية، وبتطوير الثقافة المقاولاتية فإن هذا سيحفز الأساتذة على مراقبة

[1] Clark, b,r ,"**sustaining change in universities ,continuities in case studies and concept ,maidenhead, society for research into higher education"** & open university press,2004 , p 5.
[2] Ibid, p 92
[3] Allahar, H., Brathwaite, C. **« Business incubation as an instrument of innovation: the experience of South America and the Caribbean »**, International journal of innovation, vol 04, Issue 02, 2016, p 77.

نتائج أبحاثهم والتوسع أكثر في مجال البحث، وبهذه الألية يتم تطوير المقاولاتية بالتوازي مع اقتصاد قائم على البحث والمعرفة،[1] فتغيرت وظيفة الجامعة من إنتاج المعرف وتزويد بالحقائق إلى تطبيق واستغلال المعرفة ذات القيمة المضافة.

قد لا يكفي فكرة تبني حاضنات الأعمال لإطلاق جامعة مقاولاتية بل هناك مجموعة من الأساليب التي يمكن للجامعة الجزائرية أن تعتمد عليها في مختلف استراتيجياتها وممارساتها، كما يمكن للجامعة أن تظهر روح المقاولاتية، الابتكار والإبداع في إدارة الموارد، وكيفية ادماج الشركاء الخريجين ومساهمتهم في حوكمة وشفافية المؤسسة، كيفية عصرنة ادارتها بإدخال الرقمنة، تلاحم وتأزر بين المشاركين في التدريس ورعايتهم، أو من خلال إطلاق المؤسسات الناشئة وتبادل المعرفة وتعزيز الابتكار.[2]

وانطلاقا من ذلك بدأت تتغير رؤية المجتمع للجامعة الجزائرية، حيث بدأ ينظر إليها كمؤسسة مقاولاتية تتخرج منها مؤسسات تساهم في خلق القيمة المضافة وتساهم في الاقتصاد الوطني، حيث تهتم الجامعة الجزائرية بالمشاريع المقترحة من الطلاب بتوفير الدعم اللازم لضمان الانطلاقة السليمة لها، وحتى تتمكن الجامعة من التقدُّمِ السليم في مسار "الجامعة المقاولاتية" لتصل مستقبلا إلى "مؤسسة مقاولاتية مبتكرة"، يجب عليها تدعيم المشاريع بالبحوث والدراسات والاستفادة من التجارب الناجحة.

[1] Rizzi, D. I; & al, **« The importance of incubation process from perspective of incubated and graduated companies »,** Journal of information systems and technology management, vol 14, issue 02, 2017, p 266.

[2] Gibb, hofer A.R & klofsten, M, **« The entrepreneurial and innovative higher education institution: a review of the concept and its relevance today »**, work paper, heinnovate publication, 2018, p 02. Downloaded from: https://heinnovate.eu/sites/default/files/heinnovate_concept_note.pdf

خلاصة الفصل الأول:

تواجه الجامعة الجزائرية العديد من التحديات في العصر الحالي التي تتطلب استجابة فعالة وسريعة لضمان استدامتها وجودتها في التعليم والتكوين، من أبرز هذه التحديات التحولات التكنولوجية والرقمية التي تتطلب تحديث المناهج لتطوير مهارات الطلاب من جهة وضرورة تلبية احتياجات سوق العمل من جهة أخرى، إن مواجهة هذه التحديات يتطلب من الجامعة تبني استراتيجية بما يضمن تحقيق التكامل بين التكوين الأكاديمي ومتطلبات سوق العمل بالإضافة لتعزيز قدرات الطلاب واستيعابهم حل المشكلات، ولا يكون هذا التحدي إلا بتحسين عروض التكوين الذي ناضلت الجامعة من أجل تنويعه والرقي به إلى مستوى أفضل لتحقيق ذلك، إلا أنها لم تحقق أهدافها كليا رغم الإمكانيات التي وضعت تحت تصرفها من موارد وإمكانيات البشرية والمادية.

ورغم الإصلاحات التي لازمت قطاع التعليم العالي بإدراج نظام "LMD" كنظام إصلاح حمل في طياته مرحلة انتقال، إلا أن هذه الإصلاحات غير كافية وأن مخرجات الجامعة الحالية لا تختلف كثيرا عن مخرجات الأنظمة السابقة، ولهذا الهدف بادرت وزارة التعليم العالي في دعم التكوين ببرامج جديدة، وتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وهو بمثابة دعم للعملية التكوينية مما قد يحسن نوعا ما من مهارات الطلاب ويزيد من معارفهم، وهذا ما يساعدهم على اكتساب الرهان في ظل التحديات المستقبلية.

ازداد الاهتمام أكثر بالمقاولاتية وريادة الأعمال في الجزائر مقارنة بالماضي، نظرا لما تشغله من يد عاملة من جهة ومساهمتها في زيادة الدخل الوطني من جهة أخرى، ولهذا تم ربطها بالجامعة وهي بمثابة الفرصة البديلة التي تمنح للطالب قبل تخرجه من الجامعة، وتدخل هذه الاستراتيجية ضمن الرؤية الجديد للحكومة، والتي تسعى من خلالها لإيجاد الحلول لمختلف المشاكل التي تعيق التنمية كالبطالة الناتجة من عدم التوازن بين مخرجات الجامعة وسوق العمل سنويا، وهذا ما دفع بالحكومة إلى وضع استراتيجية جديدة بتكوين طلاب مقاولين، وجعل الجامعة قطبا لإطلاق مؤسسات تساهم في خلق القيمة المضافة، وتقوم بتوفير وتهيئة المناخ الريادي الملائم لإنشاء المؤسسات، واستحدث هيئات جديدة تعمل على مرافقة المشاريع وتجسيدها على أرض الواقع.

الفصل الثاني:

التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر

تمهيد:

اهتمت الجزائر مؤخرا بتهيئة المناخ الريادي حيث بادرت إلى تكثيف الجهود وسن قوانين تهدف من خلالها إلى تبني سياسات تحفيزية لممارسة الأعمال المقاولاتية وإطلاق المؤسسات الناشئة، حيث بدأت تدرك أهمية ريادة الاعمال ودورها في دفع الاقتصاد الوطني وتحقيق التنوع الاقتصادي بعيدا عن قطاع المحروقات، إن تطوير المناخ الريادي في الجزائر يبقى أحد العوامل الرئيسة لبقاء المستثمرين الحالين وجلب مستثمرين جدد.

فالمؤسسات الناشئة هي مصطلح حديث ذو أبعاد كبيرة وهي ضمن البرامج الجديدة للحكومة، ونظرا لأهميتها على المستوى الاقتصادي للدول المتقدمة من خلال النتائج التي حققتها، ازداد الاهتمام بها أكثر في الجزائر وتم ربطها مباشرة بالجامعة أين توجد المادة الخام القادرة على رفع التحدي بإطلاق هذا النوع من المؤسسات التي تعتمد على الابتكار، حيث رافقت الحكومة هذا المشروع بمجموعة من الإجراءات التي تدعم نجاح المشاريع في الجامعة، أولها إنشاء وزارة خاصة لمتابعة هذه المؤسسات واستحداث هيئات جديدة تعمل على متابعة ومرافقة هذه المؤسسات، كما ركزت الجامعة على هذا المشروع لزيادة ربط الطالب بالجانب المهني أكثر وتحضيره للتحديات المستقبلية وإدماجة، بحيث تقوم الجامعة بتهيئته عن طريق تكوينه تكوينا أكاديميا يكتسب من خلاله المعارف ويتعرف على اهم الخطوات اللازمة لإعداد مشروع استثماري.

حيث تهدف هذه السياسة إلى بعث ديناميكية جديدة لدى الشباب وتشجيعهم على إنشاء مؤسسات بدل التخرج وانتظار فرصة الحصول على وظيفة، وتعتبر هذه المرحلة مرحلة انتقال للجامعة بصفة خاصة، والاقتصاد بصفة عامة من النظام الريعي إلى نظام يعتمد على قطاعات ترتكز على اقتصاد المعرفة مثل الصناعة.

ازداد الاهتمام بالتكوين أكثر لأنه يعد بحد ذاته تحفيزا معنويا على الابتكار وخلق المؤسسات الناشئة، وكل هذه الإجراءات تزيد من فرص إطلاقها ونجاحها، كما تعبر أيضا عن اهتمام الجزائر بالاستثمار في هذا النوع من المؤسسات، تضمن هذا الفصل المباحث الأتية:

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الناشئة؛

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الناشئة في البيئة الريادية للجزائر؛

المبحث الثالث: إطلاق المؤسسات الناشئة وفق قرار 1275.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الناشئة

نتيجة للتطورات المتسارعة والتغيرات التي تعرفها بيئة الأعمال والتي فرضت ضرورة البحث عن أساليب جديدة غير موجودة سابقا في مجال الاستثمار، والتي تفتح مجالا واسعا امام المبادرات الفردية للابتكار، أدى ذلك إلى ظهور أشكال أخرى في المجال وهذا استجابة لضرورة التوجه نحو الاقتصاد العالمي (اقتصاد مفتوح)، مما أولت أهمية كبيرة للمؤسسات الناشئة اليوم كونها تُمثِّلُ وجها جديدا للمقاولاتية، أين تشهد انتعاشا وتطورا كبيرا على مستوى اقتصاديات الدول المتقدمة، في حين تُعدُّ أولى خطوات التعرُّفِ عليها وإطلاقها في دول أخرى مثل الجزائر.[1]

اهتمت الجزائر مؤخرا بموضوع المؤسسات ناشئة كاستراتيجية يرتكز عليها الاقتصاد الوطني بغرض التنويع، وذلك نظرا لأهميتها ومكانتها في توفير فرص العمل ومساهمتها في خلق الثروة، إذ أثبتت العديد من الدراسات على نتائج جيدة وإيجابية حققتها هذه المؤسسات في مدة قياسية، ففي تقرير صدر عن مركز الدراسات الاقتصادية في مكتب الإحصاء الأمريكي سنة (2017)، وجد الخبراء أن مساهمة هذه المؤسسات كبير جدا في الاقتصاد، وأنها تتمتع بإنتاجية عالية، فمثلا فمؤسسة "fokman" ساهمت في خلق أزيد من 05 ملايين فرصة عمل سنويا خلال فترة (1992-2005).[2]

ربطت الجزائر مشروع إطلاق المؤسسات الناشئة بالجامعة، والتي تعتبر كفرصة استثنائية للطلاب لطرح أفكارهم وتجسيدها في الميدان، وذلك من خلال القرار 1275 الذي يعتبر آلية للتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة عن طريق وتشجيع الابتكار للنهوض بالاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الناشئة

تعتبر **المؤسسات الناشئة** من المفاهيم والمصطلحات كثيرة التداول في الآونة الأخيرة إلا أنها لم تلق أي تعريف موحد لها، وذلك لاختلاف وجهات النظر حولها وتطوُّرِها واختلاف خصائصها عبر الزمن وحتى بين دول العالم، وذلك بالرغم من اتفاق ضمني فيما تعلق بالخصائص العامة المميزة لها.

---

[1] نبيلة هاشيم مريم، عبد القادر مومني،" **الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال لدعم المؤسسات الناشئة**"، مجلة journal of management organizations and strategy JMOS, ، الجزائر، المجلد 01 ،العدد 04، 2022، ص 49.

[2] بوزرب خير الدين، خوالد أبو بكر،" **تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الواقع والمأمول –دراسة تحليلية**"، مقال منشور في إطار الكتاب الجماعي الدولي: إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية المستحدثة، جامعة جيجل، الجزائر 2021، ص 362.

ويعرف "blank-steve" المؤسسة الناشئة على أنها "منظمة مؤقتة تعمل على البحث عن نموذج اعمال مربح يسمح لها بالنمو السريع أي قابل للتوسع والتكرار،[1] تختبر نماذج اقتصادية مختلفة وتكتشف محيطها وتتكيف معها تدريجيا، أي أن المؤسسة الناشئة يجب أن تعمل على نجاح مشروعها بشكل سريع يكون له تأثير على السوق الذي تستهدفه وتعمل به بشكل فوري"[2].

حسب "la rousse " المؤسسة الناشئة "مؤسسة حديثة ومبتكرة، في مجال التكنولوجيا الجديدة".[3]

وتعرف عموما على أنها مؤسسات حديثة تم إطلاقها من مقاولين عن طريق التوافق بين أفكار تجارية وموارد.[4]

أما "Paul Graham " مؤسس حاضنة الأعمال " y combinator " فيُعرِّفُ **المؤسسة الناشئة** بأنها" مؤسسة حديثة مصممة على النمو، الشيء الأساسي لاعتبارها مؤسسة ناشئة هو النمو، حيث أن حداثة التأسيس أو تمويلها عن طريق رأس مال المخاطر ليس شروط حتى يجعل منها مؤسسة ناشئة، وكل شيء يمكن أن نربطه بالمؤسسات الناشئة هو النمو"[5].

وقد اتّفق تعريف "**steve blank**" و "**Paul Graham**"، على أن النمو هو المعيار الحقيقي للمؤسسات الناشئة، والزبون حسب "**blank** " هو المحدد الرئيسي لنمو **المؤسسة الناشئة** أما الابتكار فهو آلية لدفع عملية التسريع في النمو.

وفي تعاريف أخرى تم الإشارة إلى أن **المؤسسات الناشئة** هي "مؤسسات ذات تاريخ تشغيلي محدود، أحيانا ما تكون حديثة الإنشاء وفي طور النمو والبحث عن الأسواق، حيث يقوم المؤسسون بعملية تصميم للمؤسسات الناشئة لإعداد نموذج أعمال قابل للتطوير بشكل فعال، فالمؤسسة الناشئة هي مشروع مقدم من طرف مقاول للتطوير والسعي إلى تحقيق نموذج تجاري"[6]؛

---

[1] Rania tegaoua, bouchama chouam**," les startups en algerie, un axe strategique a l'ére de l'orintation ver l'économie digitale, étude analytique et exploitoire"**, revue abaad iktussadia, vol 13, n 01,2023, 456.

[2] على البخيتي، سليمة بوعوينة، "**المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: واقع وتحديات**"، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، المجلد 12، العدد 04، أكتوبر 2020، ص 536.

[3] Aicha BEKADDOUR, **"Start-up écosystème d'accompagnement en Algérie, annales de l'universités de Béchar en sciences économiques"**, vol 07, n 03, 2020.p 534.

[4] Low, M & MacMillan, I, Entrepreneurship, past research and future challenges, J, Manag, 1988, 139-161.

[5] يوسف حسين، إسماعيل صديقي، "**دراسة ميدانية لواقع انشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر**"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، 2021، ص 71.

[6] سميحة بوعنيني، آسية كرومي، "**دراسة تقييمية لواقع تمويل وتنشيط المؤسسات الناشئة**"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، الجزائر، المجلد 07، العدد 03، 2021، ص 169.

وفي تعريف آخر ورد أن **المؤسسة الناشئة** هي "فئة من الانشطة الموجهة نحو الابتكار في قطاع التقنيات الحديثة، تشكل نظاما تفاعليا مكونا من مجموعة الموارد المادية والمعنوية والبشرية تجمعهم علاقات رسمية وغير رسمية، بغرض تحقيق الهدف التي وُجِدت من أجلها أو تلك المؤسسة المطلقة حديثا التي تُقَدِّمُ منتوجا مبتكرا للسوق، ويكون شكلها إما شخصًا طبيعيا أو معنويا يمارس نشاط الإنتاج أو التوزيع أو الخدمات أو الاستيراد بصفة عامة"[1].

وتعرف **المؤسسة الناشئة** بأنها "تظافر الموارد البشرية والمالية والمادية لدعم وترقية فكرة إبداعية، قد تكون جديدة أو موجودة في أسواق أخرى خارج نطاق السوق المستهدف، أحيانا ما يكون تمويلها من متعاملين اقتصاديين مثل المؤسسات الرائدة والهيئات الحكومية الداعمة"،[2]ويشير هذا التعريف إلى أن **المؤسسة الناشئة** تستهدف سوق ما بمنتوجها الجديد والذي أطلق بتظافر كل الموارد الموجهة لترقية فكرة إبداعية، بحيث أن حصتها في السوق المستهدف هو المحدد الرئيسي لقبول منتوجها وجنيها أرباحا كبيرة في حالة نجاحها، ويمكنها الحصول على التمويل من عدة مؤسسات وهيئات ومصادر أخرى.

تعرف المؤسسات الناشئة المطلقة من الجامعة على أنها مؤسسات أسست من فكرة ابتكارية وتطورت في الجامعة من قبل عضو فاعل في الجامعة من طلاب، أساتذة أو حتى موظفين وهم مؤسسوها أو مشاركون في عملية التأسيس ولها فرصة النمو، ويجوز لخريجي الجامعة بالمشاركة في إطلاق المؤسسات في الجامعة، كما يشمل هذا التعريف على المؤسسات التي أطلقت من خلال تطوير المعرفة العلمية والتقنية المحمية بموجب حماية الملكية الفكرية.

انطلاقا من التعريفات السابقة وبالاطلاع على تعريفات أخرى، يمكن إجمال أهم الخصائص المميزة للمؤسسات الناشئة عن باقي أنواع المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

- **مؤسسات حديثة النشأة:** بمعنى أنها في بداية النشاط أو تم تأسيسها حديثا وفقا لنموذج أعمال مبتكر أو منتج أو خدمة مبتكرة لم تكن عادة موجودة من قبل.[3]
- **مؤسسات يافعة:** تهدف إلى تجسيد فكرتها الإبداعية على شكل مؤسسة ناشئة وهي معرضة للخسارة والزوال.

---

[1] بن ذهيبة جغدم، عبد القادر فنينخ، **"الاستراتيجية التشريعية لتوفير البيئة الملائمة للمؤسسات الناشئة في الجزائر"**، مجلة القانون، الجزائر، المجلد 10، العدد 01، 2021، ص 65.

[2] جليلة بن عياد، **"دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية"**، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 08، العدد 01، 2020، ص 159.

[3] محمد السبتي، **"فعالية رأس مال المخاطر في تمويل المؤسسات الناشئة"**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، 2009، ص 10.

- **تعتمد على التكنولوجيا والابتكار**: تُبنى المؤسسة الناشئة على أساس الابتكار وتعتمد على التكنولوجيا لتسريع نموها وتطويرها، كما تقوم بالبحث على مصادر تمويل عبر منصات الرقمية، وتلقى الدعم والحضانة اللازمة من طرف حاضنات الأعمال.[1]
- **تكاليف منخفضة**: تتميز المؤسسات الناشئة عن باقي المؤسسات من حيث التكاليف والأرباح التي تحصل عليها حيث أن تكاليفها مرتبطة بتكاليف البحوث ولا تحتاج إلى مباني ومعدات وآلات.
- **إمكانية النمو السريع والمتزايد**: فالمؤسسة الناشئة لها فرصة النمو السريع وتتمتع بإمكانية الارتقاء بسرعة من خلال زيادة حصتها في السوق من المبيعات والمنتجات دون الزيادة في التكاليف.
- **التخصص ودقة الإنتاج**: تستفيد المؤسسات الناشئة من البحوث العلمية مما يساعدها في عملية الإنتاج، حيث أنها تتخصص في إنتاج منتوج معين بدقة بناءا على دراسة محددة[2].
- **مؤسسات تتطلب تمويل منخفض**: لا تحتاج المؤسسات الناشئة إلى تكاليف كبيرة بل تتطلب تكاليف صغيرة مقارنة بالأرباح التي تحصل عليها، وعادة ما تأتي هذه الأرباح بشكل سريع مثل ما حدث مع كل من (Apple، Google،Microsoft).
- **مؤسسة مؤقتة**: للمؤسسة الناشئة مرحلة مؤقتة وهدفها هو تحويل الفكرة إلى مؤسسة، وإيجاد توليفة لصيغة خدمة وخلق القيمة، كما اعتبرها (peter theil) الانتقال من 0 إلى 1[3].
- إضافة إلى أن المؤسسة الناشئة تتميز بكونها مؤسسة صغيرة الحجم وهيكل غير رسمي، تبدأ من التمويل الذاتي أو الأقارب غالبا ما يكون المُسيِّرُ هو المالك ويتميز بمركزية اتخاذ القرار، وتُنتِجُ وفقا لاستراتيجية التسويق المتخصص.[4]

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الناشئة

تلعب المؤسسات الناشئة دورا هاما في اقتصاد بعض الدول حيث تساهم في التطور الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي لها، مما دفع بالدول الأخرى إلى محاولة إطلاق هذا النوع من المؤسسات لتنويع عائداتها منها وجعلها مصدرا

---

[1] كمال مطهري، "**المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة في الجزائر مفاتيح اقتصادية لتحقيق تنمية مستدامة**،" مجلة إضافات اقتصادية، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، 2023، ص 130.

[2] مروة رمضاوي، كريمة بوقرة، "**تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر: نماذج لشركات ناجحة عربيا**"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، الجزائر، المجلد 07، العدد 03، 2020، ص 179.

[3] Rania tegaoua, "op.cit" ,p 457

[4] Nurcohyo. R, Mohammed. Akbar. D, **« Characteristics of start company and its strategy, analysis of Indonesia fashion startup companies »**, International Journal of Engineering & Technology, Vol 07, Issue 02, 2018, p 44.

آخرا يساهم في تحقيق التنمية، وتظهر أهمية المؤسسات الناشئة من خلال هذا الدور على عدة مستويات وجوانب والتي يمكن توضيحها فيما يلي:[1]

– **تقليص البطالة وخلق مناصب عمل:** تساهم المؤسسات الناشئة في استحداث مناصب العمل فهي فرصة لتقليص البطالة، وقد أثبتت العديد من الدراسات أن هذا النّوع من المؤسسات، يساهم حقيقية بشكل كبير في توليد مناصب عمل قد تتعدى سنويا حدود 10 مليون منصب عمل، وهذا خلال الفترة 2010-2020 فقط، وهو مستوى يفوق ما تُوفِّرُهُ المؤسسات الأخرى.

– **اتساع الحصة السوقية وفتح أسواق جديدة:** من بين أهداف أي مؤسسة دخول السوق لزيادة حصتها فإن المؤسسات الناشئة تعمل على اقتحام أسواق جديدة للرفع من حصتها السوقية بمنتوجاتها الحديثة، والتي يمكن أن تغير تركيبة الأسواق والوصول إلى أسواق جديدة.

– **تنمية مستوى البحث العلمي:** تعتمد المؤسسات الناشئة على التكنولوجيا الحديثة القائمة على المعارف، والتي تدفع مؤسسات البحث العلمي إلى التطور والارتقاء، فبمواكبة التغيير حتما سيدفع الطلاب إلى طرح أفكارهم والسعي إلى تنفيذها كمشاريع ناشئة، فهذه الأخيرة تدعم الأفكار الابتكارية والمميزة.

– **المساهمة في التنمية الاقتصادية:** تعمل المؤسسات على زيادة معدلات نمو الاقتصاد الوطني، عن طريق خلق قيمة مضافة من خلال وظيفتها التسويقية لمنتوجاتها وتسعى إلى زيادة القدرة الشرائية، وبالتالي مساهمتها في النمو الاقتصادي، إضافة إلى أن المؤسسات الناشئة تعتبر حلا مُهِما في دعم وتنويع الاقتصادي كقطاع ومصدر دخل.

– **المساهمة في التنمية الاجتماعية:** بالعمل على تلبية متطلبات المجتمع المتنوعة بشكل إبداعي وبحلول مبتكرة.

– **تلبية متطلبات السوق:** تساعد المؤسسات الناشئة على تزويد المشاريع المتنوعة التي تخدم أفراد المجتمع بالاحتياجات المتعددة، وبالتالي فإنها تُلبِّي متطلبات السوق وتُزوِّدُهُ بالمنتجات والمواد الوسيطة مع ضرورة الالتزام بالمبادئ الإدارية والصناعية العالمية وأخلاقيات الأعمال.

---

[1] أنظر:

محمد الناصر مشري، "**المرتكزات الاستراتجية للنهوض بالمؤسسات الناشئة في الجزائر**"، المؤتمر الدولي، راتية للأعمال المعاصرة بين المرافقة ومتطلبات الاستدامة –حالة المؤسسات الناشئة –إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، السياسية والاقتصادية، 2023، ص 4.

مداحي محمد وآخرون، "**عصرنة الخدمة المصرفية: مطلب لاستدامة المؤسسات الناشئة في الجزائر**"، مجمع أعمال كتاب جماعي حول "المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الاقتصادي في الجزائر"، البويرة، الجزائر. 2021، ص 149

و كمال بايزيد، "**أهمية ومعوقات المؤسسات الناشئة**"، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، 2022، ص 62.

و سمير سلطاني، عائشة بوشيخي، "**التحفيزات الجبائية كآلية لتفعيل دور الحاضنات في ترقية المؤسسات الناشئة في الجزائر**"، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، 2022، ص 99.

المطلب الثالث: دورة حياة المؤسسات الناشئة ومصادر تمويلها

تمر المؤسسات الناشئة بمجموعة من المراحل حيث تنطلق من مجرد فكرة لتصل إلى غاية إطلاقها كمؤسسة ناشئة، إلا أن نجاح هذه الأخيرة في المرور عبر جميع المراحل التي تُشكِّلُ دورة حياتها يستلزم نجاحها في كُلِّ مرحلة منها، والتي تدفعها للانتقال إلى المرحلة المقبلة ومن أهم العوامل التي تساعدها في ذلك عنصر التمويل، كون أن لِكُلِ مرحلة منها احتياجات معينة تتوافق مع مستوى ونشاط المؤسسة الناشئة في تلك المرحلة، والانتقال إلى مرحلة جديدة تستلزم مصادر أكبر وأوسع من سابقاتها.

أولا- دورة حياة المؤسسات الناشئة:

يقصد بدورة حياة المؤسسة الناشئة مجموع المراحل التي تنتقل عبرها منذ تواجدها في شكل فكرة مبتكرة وصولا إلى إطلاقها كمؤسسة ناشئة بمختلف مميزاتها وشروطها، بحيث تتميز كل فترة من هذه الحياة بخصوصيات معينة تتميز أحيانا بالتعقيد، وتذبذب شديد قبل أن تعرف طريقها نحو القمة، وهو ما يتطلب توافر برنامج مرافقة خاصة من هيئات رسمية ومصادر تمويلية مميزة، وغيرها من العوامل التي تتوافق مع متطلبات كل مرحلة بما تحمله من فرص وتطوُّرٍ من ناحية ومخاطر من ناحية أخرى،[1] ويمكن توضيح مراحل دورة حياة المؤسسة الناشئة في الشكل التالي:

الشكل (2-1): دورة حياة المؤسسات الناشئة

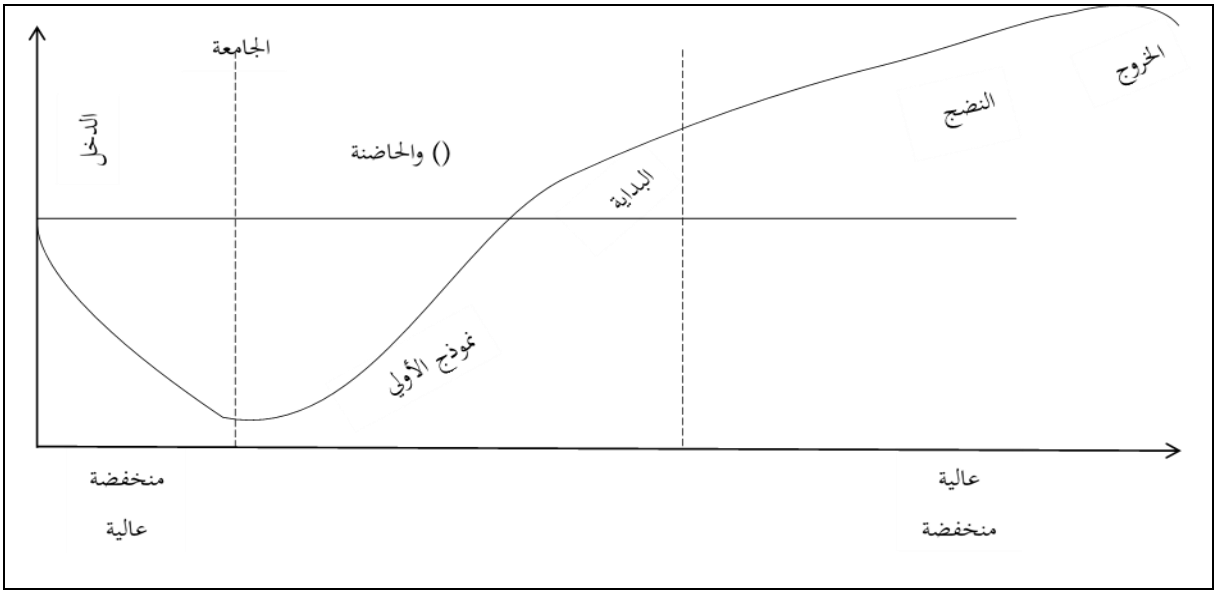

Source : Deira Abdelhafid**, « Les startups à l'ère des nouvelles technologies : état des lieux des startups numériques en Algérie »,** revue nouvelle économie, vol 13, n°02, 2022, p 861.

[1] كمال مطهري، مرجع سبق ذكره، ص130.

يظهر من خلال الشكل أن المؤسسة الناشئة تمرُّ عبر العديد من المراحل خلال دورة حياتها، بحيث تتميز كل منها بخصوصيات محددة يمكن إيجازها فيما يلي:

1- مرحلة ما قبل الفكرة: هذه المرحلة لا تظهر في الشكل السابق كونها المرحلة التي تسبق وجود وبروز الفكرة، حيث يلتمس صاحب المشروع وجود فرق بين الحالة الآنية والحالة التي يمكن أن تكون أفضل، وهو ما يعرف بالفرصة التي يمكن اقتناصها قبل البدء، هنا يقوم صاحب المشروع بطرح فكرته والتي تكون قادرة على تلبية حاجة معينة بطريقة مبتكرة، على أن تصبح عملا حقيقيا لاحقا بما يمكن من تجسيدها واقعيا، وتُسمّى مرحلة اليقظة الريادية وتكون قبل الفكرة.[1]

2- مرحلة الفكرة: تُعدّ مرحلة بداية وانطلاقة المؤسسات الناشئة بحيث يتم دراسة سلوك وأذواق المستهلك والسوق المستهدف لتحديد إمكانية ترجمتها على أرض الواقع وتطويرها مستقبلا،[2] فبعد اكتسابهم للخبرة السابقة فإن أصحاب هذه المشاريع يبحثون دائما عن تطوير مشاريعهم، ففكرة المشروع تأتي لمعالجة مشكلة أو تلبية احتياج بتقديم حل.[3]

3- مرحلة النموذج الأولي: في هذه المرحلة يتم تجسيد الدراسة والبحث حول الإمكانيات اللازمة للمشروع في شكل نموذج أولي، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار كمية ونوعية المنتوج الموجه للزبائن وتقييم المشروع، تعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل المؤسسات الناشئة خاصة وأن الكثير منها قد فشلت لاحقا بسبب القصور في تنفيذ هذه المرحلة بكفاءة، أين لم تتمكّن من النجاح بسبب التقييم السيئ لاحتياجات الزبائن.

4- مرحلة الانطلاقة: هنا تبدأ مرحلة الاستكشاف واستغلال الفرص، والتي تُعبِّرُ عن التعلم الاستيعابي والسلوكي حيث يتم إعداد نموذج عمل لإثبات خطة عمل، يسعى من خلالها صاحب المشروع إلى إدخال تعديلات على النموذج الأولي بهدف تحسينه إضافة إلى صياغة ذلك في شكل خطة عمل قابلة للتطبيق واقعيا، ويمكن اعتبار هذه المرحلة من بين أسباب فشل الكثير من المؤسسات الناشئة، لأن الانطلاق الفعلي يستلزم أن يتم اعتماد خطة محكمة تقوم على مجموع من العناصر الأساسية التي تضمن انتقال المؤسسة الناشئة إلى المرحلة الموالية، وأي عمل عشوائي أو غير دقيق في هذه المرحلة يعني فشل المؤسسة الناشئة وخروجها من السوق وبيئة الأعمال، حتى قبل البدء الحقيقي

---

[1] Baltrunaite. V, Sekliuckiene. J, **« The use of organizational learning practices in start -ups growth»**, entrepreneurial business and economies review, vol 08, issue 01, 2020, p75.

[2] منى بسويح، ياسين ميموني، سفيان بوقطاية، "**واقع وافاق المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية**"، الجزائر، المجلد 7، العدد 3، 2020، ص 407-408.

[3] Rania tegaoua" op.cit" , p 458.

لها وبذلك تتطلب هذه المرحلة تخطيطا حول التعريف بالأسواق الجديدة، ووضع استراتيجية تسويقية لمواكبة التطور والنمو واستخدام أسلوب الدراسة لمواكبة خبرة المستخدمين واكتساب زبائن جدد.

5- مرحلة بداية إطلاق عملية التسويق: بعد اختبار منتوج المؤسسة الناشئة في السوق المستهدف، تسعى هذه الأخيرة إلى توسيع شبكة الزبائن، في هذه المرحلة يمكن لحاضنات الأعمال أن تلعب دورا مُهِما في حياة المؤسسة الناشئة، فبإمكانها مساعدتها في كيفية توسيع شبكة وقاعدة الزبائن وزيادة الحصة السوقية.

6- مرحلة النمو: حيث يتم التوسع أكثر للمؤسسة الناشئة في السوق بزيادة الحصة السوقية وزيادة زبائن جدد، في هذه المرحلة تزداد الأرباح مع تدني مستوى المخاطر.

7- مرحلة النضج: يمكن اعتبارها أطول مرحلة للمؤسسة الناشئة حيث تتراوح بين 03 إلى 05 سنوات من الإطلاق، تهتم المؤسسة الناشئة عن جميع المعلومات المتعلقة برقم أعمالها في السوق، الديون، قاعدة الزبائن، المنافسين وغيرها، وذلك تجنُّبا لأي خطأ قد يُكلِّفُها العودة إلى الوراء أو الخروج النهائي من سوق المنافسة، وبذلك فإن مرحلة النضج للمؤسسة الناشئة هي مرحلة تمتين قواعدها والبنية الأساسية والتحتية لها التي تسمح لها بالاستمرار بقوة في بيئة الأعمال.[1]

8- مرحلة الخروج (الانتقال): لا تعتبر هذه المرحلة فشلا للمؤسسة الناشئة وإنما هي مرحلة انتهاء وجودها في هذا الشكل وتمهيدا لانتقالها إلى شكل آخر أوسع وأكثر امتدادا، أين تعتبر مرحلة الخروج هي مخرج للمراحل السابقة والمرحلة التي تسمح للمؤسسة الناشئة بالتهيئة للدخول إلى البورصة.[2]

ثانيا- مصادر تمويل المؤسسات الناشئة:

تحتاج المؤسسة الناشئة إلى مصادر تمويل يسمح لها بتغطية تكاليفها عبر كل المراحل، في هذا الخصوص تلجأ إلى العديد من المصادر لضمان توفير احتياجاتها في كل مرحلة، ويمكن تلخيص أهمها في المصادر التالية:

[1] كريمة زيدان، رندة سعدي،" **شبكة الاستثمار الملائكي كألية حديثة لتمويل ومرافقة المؤسسات الناشئة، كتاب جماعي دولي محكم بعنوان "إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة جيجل -الجزائر، أفريل 2021، ص 93.

[2] Deira Abdelhafid, **« Les startups à l'ère des nouvelles technologies : état des lieux des startups numériques en Algérie »**, revue nouvelle économie, vol 13, n°02, 2022. P 862.

1- التمويل الذاتي: يتم عن طريق الأموال الذاتية لصاحب الفكرة، بحيث تكون مُدّخراته هي مصدر التمويل لمشروعه، وفي حال عدم كفايتها يلجأ إلى مصادر أخرى مثل الأهل والأصدقاء.[1]

2- التمويل الجماعي (Crowdfunding): يعتبر التمويل الجماعي من بين آليات تمويل المشاريع الناشئة حيث يتم جمع مبالغ مالية من الجمهور (أحيانا تكون منخفضة)، يسمح هذا الأسلوب بإلغاء الوساطة مع الجهات التي تمنح التمويل، كما يسمح باستثمار مبالغهم المالية مهما كانت قيمتها، وكلما ازداد عدد الأشخاص تزداد المبالغ المالية المعروضة للتمويل والاستثمار في نفس الوقت. ويختلف التمويل الجماعي عن النظام المصرفي كون أنه لا يسعى لتحقيق الربح من الاستثمار فقط بل يسعى إلى مساعدة أصحاب المشاريع في تجسيد أفكارهم، كما أن له مخاطر منخفضة على المستثمرين، ولا يحصل هذا الاخير عادة على عوائد مالية وإنما يتحصل على مكافآت أو منتجات.[2]

3- التمويل الملائكي (Angel investing): المستثمر الملاك هو الشخص الذي يملك المال ويُوفِّرُ الاحتياجات المالية للمشاريع الناشئة على شكل قرض قادر على التحوُّلِ إلى حصة ملكية، بمعنى أن المستثمر الملاك هو الشخص المستعد لاستثمار مبلغ مالي في مؤسسة ناشئة مقابل امتلاكه حصة فيها، أي أنه يقوم بشراء حصة في المؤسسة الناشئة لكنه لا يتدخل في الإدارة، قد يتحصل المستثمرون على عوائد ضخمة في حال نجاح الشركة، كما أن لهذا التمويل مخاطر عالية لأن المستثمرون يدخلون في مراحل مبكرة من العمل[3].

4- رأس المال المخاطر: هو أسلوب لتمويل المؤسسات الناشئة يطلق عليه اسم رأس المال المخاطر، كون أن درجة المخاطرة فيه كبيرة جدا حيث يقوم أصحاب رؤوس الأموال بتمويل المشروع دون أدنى ضمان اكتساب المقابل، ما يرفع من مستوى المخاطر مقابل عدم وجود ضمان كافٍ للحصول على العوائد من هذا التمويل، ويتميز رأس المال المخاطر في كون المستثمر فيه لا يكون مجرد مُموّلٍ للمؤسسة الناشئة، بل يكون مساهما فيها وله الحق في المشاركة والتدخُّلِ في إدارتها، وذلك انطلاقا من فكرة مشاركة المخاطر بصورة جزئية أو كلية بين المؤسسة الناشئة وصاحب رأس المال المخاطر، سواء كان فردا أو شركة أو هيئة أو ما شابه ذلك، وبالتالي يعتبر أسلوبا مُهِمّا وملائما للمؤسسة الناشئة في مواجهة الصعوبات وتحمُّل حالات واحتمالات الفشل، كون رأس المال المخاطر سيُخفِّفُ من حِدّة الخطر

---

[1] الشريف ريحان، بومود ايمان، "**بورصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: أحدث مصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مداخلة موجهة للملتقى الدولي حول 'سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات: دراسة حالة الجزائر والدول النامية'، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 21 و22 نوفمبر 2019، ص 04.

[2] Jean François, Alexandre. B, **« Le financement participatif : une alternative à la levée de fonds traditionnelle »**, l'agence aquitaine numérique, 2013, p 05.

[3] عيسى حجاب، وهيبة عيشاوي، "**دور المستثمرين الملائكة في تمويل المشاريع المقاولاتية**"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، 2019، ص 26.

عن المؤسسة الناشئة، ولهذا السبب فهو لا يكتفي بمنح التمويل فقط بل يساهم في تسييرها من أجل المساهمة في تطوُّرِها للاستفادة أكثر من عوائد النمو الناتج عن هذا التطوُّرِ.[1]

5 – التمويل التساهمي: يعرف التمويل التساهمي حسب المنظمة الدولية لهيئات سوق المال (الإيسكو) على أنه مصطلح شامل يعبر عن استخدام مبالغ مالية صغيرة، يتم الحصول عليها من منظمات وأفراد، أو قرض تجاري أو تمويل من خلال منصات قائمة على الانترنيت، كما عرفه البنك الدولي في سنة "2013"على أنه وسيلة متاحة على الانترنيت للمؤسسات والشركات الأخرى لجمع الأموال في شكل تبرعات أو استثمارات من عدة افراد، أحيانا تتراوح قيمتها ألف دولار إلى مليون دولار أمريكي.[2]

يشبه التمويل الجماعي لكن في هذه الحالة يساهم المستثمرون بالمال مقابل حصص ملكية (أسهم) في الشركة، حيث يعتبر هذا التمويل وسيلة لزيادة راس مال من خلال إصدار أسهم، كما يحصل المستثمرون على أرباح من خلال زيادة قيمة الأسهم إذا نجح المشروع.

6– التمويل عن طريق البورصة: يكون عن طريق إصدار أسهم ممتازة أو عادية وسندات طويلة الأجل، من أصحاب المؤسسة ويكون في مراحل متقدمة للمؤسسة.[3]

ثالثا – مصادر تمويل المؤسسات وفقا لدورة حياتها:

يرتبط حجم وطبيعة التمويل اللازم للمؤسسة الناشئة باحتياجاتها ومتطلباتها في كل مرحلة من دورة حياتها، كون أن لِكُلِّ مرحلة متطلبات معينة تستلزم الحصول على الأموال من المصادر المتاحة، التي تتوافق مع خصوصية المرحلة وطبيعة المؤسسة الناشئة فيها، وهو ما يطرح مسألتين أساسيتين هما تصنيف مراحل دورة الحياة المؤسسة الناشئة من جهة والمصادر التمويلية المتوافقة معها من جهة أخرى.

لقد اختلف الباحثون في العديد من الدراسات حول تقسيم دورة حياة المؤسسة الناشئة، فمنهم من وضع لها 03 مراحل رئيسية، من بينهم Nguyen-Duc, Anelayniuk, Kasych, Abrahamson, Memell (2021)، في حين قسمها آخرون مثل Soderblemو(2014) Samuelsson و (2013) Tamor إلى

---

[1] مريم بن جيمة، نصيرة بن جيمة، فاطمة الوالي، "**آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر**"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، الجزائر، المجلد 07، العدد 03، 2020، ص 526.

[2] سالم مجدي عادل، "**التمويل التساهمي كنموذج لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر: واقع، تحديات وأفاق**"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، 2022، ص323.

[3] عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقس، "**أساسيات الاستثمار والتمويل**"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 540.

04 مراحل متباينة، بينما وصل البعض إلى أكثر من 07 مراحل أساسية تُمثِّلُ في مجملها دورة حياة المؤسسة الناشئة مثل Shyets (2018)، وهو ما كان ناتجا عن الدوافع والدلائل التي يراها كل منهم أنها الأنسب لتصنيف المراحل التي تنتقل فيها المؤسسة الناشئة من مجرد فكرة إلى مرحلة وصورة أكثر تقدُّما وتوسُّعا.

أما من ناحية التمويل فإنه يعرف بدوره نقاشا حادا، واختلاف في وجهات النظر بين الباحثين من حيث ملاءمة مصادر التمويل مع كل مرحلة من مراحل دورة حياة المؤسسة الناشئة، فعلى سبيل المثال يرى Soderblom و Samuelsson(2014) أن رأس المال المخاطر هو مصدر التمويل اللازم في مرحلة التطور، في حين يرى Calopa وLalic (2014)، أن هذا الأسلوب التمويلي أي رأس المال المخاطر هو الأنسب في مرحلة التوسُّعِ، بينما Boyanchenko(2021) و Amelyaniuk Kasych(2020)، يعتبرون أن رأس المال المخاطر هو مصدر تمويلي يلائم ويرافق المؤسسة الناشئة في المراحل المبكرة من دورة حياتها.

وتبسيطا لما سبق، يمكن الأخذ بعين الاعتبار بنموذج Reisdorfer-leite (2020)، والذي يُقسِّمُ دورة حياة المؤسسة الناشئة إلى 03 مراحل رئيسية، وهي: مرحلة البدء، مرحلة الانطلاقة، والمرحلة اللاحقة، وهو النموذج الذي يمكن القول إنه الأكثر موافقة مع أغلب المشاريع والمؤسسات، بناء على ذلك يمكن توضيح الاحتياجات المالية لهذه المؤسسات حسب مراحل دورة حياتها فيما يلي: [1]

الشكل (2-2): ربط دورة حياة المؤسسات الناشئة بمخطط التمويل

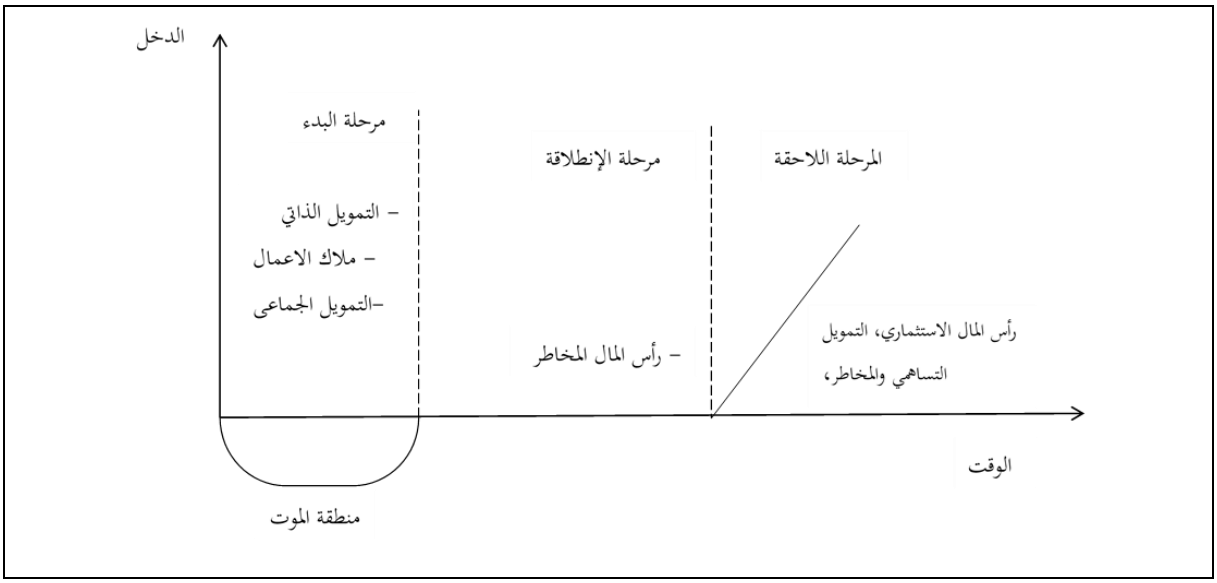

Sources: Bernardo Reisdorfer Leite & Al**, « Startup Definition Proposal Using Product Lifecycle Management** », 17th IFIP International Conference on Product Lifecycle Management, Switzeland, July 2020, p 429**.**

[1] Boumendil Macyl, **« Les sources de financement des start-ups en Algérie : études sur 20 start-ups labellisées »**, Revue études économiques, Algérie, vol 22, n°01, 2022, pp 579, 580.

يتبين من الشكل أن المؤسسة الناشئة تحتاج في كل مرحلة من دورة حياتها إلى أموال من أجل تغطية تكاليف متطلبات كل مرحلة منها، ووفقا لهذا النموذج فإن المراحل الثلاثة لحياة المؤسسة الناشئة تتطلب توافر التمويل من مصادر مختلفة.

في المرحلة الأولى والتي تُعرف على أنها أصعب مرحلة وتسمى منطقة الموت نظرا لنسبة نجاح المشروع التي تكون ضئيلة جدا ومخاطرها عالية، تكون المؤسسة الناشئة بحاجة إلى تمويل في فترة البداية ويعتبر مصدر التمويل الملائم لكل مرحلة كما يلي:[1]

1- المرحلة الأولى: حسب الباحثين فإن التمويل الملائم لهذه المرحلة هو:

أ- التمويل الذاتي: بمعنى أن يعتمد صاحب المشروع في هذه المرحلة على مدخراته الذاتية، كون أن هذه المرحلة عادة لا تحتاج إلى مصاريف كبيرة، كما يمكن لصاحب المشروع أن يستعين بالعائلة والأصدقاء لضمان مزيد من التمويل في حال عدم كفاية مدخراته في تغطية المصاريف الناجمة عن هذه المرحلة.

ب- ملاك الأعمال: حسب" morrissette" فان ملاك الأعمال أو المستثمرين يتمثل في الأغنياء الذين يمولون المؤسسة في مرحلة الانطلاقة، فهؤلاء الأغنياء هم مقاولين الذين نجحوا ويبحثون على مساعدة المؤسسات الناشئة والصغيرة، وفي مقال منشور في 2019 ل" hattou" أنه يوجد في الجزائر هذا النوع من التمويل والتي تنشط في الساحة وهي أربعة منصات من بينها: قصبة ملاك الأعمال، تسويق ملاك الأعمال، ملاك الأعمال في الجزائر diaspora، وخلق المستقبل.

ت- التمويل الجماعي يتناسب التمويل الجماعي مع متطلبات هذه المرحلة، ويمكنه أن يضمن احتياج المشروع ودفعه للمرحلة التالية، حيث يقوم التمويل الجماعي على التبرعات ويتماشى مع احتياجات المؤسسات الناشئة من التمويل، وذلك لأسباب التالية: [2]

- لا تنتج عنه أي مكافئة ملموسة للجمهور لأن المشروع في هذه المرحلة لا يُحقِّقُ إيرادات
- مرونة التمويل الجماعي مقارنة بالأشكال الأخرى للتمويل التي تكون بضمانات وشروط، حيث يرتبط التمويل الجماعي بالمساهمات التي يُقدِّمُها الجمهور طواعية وبدون انتظار مقابل.
- التبرعات تُقلِّلُ من خيبة أمل الأعضاء المتبرعين في حال فشل المشروع وذلك نظرا لمساهمتهم الصغيرة.

[1] Boumendil macy l"op cit" , p581-583.
[2] Jeannette.P, **" Choose wisely: Crowdfunding through the stages of the startup life cycle ",** Business Horizons Journal, vol 60, issue 02, March-April 2017, pp 179-188.

2- المرحلة الثانية:

في هذه المرحلة من دورة حياة المؤسسة الناشئة تكون درجة المخاطرة عالية، فهي تُمثِّلُ مرحلة الانتقال من المرحلة الأولى إلى المرحلة الموالية، وهي المرحلة التي يتدخل فيها رأس المال المخاطر الذي يخصص لتمويل المشاريع في مرحلة الانطلاقة ووفقا للنموذج المقترح السابق، فإن الباحثين يرون أن التمويل المخاطر (رأس المال المخاطر) هو التمويل المناسب لهذه المرحلة، هذه المرحلة تتطلب تمويل أكبر يختلف عن التمويل السابق الذي قد لا يكفي وبالتالي تلجا إلى شركات المال المخاطر وهي الوحيدة التي تقبل بتمويل المشروع في هذه المرحلة، المؤسسة الناشئة في حالة فشلها تتحمل التكاليف والمصاريف الناتجة عن ذلك لأن هذا النوع من التمويل تكون درجة المخاطرة عالية وأن العائد غير مضمون.

3-المرحلة الثالثة:

أما في هذه المرحلة وحسب النموذج السابق من دورة حياة المؤسسة الناشئة، فإنها تتضمن توسُّعا ونُموّا مُهِمّا لهذه المؤسسة بالتالي فإن إمكانية تحقيق العوائد تكون أعلى والمخاطر أقل من المراحل السابقة، يهدف رأس المال المخاطر إلى تمويل وتطوير مشاريع قائمة والتي تحتاج إلى متطلبات خاصة، ويكون التمويل لأغراض التوسع ومساعدتها لدخول أسواق جديدة، فيمكن فيها اللجوء إلى رأس المال المخاطر والذي يتوافق مع مرحلة التوسع ويضمن بدوره تدفق رؤوس أموال كافية لتسير هذه المرحلة،[1] كما أن التمويل التساهمي القائم على الملكية (الأسهم) الأنسب لمرحلة التوسع لتنمية أعمالها وتوسع نطاقها، ويتعذر الوصول إليه من خلال نماذج التمويل الجماعي الأخرى.

كما أن مرحلة النمو بالنسبة للمؤسسة الناشئة يعني أنها بدأت بتحقيق النجاح والعوائد، وبإمكانها الاستمرار في المنافسة والسوق، فتكون احتمالات الفشل أقل من المراحل السابقة، ويمكن لها أن تُقدِّم عوائد للاستثمار فيها، وبهذا فيمكن للمؤسسات الناشئة في هذه المرحلة أن تلجأ إلى مصادر تمويل أكثر اتساعا، سواء من حيث حجم التمويل وطبيعته، وذلك كونها تملك المعلومات اللازمة حول أدائها ووضعيتها والتي يمكن التحقُّقُ منها موضوعيا، ومن بينها التمويل القائم على الملكية والذي يُعدُّ الأنسب لتوسيع نطاق الأعمال وتنميتها.[2]

---

[1] سايب الزيتوني، "**راس المال المخاطر كآلية مستحدثة في تمويل المؤسسات الناشئة** "، مجلة البحوث والدراسات العلمية، الجزائر، المجلد 13، العدد 1، 2019، ص 11.

[2] أسماء بللعما، "**التمويل الجماعي آلية مبتكرة لزيادة فرص تمويل الشركات الناشئة**"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2020، ص ص 07، 08.

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الناشئة في البيئة الريادية للجزائر

عملت الجزائر من خلال سياستها على وضع إجراءات خاصة لتفعيل النظام البيئي الريادي الخاص بالمؤسسات بهدف تشجيعها والرفع من اداءها وتحسين انتاجها، بحيث تسعى إلى التقليل من العقبات التي تواجه هذه المؤسسات ودعمها بشكل يسمح لها بالبقاء في المنافسة لفترة طويلة، من بين هذه الإجراءات التي قامت بها توفير الدعم التكنولوجي، ربط المؤسسات بصناديق التمويل واستحداث اليات المرافقة وهي المبادرة التي تسعى من خلالها إلى تحسين المناخ الريادي في الجزائر.

المطلب الأول: النظام البيئي الريادي في الجزائر

في عالم ريادة الأعمال استعمل مصطلح البيئة الريادية لأول مرة من طرف (1997Valdez) تحت مفهوم النظام البيئي لريادة الأعمال، حيث أن مجموعة من الباحثين طوروا مفهوم بيئة ريادة الأعمال، وشرحوا مختلف العوامل البيئية القادرة على تأثير في تطور نشاط ريادة الأعمال في بلد ما، وترتب هذه العوامل وفق خمس درجات وهي: السياسات الحكومية، عوامل سوسيو اقتصادية، المعارف النظرية والتطبيقية لريادة الأعمال الموجودة فعلا، الموارد المالية والإمكانيات الغير المالية[1].

أولا– تعريف النظام البيئي الريادي:

أشار"stam" بعدم وجود تعارف متفق عليها بحيث تم تعريفه بطرق مختلفة وعند مستويات مختلفة ونماذج بحث وفق معطيات مختلفة، من بين التعاريف المقترحة (2006-Cohen) أن النظام البيئي الريادي يتمثل في مجموعة مترابطة من أصحاب المصالح في منطقة جغرافية محلية مشتركة انخرطت لتحقيق التنمية المستدامة تعمل على مساعدة وفك المعوقات أمام المؤسسات الجديدة.

ويعرف أيضا على أنه يشغل منطقة محدودة جغرافيا تتكون من مؤسسات، شركات ورواد اعمال بالإضافة لعناصر أخرى تعمل على دعم وتهيئة المناخ الريادي في المنطقة، تتفاعل هذه العناصر فيما بينها كنظام يعمل على تطوير المؤسسات، ويعتبر هذا النظام معقد نتيجة طبيعته الغير متجانسة[2].

---

[1] GNYAWAL, I. D, & fogel, D. **"Entrepreneurship development: key dimensions and research implication. Entrepreneurship theory and practice"**, vol 18, n 4,1994, pp43-62

[2] نسرين مزنر،" **النظام البيئي الريادي الداعم للمؤسسات الناشئة في الجزائر –دراسة تحليلية–**"، مجلة اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، الجزائر، المجلد، العدد 2، 2023، ص31.

يمكن تعريفه على أنه النظام الذي يتشكل من جهات مترابطة فيما بينها تتحكم في تسيير الأعمال المقاولاتية[1].

ولقد سمي النظام البيئي الريادي بالنظام لأن له العديد من الجوانب التي يسعى من خلالها إلى تطوير ريادة الاعمال في مكان ما، يتشكل من اعوان، مؤسسات، مقاولين منافسين ومنتجين، تتفاعل هذه العناصر فيما بينها لتشكل نظام يعمل على إزالة الصعوبات والمعوقات التي تقف امام هذه المؤسسات، كما تخضع هذه البيئة لقوانين وتشريعات تساعد من خلالها تنظيم مختلف الأنشطة التي تمارسها المؤسسات.

ثانيا– مكونات النظام البيئي الريادي في الجزائر:

يتشكل النظام البيئي الريادي للجزائر من مجموعة من العناصر منها القيادة، الثقافة، أسواق المالية، القوانين والتشريعات، وانفتاح روح الزبائن والسياسات الحكومية، تتشكل بطرق معقدة وتتفاعل فيما بينها وتشكل نظام بحيث أن هذه العناصر تؤثر في إنشاء مؤسسة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، يمكن لنا أن نستعرض النظام البيئي الريادي في الجزائر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2–3): النظام البيئي الريادي في الجزائر

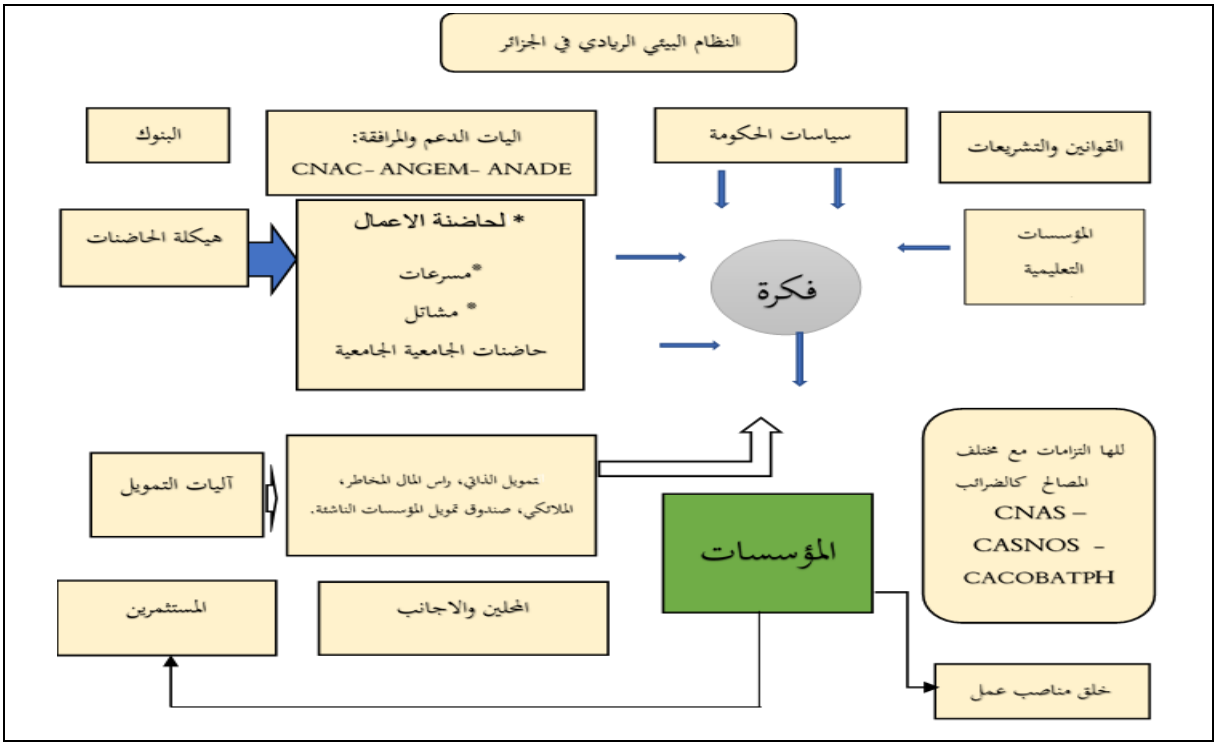

Sources : réalisé par le chercheur basé sur l'ouvrage suivant : Aicha BEKADDOUR, **"Start-up écosystème d'accompagnement en Algérie",** annales de l'universités de Béchar en sciences économiques, vol 07, n 03, 2020, p 539-542.

[1] بن شواط سمية، مساهمة قطاع التعليم العالي في دعم الطلبة لخلق المؤسسات الناشئة "دراسة حالة بعض المؤسسات الجامعية الجزائرية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في ميدان العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، المركز الجامعي مغنية، 2021–2022، ص 18.

يتضح لنا من الشكل السابق أن النظام البيئي الريادي في الجزائر يتكون من الهيئات حكومية، تشريعات وقوانين، هياكل الدعم والتمويل...الخ، تشكل المناخ الاستثماري الذي يعمل على تسهيل إنشاء المؤسسات وإطلاق المشاريع بهدف خلق الثروة وتنويع مصادر إيرادات الاقتصاد الوطني، يتشكل النظام البيئي الريادي في الجزائر من:

1- **التشريعات والقوانين** : اتبعت الجزائر سياسة جديدة تعمل من خلالها تنظيم إطلاق المؤسسات وذلك وفق أطر مؤسساتية قانونية وتنظيمية، وهذا ما يبين مدى اهتمام الدولة بالانتقال إلى اقتصاد موسع من خلال سياستها، كما وضعت عدة مراسيم تنظيمية تتضمن الإطار التنظيمي والشروط والإجراءات المتعلقة بإنشاء مؤسسات والرفع من مستوى أدائها، لتحقيق الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها[1].

2- أجهزة الدعم لإطلاق المؤسسات في الجزائر : من أجل تعزيز الاستثمار في الجزائر قامة الحكومة بوضع أجهزة الدعم ومساعدة الشباب حاملي المشاريع بإنشاء مؤسسات، هذه الأجهزة تم استحداثها في التسعينات من القرن الماضي والألفينيات تقدم خدمات التمويل بمختلف أنواعه ومرافقة المشاريع التي تستجيب للشروط، ومنحت عدة مزايا جبائيه لهذه المشاريع[2].

3- هيكلة الحاضنات: تعتبر حاضنات الأعمال من بين العوامل المهمة في بيئة ريادة الأعمال، وفي إطار الاستراتيجية الوطنية لترقية وتطوير ريادة الأعمال، وضعت مجموعة من الأجهزة لاحتضان المشاريع في الجزائر (حاضنات الأعمال –مسرعات الأعمال –...) ، والتي تلعب دورا مهما في المرافقة والدعم وتعتبر جسر بين المقاولين والمحيط الخارجي، يمكن توضيح هذه الأجهزة في:

أ- المحضنة (pépinière): قام وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوضع سياسة لمرافقة الشباب حاملي المشاريع، وقام باستحداث في كل المدن الكبرى محضنة لمرافقة المؤسسات وفق قانون 78/03 المؤرخ في 25 فيفري 2003، والتي تحدد حالة النموذجية للمؤسسات، والمحضنة هي هيئة عمومية تعمل على استقبال ومرافقة ودعم حاملي المشاريع وتقدم خدمات لوجستيكية، إدارية وتصحيحات، مدة الاحتضان ما بين 24-36 شهر قابلة

[1] مخانشة امينة،" **المؤسسات الناشئة في الجزائر –الإطار المفاهيمي والقانوني–**"، مجلة صوت القانون، المجلد الثامن، العدد 01، 2021، ص768-769.

[2] Khelil Sabrina, "**analyse de l'écosystème des startups en Algérie (état des lieux et perspective), la revue du développement et des prospectives pour recherches et études"**, vol 07, n 01, 2022, p 302

للتجديد نظرا لدرجات نمو المشروع واحتياجات حاملي المشاريع، أي تتكفل بدعم حاملي المشاريع في مجال الخدمات[1].

ب–حاضنات الأعمال التكنولوجية: تتمثل في الوكالة الوطنية لترقية الحضائر التكنولوجيا وتطويرها ANPT، وهي الهيئة التي تعول عليها الحكومة لتنفيذ استراتيجية تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال من طرف حاضنة تكنولوجيا التي تعمل على تسهيل خلق المؤسسات الناشئة.

ت– حاضنات الأعمال الاكاديمية (الجامعية): هي هيئات استحدثت في الجامعات تعمل على استقبال ومرافقة المشاريع المبتكرة ولها علاقة بالبحث والتي تبعث بنتائج النمو والتطور في البلاد.

ث– حاضنات الأعمال الخاصة: هذا النوع من الحاضنات تساهم في تحسين مناخ الأعمال للمؤسسات الناشئة من بينها(alinov-ooredoo)[2].

4– المستثمرين: تتشكل البيئة الريادية من مستثمرين أجانب ومحليين، يمكن توضيحهم فيما يلي:

أ–المستثمرين الأجانب: في السنوات الأخيرة هناك ارتفاع في نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر والمستثمرين من أوروبا، الصين وحتى من البلدان العربية وهدفهم يبقى الاستثمار في قطاع الطاقة أما قطاع تكنولوجيا المعلومات كان خارج مجال الاهتمام.

ب–المستثمرين المحلين: هم أصحاب المشاريع والقائمين على الاستثمار محليا، وقد أنشئت منصات تعمل على ربط المستثمرين بمؤسسات التكنولوجية الجديدة لتسهيل حصولهم على معلومات مثل:

– (**JIL'FCE**): هدف هذه المنصة هو خلق شبكة وطنية للمقاولين وتقديم دعم مالي لأصحاب المؤسسات، وقد قامت باستثمار مليار دينار جزائري في المؤسسات الناشئة المختارة[3].

– (**Casbah bisness Angel**): وهم مختصين في إطلاق المؤسسات، إدارة الأعمال وتطوير المؤسسات التي تستثمر في مشاريع مبتكرة ومرافقة أصحاب المشاريع وتزويدهم بالاحتياجات العلمية والشبكية، وهي مبادرة من جزائريين في (USA) في (Silicon vallez) في 2012 وتقوم بدعم المؤسسات عند الانطلاق.

[1] Abdessemesd Samira, Chouchane Siham, **"Entrepreneurial accompaniment as a mechanism to support small and medium entreprises in Algeria "Institutional incubator- batna incubator model"**, Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE, Vol 3, No 2, 2020 ,p 60.
[2]Aicha BEKADDOUR, "op.cit" , pp 539-541.
[3] Calza, f, Aliane, n & Cannavale, c, EUROPEAN FIRMS'INTERNATIONALIZATION TO ALGERIA. OVER COMING CULTURAL DISTANCE. ESPERIENZE D'IMPRESA,2009 ,179-197.

5- الهياكل الأخرى الداعمة لنظام بيئة ريادة الأعمال: هناك في السنوات الأخيرة نمو في بعض عمليات المرافقة والمتابعة التي تقوم بها مختلف الهيئات المختصة في إطلاق المؤسسات بمختلف أنواعها نذكر منها:

أ-مسرعات الأعمال: هي هيئات تابعة عموما للقطاع الخاص تم خلقها من طرف مستثمرين مقاولين لمرافقة المؤسسات الناشئة أكثر نضجا وتطورا ولها إمكانية تحقيق الربحية، فمسرعات الأعمال تستهدف هذا النوع من المؤسسات.

ب- (Sylabs): تم انشاءها بمبادرة خاصة في 2015 لتنويع بيئة ريادة الأعمال للمؤسسات الناشئة في الجزائر، تعمل بالشراكة مع الحكومة في الجزائر ومؤسسات أخرى (général Electric) هدفها تحسين مناخ العمل للمؤسسات الناشئة.

ت-(The pivot): أطلقت سنة 2018 من طرف وكالة رواد الأعمال مختصة في تقديم نصائح لخلق المؤسسات وتطورها منذ 2013، ووجودها يهدف إلى ضمان المعلومة، التوجيه، التكوين، وتوفير كل احتياجات المؤسسات الناشئة[1].

المطلب الثاني: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر

تعمل الجزائر منذ سنوات عديدة بوضع مخططات وبرامج تسعى من خلالها للوصول لأهدافها الرئيسية وتحقيق التنويع الاقتصادي، ما دفعها إلى القيام بإصلاحات متعددة في مختلف المجالات من أجل ضمان الوصول إلى ذلك، لأن التنويع الاقتصادي سيساعد على تخفيض الخطر القائم بالاعتماد على قطاع واحد فقط كمصدر للدخل ولتمويل الاقتصاد، إضافة إلى أن التنويع الاقتصادي سيسمح ببناء قاعدة اقتصادية مرتكزة على عدة صناعات في نفس الوقت بالإضافة إلى تحقيق التنمية ويُضاعف من فرص زيادة المداخيل، وهذا ما دفع بالجزائر إلى تشجيع الاستثمار والبحث عن مصادر جديدة للمداخيل منذ سنوات، وسنت قوانين تشجع الاستثمار من خلالها وتقديم امتيازات وتحفيزات لتحسين بيئة الاستثمار، فالمؤسسات الناشئة هي إحدى هذه الأساليب الجديدة للاستثمار نظرا لأهميتها في التنمية الاقتصادية، سارعت إلى الاهتمام بها بتهيئة المناخ الاستثماري لها وتحسينه (بيئة الأعمال، نظام الحوكمة، التمويل الكافي) ومرافقتها إلى غاية إطلاقها وتجسيدها كمؤسسات.[2]

[1] Aicha BEKADDOUR," op. cit ", p 542

[2] منى بسويح، مرجع سبق ذكره، ص410

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر تأخرت نوعًا ما مقارنة ببعض الدول في إطلاق هذا النوع من المؤسسات كأحد أنواع وأوجه الاستثمار الجديد، وقد يعود ذلك إلى الاعتماد الكبير على الجباية البترولية بصورة تتزايد باستمرار، وما نتج عن ذلك من تأثيرات على الاقتصاد الوطني بشكل حادٍ في كل انخفاض في أسعار البترول، إضافة إلى التأخر التكنولوجي، وضعف الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير سابقا (لم يتجاوز نسبة 01% من الناتج المحلي لسنة 2016)[1].

وبالرغم من المبادرات السابقة في دخول عالم المؤسسات الناشئة والتشجيع عليها، إلا أنها لم تلق التجاوب المطلوب ولم ترتقي للمستوى المنتظر منها، حيث كانت أغلب المؤسسات الناشئة في الجزائر تنشط في التسويق الالكتروني، إضافة إلى أنها ليست تجارب أصلية وإنما تجارب مستنسخة عن نماذج ناجحة في الخارج، مثلما هو الحال مع شركة واد كنيس على سبيل المثال والذي يعتبر موقعا الكترونيا خاصا بالإعلانات، حقق نجاحا كبيرا في الجزائر والذي يُعدُّ فكرة مستعارة عن نموذج لشركة فرنسية تم إطلاقها في 2006.[2] كما يلعب المستوى الثقافي للمجتمع دورا كبيرا في تحديد طبيعة وأشكال الاستثمار الذي يُقبِلُ عليه المجتمع، فغالبا ما يُفضِّلُ الشباب الجزائري المجالات التي تساعده على اكتساب الأموال بسرعة مع تلبية الاحتياجات الحالية للمجتمع حتى لو كانت مستهلكة وتقليدية.

فموضوع المؤسسات الناشئة في الجزائر لم تُمنح له أهمية كبيرة إلا في السنوات الأخيرة وتحديدا بعد أزمة كورونا، أين لوحظ أهمية ووزن هذه المؤسسات في البلدان الأخرى مع ما تُحقِّقُهُ من أرقام في الاقتصاد، من خلال مساهمتها في الناتج الوطني الخام، خلق الثروة وتوفير مناصب العمل، إضافة إلى أن تزايد استخدام التكنولوجيا والتغطية الشاملة للأنترنت، يجعل من المؤسسات الناشئة دعما استراتيجيا للمقاولاتية والاستثمار في الفترة المقبلة، حيث تم تسجيل تزايد في عدد المؤسسات الناشئة المبتكرة في الجزائر مؤخرا، خاصة في ظل الاهتمام المتزايد من الدولة الجزائرية بهذا الموضوع، والعمل على تطوير جاد وفعال لهذه المؤسسات كقطاع مُهِم ذو أثر حقيقي وكبير على الاقتصاد والمجتمع،

بصفة عامة فإن قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر يشهد تزايد ملحوظا مقارنة بالسابق، ونظرا للاهتمام الذي يحظى به من طرف الحكومة الجزائرية، فقد تم إطلاق أول مؤسسات ناشئة سنة 2000، متمثلة في "واد كنيس" (Ouedkniss) و"أمبلواتيك" (Emploitic)، أما أول تظاهرة في هذا المجال فقد كانت في 2011 وحملت اسم "ستارت اب وكاند" (Startup Weekend)، وهو الذي أعطى نوعا من الديناميكية لدى الشباب

[1] منى بسويح، مرجع سبق ذكره، ص409.

[2] شريفة بوالشعور، **"دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة: دراسة حالة الجزائر"**، مجلة البشائر الاقتصادية، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، 2018، ص 427.

وإقناعهم بإمكانية تحسُّن بيئة الأعمال في الجزائر، إلا أن الأمر قد استمر بصورة غير منظمة إلا غاية سنة 2020، أين تم فيها إنشاء وزارة خاصة مكلفة بالمؤسسات الناشئة، والتي قامت بمجموعة من الأعمال لتهيئة بيئة الأعمال، ومن بينها إنشاء لجنة وطنية من أجل منح العلامات "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر"، بموجب المرسوم رقم 20-254 الصادر في 2020/09/21[1]، بحيث تتكون اللجنة من مكتبين و09 وزارات، يترأسها الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة، ومن أجل تسهيل هذه المهمة تم إنشاء وإطلاق منصة Startup.dz، والتي يمكن لأي شخص في الجزائر أن يُسجِّل فيها، ويمكن فيما يلي إيجاز أهم الفروقات بين علامة "المؤسسة الناشئة" وعلامة "المشروع المبتكر" التي تمنحها هذه اللجنة:

الجدول رقم (2-1): الفرق بين المؤسسة الناشئة والمشروع المبتكر

مؤسسة ناشئة	مشروع مبتكر
- سجل تجاري	- فكرة مبتكرة
- رقم جبائي	- نموذج أولي (بروتوتيب.....)
- العمال أقل 250 عامل	- سجل من أجل الحصول على علام مشروع مبتكر
- أقل من 08 سنوات	- نسبة نمو كبيرة
- معدل النمو سريع	-المؤهلات العلمية لصاحب المشروع وخبرته
- تمتلك أكثر من 50%	- إثبات ملكية الفكرة عند الاقتضاء وأي جائزة أو مكافأة تحصل عليها.

المصدر: المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة" مؤسسة ناشئة " "مشروع مبتكر" و "حاضنات أعمال"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 55، بتاريخ 21 سبتمبر2020، ص ص11-12.

يبين الجدول السابق اختلاف طبيعة العلامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر"، فإن شروط الحصول على كل منهما تختلف بموجب منصوص المادتين 11 و16 من المرسوم التنفيذي 20-254 والموضحة في الجدول

[1] الجمهورية لجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 55، الصادرة 3 صفر عام 1442هـ الموافق ل 21 سبتمبر 2020، المرسوم التنفيذي رقم 20-254، المؤرخ في27 محرم 1442 الموافق ل 15سبتمبر 2020، المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و"حاضنات الأعمال"، وتحديد مهامها وتشكيلاتها وسيرها، ص10.

السابق، فحسب المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254 يستلزم على المؤسسة بتقديم طلب عبر المنصة المتخصصة للحصول على علامة "مؤسسة ناشئة" إضافة إلى نسخ رقمية من الوثائق التالية[1]:

- نسخة رقمية من السجل التجاري وبطاقة التعريف الجبائي؛
- نسخة يتضمن القانون الأساسي للشركة؛
- شهادة من التامين في صندوق الوطني لغير الاجراء؛
- وثائق الملكية الفكرية وشهادات المتحصل عليها إن وجدت؛
- الخبرة لمستخدمي المؤسسة مع المؤهلات التقنية والعلمية؛
- نسخة من الكشوفات المالية للسنة الأخيرة (الجارية)؛
- مخطط مفصلا لأعمال المؤسسة.

وحسب المادة 17 من المرسوم التنفيذي 20-254 يستوجب على الأشخاص الطبيعيين الراغبين في الحصول على علامة" مشروع مبتكر " بإيداع طلب عبر المنصة الوطنية للمؤسسات الناشئة مرفقا بالوثاق التالية: [2]

- عرض المشروع واوجه الابتكار؛
- الإمكانيات النمو الكبيرة للمشروع؛
- المؤهلات التقنية والعلمية لفريق المشروع؛
- والوثائق التي تبين الملكية الفكرية عند اقتضاء الامر.

فاللجنة المختصة بدراسة الملف تتكفل بدراسته لأجل 30 يوما ابتداء من يوم إيداع الملف والطلب، وفي حالة عدم اكتمال الملف لا يحتسب في الآجال وعلى الجهات المعنية إخطار المعني بالأمر لاستكمال ملفه في أجل 15 يوما بداية من يوم إبلاغه، وفي حالة رفض اللجنة للملف يتم إخطار المعني بالأمر وإبلاغه عن الأسباب الكترونيا، وبإمكان اللجنة إعادة النظر في الملف في حالة طلب رسمي مدعم بالتبرير من المؤسسة، على أن يتم الرد في أجل لا يتعدى 30 يوما بداية من تاريخ الإيداع، تُمنحُ علامة "مؤسسة ناشئة" في حالة قبول اللجنة للطلب، وينشر القرار في البوابة الرسمية للمؤسسات الناشئة ويتم اعتماد نفس الإجراءات في حالة التجديد.[3]

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، انشاء لجنة وطنية لمنح علامة" مؤسسة ناشئة " "مشروع مبتكر" و "حاضنات اعمال"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 55، بتاريخ 21 سبتمبر2020، ص 11.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 20-254، مرجع سابق، ص 11.

[3] حورية سويقي، **"المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي 20-254"**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص 75.

أما بخصوص المعايير التي حُدِّدت في الجدول السابق وحسب المادة 11 من المرسوم التنفيذي 20-254 والخاصة بالمؤسسة الناشئة، تختلف المعايير الخاصة بالمؤسسة الناشئة عن تلك المتعلقة بالمشروع المبتكر، كون هذا الأخير ينطلق من فكرة حديثة النشأة والابتكار محور الفكرة ولها نموذج أولي (prototype)، ولها نسبة نمو عالية تُسجّلُ كمشروع مبتكر، أما المؤسسة الناشئة فإذا لم تتجاوز 08 سنوات من الإنجاز ولها معدل نمو سريع ولا يتجاوز عدد عمالها 250 عاملا، ويمتلك صاحب المشروع 50% على الأقل منها فتَّسجّلُ كمشروع مؤسسة ناشئة وبعد الحصول على العلامة، سيتحصل صاحبها على امتيازات جبائيه متنوعة تشجيعا ومساعدة له على الاستمرار ومن بين هذه الامتيازات:[1]

- إعفاءات جبائيه لـ 4 سنوات ابتداء من تاريخ حصولها على علامة "مؤسسة ناشئة" قابلة للتجديد لسنة أخرى؛
- إعفاء من الضريبة على النشاط المهني "TAP " والتي تقدر بـ 2 %شهريا؛
- اعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي،
- إعفاءات من الضريبة على أرباح الشركات IBS بعد نهاية السنة؛
- إعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA من العتاد الذي تشتريه في بداية السنة؛
- إعفاء من الرسوم الجمركية 5% فقط وهناك تحفيزات غير جبائية من بينها.

كما أن علامة مشروع مبتكرة تجعلك في مرحلة تجريب المنتوج في السوق MYP وملاحظة ردود الفعل، وإذا كانت هناك نية قبول من السوق بإمكان صاحب العلامة فتح سجل تجاري وإمكانية التمويل من ASF.

ومن أجل دعم هذا التوجُّهِ عملت الجزائر على جعل المؤسسات الناشئة كأحد الأهداف الاستراتيجية الجديدة للدولة، حيث قامت بتسخير جميع الوسائل والظروف الملائمة التي تساهم في بناء وتطوير مناخ بيئي مُشجِّعٍ على ذلك، وتسعي من خلاله إلى تعزيز الفكر المقاولاتي وتوجُّيه الطلاب الجامعيين نحو هذا القطاع، حتى تكون هذه الفئة مساهمة فعالة وحقيقية في الاقتصاد الوطني بمشاريعها، وتساعد على تلبية احتياجات ومتطلبات السوق والمجتمع، وتوفير مناصب العمل والتقليص من معدلات البطالة إضافة إلى تقديم قيمة مضافة حقيقية، فالنظرة المستقبلية للجزائر ستكون بالتوجه نحو تجسيد مشروع اطلاق المؤسسات ناشئة، خاصة بعد تقنين السوق وبيئة

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 20-16 المؤرخ في 16 جمادي الأول عام 1442هـ الموافق ل 31 ديسمبر 2020 المتضمن قانون المالية لسنة 2021، الجريدة الرسمية، العدد 83، الصادرة بتاريخ 16 جمادي الأول 1442هـ الموافق ل 31 ديسمبر 2020، المادة 86، ص 34.

الأعمال وتعزيزها بنصوص تشريعية تدعم هذا التوجُّه، وهو ما يُتوقّعُ أن يزيد من إرادة الطلاب الجزائريين لإطلاق هذه المؤسسات.[1]

وبالرغم من أن الجزائر تحتل مناصب متأخرة نسبيا في مجال المؤسسات الناشئة، بسبب عدم الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات بصفة كبيرة إلا خلال السنوات القليلة الماضية (انطلاقا من 2020)، إلا أن ذلك لا يلغ واقع تواجد المؤسسات الناشئة من قبل في بيئة الأعمال الجزائرية، حيث تتواجد العديد منها في السوق ابتداء من أوائل تجربة المؤسسات الناشئة سنة 2000، لتتوالى بعدها نماذج أخرى من هذه المؤسسات، ويمكن إبراز أهم 10 مؤسسات ناشئة في الجزائر خلال سنة 2022 من حيث مجال نشاطها وترتيبها العالمي في الجدول التالي:[2]

الجدول رقم (2–2): ترتيب أفضل 10 مؤسسات ناشئة في الجزائر لسنة 2022

المؤسسات	مجال عملها	ترتيبها في الجزائر	ترتيبها عالميا
Yassir	النقل	1	776
Siamois QCM	منصة الكترونية لتدريب طلاب الطب	2	912
Global opportunités	كتشاف الفرص	3	3100
Zawwali	البيع بالتجزئة وتوصيل المواد الغذائية	4	4582
Lafirist	منصة لطرح الأفكار ومشاريع مربحة وناجحة	5	5027
Sekoir	تبادل العملات والأموال	6	5281
Herd academy	التعليم عن بعد في مجال التصميم، التطوير والتسويق	7	5449
Batolis	موقع بيع الكتروني	8	5479
Talabastore	منصة الكترونية تقدم منتجات وخدمات للطلاب مع التوصيل	9	6419
Mdinjdida	التسويق عبر الانترنيت لأجهزة الحواسب المحمولة والهواتف الذكية	10	6579

Source : https//: startupranking .com/top/algeria ,30 octobre2023, a 19h10

[1] نور الهدى حمروش، **"المؤسسات الناشئة بين آليات الدعم والواقع في الجزائر"**، مجلة قضايا معرفية، المجلد 02، العدد 02، جوان 2022، ص 150

[2] Https//: startupranking .com/top/algerie, 30 octobre2023, a 19h10.

حسب موقع تصنيف المؤسسات الناشئة (startup ranking) في جميع أنحاء العالم وأكثرها رواجا، فترتيب الشركات الناشئة في الجزائر حسب هذا الموقع الذي يعتمد على معايير للتصنيف من بينها نوعية الموقع الالكتروني وعدد المشاهدين كمعيار للتصنيف واهتمام المجتمع على نوعية الخدمة وعدد المتابعين والتعليقات على المواقع الاجتماعية الفاسبوك وتوتير، فترتيب المؤسسات الناشئة في الجزائر حسب هذا الموقع تعود المرتبة الأولى لشركة " Yassir "وهي شركة ناشئة تم إطلاقها سنة 2017، مختصة في مجال النقل تقدم خدمة ويمكن استخدامها عن طريق الهاتف في أي وقت وأي مكان، ونظرا لنوعية الخدمة التي تقدمها ارتقت إلى المركز الأول بعدما كانت في المركز الرابع سنة 2021 حسب نفس الموقع، فبالنسبة للتقرير الأخير لسنة 2022 احتلت المرتبة 16 من بين 50 شركة ناشئة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، كما أنها تحتل المركز 776 عالميا من بين افضل الشركات العالمية والتي تحلم بغزو العالم، وتأتي في المرتبة الثانية شركة "siamois QCM "وهي منصة الكترونية لتدريب طلاب الطب في الجزائر فهي تتيح لمستخدميها فرص توفير الوقت و المال وتساعدهم على أن يكونوا أكثر تنظيما في عملهم، وتعود المرتبة الثالثة "global opportunitie" وهي منصة لإدارة التعليم والتدريب عن بعد حيث أن في ترتيب سنة 2021 للموقع فان هذه المنصة لم يكن ضمن الأوائل لكن نظرا لأهميتها ارتقت إلى المركز الثالث، ومن بين الفرص التي تمنحها للمتعلمين سهولة الحصول على المعلومة في وقت قياسي وبدون أي جهد، أما المرتبة الرابعة تعود" zawwali" وهو تطبيق يقوم بتقديم خدمات البيع بالتجزئة والتوصيل للمستخدمين توفر خدمات عالية الجودة لهم وهي من بين أفضل مواقع التسويق الالكتروني في الجزائر، كما تحتل الشركة الناشئة "afiriste" المرتبة الخامسة وهي منصة لطرح الأفكار ومشاريع مربحة وناجحة تعمل على طرح أفكار يمكن ترجمتها لمؤسسات ناشئة، ومنذ الرواج بالمؤسسات الناشئة ازداد الاهتمام بهذا الموقع للحصول على الأفكار، واحتلت المرتبة السادسة " sekoir" والمعروفة بتبادل الأموال تركز على توفير حلول لتحويل أموال امنة و مأمونة إلى أصولها من نظير إلى نظير، في حين تأتي" herd academy و" batolis "وtalabastore " على التوالي.

تحتل هذه الشركات المراتب العشرة الأولى في الجزائر لسنة 2022 لحساب موقع " startup ranking"، ومن المحتمل أن تتضاعف عدد المؤسسات الناشئة في الجزائر نظرا لربطها بالجامعة وتهيئة مناخ يساعد على إطلاقها والامكانيات التي سخرت لتجسيد هذا المشروع، ووفقا لمعطيات هذا التصنيف العالمي لسنة 2022 فقد تواجدت 29 مؤسسة ناشئة جزائرية به، وهي مؤسسات تنشط أغلبها في المجال الرقمي في شكل مواقع الكترونية أو منصات وبرامج تكنولوجية.

المطلب الثالث: تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر

إن حداثة التجربة الجزائرية في مجال المؤسسات الناشئة يعني أنها لا تزال في مرحلة التحضير وبناء نظام بيئي متكامل يساعد على إطلاق ونجاح هذه المؤسسات، وبالتالي فإن المؤسسات الناشئة في الجزائر تواجه العديد من المشاكل والتحدّيات التي يجب مواجهتها وحلّها من أجل تحقيق الهدف المراد منها، والتي تتمثل عامة بالنسبة لجميع المؤسسات وليس المؤسسات الناشئة خصوصا في التمويل والبيروقراطية وصعوبة دراسة السوق وغيرها، إلا أن المؤسسات الناشئة قد تواجه تحدّيات أخرى تتولّد عن طبيعة هذه المؤسسات وطريقة عملها، ومن العوائق التي تقف كحاجز أمام نجاح وتطوُّرِ المؤسسات الناشئة في الجزائر يمكن إيجاز ما يلي:[1]

- محدودية الكفاءات والقدرات التأهيلية التي تدفع للابتكار؛
- ضعف الفكر المقاولاتي لدى الطلاب؛
- نقص الأفكار الابتكارية والإبداعية الأصيلة ورواج الأفكار المستنسخة لتجارب ناجحة سابقا؛
- البيروقراطية والتي تُعدُّ أكبر عائق للتقدم وأهم تحدٍّ لأصحاب المشاريع؛
- وضعف التكوين الذي يدفع الطالب إلى الابتكار؛
- صعوبة مواكبة تطورات الحاصلة في بيئة الأعمال العالمية.

غير أن الجزائر قد شخّصت وجود العديد من هذه المشاكل وسعت إلى إيجاد الحلول المناسبة لها، من خلال جملة الإجراءات والتدابير المتخذة في إطار تعزيز المقاولاتية والتشجيع على إطلاق المؤسسات الناشئة، خاصة من خلال إشراك الجامعة في ذلك على اعتبارها أحد القنوات المُهِمة لتوليد وتشجيع الابتكار. ولا يزال هذا المجال حديثا فلا يمكن الحكم على مدى نجاح أو فشل هذا المشروع إلا في المدى المتوسط على أقل تقدير، لكن عموما يمكن توضيح أهم نقاط القوة التي تدعم المؤسسات الناشئة في الجزائر ونقاط الضعف التي يجب تدعيمها في الجدول التالي:

[1] مروة رمضاوي، مرجع سبق ذكره، ص 286.

الجدول رقم (2–3): أهم النقاط التي تساعد على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر والنقاط التي تعيق تطورها

نقاط القوة لدعم وتحفيز المؤسسات الناشئة	نقاط الضعف المعيقة للمؤسسات الناشئة
– إنشاء الوزارة الخاصة بالمؤسسات الناشئة للمتابعة الفعلية للمشاريع الناشئة.	– صعوبة ترجمة وصياغة استراتيجية العمل، وعدم قدرة المؤسسات الناشئة على تكوين شبكة فعالة للتوزيع، نظرا لضعف الإمكانيات.
– استحداث هيئات في الجامعة تعمل على مرافقة ودعم المشاريع الابتكارية.	– الصعوبات الإدارية والمتعلقة بإجراءات التأسيس، وهي المراحل الأولى للمؤسسات الناشئة.
– إنشاء دار المقاولاتية لشجيع وتعزيز روح المقاولاتية لدى الطلاب.	– صعوبة ترجمة الأفكار إلى نماذج أولية.
– الحصول على التمويل اللازم من صندوق تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر.	– الصعوبات التسويقية، وصعوبة فهم سلوك الجمهور والعمل على استراتيجية واضحة.
– ربط إطلاق المؤسسات الناشئة بالبحث العلمي والجامعة.	– عدم تأهيل المورد البشري والطلاب على طرح أفكار ابتكارية نظرا لمحدوديتهم المعرفية.
– بيئة أعمال خصبة في الجزائر، فلا توجد منافسة شديدة تعيق العمل، فأي ابتكار بإمكانه النجاح.	– نقص مستوى العام للطلاب وعدم وصولهم لمستوى الابتكار.
– إدراج إطلاق المؤسسات الناشئة ضمن مخطط التنمية المحلية.	– صعوبة إنتاج أفكار مبتكرة.
– تشجيع الحكومة وتحفيز الطلاب على إطلاق المؤسسات الناشئة وتقديم امتيازات نوعية للمشاريع المميزة.	– صعوبة إعادة الثقة للطلاب في الجامعة.

المصدر: نبيلة بلغنامي، "**واقع وتحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر**"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، 2021، ص 28.

يُوضِّحُ الجدول السابق بعض النقاط التي تساهم في دعم وتحفيز المؤسسات الناشئة وتزيد من فرص إطلاقها في الجزائر، إضافة إلى النقاط التي قد تحُدُّ أو تُصعِّبُ من ذلك، ويظهر أنه من الإيجابيات التي تزيد من فرص نجاح هذه المؤسسات في الجزائر هو إنشاء وزارة خاصة لمتابعة المؤسسات الناشئة، والتي توكل لها مُهِمة متابعة جميع تفاصيل إنشاء وتطوير ودعم ونجاح هذه المؤسسات، إضافة إلى إدراج الجامعة ضمن الإطار العام الداعم والمرافق للمؤسسات الناشئة من خلال تدعيمها بالعديد من الهياكل المختصة، مثل حاضنات الأعمال ودور المقاولاتية، والتي تهتم بمرافقة هذا النوع من المشاريع منذ مرحلة وجود الفكرة، وتقديم الخدمات والدعم والاستشارات في كل مراحل دورة حياتها.

وفي مقابل ذلك فإن العديد من النقائص المسجلة على مستوى بيئة الأعمال، قد تنعكس سلبا على المؤسسات الناشئة وتحُدُّ من فرص إطلاقها ونجاحها، ومن أهمها نقص مستوى الافراد مقارنة بما تتطلبها هذه المؤسسات من الابتكار، وهو ما أثّر على قدرات التفكير الإبداعي لدى الفرد وعدم قدرته على تجسيد ذلك في

شكل أفكار وحلول مبتكرة لأي مشاكل واقعية، خاصة في ظِلِّ نقص العلاقات الفعالة بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي سابقا، والذي حدّ من العلاقة بينهما بشكل مباشر أو غير مباشرة ، وهو ما حاولت الجزائر إيجاد حل له من خلال جهود خاصة بإعادة إحياء العلاقات بين الجامعة والمحيط، ومحاولة إيجاد نقاط شراكة هامة بين الطرفين، ومحاولة إدراج الطالب كفاعل في اقتصاده ومجتمعه، وتحسين البرامج التكوينية بشكل يُحفِّزُ التفكير الإبداعي والمقاولاتية لدى الطلاب ويدفعهم إلى إطلاق المؤسسات الناشئة.

المبحث الثالث: إطلاق المؤسسات الناشئة وفق القرار 1275

للجامعة دورا هاما في دعم ونمو بيئة الابتكار، فقد طوّر "etzkowitz "في هذا الخصوص نموذجا يتمثل في العلاقة بين الجامعة والصناعة الذي يسمح بنقل المعارف إلى البيئة الصناعية، أين تساهم الجامعة في حلِّ مشاكل المحيط الاقتصادي، بالاستعانة بمعارفها وذلك في إطار مهامها الجديدة كجامعة ريادية مساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بدلا من الاقتصار على مهمتها التقليدية المتمثلة في التدريس والبحث، فأصبحت الجامعة تعمل جاهدة لرعاية الابتكار والإبداع والمقاولاتية إلى جانب إنتاج وتطوير المعارف.

ففي حال اعتبار الجامعة مصدرا أساسيا للابتكار، فإن الطالب بفضل التكوين المكتسب في الجامعة والبحوث العلمية المتاحة سيتوجه إلى ممارسة العمل المقاولاتي، والذي يحاول من خلاله أن يُحوِّل المعارف الأساسية إلى منتوجات جديدة، وذلك بمرافقة الهيئات التي تضعها الجامعة لهذا الغرض، ومن بينها حاضنات الأعمال والتي تساعده على تقديم تسهيلات وخدمات في كل مراحل تجسيد المؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة.[1]

وبالإشارة إلى الجزائر فيلاحظ ازدياد مساعي الحكومة الجزائرية لدعم الابتكار والمقاولاتية، وذلك عن طريق وضع آليات جديدة تُشرِكُ الجامعة في تحقيق ذلك، ومن بينها مشروع "شهادة/مؤسسة ناشئة" "شهادة/براءة اختراع"، في إطار القرار 1275 الذي يهدف إلى تعزيز إطلاق المشاريع المبتكرة والمؤسسات ناشئة، والذي يدخل ضمن تنفيذ الاستراتيجية الجديدة لوزارة التعليم العالي، التي تهدف إلى إعادة إحياء دور الجامعة في المساهمة الفعالة في التنمية من خلال ترقية روابط التعاون بينها وبين محيطها الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الأول: النظام البيئي الريادي في الجامعة الجزائرية

ينعكس تطوير النظام البيئي لريادة الأعمال في الجامعة على توجيه الطلاب نحو العمل المقاولاتي وانشاء مؤسسات، فتهيئة المناخ الريادي يساعد على استقطاب المزيد منهم نحو المقاولاتية وهو الهدف الذي تسعى الجامعة لتحقيقه، وقد آلت الحكومة إلى تثمين المبادرة وصل حتى بإنشاء وزارة خاصة تسهر من خلالها إلى توفير كل الاحتياجات الضرورية لتجسيد المشاريع واستحداث حاضنات الأعمال الجامعية لمتابعتها ومرافقتها، وقد سطرت الجامعة برنامجا خاصا تعمل من خلاله على تحسيس الطلاب وتوعيتهم على أهمية ممارسة النشاط المقاولاتي، وإمكانية

[1] زحل حفاظ، لقويرة سمير، **"أهمية التوجه نحو الجامعة المقاولاتية ودعم الابتكار لتعزيز علاقة الجامعة بالمجتمع"**، مجلة السلام للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 2، 2023، ص 165.

مساهمتهم في إيجاد حلول لمختلف المشاكل والاستفادة منهم، وقد يحملون معهم أفكارا أو مؤسسات تُشكِّلُ رأس مال إضافي مميز لمن يحصل عليهم[1].

أولا– تعريف النظام البيئي الريادي للجامعة:

هو نظام يسعى إلى تطوير المناخ الريادي في الجامعة من خلال مجموعة من الاليات يرتكز على البحوث والدراسات النوعية التي تساهم في تعلم ريادة الأعمال ونقل التكنولوجيا، يهدف إلى تكوين طلاب ريادين، ونظرا لتأثيره على ريادة الأعمال ازداد الطلب على مشاركة الخرجين باعتبارهم مورد بشري، وهذا ما دفع بالجامعة إلى إطلاق موجة تغيير[2].

ويعرف النظام البيئي الريادي الجامعي على أنه شبكة تكونت من عناصر أساسية في الجامعة تتفاعل فيما بينها بهدف تحسين المناخ وتهيئته بشكل يساعد بتجسيد المشاريع، بحيث يتلقى اصاحب المشاريع الدعم والإرشاد إلى غاية تجسيد مشاريعهم، فالبحوث والدراسات مصدر تعلم ريادة الاعمال في الجامعة[3].

إن تبني الجامعة النموذج الجديد لها والذي يرتكز على تعلم ريادة الأعمال سيجعل منها قطبا للابتكار، وهذا ما دفع بها إلى ضرورة إيجاد أساليب مواتية للعمل لتأثير على سلوك الفئة المستهدفة من الطلاب، وتوجيههم نحو طرح أفكارهم وتجسيدها كمشاريع ذات قيمة مضافة، وهي الرؤية نحو انشاء جامعة مقاولاتية تمارس فيها أنشطة ريادية وهو الشكل الجديد للجامعة الذي تسعى الدولة لتجسيده، مما جعل للجامعة وظيفة أخرى تتمثل تنظيم المشاريع وتسويق العلوم بعدما كانت مؤسسة نشر المعرفة البحثية[4].

ثانيا – مكونات النظام البيئي الريادي في الجامعة.

يهدف النظام البيئي الريادي في الجامعة إلى توفير كل الظروف والمواد الازمة من أجل دعم ومرافقة المشاريع حتى تجسيدها، يتشكل من عناصر تتفاعل فيما بينها وتعمل على بناء منظومة تساعد من خلالها المؤسسات المطلقة والتابعة لها في تخفيف عقبات الفشل، ويمكن توضيح هذه العناصر في الشكل التالي:

---

[1] Wan fauziah & al, **"University based entrepreneurial ecosysteme: how graduates perceive and react?"**, Conference on: paper for the 29th International business information management association conference, at: Vienna. Austria, May 3rd, 2017, p 893.

[2] Wan fauziah et al. Op.cit.p 893-894.

[3] عماد تشاتشان،**"مساهمة حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المشاريع الناشئة في الجامعة "**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة اعمال، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر،2021 -2022، ص 55.

[4] Elena Fustera & Al, **"The emerging role of university spin-off companies in developing regional entrepreneurial university ecosystem: the case of Andalusia"**, journal of technological forcasting & social change, vol 141, April 2019, p 893-894.

الشكل رقم (2–4): العناصر المكونة للنظام البيئي الريادي في الجامعة

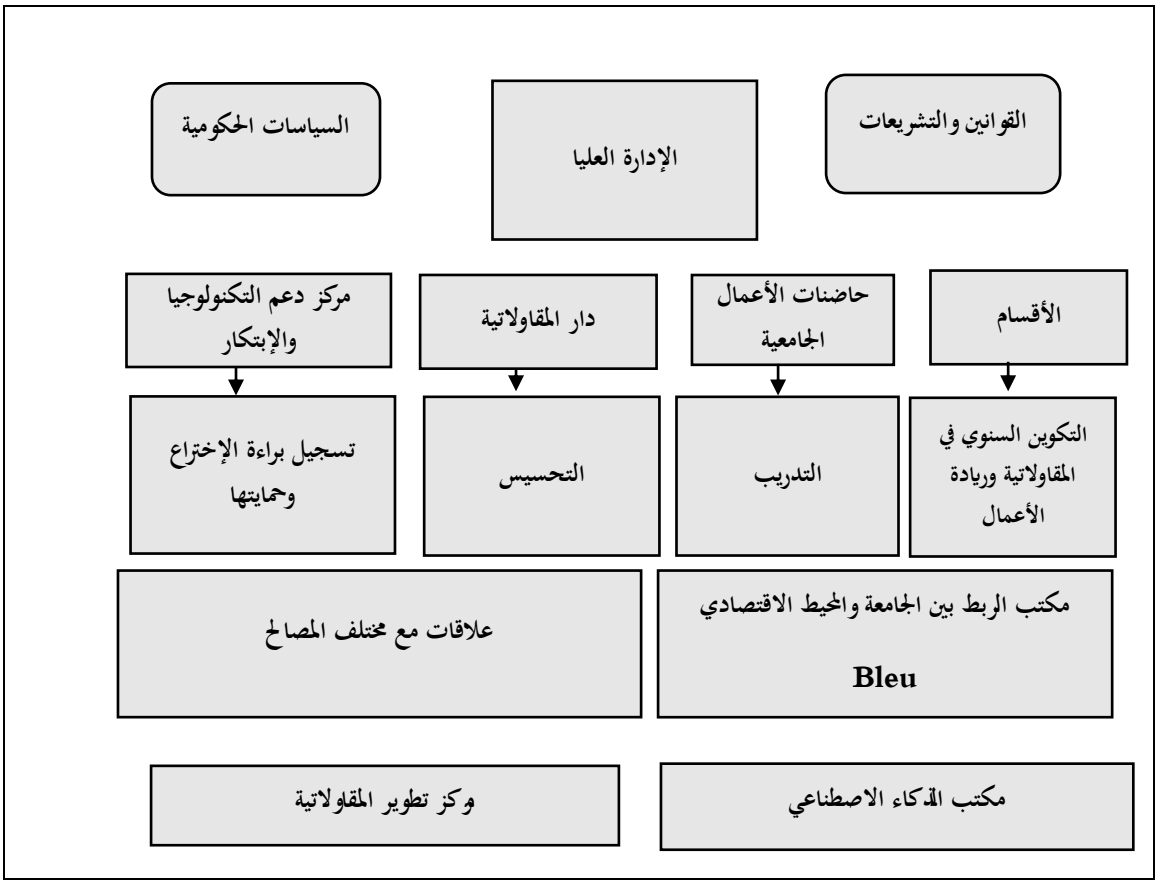

Source : réalisé par le chercheur basé sur Maritz. A, Jones. C, and shwetzer. C**, "the status of entrepreneurship education in Australian university",** The journal of education and training, vol 57, n° 08/09, November 2015, pp 1023- 1024.

تتكون بيئة ريادة الأعمال من مجموعة من العناصر الفاعلة حسب الباحثين، من بينها فرق الإدارة والأقسام رواد الأعمال والطلاب، ومنها ما هو مادي مثل مكاتب ومجمعات نقل العلوم ودور المقاولاتية، وهذا النظام يُرَكِّزُ على تسويق المعرفة وإطلاق مشاريع جامعية، إضافة إلى عناصر أخرى مكونة للنظام البيئي الريادي في الجامعة مثل مختلف الهيئات المتمثلة في الحاضنات ومركز دعم التكنولوجيا.[1]

ومن خلال الشكل السابق يتضح أن **النظام البيئي الريادي للجامعة** لا يكون مقتصرا ومحصورا فقط في العناصر المكونة والناشطة داخل الجامعة، وإنما ضمان نجاح المقاولاتية وريادة الأعمال بها يستلزم ضرورة تفاعلها مع كافة الأطراف التي تنتمي لبيئة الأعمال، ويمكن أن تُشكِّل جزءا من النظام البيئي الريادي للجامعة أو تساهم في التأثير فيه، فيجب أن تتفاعل الجامعة مع النظام الريادي في القطاع الاقتصادي، والذي يشمل على مجالات السياسة

[1] Daniel prokop, **"University entrepreneurial ecosysteme and spinoff companies: configurations, developments and outcomes"**, technovation, vol 107, September 2021, p 02.

والثقافة والتمويل والأسواق الكبرى، إضافة إلى مختلف أشكال الدعم والمؤسسات التي تُوفِّرُها، فيأتي هنا دور الجامعة ومؤسسات التعليم العالي ضمن رأس المال البشري، أي توفر وتحضر وتأهل هذا المورد باعتباره موردا خاصا ذو دور هام، ويتشكل النظام البيئي الريادي للجامعة من:

1- الإدارة الجامعية: توجد في كل جامعة وهي صاحبة القرار تعمل على ضمان السير الحسن للمهمة التي أوكلت لها، كما تسعى إلى وضع كل الهيئات الفاعلة في الجامعة في أحسن الظروف.

2- الكليات والأقسام: بحيث تم تقسيم وتنظيم الكليات في الجامعة حسب ميادين التكوين، ولكل كلية جناح خاص بها يدرس فيها الطلاب وفق تخصصات مختلفة، تقوم الإدارة بعملية التنظيم لضمان السير الحسن للعملية البيداغوجية، كما تعمل هيئة التدريس بتلقين المعارف في أحسن الظروف وهو الشيء الذي يبعث بالارتياح لدى الطلاب.

3- مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار: يتواجد هذا المركز على مستوى كل جامعة تقريبا، ويعمل على:

- تقديم كل المعلومات التي تتعلق ببراءة اختراع وكيفية تسجيلها وحمايتها.
- تقديم استشارات قانونية حول براءة الاختراع.

4- حاضنات الأعمال الجامعية: هيئة مشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي تابعة لمؤسسات التعليم العالي، تعمل على استقبال ومرافقة المشاريع الابتكارية لها علاقة بالبحث أو مشاريع أخرى خارج أسوار البحث، يتم قبولها وفق معايير بهدف الاعتناء بها والتكفل باحتياجاتها، من خلال تقديم حزمة من التسهيلات والخدمات توفرها لمرحلة محددة من الزمن، سوآءا بالتكوين، الاستشارة أو توفير التمويل اللازم إلى غاية إطلاق المؤسسة[1]، كما تساعد على توفير مناخ مناسب وتهيئته لزيادة فرص نجاح هذه المشاريع[2].

5- دار المقاولاتية: هي مصلحة تابعة للجامعة تتكفل بتنشيط ملتقيات وندوات لفائدة الراغبين في إنشاء المؤسسات كما تقوم بتدريس مقياس المقاولاتية في جميع الأقسام[3].

---

[1] Sarfraz A, Main, "**the university business incubator: A strategy for developing new research /technology-based firms**", the journal of high technology management research, volume7, issue 2,1996, pp194-195.

[2] زميت الخير، "**مساهمة حاضنات الاعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع التجربة الجزائرية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، إدارة اعمال، جامعة البويرة ،2014-2015، ص 91

[3] سعدية بوعلاق، مدفوني هندة، "**دور اليات الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية في الجزائر**"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، الجزائر، المجلد 9، العدد 2، 2022، ص ص 1424-1426.

6- القوانين والتشريعات: بحيث تقوم الدولة بسن قوانين تساهم من خلالها في تحفيز الطلاب على إطلاق كل أنواع المؤسسات منها المؤسسات الناشئة وحماية أفكارهم، وتعمل من خلالها بتهيئة المناخ الريادي في الجامعة.

7- مكتب الربط بين الجامعة والمحيط الاقتصادي : بحيث يقوم بخلق شبكة تعاون بين المؤسسات السوسيو اقتصادية والجامعة وهذا ما يعزز العلاقة بينهما.

8- مركز تطوير المقاولاتية: هو مركز أنشأ خصيصا لدعم المؤسسات الكلاسيكية (الصغيرة والمتوسطة).

المطلب الثاني: محاور تنفيذ قرار 1275 في الجامعة

أطلقت وزارة التعليم العالي بالشراكة مع وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة آليات جديدة تعمل من خلالها على تعزيز العلاقة بن الجامعة ومحيطها، حيث قامت بربط مشروع إطلاق المؤسسات الناشئة بالجامعة وتدعيمه بقرار وزاري 1275 لضبط آليات تنفيذه بشكل صحيح، يسمح للطلاب بتجسيد أفكارهم المبتكرة على شكل مؤسسات ناشئة أو مشاريع مبتكرة أثناء مسارهم الجامعي.

القرار 1275 هو قرار مؤرخ في 27 سبتمبر 2022، يحدد كيفية إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على "شهادة –مؤسسة ناشئة / شهادة براءة الاختراع" من قبل طلاب الجامعات، يحتوي على 11 مادة يتبين من خلالها تفسير محتوى القرار، يهدف إلى صناعة جيل من "طلاب–رواد الأعمال"، لهم القدرة على الابتكار وإطلاق مؤسسات ناشئة، وذلك بهدف خلق الثروة للنهوض بالاقتصاد الوطني.

يحدد هذا القرار كيفية تنفيذ المشروع ومجال الورشات التدريبية في مجالات مختلفة كإعداد مخططات الأعمال لمتابعة الطلاب المسجلين ضمن هذا القرار، كما يسمح لطلاب طور الليسانس، الماستر، والدكتوراه، بإعداد مشروع مذكرة التخرج للحصول على شهادة جامعية/مؤسسة ناشئة.[1]

ومن أجل وضع القرار 1275 موضع التنفيذ، والسهر على الوصول إلى تحقيق الأهداف المتوخاة منه، فإن وزارة التعليم العالي وضعت خارطة طريق مفصلة تساعد على تطبيق ذلك، تتضمن آليات التنفيذ ضمن عدة محاور متناسقة ومتكاملة تظهر في الشكل التالي:

[1] Latifa bouras, arrêté ministérial n 1275 : création de valeurs. Revue des sciences commercials. Vol 22. N01. 2023.p173

الشكل رقم (2–5): محاور تنفيذ القرار 1275

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على دليل اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال حول اليات تنفيذ مشروع القرار 1275.

اعتمادا على الشكل السابق يظهر أن تنفيذ القرار 1275 في أرض الواقع يستلزم الاهتمام بالعديد من المحاور ذات البعد المعرفي من الجانب البيداغوجي والتدريب وبعد العلاقات مع المحيط الخارجي، والجانب الابتكاري من خلال تسجيل براءات الاختراع، وكذا البعد المالي بالمساعدة في الحصول على التمويل، انطلاقا من ذلك يمكن التفصيل في كل محور من المحاور المذكورة وآليات تنفيذها في الواقع من خلال ما يلي:[1]

أولا– المحور الأول: الجانب البيداغوجي:

يتعلق هذا المحور بالجانب التكويني الذي يتم من خلاله تزويد الطالب بالمعارف اللازمة والتي تزيد من مهاراته في مجال الأعمال والمقاولاتية وكيفية إنشاء المؤسسات وغيرها، يمكن توضيح مُكوِّناته من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2–6): المحور البيداغوجي لتنفيذ القرار 1275

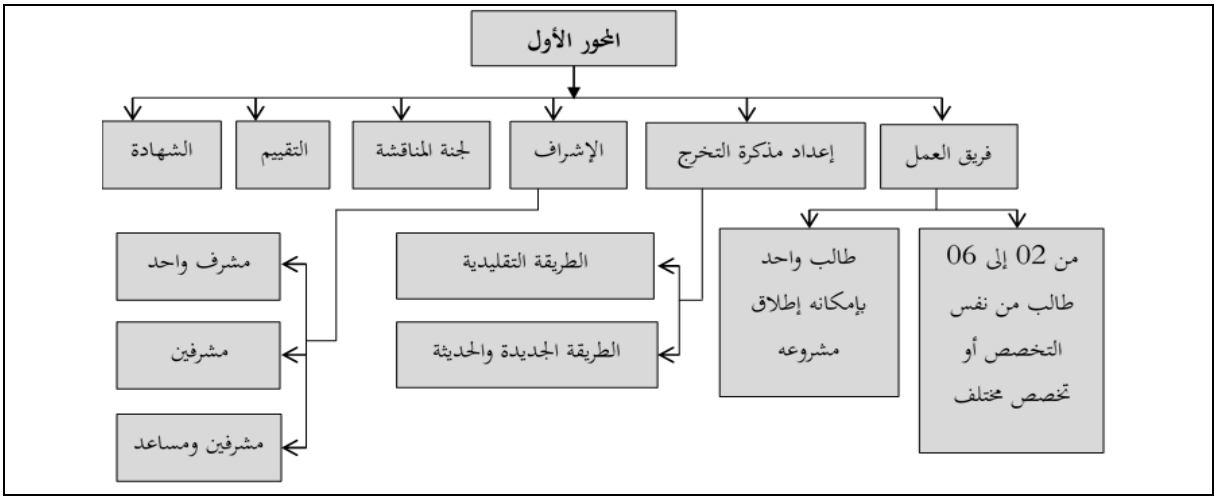

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نفس المرجع السابق.

[1] وزارة التعليم العالي، اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال، اليات تنفيذ مشروع القرار 1275.

يعتبر المحور الأول محورا تمهيديا أوليا ضروريا من أجل تجسيد مشروع "شهادة/مؤسسة ناشئة–مشروع مبتكر"، وذلك كون أن الجانب المعرفي الذي يساعد الطالب على ضبط الإطار العام للمقاولاتية، يُعتبر أمرا حاسما في نجاح ذلك ويشمل هذا المحور على ما يلي:

1– فريق العمل: أي مجموع الطلاب المشاركين في المشروع الواحد، حيث تتعدد الخيارات في ذلك ومن بينها إعداد فريق متكون من 02–06 طلاب، من تخصص واحد أو من تخصصات مختلفة، كما يمكن للطالب إعداد وإطلاق مشروعه بشكل فردي بشرط قدرته على ذلك.

2– إعداد مذكرة التخرج: هناك طريقتين لإعداد مذكرة التخرج، يُمنح الحق للفريق أو الطالب في اختيار أحدها:

– الطريقة التقليدية (المعمول بها): يتم إعداد مذكرة التخرج وفقا للطريقة المعمول بها بالإضافة إلى إعداد البطاقة الفنية للمشروع في حدود 30 صفحة وملحق مستقل يتعلق بـ BMC؛

– الطريقة الجديدة (الحديثة): يتم إعداد نموذج البطاقة الفنية للمشروع BMC مباشرة وتضم دراسة السوق، والبطاقة التقنية والاقتصادية للمشروع وهي بمثابة الدراسة الفعلية والحقيقية للمشروع الاقتصادي.

ويستلزم قبول المشروع توافر مجموعة من المعايير المحددة والظاهرة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2–4): معايير قبول المشروع

شروط قبول المشروع	النسبة %
وضوح الفكرة الأساسية وسلامتها	%20
مراعاة البعد الابتكاري للمشروع	%25
صحة نموذج العمل التجاري BMC	%30
الوصول إلى النموذج الأولي	%25

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نفس المرجع السابق.

فيظهر من خلال الجدول أن قبول المشروع يتم عبر مجموعة من المعايير وفقا لنسب معينة تُمثِّلُ أهمية كل عنصر في المشروع، وتقوم وزارة التعليم العالي في نهاية السنة بتحفيز المشاريع الابتكارية المميزة عن طريق منح مكافآت مالية لأصحابها.

3– الإشراف: يدخل الإشراف ضمن الجانب البيداغوجي وفقا للقرار 1275 ويتم وفقا لما يلي:

- مشرف واحد يكون متخصص في الموضوع الأساسي للمشروع؛

- مشرفين بحيث يكون المشرف الأول رئيسا ويكون متخصصا في الموضوع الأساسي للمشروع مع مشرف مساعد متخصص في الجوانب الأخرى الداعمة للمشروع، ويمكن أن يكون عضوا من دار المقاولاتية أو حاضنات الأعمال؛ مشرفين رئيسيين إذا كانت الفكرة تستهدف تخصصين مختلفين مع مشرف مساعد متخصص في الجوانب الأخرى للمشروع، كما يمكن أن يكون مدربا من حاضنات الأعمال أو دار المقاولاتية، أما المشرفين الرئيسين فكل منهما يستهدف تخصصه في المشروع.

4- لجنة المناقشة: يتم مناقشة المشاريع وفق القرار 1275 عن طريق لجنة تتكون من:

- فريق الإشراف أو مشرف؛

- أستاذ متخصص في مجال العمل التجاري BMC؛

- أستاذ مناقش ويكون متخصصا في الموضوع (الفكرة الأساسية المطروحة)؛

-الاستعانة بخبير من خارج الجامعة ومن الأفضل أن يكون من الشركاء الاقتصاديين والاجتماعين لمؤسسة التعليم العالي وأن يكون الخبير متخصصا في الموضوع.

5- معايير التقييم: إذا تحصل المشروع على جميع نقاط التقييم السابقة بمعدل 100%، واستوفت فيه كافة الشروط اللازمة سيتحصل على وسم "لابل مشروع مبتكر" ويتحصل على ترخيص من مركز الدعم والابتكار CATI إضافة إلى أن يتحصل على رقم الإيداع لدى الجهات المعنية بالحماية (INAD, ONDA)، إذا كان ابتكارا جديدا أو إذا كان المشروع في تحسين لمنتج قائم.

6- الشهادة: يتم الاحتفاظ بالشهادة الأساسية (ليسانس، ماستر، دكتوراه) وتقديم شهادة فرعية وتكون هذه الشهادة في شكل:

- شهادة/ مؤسسة ناشئة (مشتركة، تحت إشراف) (الدورات التدريبية) في مشروع مذكرة تخرج الفرعية، مؤسسة ناشئة/براءة الاختراع؛

- تزويد الشهادة بملحق مفصل يشرح تكوين الطالب في مشروع مؤسسة ناشئة/براءة اختراع؛

- يتم المصادقة على الشهادة الأساسية بالطريقة المتعارف عليها؛

- مصادقة على الشهادة الفرعية من طرف عميد الكلية ومدير حاضنة الجامعة (شهادة، مشاركة، الملحق).

ثانيا– المحور الثاني: التدريب والتحسين:

يظهر المحور الثاني في عملية التحسين والتدريب عادة ما تكون بعد إتمام الجانب البيداغوجي، كونها عملية تهدف إلى تعزيز وتطوير المهارات والمعارف المكتسبة من التكوين الجامعي، مع القدرة على تطبيقها عمليا وتظهر مكونات هذا المحور وعناصره في الشكل التالي:

الشكل رقم (2–7): محور التحسين والتدريب لتنفيذ القرار 1275

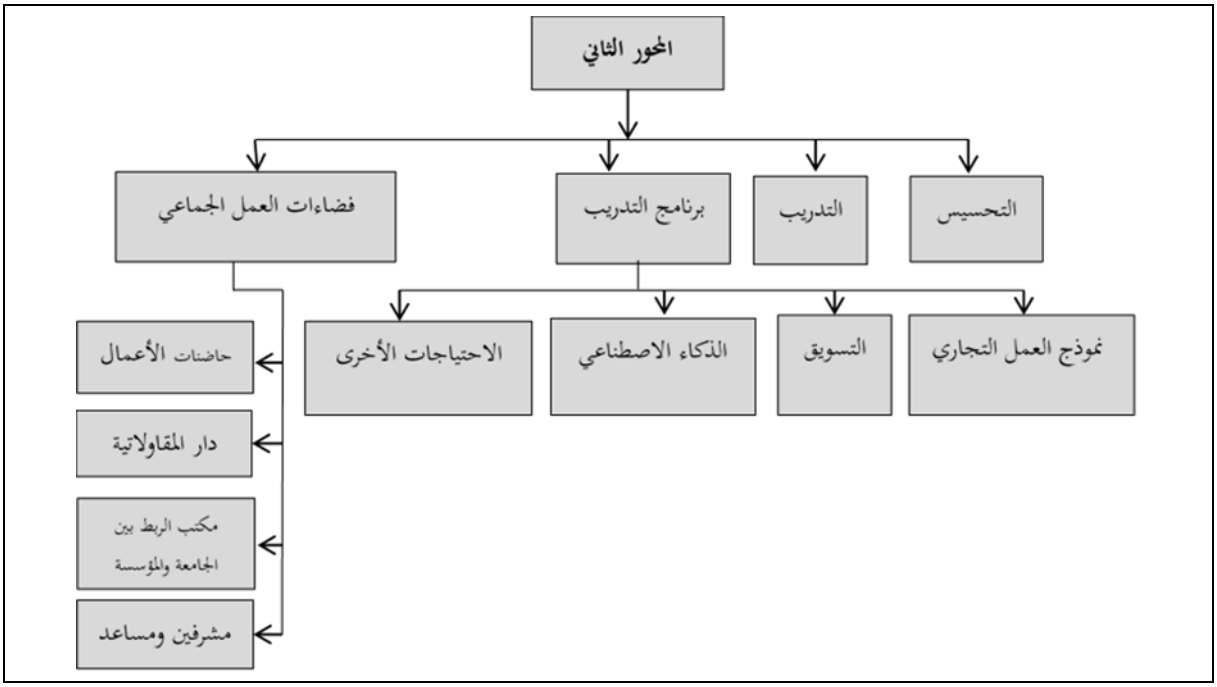

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نفس المرجع السابق.

يشمل المحور الثاني آليات تنفيذ قرار 1275 على مجموعة من العناصر التي تهدف إلى تسويق القرار من جهة، وتطوير مهارات الطلبة الجامعيين المعنيين بالقرار من ناحية أخرى، وفيما يلي تفصيل للعناصر الواردة في الشكل السابق والمُكوِّنة للمحور الثاني:

1– التحسيس: هي عملية الترويج عن طريق صفحات التواصل الاجتماعي وباستعمال آليات النشر الموسع، والتسويق عبر المواقع الالكترونية الخاصة بالجامعة، والحرص على التفاعل معها والتحسيس يكون عبر:

– تنظيم أيام دراسية وإعلامية من أجل التحسيس وبحضور كل الفاعلين في الجامعة؛

– الاستعانة بالمشاريع الناجحة وعرضها كنماذج تحفيزية؛

–الاستعانة أكثر بالوسائل الحديثة التي تساعد على نشر أشرطة الفيديو في مواقع الجامعة والمواقع الأكثر استعمالا مثل الإذاعات المحلية.

2- التدريب: تتم عملية التدريب بانتظام وفق البرامج:

- تبدأ عملية التدريب بتدريب المدربين وفق برنامج لضمان التأطير اللازم؛
- منح امتيازات تحفيزية للأساتذة المشاركين وتشجيعهم للمشاركة في البرنامج؛
- تسهيل وتشجيع الحركة للأساتذة المدربين بين المؤسسات الجامعية؛
- الاستفادة من الخبرات من خارج الجامعة والاستعانة بها وتثمين جهودهم؛
- تجهيز الأماكن التدريبية بالمتطلبات والمستلزمات وتهيئتها بالأدوات والحقائب التدريبية.

3- البرنامج التدريبي: تزيد البرامج التدريبية من تنمية مهارات الاتصال والتسويق وغيرها من المعارف، وتكون في صورة:

- الندوات التدريبية باستعمال هذه البرامج في كيفية إعداد مخطط الأعمال BMC التسويق والذكاء الاصطناعي؛
- تزويد حاصنات الأعمال الجامعية ببرامج التكوين وتجسيدها في محتويات التدريب والاعتماد عليها؛
- الاستعانة بتقنيات أخرى لإتاحة المحتوى لأكبر عدد من المستفيدين مثل تقنية MOOC.

4- فضاءات العمل الجماعي: هي فضاءات وهياكل تسمح لأصحاب المشاريع بتجسيد أعمالهم على شكل فرق عمل جماعية، وهي هياكل متاحة لهم ومجهزة بالأدوات والمستلزمات العصرية، كما يعمل مدراء الجامعات على تخصيصها ومنها: حاصنات الأعمال، دار المقاولاتية، مكتب الربط بين المؤسسة والجامعة، مكتب قدماء الطلبة، القاعات التدريبية، مركز الدعم التكنولوجي CATI، مخبر التصنيع، فضاء مخصص لمكتب المؤسسات الناشئة المطلقة، قاعات التقاء حاملي الأفكار المبتكرة، وفضاءات أخرى، بحيث تهدف هذا الفضاءات إلى إتاحة العمل تحت ظروف ملائمة ومهيأة ومشجعة على ذلك. كما يمكن تشكيل فرق عمل تحت إشراف مسؤول الحاضنة ويتم تجهيزها في إطار الاتفاقية بين وزارة التعليم العالي ووزارة اقتصاد المعرفة للقيام بما يلي:

- تجهيز فضاءات الأعمال بالأجهزة اللازمة؛
- تجهيز وتهيئة فضاء الحاضنة بكل الأجهزة المرتبطة بنشاطها في فضاء واحد إن أمكن؛
- إنشاء مخابر التصنيع Fab-Lab في الحاضنة لإنجاز النماذج الأولية؛
- استغلال النوادي العلمية خاصة في مجال الإبداع، الابتكار والاستعانة بها؛
- الاستعانة بالمخابر على مستوى الجامعة وإمكانية تمويل الخدمات الخاصة كآليات لتحفيز العمل، ومنها تحليل وإنجاز نموذج أولي، وحتى التي تتم خارج الجامعة بالاستعانة بمنصة الابتكار ANNVEREDET...

ثالثا– المحور الثالث: العلاقة مع المحيط الخارجي:

يتطلب تنفيذ القرار 1275 ونجاحه في أرض الواقع ألا تبقى الجامعة منعزلة ومنفصلة عن محيطها المباشر، وعلى العكس من ذلك يهدف القرار إلى إعادة الروابط والتعاون بين هذه الأطراف، ومن أجل تنفيذ الجزء الخاص بهذه العلاقة وفقا للقرار تم وضع العناصر الموضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (2–8): محور العلاقة مع المحيط الخارجي لتنفيذ القرار 1275

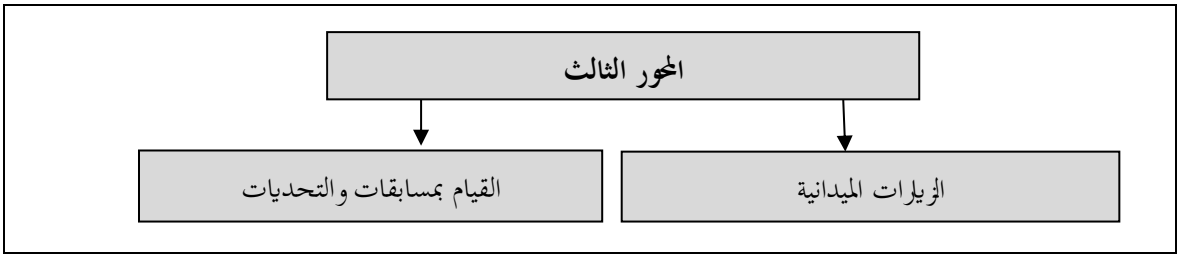

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نفس المرجع السابق.

يتم تنفيذ هذا المحور من القرار 1275 الذي يهدف إلى ربط العلاقة بالمحيط الخارجي من خلال:

1– الزيارة الميدانية: تلتزم الجامعة بإبرام اتفاقيات مع الشركاء الاقتصاديين من مؤسسات والتعاون معهم، بهدف احتكاك الطلاب المتخرجين بهم، وإبرام إتفاق بإمكانية استفادة الطلاب من هذه المؤسسات، وتجسيد الدراسات التطبيقية فيها إضافة إلى:

–زيادة تنظيم دورات ميدانية إلى المؤسسات والاستفادة منها وإقامة المعارض؛

– القيام بندوات علمية وملتقيات ودورات مع مختلف الهيئات خاصة منها الصناعية؛

– الاستفادة من خبرة أصحاب المشاريع الناجحة والاستعانة بهم؛

– العمل على إيجاد الحلول للمشاكل؛

– تحفيزهم على إطلاق مؤسسات ناشئة من خلال هذه الزيارات؛

– الاحتكاك برواد الأعمال ومشاركتهم في هذه المشاريع للاستفادة من إرشاداتهم من خلال جلسات عمل معهم.

2– القيام بمسابقات والتحديات: حيث أن مثل هذه الأعمال يمكن أن تكون أداة تحفيزية للطلاب لإطلاق المؤسسات الناشئة إضافة إلى:

– تحفيز أصحاب المشاريع المميزة بمبالغ مالية؛

– تبادل الخبرات مع أصحاب المشاريع الناجحة ورفع التحدي للوصول إلى مستواهم؛

– الاحتكاك مع المقاولين الرياديين الناجحين واعتبارهم كنماذج ناجحة.

رابعا– المحور الرابع: براءة الاختراع:

يتمثل المحور الرابع وفق القرار 1275 في الإجراءات القانونية لتسجيل وحماية براءة الاختراع، إضافة إلى تسجيل كل ما يتعلق بحقوق الملكية وغيرها، ويمكن توضيح عناصر هذا المحور في الشكل التالي:

الشكل رقم (2–9): محور براءة الاختراع لتنفيذ القرار 1275

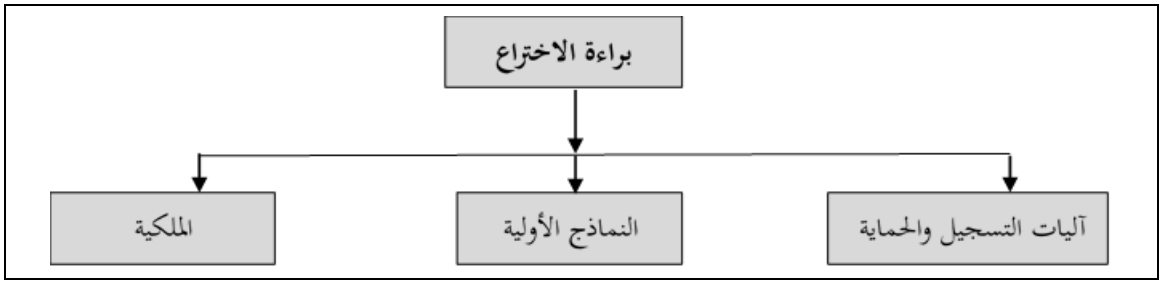

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المرجع السابق.

يبرز لنا من خلال الشكل أن هذا المحور يهتم بحماية حقوق الطالب صاحب الفكرة المبتكرة أو المشروع، وذلك من خلال النقاط التالية:

1– آليات التسجيل والحماية: من بين الاتفاقيات التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي والمعهد الوطني للملكية الصناعية INAPI، إنشاء مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار والتي تدخل ضمن الاستراتيجية الجديدة لقطاع التعليم العالي كونها هي التي يعود لها الحق في تسجيل براءة الاختراع وحماية الأفكار المبتكرة للطلاب، وذلك بالقيام بمجموعة من الإجراءات منها:

–تسجيل الأفكار المبتكرة وحماية المشاريع المبتكرة؛

–منح تسهيلات لحاملي المشاريع المبتكرة وتحفيز الطلاب بإعفائهم من رسوم البحث؛

– إبرام اتفاقيات مع مختلف الجهات مثل ديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة "ONDA" والمعهد الوطني للملكية الصناعية "INAPI"؛

– تسهيل عملية التسجيل ومنح رقم الإيداع الخاصة بالحماية الفكرية والصناعية للمشروع.

2– النماذج الأولية: تعمل الجامعة على تحمل كل التكاليف الخاصة بعملية الابتكار، بحيث أن للمنخرطين الحق في الاستفادة من المخابر المجهزة ووضعها تحت تصرفهم، كما تتكفل بالمصاريف المتعلقة بتجسيد النماذج الأولية من حسابها وميزانيتها الخاصة والاستفادة بمنصة الابتكار الخاصة ANVREDET.

3- ملكية براءة الاختراع: المالك المعنوي لبراءة الاختراع هو الجامعة، التي تُعدُّ كمركز للطلاب حاملي المشاريع الابتكارية وتُسجّلُ باسمها، وتتوزع كملكية براءة الاختراع على هؤلاء الطلاب المنخرطين في مشروع شهادة/ مؤسسة ناشئة، شهادة/براءة الاختراع، والأساتذة المشرفين على العمل هذا.

كما يمكن لمدير الجامعة التنازل لصالح الطلاب حاملي المشاريع الابتكارية عن الحق التجاري، كما أنه في حال اشتراك طرف خارجي عن الجامعة في براءة الاختراع، فيُفضّلُ إرفاق طلب الاختراع باتفاقية تُحدِّدُ الحقوق والواجبات لكل طرف من الأطراف المشاركة فيه.

خامسا- المحور الخامس آلية التمويل):

يعتبر التمويل من أهم العناصر التي تقوم عليها المؤسسات الناشئة كون الاحتياجات المالية تتغير وفق مراحل دورة حياتها، بحيث تزداد هذه الاحتياجات بزيادة أنشطة المؤسسة وأعمالها التجارية وكذا مع انتقالها من مرحلة إلى مرحلة أخرى كما تم توضيحه والتفصيل فيه سابقا.[1]

ووفقا للقرار 1275 والمتعلق بالجزء الخاص بتمويل المؤسسات الناشئة، تم إدراج العديد من الآليات التي تساعد في الحصول على التمويل اللازم مثل صندوق تمويل المؤسسات الناشئة الذي يعمل على دعم وتمويل المؤسسات الناشئة بموجب إتفاق بين وزارة التعليم العالي ووزارة اقتصاد المعرفة في هذا الخصوص، بالإضافة للتمويل الملائكي والتساهمي (تم الإشارة اليه سابق) وهي الأليات المعمول بها في الجزائر، وتم التأكيد على أن تأخذ الهيئات التي تساهم في تمويل المؤسسات الناشئة مشاريع الطلاب كأولوية في عملية التمويل، ويتمكّن المنخرطون في إطار القرار 1275من الحصول على التسهيلات اللازمة لِكُلِّ المشاريع المتحصلة على لابل مؤسسات الناشئة/مشروع مبتكر.

ويعرف صندوق تمويل المؤسسات الناشئة على أنها شركة استثمارية تعمل في مجال رأس المال المخاطر تم إنشاؤه في أكتوبر 2020، من طرف الوزارة المنتدبة المكلفة باقتصاد المعرفة والشركات الناشئة، وتم إطلاقه خلال المؤتمر الوطني للمؤسسات الناشئة بالجزائر العاصمة والذي احتضنه المركز الدولي للمؤتمرات.

تختلف آلية عمل هذا الصندوق عن ميكانيزمات التمويل التقليدي القائمة على القروض، بحيث يقوم على تمويل المشاريع عن طريق رأس المال المخاطر مع تقاسم الأرباح والخسائر دون تقديم ضمانات من أصحاب المشاريع، وقد تم استحداث هذا الصندوق من أجل مساعدة المؤسسات الناشئة على تحمُّلِ المخاطر التي تواجهها، لأن

[1] خير الدين بوزرب وآخرون، "**إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة**"، كتاب جماعي دولي محكم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2021، ص ص 78-79.

احتمال الفشل وارد لهذه المؤسسات خاصة أمام عجزها مقابل المخاطر والتهديدات المحتملة في السوق وذلك حسب تصريح الوزير (ياسين وليد) في 03 أكتوبر 2020.[1]

وبالتالي فقد أنشأت الحكومة الجزائرية صندوق تمويل المؤسسات الناشئة كإحدى الاستراتيجيات المخصصة لإزالة العراقيل التمويلية أمام هذه المؤسسات، فهي آلية تساهم في تطوير هذه الأخيرة ودعم نموّها وتوسُّعِها، خاصة في المراحل المتقدمة من دورة حياتها، مع اشتراط الحصول على علامة مؤسسة ناشئة من اللجنة الوطنية المكلفة بمنحها من أجل الاستفادة من التمويل الذي يُقدِّمُهُ الصندوق.

في إطار تمويل المؤسسات الناشئة بإمكان الصندوق التكفُّل بتمويل وتغطية المصاريف الابتدائية والتمهيدية لهذه المؤسسات والمتعلقة بـ:[2]

– **المصاريف المتعلقة بالجدوى** : وتتمثل في تكاليف البحث والتطوير الأولية لانطلاق المشروع، مثل تصميم المنتج وإعداد النموذج الأولي والذي يسعى إلى معرفة مدى قدرة المشروع على النجاح.

– **المصاريف المتعلقة بخطة عمل** : وتشمل الاحتياجات المتعلقة بتطوير مخطط الأعمال والوسائل المسخرة لإعداده لتحقيق الأهداف المسطرة.

– **تكاليف إعداد النموذج الأولي** : تحتاج المؤسسة إلى اقتناء التجهيزات وبرامج المعلوماتية بالإضافة للمصاريف المتعلقة بالدراسات التقنية من أجل إنشاء النموذج الأولي.

وفي هذا السياق أيضا، تتكفّل حاضنات الأعمال والجهات الممولة، بالمشاركة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية في مجال ترقية هياكل دعم المؤسسات الناشئة وتتكفل بتدريب الأساتذة المشرفين والمكونين في المتابعة الخاصة بإجراءات الحصول على الدعم المالي من صندوق تمويل المؤسسات الناشئة وكذا تقدير احتياجاتهما[3].

المطلب الثالث: الأفكار وآليات إنتاجها في الجامعة

يظهر أن كُلّ عمل تجاري رائع يبدأ بفكرة مما يدفع العديد من الطلاب إلى البحث عن الأفكار، وعادة يبالغ العديد منهم في الاهتمام بأفكارهم وبحماس أكبر يزيد من طموحاتهم والتي قد تتجاوز أحيانا الحد المقبول،

---

[1] فاطمة الزهرة عراب، خضراء صديقي، **"دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديدة –دراسة في قرار إنشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة"**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، 2021، ص 43.

[2] محمد سبتي، **مرجع سبق ذكره**، ص 43.

[3] خيرة بورزيق، **مؤسسة الجيريا "فانتور" كجهاز لترقية وتسير هياكل دعم الشركات الناشئة"**، مجلة الدراسات الأكاديمية، الجزائر، المجلد 3، العدد 4، 2021، ص 7.

لتنقلب من دافع للنجاح والتفوُّقِ إلى أحد عوامل الفشل، حيث تظهر التجارب أن العديد من المؤسسات الناشئة قد فشلت بسبب الثقة المفرطة لدى المؤسسين في أفكارهم، وعدم وجود احتياج السوق إلى هذه المنتجات أو الخدمات، أو عدم تطبيقها بالصورة التي تسمح حقيقة بتقبُّلِها في السوق أو عدم قدرتها في شكلها الحالي بتلبية هذه الاحتياجات، وبالتالي فإن توفُّر الفكرة لوحدها حتى لو كانت مبتكرة لا يكفي لضمان النجاح، أو سلامة إطلاق واستمرار المؤسسة الناشئة.

أولا– العناصر الأساسية للفكرة وأهم خطوات إنتاجها:

يمكن القول أن نوعية الأفكار والخصائص التي تتميز بها والقيمة التي تضيفها، تُعدُّ عواملا مؤثرة في نجاح أو فشل المؤسسات الناشئة، فالمشكلة لا تظهر أحيانا في كمية الأفكار وتوفرها، فالسؤال إن كان وفي أي مكان عن فكرة معينة قد يُؤدِّي إلى تقديم مئات الأفكار، فالتوصُّلُ إلى الأفكار أسهل من ترجمتها إلى عمل تجاري مربح، فإذا تم الاستثمار في هذه النقطة يتم الحصول على مفتاح للنجاح، فإدراك أهمية هذه العملية أي ترجمة الأفكار إلى عمل تجاري من خلال نموذج عمل ناجح وقوي، سيزيد من التميُّزِ عن باقي رواد الأعمال الذين يتوقف تفكيرهم عند تبادل الأفكار بينهم فقط، وهو الشيء الذي يمكن أن يتم بين أشخاص في المناقشة حول أي موضوع.[1]

وبالإسقاط على الجامعة، فإن لمعظم الطلبة الجامعيين إن لم نقل أغلبهم أفكارا متعددة، لكنها تظل في شكل مناقشات وتبادل للأفكار مع طلبة آخرين، في حين عدد محدود يتجاوز حد تبادل الأفكار إلى ترجمتها في شكل عمل تجاري وهو ما يُمَيِّزُهُم عن باقي الطلاب، فالرائد والمؤسس الناجح بإمكانه تحويل وترجمة فكرته المميزة إلى عرض نموذج ذو قيمة جذابة، ثم إلى نموذج عمل يتسم بالصلاحية، فالتكوين يدفع الطلاب إلى طرح فكرة ثم تحويلها لمنتج أولي، خاصة إذا كانت نوعية الفكرة جيدة وقادرة للاستثمار يتم متابعتها من طرف حاضنات الأعمال الجامعية، التي تمنح الأولوية والأهمية الكاملة لتطوير مثل هذه الأفكار ومرافقتها إلى غاية إطلاقها كمؤسسة ناشئة،[2]ومن خلال ذلك يمكن توضيح الفرق بين الفكرة، عرض القيمة ونموذج العمل فيما يلي:

[1] جيمي برايد، "**دموع شركات اليونيكورن (الشركات الناشئة): أسباب فشل الشركات الناشئة وكيفية تجنبها**"، مكتبة جرير، ب.ب.ن، 2019، ص 69.

[2] عماد تشانتشان، مرجع سبق ذكره، ص 91.

الجدول رقم (2–5): الفرق بين الفكرة وعرض القيمة ونموذج العمل

الفكرة	عرض القيمة	نموذج العمل
الفكرة هي رأى أو اقتراح عن مسار عمل محتمل، هي المفهوم الذي نرغب في إيصاله إلى الغير حول موضوع ما	حسب ألكسندر أوسترفالدر وآخرون، فإن عرض القيمة هي الفوائد التي يتوقع الزبائن اكتسابها، والتي تعود عليهم من خلال المنتوج أو الخدمة المقدمة. أي أن عرض القيمة يصف الكيفية التي ستخلق بها قيمة للعملاء.	هو الأساس الفعلي الذي من خلاله تتمكن المؤسسة من خلق القيمة والحصول عليها وتحقيقها. نموذج العمل يصف الطريقة التي ستخلق بها قيمة للعمل التجاري.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: جيمي برايد، نفس مرجع سبق ذكره، ص 71.

فمن خلال ما جاء في الجدول يظهر أن نموذج العمل يختلف عن عرض القيمة، باعتبار هذا الأخير من بين عناصر نموذج العمل، فكلما كان عرض القيمة مناسبا كلما ازدادت فعالية نموذج العمل والعكس صحيح.

أما نموذج العمل فيُعبِّرُ عن الاستراتيجية المتبعة لخلق القيمة، بحيث يقيس قوة عرض القيمة من خلال اختبار العملاء لأنهم أصحاب القرار النهائي، فكلما ارتقى وزاد المنتوج في تلبية احتياجات الزبائن كلما ازدادت نسبة خلق القيمة، فدائما المستثمرون يبحثون عن عرض قيمة من منتوج مبتكر الذي سيزيد من معدل التحسين في الوضع القائم، بينما يعتبر السوق هو المحدد الرئيسي لِكُلِّ هذه المتغيرات، فالمرحلة الأولى للنجاح تقوم على تقديم حلول للمشاكل القائمة بصياغة أفكار مبتكرة بطريقة مميزة وصحيحة.

وبذلك يتبين أن جميع العناصر والعوامل سابقة الذكر تكون متداخلة ومتكاملة فيما بينها، فالفكرة المبتكرة المميزة ستزيد من اكتساب الزبائن وبالتالي من الحصص في السوق، وإذا كان عرض القيمة مناسبا حتما سيكون نموذج العمل مناسبا وقويا وهو ما يُحقِّقُ ميزة تنافسية في السوق.

يمر الطالب عبر مراحل عديدة في الجامعة بحيث يخضع إلى تكوين بيداغوجي يتحصل من خلاله على المعرفة بداية من دخوله إلى غاية تخرجه، بحيث تزداد ثقافته ويتسع تفكيره بالمكتسبات المعرفية التي تلقاها سابقا، ما يساعده على إيجاد فكرة تحتوي على جميع العناصر التي تجعلها قادرة على الاستثمار لها إمكانية تجسيدها كمؤسسة ناشئة.

1 – العناصر الأساسية للفكرة القابلة للاستثمار:

عندما يتم عرض فكرة ابتكارية في الجامعة، فإن حاضنة الأعمال الجامعية تقوم بفحص وانتقاء وتقييم هذه الفكرة وفق معايير محددة، والأهم من ذلك هو تقييم نموذج الأعمال، واختبار 04 عناصر أخرى ورئيسية يجب أن

تتوفر في الفكرة والتي تلعب دورا مُهِمّا في مدى قبول أو رفض الفكرة من ناحية، ومدى نجاح أو فشل المؤسسة الناشئة أو المشروع المبتكر الذي يقوم عليها من ناحية أخرى، ويمكن توضيح هذه العناصر في الشكل التالي: [1]

الشكل رقم (2–10): عناصر الفكرة التي تساهم في نجاح أو فشل المؤسسات الناشئة

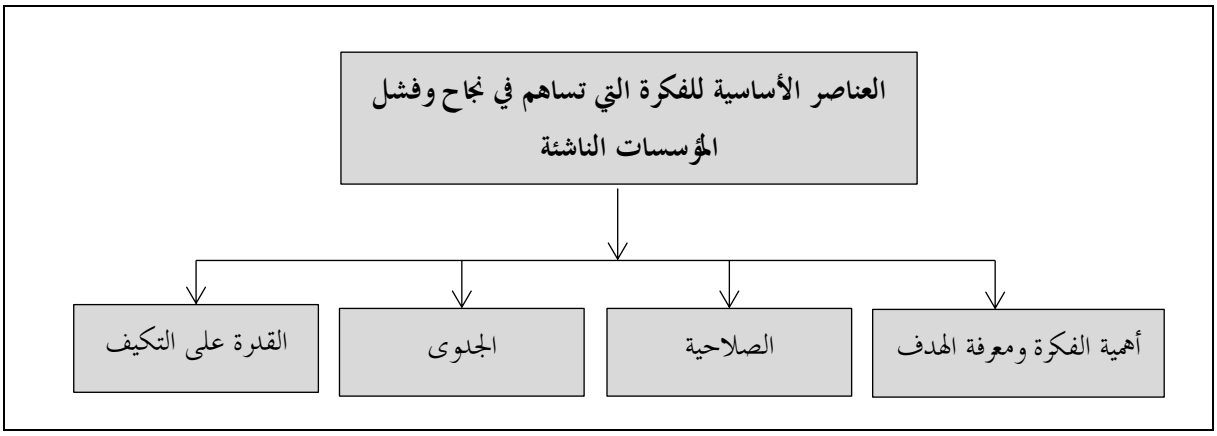

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: جيمي برايد، مرجع سبق ذكره، ص 71.

من خلال الشكل السابق يتبيّن أن العناصر التي تكون محل تقييم من قبل حاضنة الأعمال الجامعية، تتمثل في أهمية الفكرة ومعرفة الهدف، الصلاحية، الجدوى، والقدرة على التكيُّفِ، ويمكن شرح كل عنصر منها فيما يلي:

أ– أهمية الفكرة ومعرفة الهدف منها: كلما كانت الفكرة متعلقة بحل مشكلة ما كلما كان هناك صلة واقعية بالعملاء ما سيجذبهم إلى المنتوج، فمن بين الأسباب التي تُؤدِّي إلى نجاح المؤسسات الناشئة، هو حاجة السوق إلى المنتوج المبتكر المقترح فالزبائن هم من يهتمون بالعرض الذي تُقدِّمُهُ المؤسسة الناشئة مقابل دفعهم للأموال، فيولون بذلك أهمية كبيرة للقيمة التي سيجنونها من عرض المؤسسة الناشئة، فيعتبر عرض القيمة من أكثر عناصر نموذج العمل أهمية، بحيث يسعى للإجابة عن 03 أسئلة مهمة هي: **[1]من هم عملائك؟ [2]ما هي المشكلة التي تسعى لحِلّها؟ و[3]ما هو سلوك ورد فعل الجمهور اتجاه المنتوج؟**

بناءا على ذلك فإن التوازن بين العرض المتوقع وحاجة الزبائن هو أساس نموذج العمل، فإذا كان نموذج عرض القيمة مناسبا فهذا يعني إمكانية الحصول على نموذج عمل قوي ما سيزيد من احتمال النجاح. فالأفكار المبتكرة والمميزة دائما تصاغ بطرق جيدة ومختلفة من أصحابها الذين يتميزون بخصائص وصفات والتي يمكن ترجمتها في:[2]

[1] جيمي برايد، مرجع سبق ذكره، ص 71.

[2] أنظر:

جودت أحمد سعادة، "**تدريس مهارات التفكير (مع مئات الأمثلة التطبيقية)**"، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص ص 252، 253.

وعبد اللطيف عبد القادر، "**التربية الإبداعية في التصوُّر الإسلامي**"، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص127.

– الاستقلالية أي أن المبتكر أو المبدع يشُقُّ المسار بنفسه فلا يرتبط بالأخرين، حيث يؤمن بفلسفته وخاصة أفكاره مع التحكم في سلوكه وترجمتها ميدانيا؛

– القيادة بحيث يتميّزُ المبتكرة عادة بالقدرة على تسيير مواقف عديدة ومعقدة؛

–التصور الواسع أي له القدر على التوسع في الخيال لاكتشاف الحلول؛

– تحمل الغموض والمخاطرة بمعنى أنه يتمتع بالقدرة العالية على الصبر وتحمل درجة المخاطرة والمثابرة، وعدم الاستسلام في حالة التعثر؛

– لدية الخفة، والتفتح، والسرعة في فهم الأشياء والقوة في الحوار والأسلوب في تحليل المواضيع اليومية والعلمية؛

– يتّسم بالدافعية، الجرأة، والرغبة في التميز والنجاح، يسعي لاكتشاف الحلول مع عدم الاكتفاء بحل واحد؛

– إمكانية توليد أفكار جديدة بالاستعانة بالآراء القديمة ويتمتع المبتكر غالبا بالحالة النفسية الجيدة.

ب– عنصر الصلاحية: ويقصد بذلك استعمال نموذج عمل يتشكل من عرض القيمة وكيفية الوصول للسوق لطرح المنتوج، أي القنوات التي سيتم استعمالها، مع شرح لأهم الأنشطة التي يمارسها العمل التجاري، بالإضافة للألية المالية (نموذج الإيرادات والتكاليف) والوسائل المستخدمة في تقييم المنتج، وقد اعتبر" **ألكسندر فالدر**" نموذج العمل التجاري هو المعيار الفعلي لتوثيق النجاح.

انطلاقا مما تم توضيحه، لابد أن يتميز نموذج العمل بالصلاحية، والذي يُحَدِّدُه عادة عنصران أساسيان هما الربحية وقابلية التوسع الذي يمكن إبرازها من خلال الشكل التالي:[1]

الشكل رقم (2–11): صلاحية نموذج العمل عامل لدخول الريادة

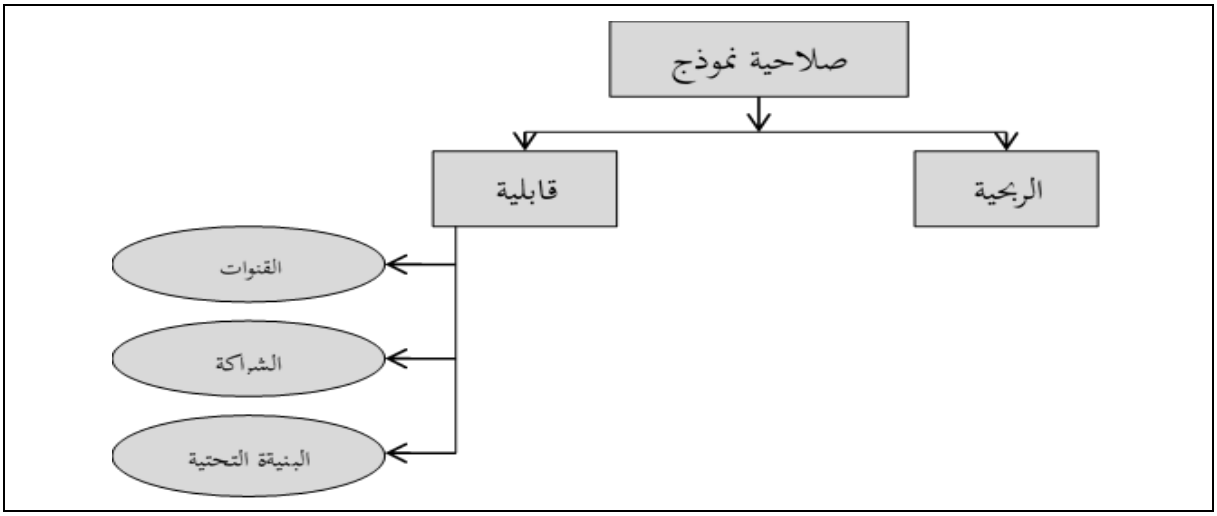

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المرجع: جيمي برايد، مرجع سبق ذكره، ص73–74.

[1] جيمي برايد، مرجع سبق ذكره، ص ص 73، 74.

فالعمل التجاري الرابح يستلزم أن تكون تكلفة اكتساب العملاء أو التكاليف التي تُنفق لاكتسابهم، خلال فترة زمنية معينة أقل من القيمة التي يجلبها العميل أو القيمة الإجمالية، أو الربح الذي يُقدِّمُهُ العميل للعمل التجاري طوال فترة بقاءه كعميل وذلك بعد خصم تكاليف الاكتساب، وبعد نجاح ذلك يبدأ التفكير في تعظيم هذه القيمة وهذه العوائد، من خلال توسيع العمل التجاري عن طريق قاعدة عملاء أكبر وحصص سوقية أوسع ومن بين العناصر التي يمكن الاعتماد عليها في توسيع المشروع يمكن ذكر ما يلي:

– **القنوات**: وهي الأساليب التي يمكن استخدامها لاكتساب حصص أخرى؛

– **الشراكة**: التوسع عن طريق الاستفادة من نفوذ الشركاء؛

– **البنية التحتية**: مدى استجابة الخطط والاستراتيجية المتبعة والوسائل المستخدمة، في المساعدة على التوسع في العمل التجاري.

ج– عنصر الجدوى: إن نجاح المشاريع يتوقف على الدراسات الشاملة والدقيقة والموضوعية لها، ما يسمح باستعمال الموارد بكفاءة، ويتحقق ذلك انطلاقا من الدراسات المتعلقة بالمشروع الاستثماري من جميع جوانبه، وتكتمل بتقرير عن مدى نجاح المشروع في تحقيق الأهداف المسطرة، وتتمثل هذه الدراسات في تحديد صلاحية المشروع من جوانب عديدة اجتماعية، فنية، تسويقية، مالية وقانونية، هذه الدراسة ترتكز على حزمة متكاملة من القواعد العلمية والأسس العلمية المستمدة من العلوم الأخرى، أي العلوم الاقتصادية والمحاسبة الإدارية بالإضافة لبحوث العمليات، تستعمل كليا في جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالمشروع الاستثماري والغرض من ذلك هو التقييم[1].

ولإعداد دراسات المتعلقة بالجدوى بشكل موضوعي وسليم، يستلزم عليها توفير الموارد حيث أن البدء على تجسيد المشروع دون دراسة كافية ينعكس سلبا على المشروع ويكون الفشل نتيجة لذلك، فالدراسة تزيد من اكتشاف صعوبات مختلفة مثل صعوبات تسويقية، فنية، قانونية أو بيئية، قد ينتج عنه هدر الموارد واستنزافها، وتكبد خسائر مالية كبيرة جدا بدلا من الاستثمار في دراسات الجدوى المربحة.[2]

وهناك من يرى أن الجدوى تتمثل في إملاك الموارد التي تساعد صاحب المشروع بمزاولة عمله وتجسيد مشروعه، فبعد ابتكار عرض قيمة جذابة وتصميم نموذج عمل يتسم بالصلاحية، فلا يزال هناك الحاجة إلى المواد التي تساعد على تنفيذ المشروع واقعيا مثل الموارد البشرية، أي فريق العمل في المشروع، والموارد المالية (التمويل) وأماكن العمل والمعدات، والتجهيزات، والمصنع، إضافة إلى الشراكة.

---

[1] مراد علي نشات علي، "**دراسات الجدوى وتقيم المشروعات الاستثمارية**"، بيروت، لبنان: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع،2007، ص 62.

[2] خليل محمد خليل عطية، "**دراسة الجدوى الاقتصادية**"، القاهرة، مصر: مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث،2008، ص 5.

وفي هذا السياق وبالإسقاط على الجزائر وتحديدا على الجامعة، فانه تم توفير هذه الموارد من أجل إبعاد سبب من أسباب فشل المؤسسات الناشئة، بوضع مختلف الموارد اللازمة لتوفير احتياجاتها، بحيث تحتضن الجامعة هذه المشاريع وتُقدِّم الدعم والمرافقة لهم إلى غاية إطلاقها كمؤسسات ناشئة، بحيث يستلزم وضع خطة تتضمن دراسة دقيقة للمشروع بشكل علمي وكاف، إذن ما على الطلاب فقط طرح أفكار ابتكارية وضبط النموذج الأولي مع حاضنات الأعمال لتقوم هذه الأخيرة بمرافقته وتقديم التسهيلات وإزالة كل الصعوبات التي يمكن أن تواجه صاحب المشروع، كما يتلقى الدعم المالي اللازم من الهيئات المختصة، وبالتالي فإن امتلاك الجامعة لحاضنات أعمال سيزيد من فرص النجاح للمؤسسات الناشئة بشكل أكبر من تلك التي تعمل بعيدا عنها.

د- القدرة على التكيف: يعتقد البعض أن أسباب فشل تجسيد الأفكار والمشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة، غالبا ما تعود لأسباب خارجية، إلا أن العديد من العوامل الداخلية قد تُؤدّي بها إلى الفشل، من بينها عدم القدرة على التكيُّفِ مع التغيير في البيئة، فتُعدُّ دراسة البيئة واكتشاف الفرص التي يجب تثمينها، من العوامل التي تُمكِّنُ الرائد والمُؤسِّسُ من تجنب الفشل، فمن المهم دراسة وتحليل البيئة الخارجية للمؤسسة من أجل اكتشاف التهديدات التي يمكن أن تُؤثِّر عليها سلبيا وتودي بها إلى الفشل، في حال لم يتم التعامل معها بصورة فورية ومعالجتها، من خلال وضع استراتيجيات للحد منها، ومن بين التهديدات التي تواجهها المؤسسات الناشئة يمكن ذكر:

- تفوُّق منافس آخر يحوز على منتج بديل؛
- تغيُّر في بيئة المؤسسة في مجال عملها؛
- التغير في النمط السلوكي للزبائن؛
- ابتكار تكنولوجيا جديدة ذات طاقة أوسع وأشمل؛
- دخول منافسين جدد؛
- ارتباك سوق رأس المال، والذي يُؤدِّي إلى جفاف منابع التمويل.

فهناك مؤسسات ناشئة أصدرت نماذج منتجات متطورة، لكنها لم تلق الرواج اللازم فليس ضروريا أن يكون المنتج الأفضل رابحا، فإذا كان المنتج يدخل ضمن متطلبات السوق وكان رائعا، ولكن استراتيجية الدخول إلى السوق لم تكن قوية أي ضعيفة ولم تراعي حجم المنافسة، فهذا يُعدُّ سببا داخليا للفشل بسبب الثقة المفرطة ما يقلب الفرص إلى تهديد وفشل.

ثانيا– خطوات الوصول إلى فكرة أفضل:

يمرُّ حاملي الأفكار الابتكارية بخطوات عديدة مليئة بالتحديات والمغامرات، من أجل اكتشاف الحلول للمشكلات المطروحة عن طرق تقديم عدة أفكار واختيار الأفضل بينها، فانطلاقا من المشكلة يبدأ الفرد بالبحث والتركيز على الحلول اللازمة التي يمكن أن تستجيب للمشكلة، وذلك بالمرور عبر العديد من الخطوات التي يمكن إجمال أهمها في الشكل التالي:[1]

الشكل رقم (2–12): أهم خطوات الوصول للفكرة

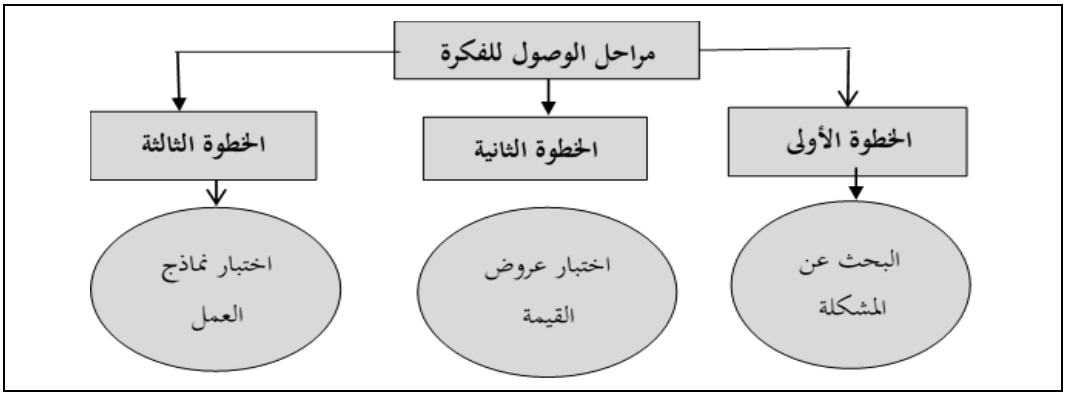

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المرجع: جيمي برايد، نفس المرجع السابق، ص 81.

من خلال الشكل السابق يتبيّن أن مراحل الوصول إلى فكرة جيدة يمكن طرحها لحل مشكلة ما، تمر عبر ثلاثة خطوات أساسية هي:

1 – الخطوة الأول (البحث عن مشكلة):

يمكن أن يشمل المحيط الاقتصادي والاجتماعي للفرد على العديد من المشاكل التي تحتاج إلى حلول، فيتم أولا البحث عن المشكلة ثم يُقدّمُ حلٌّ لها، ويزداد تقبُّل الجمهور للفكرة المطروحة كلما كانت نابعة ومصغية من مشكلة حقيقية وواقعية، فأفضل الأفكار التي عرضها مؤسسو المشاريع وأصحاب المؤسسات الناشئة هي الأفكار التي كانت تُلبِّي الرغبات الملِّحة للسوق، فيتم الاتفاق غالبا على أن الأفكار التي تتولّد من المشكلات يكون لها فرص أكبر للنجاح عن الأفكار الأخرى.

وفي هذا الإطار يمكن استخدام أدوات تساعد على التفكير الإنتاجي والتركيز على المشكلة وفهمها جيدا، والسعي لتوليد أفكار غير تقليدية وعرض الحلول الممكنة والتي يمكن تجسيدها بكفاءة من قبل الأفراد، وفقا لمهاراتهم

[1] جيمي برايد، نفس المرجع السابق، ص 81.

التفكيرية التقاربية والتباعدية (تحديد المشكلة، جمع البيانات، توليد الأفكار، المرونة، تقييم الحلول الممكنة، وضع الخطة لتنفيذ أفضل الحلول)، وهي المراحل التي تساعد الفرد على التميز في إيجاد الحلول والتغلب على المشاكل.[1]

2- الخطوة الثانية (اختبار عروض القيمة):

هي عملية فحص لكل الخيارات الممكنة للمشكلة بعد دراستها، حيث يتم تحديد المشكلة التي يسعى الفرد إلى حلّها ثم تحديد مدى اهتمام العملاء بهذه المشكلة ونوعية العملاء المستهدفين، وبمجرد تحديد الفئة المستهدفة يستعمل الرائد أو المؤسس أهم مهارة وهي الرقابة، فمراقبة الزبائن تساعد في تطوير عرض القيمة المقترحة والاستفادة من الزبائن المحتملين حول نظرتهم عن المشكلة وكيفية حلها ومدى ارتباطهم بالحل، كما يتعرّفُ الرائد أو المؤسس على السوق من خلال تحديد وجود منافسين محتملين يسعون لحل المشكلة بكفاءة وفعالية أكبر منه، فيقوم ببناء استراتيجية عمل لبلوغ أهدافه ويكون أفضل عرض للقيمة هو ذلك الذي ينال رضا الجمهور.

3- الخطوة الثالثة (اختبار نماذج العمل):

يتم تصميم نموذج عمل بعد اكتشاف الفرص والبدائل الممكنة وإجراء عمليات البحث المستمرة، من أجل تدعيمه وزيادة فرص نجاحه، وذلك باستخدام أدوات وتقنيات علمية من شأنها أن تساهم وتساعد على تطوير نموذج العمل، ويُفضّلُ أن يحتوي نموذج العمل على جميع المعلومات التي تعكس صورة الفكرة وتجسيدها في شكل مؤسسة ناشئة أو مشروع مبتكر أو أي عمل تجاري، فيحتوي مخطط نموذج الأعمال على العناصر الرئيسية في ورقة واحدة من: القنوات، مصادر الدخل، الزبائن، العلاقات، عرض القيمة .....، حيث أصبحت هذه هي الطريقة الوحيدة في توصيل نموذج الأعمال إلى المستثمرين، إضافة إلى ضرورة تزويد جميع أفراد فريق العمل بِكُلِّ المعلومات الخاصة بجوانب نموذج العمل بعد اختيار أفضل نموذج يتماشى مع خصوصيات العمل التجاري المطروح.

ثالثا: مصادر إنتاج الأفكار المبتكرة في الجامعة:

حسب" Taylor "يمكن الوصول إلى إنتاج الفكرة وفق 05 مستويات، بحيث يُبرِزُ كل مستوى براعة الفرد في طرح الأفكار، في المستوى الأول يقوم الفرد بتوليد فكرة ويقوم بتعديليها عن طريق إدخال أشياء جديدة ويسعى إلى تطويرها ثم طرحها بشكل صحيح، ويعرف هذا المستوى حسب "Taylor" بالإبداع التعبيري، أما المستوى الثاني فيرتكز على الشخص المبتكر والخصائص التي يتميز بها، وقدراته في تطوير الفكرة للوصول إلى الفكرة الصحيحة

[1] محمود عكاشة، سعيد سرور، رشا المدبولي، **"تنمية مهارات الحل الإبداعي للمشكلات لدى معلمي العلوم وأثره على أداء تلاميذهم"**، المجلة العربية لتطوير التفوق، اليمن، المجلد 02، العدد 02، 2011، ص 25

والكاملة، والذي يُبيّنُ إبداع المنتج في إنتاج الفكرة، في حين حصر "Taylor" المستوى الثالث في الإبداع الابتكاري، والذي يُعبّرُ عن قدرات الفرد في توليد استخدامات متطورة بتوظيف المواد والوسائل المتاحة، وهنا يتم إظهار براعة الفرد وكفاءته، بينما يعرف المستوى الرابع بالمستوى التجديدي، حيث يتم على مستواه توليد آليات غير معروفة لأشياء متواجدة أصلا وهنا يتم اختراق القوانين، أي يتم الخروج من المنطق التقليد ويتم تقديم منتوج ابتكاري جديد، وأخيرا يعرف المستوى الأخير بالمستوى الانبثاقي، حيث يستعين الفرد بالطريقة العلمية في إنتاج فكرة والمبينة عن المعارف التي يتحصل عليها الطالب من التكوين والتعليم الجامعي أو نظرية جديدة ويُؤَكِّدُ صِحتها بالتجارب.[1]

تتولد الأفكار لدى الطلاب من خلال ما يلي:[2]

1- التكوين الجامعي مصدر لإنتاج الأفكار المبتكرة في الجامعة:

يقصد بتوليد الأفكار الاستخدام الأمثل لقوى العقل من أجل طرح أفكار جديدة، فهناك العديد من الطرق التي يمكن أن تُجسِّد الطاقة الداخلية وغير المستغلة، فمعرفة الشخص بالمجال الذي يُريد أن يبتكر فيه، سيُمكِّنُهُ من الإتيان بأفكار جديدة، كما أن البحث والتطوير والتكوين الجامعي يُعزِّزُ من المعرفة التي تساعد على توليد الأفكار الابتكارية، فتهتم المؤسسات بالمعرفة وبالبحث العلمي من أجل تلبية الاحتياجات والمتطلبات لدى الزبائن، والتي تساعد على التغلب على المشاكل القائمة، كما يتطلب تحسين السلعة الجديدة طرح عدد من الأفكار، واختيار الأفكار التي يمكن أن تلقى قبولا في الأسواق، وقد اتّفق الكثير من الباحثين على أن توليد الأفكار عادة ما يكون مرتبطا بالبحوث الأساسية والتطبيقية.[3]

ويعتبر التكوين الجامعي أحد أهم العناصر الأساسية لتوليد الأفكار ومن بين الأساليب المعتمدة في ذلك ما يلي:[4]

أ – المقابلات المركزة: حيث أن التكوين الجامعي هو احتكاك الطلاب بالأساتذة مباشرة وهي المقابلات التي يمكن أن تُولِّد أفكارا جديدة، وذلك من خلال إجراء حوارات ومقابلات مفتوحة.

---

[1] ناجي ليتيم، ليلى بوطغان، "**دور استراتيجيات الابداع في تطوير مهارات الفرد داخل المؤسسة الجزائرية**"، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، المجلد،13 العدد 2 ،2019، ص 291

[2] رشا سامي خبور، عمر سامي خابور، رنا سامي خابور، "**أثر تطبيق كولنز على مهارات التفكير الإبداعي لدى طلبة المرحلة الأساسية من وجهة نظر المعلمين**"، مجلة العلوم وآفاق المعارف، الجزائر، المجلد 03، العدد 02، 2023، ص 219.

[3] محمد قريشي، صفاء بياضي، "**الابتكار التكنولوجي في المؤسسات: أنواعه، مصادره، والعوامل المؤثرة فيه**"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، الجزائر، المجلد 11، العدد 03، 2017، ص 284.

[4] مصطفى كافي، يوسف كافي، "**إدارة المشاريع الريادية وحاضنات الأعمال**"، الدار الجزائرية للنشر، الجزائر، 2019، ص 115.

ب– تشخيص البيئة واكتشاف المشاكل المختلفة: تعرف الجامعة بالانفتاح على محيطها مما ازداد بتوطيد العلاقة بينها وبين مؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، ومشاركتها في حل مختلف المشاكل وربطها بالبحوث، فالمشاكل التي نعيشها هي المنطلق لإيجاد الحلول وترجمتها، فالجامعة هي مركز لحل المشاكل والأزمات.

ج– العصف الذهني: وتسمى هذه الطريقة استمطار الأفكار، ويُرَكِّزُ العصف الذهني على توليد أفكار إبداعية ترتكز أكثر على الكم حول المشكلة المطروحة، يتم تسجيل كل الأفكار ثم يتم تلخيصها وتحديد ما يصلح منها، ويمكن اتخاذها كأفكار مبتكرة فاعلة للتجسيد.

2 – الأساليب الأخرى لإنتاج الأفكار:

بالإضافة إلى التكوين الجامعي هناك عناصر أخرى والتي تساهم في إنتاج الأفكار داخل الجامعة والتي يمكن أن نلخصها فيما يلي:

أ – الدافع الذاتي والإصرار على النجاح: هناك العديد من الطلاب ذوو قدرات ذاتية مميزة مثل الطاقة الإيجابية فعادة ما تلاحظ فئة قليلة لديها الرغبة في إطلاق المشاريع والعمل الحر، فتكون محفزة على القيام بمشاريعها وغالبا ما يكون احتمال نجاح هذه الفئة كبيرا جدا إذ تتوفر لديهم صفة القيادة المقنعة، فتكون بذلك الدوافع والمميزات الذاتية من بين أهم العناصر المساعدة لدى هؤلاء لطرح الأفكار الابتكارية، ومن بين أهم هذه المميزات:

– **القدرة:** الطلاب ذو الكفاءات والمؤهلات يُلتمس منهم تحفيز معنوي بحد ذاته لطرح أفكار ورغبتهم في إطلاق مؤسسات؛

– **الرغبة:** هي الدافع لتجسيد شيء غير موجود (فكرة) في شكل منتوج نهائي؛

– **الثقة:** هي صفة بحد ذاتها تعبر عن القوة الذهنية للطلاب فلا وجود لعامل الفشل في قاموسهم؛

– **التفاؤل:** الناجح هو الطالب المتفائل ذو التفكير والسلوك الإيجابي والمُصِرِّ على النجاح وتحقيق أحلامه وتجسيدها في الواقع.

– **الجهد والعمل:** من الأساليب التي يعتمد عليها الطلاب لطرح أفكارهم ومنافسة زملائهم بالعمل، وتجسيد المشاريع بشكل أفضل وعادة ما تكون هذه الفئة من المتفوقين.

ب – دار المقاولاتية: تلعب دار المقاولاتية دورا مُهِمّا في توليد الأفكار باعتبارها هيئة تقوم بعملية التكوين والتدريب، فاتجهت الجامعة الجزائرية لاستهداف الطلاب باعتبارهم أفراد ذو مستوى علمي يسمح لهم بإنشاء المؤسسات، ما

يتيح لهم المساهمة في انقلاب الأدوار بجعلهم عارضين للعمل وليس طالبين له، بحيث تعمل دار المقاولاتية على استقطاب المهارات والكفاءات وتوجيهها نحو العمل المقاولاتي من خلال العمليات التحسيسية المتكررة.

في الجزائر، كانت أول جامعة أنشأت فيها دار المقاولاتية هي جامعة قسنطينة سنة 2007، والتي تعتبر تجربة ناجحة، تعمل على تنشيط ندوات وملتقيات للطلاب بهدف دفعهم إلى إنشاء المؤسسات ومساندتهم في ذلك، وكذا التكفُّلِ بتدريس مقياس المقاولاتية في كل أقسام الجامعة ونظرا لنجاح هذه التجربة، تم تعميم الفكرة على باقي جامعات الوطن سنة 2014، بحيث تُشكِّلُ دار المقاولاتية المناخ اللازم لتوليد وتبادل الأفكار، وتنمية روح المقاولاتية لدى الطلاب الجامعين، كما تهدف إلى تعليم وغرس أسس المقاولاتية لديهم وتزويدهم بالمتطلبات الفكرية التي تُمكِّنُهُم من طرح وتجسيد أفكارهم، فتعتبر دار المقاولاتية أحد المصادر التي تُحفِّزُ على إنتاج الأفكار.[1]

سنعرض من خلال الشكل التالي لدور التكوين الجامعي ودار المقاولاتية في إنتاج الأفكار في الجامعة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-13): التكوين الجامعي مصدرا لإنتاج الأفكار وحاضنات الأعمال مركز لتجسيدها

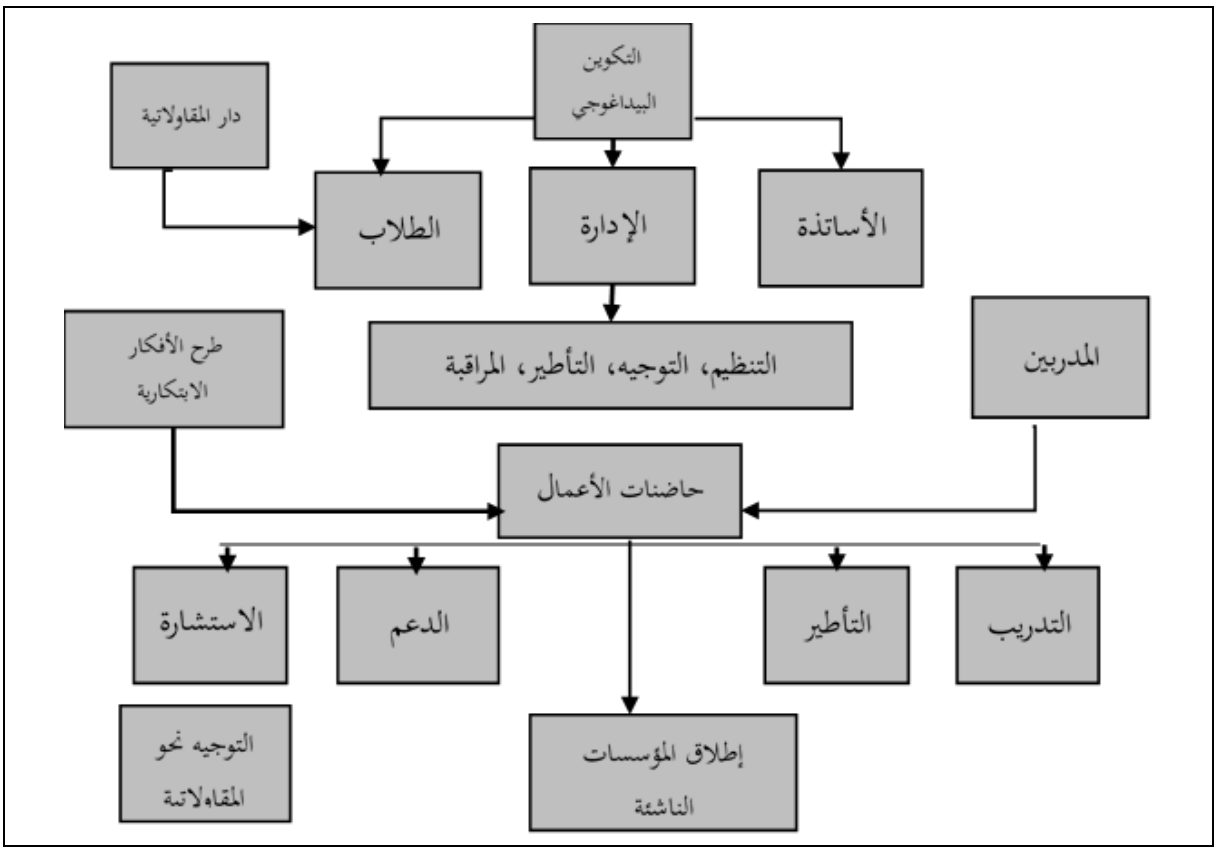

المصدر: من إعداد الباحث

[1] سعدية بوعلاق، مرجع سبق ذكره، ص 1426.

انطلاقا من الشكل السابق فإن الأساتذة يقومون بوظيفة التدريس وتلقين المعاريف ونقلها إلى الطلاب، بحيث يتلقى الطلاب تكوينا أكاديميا يمكنهم من زيادة رصيدهم المعرفي، والذي يساعدهم على ترجمة معارفهم إلى أفكار مميزة قابلة للتجسيد في الواقع، تزداد القدرات والمؤهلات العلمية والنقدية لديهم انطلاقا من المكتسبات العلمية التي تجعل من الطالب مسؤولا ومستقل فكريًا ويركّزُ على تنمية قدراته الذهنية والفكرية، وابتعاده عن المحتويات السلبية التي تقف أمام عملية التكوين، وهي من أكبر المشاكل التي قد تعيق عمل الجامعة والتي يمكن تجنُّبُها وحلُّها بصيغة المناقشة والتفاهم، حيث أن التكوين الجامعي هو المصدر الأول لإنتاج المعارف وتطويرها بحيث يمكن لأي طالب طرح فكرة انطلاقا من قدراته الفردية، أو من المشاكل التي يعيشها في بيئته والتي تدفعه إلى إيجاد حلول باستخدام معارفه، فالجامعة هي أرضا خصبة لعدد هائل من الأفكار والحلول المبتكرة لمختلف مشكلات ومسائل الاقتصاد والمجتمع ما يجعلها أكثر ارتباطا بالواقع وتأثيرا فيه، مما يدفع الطلاب بتوظيف قدراتهم والعمل على التعاون في حل المشاكل البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

كما رأينا سابقا أن هناك مصادر أخرى تساهم في تحفيز الطلاب على طرحهم لأفكار مثل دار المقاولاتية التي تعمل على توجيه الطلاب إلى العمل المقاولاتي من خلال جملة من الأعمال التي تبرمجها في الجامعة من أيام تحسيسية تدفع بالطلاب لإنتاج أفكار، ويتم مرافقتها ومتابعتها من طرف حاضنات الأعمال الجامعية إذا توفرت فيها الشروط اللازمة إلى غاية إطلاقها كمنتجات للجامعة موجهة لتلبية حاجات السوق، وهنا ما سيزيد من فعالية الجامعة في بيئتها ومحيطها العام، وكلما ازدادت إطلاق المؤسسات من الجامعة كلما ارتبطت هذه الأخيرة بمحيطها أكثر، وانطلاقا مما سبق فان جودة التكوين تنعكس إيجابيا على جودة مخرجات الجامعة بشكل مباشر على محيطها وعلى التنمية بشكل غير مباشر.

خلاصة الفصل الثاني:

يعتبر مشروع إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر متأخر نوعا ما مقارنة بالدول الأخرى وهذا راجع إلى الاعتماد الكبير على قطاع النفط والغاز، وهو الشيء الذي جعل الاقتصاد الجزائري اقل مرونة في تبني التوجهات الحديثة في مجال الصناعة والابتكار، لكن في السنوات الأخيرة من القرن العشرون بدأت الجزائر تعمل على تهيئة المناخ الريادي وتدعيمه بسياسات محفزة للممارسة ريادة الاعمال بشكل عام وإطلاق هذا النوع من المؤسسات بشكل خاص، ونظرا لأهمية هذه الأخيرة ومساهمتها في اقتصاد بعض البلدان، اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات من بينها ربط اطلاق المؤسسات الناشئة بالجامعة أين توجد كفاءات قادرة على الابتكار من جهة، واعتبار أن البيئة الملائمة لإطلاقها هي الجامعة، وهذا ما دفعها لاستحداث هيئات الدعم والمرافقة تعمل على تقديم خدمات وتسهيلات لمساعدة على تجسيد مشاريع الطلاب.

من بين الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة الجزائرية لترقية قطاع المؤسسات الناشئة إنشاء وزارة خاصة بها تعمل على تشجيع ريادة الاعمال وتوفير بيئة ملائمة لها، تسعى من خلالها إلى إطلاق المؤسسات وتنويع الاقتصاد الجزائري من جهة وتقليص البطالة ومن جهة أخرى، كما قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وبالشراكة مع وزارة اقتصاد المعرفة بوضع اليات ربط بين الجامعة بمحيطها الاقتصادي، من بينها قرار 1275 المتعلق بشاهدة /مؤسسة ناشئة، شهادة /براءة اختراع، وهي تجربة جديدة تمنح الاختيار للطلاب بإعداد مذكرة عادية أو اعدادها وفقا لهذا القرار إذ كان يحمل مشروع يسعى لتحقيقه، ويتم متابعته من طرف حاضنات الأعمال إلى غاية تجسيدها كمؤسسة ناشئة، وهذا ما يتطلب تكثيف الجهود من كل النواحي بدءا من التكوين الجامعي والعمل على تحسينه وتجديد برامجه ودعمها بما يتماشى مع التحديات المستقبلية، والتركيز على التكوين الذي يعد الحافز الأساسي للابتكار في ظل التوجه نحو اقتصاد المعرفة، فالمعلومة والتكنولوجيا والأموال غير كافية في ظل اقتصاد مبني على التعليم والتكوين والمعرفة.

الفصل الثالث:

حاضنات الأعمال الجامعية كألية لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة

حالة جامعات (البويرة –بومرداس –مسيلة).

تمهيد:

بعد عرض الجانب النظري في فصلين تضمن دراسة متغيرات الدراسة المتمثلة في التكوين الجامعي والتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة والتعريف بهما، وتم التطرق لمختلف الجوانب المتعلقة بالإشكالية من جهة، ومن جهة أخرى تم تخصيص فصل تطبيقي لدراسة دور التكوين الجامعي في تحفيز الطلاب على إطلاق المؤسسات الناشئة، ووقع الاختيار على أصحاب المشاريع المحتضنة في جامعة (البويرة – بومرداس – مسيلة) والتي تدخل ضمن قرار 1275، وهو المجتمع الذي يلائم دراستنا والتي يمكن من خلالها الإجابة على فرضيات الدراسة والإشكالية، حيث تم الاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات حول متغيرات الدراسة وكان تصميمه وفقا لمقياس لكارت الخماسي وبالاعتماد على الدراسات السابقة وأساتذة مختصين في المجال، كما تطرقنا إلى التعريف بأليات الدعم والمرافقة والمتمثلة في حاضنات الأعمال بصفة عامة وبصفة خاصة للحاضنات الجامعية محل الدراسة.

من أجل دراسة العلاقة بين المحورين واختبار الفرضيات، تم استخدم مجموعة من الأدوات الإحصائية والمتمثلة في ألفا كرونباخ، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، كما سنحاول في هذا الفصل الإجابة على إشكالية دراستنا بعد تحليل النتائج واختبار الفرضيات، تضمن هذا الفصل:

المبحث الأول: ماهية حاضنات الاعمال الجامعية؛

المبحث الثاني: تقديم عينة من حاضنات الأعمال الجامعة ومنهجية الدراسة؛

المبحث الثالث: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الاستبيان.

المبحث الأول: ماهية حاضنات الاعمال الجامعية

تعمل حاضنات الأعمال الجامعية على مرافقة حاملي الأفكار المبتكرة والمشاريع الناشئة، حيث يتجلى دورها في احتضان هذه المشاريع وضمان توفير مختلف الخدمات التي تحتاجها، فتعمل على تقديم مختلف التسهيلات التي تساعد الطلاب على إطلاق هذه المشاريع، كما تعتبر فكرة حاضنات الأعمال فكرة جديدة في الجزائر توسّع تطبيقها في مختلف جامعات الوطن.

المطلب الأول: مفهوم حاضنات الأعمال الجامعية

عرّفت الجمعية الوطنية الأمريكية **حاضنات الأعمال** بأنها "هيئات تهدف لمساعدة المؤسسات الناشئة ورجال الأعمال الجدد، بحيث تعمل على توفير الدعم لهم من أجل تخطِّي المراحل الصعبة من دورة حياتها بدءا من مرحلة الانطلاق والتأسيس، كلما وفِّرُ لهم التأطير اللازم ازداد مسار المؤسسات الناشئة ملائمة"،[1] وتعرف أيضا على أنها "بناء مؤسساتي حكومي تمارس مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى تقديم النصائح والمساعدات لحاملي المشاريع، وهي مؤسسة تسعى إلى توفير الجو الملائم للمشاريع من أجل ضمان نجاحها، وتجاوز المراحل الأولى الصعبة من حياتها وذلك لدفعها تدريجيا لتصبح مؤهلة وقادرة على النمو".[2]

وفقا لـ Barbero et al. (2012) Grimaldi (2005-) "فإن **حاضنات الأعمال الجامعية** هي "هيئة تابعة للجامعية تُقدِّمُ خدمات ملموسة وغير ملموسة لتكون بمثابة الدعم للمؤسسات الناشئة"[3]؛ كما يُعرِّفُها " Todorovic and Moenter's" على أنها " هيئة توفير الدعم للمؤسسات الناشئة خلال المراحل الأولى من التقدُّمِ وذلك بإتّباع برامج ترعاها الجامعة، بحيث تُوفِّرُ الخدمات والموارد والامكانيات التقنية والبحثية التي تفتقر لها هذه المؤسسات"[4].

---

[1] حورية بدرانية، عبد القادر بن حمادي، "**حاضنات الأعمال في الجزائر: بين التحديات والرهانات**"، مجلة المالية والأسواق، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، 2020، ص 294.

[2] سمية أحمد ميلي، "**دور حاضنات الأعمال في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة الجزائر**"، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، الجزائر، المجلد 15، العدد 02، 2020، ص 48.

[3] Farhan Jamil, Kamariah Ismail, Nasir Mahmood, **« University incubators: A Gateway to unentrepreneurial society »**, journal of economics and sustainable development, vol 06, n° 06, June 2015, pp 155, 156.

[4] Jones, oswald, meckel, ping ping and Taylor, David. postscript**: creating and managing a university -based incubator, international studies in entrepreneurship, in: creating communities of practice, springer**, vol 46/ n 4. 2021, p 211.

استحدثت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي **حاضنات الأعمال الجامعية** في مختلف المؤسسات الجامعية والمدارس ومعاهد التعليم الجامعي على مستوى جميع مناطق الوطن، فحسب المرسوم التنفيذي 20-254 الصادر في سبتمبر 2020 فإن **حاضنات الأعمال الجامعية** هي "مصلحة تعمل تحت إشراف الجامعة تهتم باستضافة المشاريع ومرافقة الطلاب الجامعين لجعلهم رواد أعمال، وتعمل على استقطاب واحتضان الأفكار الإبداعية والابتكارية وتجسيدها كمشاريع منتجة، تساهم في خلق الثروة الاقتصادية يتم إطلاق هذه المشاريع بعد مرحلة النضج والاستقرار حيث أن هذا المكان يوفر كل المتطلبات التي تساهم في تنمية هذه المشاريع"[1].

يتبيّنُ من التعاريف السابقة أن **حاضنات الأعمال الجامعية** ترتبط دائما بالخدمات التي تُقدِّمُها للمؤسسات والمشاريع التي تنطلق وتنشأ من الجامعة، تعمل على متابعتها وتأطيرها إلى غاية استكمال الإطلاق السليم لها مع السعي إلى رعايتها من أجل مضاعفة نسب نجاحها.

من خلال جملة التعريفات السابقة يمكن استخلاص أهم خصائص حاضنات الأعمال الجامعية في النقاط التالية:[2]

- مصلحة حكومية غير ربحية مقرها الجامعة؛
- تسعى إلى رعاية المشاريع الناشئة في الجامعة وتعمل على مرافقتها؛
- تهدف إلى استقطاب رواد أعمال من الطلاب واحتضان مشاريعهم والعمل على إطلاقها؛
- دعم المشاريع بالمتطلبات وتزويدها بالخدمات اللازمة والتي تساهم في تطوير الأفكار المبتكرة؛
- تُقدِّمُ خدمات أخرى متنوعة مثل التوجيه والاستشارة والتدريب؛
- تقوم بدور الوسيط بين النظام البيئي الريادي ومتطلبات المشاريع الناشئة.

كما أن الغاية منها هو تبني مبتكرين وتجسيد مشاريعهم من مجرد فكرة إلى مؤسسة، أو من نموذج مخبري إلى الإنتاج، من خلال تزويد وتوفير الدعم والمساندة لهم بهدف الوصول إلى إطلاق منتوج نهائي يخلق قيمة مضافة في السوق ويكون ذلك من خلال:[3]

- الاحتضان : استقبال الأفكار المبدعة والمتميزة؛

---

[1] احمد بن قطاف، "**حاضنات الأعمال ودورها في دعم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة لبعض الدول الرائدة مع الإشارة لتجربة الجزائر**"، يوم الدراسي بعنوان: "**دور حاضنات الأعمال في تطوير الابداع التكنولوجي والقدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ،19 ديسمبر 2017، ص47.

[2] عماد تشانتشان، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[3] فتيحة بوكحال، نصيرة يحياوي، "**دور حاضنات الأعمال الجامعية في انشاء ومرافقة المؤسسات الناشئة**"، مجلة ابعاد الاقتصادية، الجزائر، المجلد 13، العدد 1، 2023، ص 440.

– المتابعة والمرافقة: تعمل حاضنات الأعمال الجامعية على مرافقة ومتابعة المشاريع وتقديم مختلف الخدمات في كل مرحلة؛

– توفير الفرص : المساهمة في توليد فرص للتطوير الذاتي وفرص عمل للشباب؛

– ضمان الكفاءة : السعي لاكتساب والاستفادة الفعالة من الموارد البشرية الخلاقة؛

– التخطيط التنظيمي : تعمل حاضنات الأعمال الجامعية على المساعدة على التصميم والتخطيط لِكُلِّ مرحلة من مراحل دورة حياة المؤسسة الناشئة أو المشروع المبتكر، وتنظيم كل عملياتها وبتسلسل محكم؛

– سياسة الحوكمة والتنظيم : تقوم بوظيفة المرافقة وفق الأنشطة المخطط لها بمواردها بكفاءة وفعالية وباستخدام سياسة الحوكمة؛

– ضمان المؤطرين : المرافقين في الحاضنة الجامعية هم أساتذة وخبراء، لهم ما يكفي من الخبرة لتزويد الطلاب بالمعلومات اللازمة حول إطلاق المشاريع وتجسيد الأفكار المبتكرة في أرض الواقع، وبالتالي تسعى الحاضنة لضمان الكفاءات بما يكفي العملية التاطيرية وعدم الوقوع في العجز؛

– استهداف رواد الأعمال في الجامعة : بالنسبة لحاضنات الأعمال الجامعية فإن الطلاب هم الفئة المستهدفة، والتي تعمل على استقطابهم وجذبهم؛

– المساهمة في التنمية الاقتصادية : تهدف حاضنات الأعمال الجامعية إلى إطلاق المؤسسات الناشئة لخلق القيمة المضافة والمساهمة في التنمية الاقتصادية والمساهمة في صنع المجتمع المعرفي؛

– تقديم الخدمات : هناك خدمات نموذجية لحاضنات الأعمال الجامعية مثل التدريب والتكوين وخدمات استشارية والتوجيه والتأطير؛

المطلب الثاني: أهمية حاضنة الأعمال الجامعية وأهدافها

من أبرز التحديات التي تعرفها حاضنات الأعمال الجامعية تحويل الفكرة المبدعة إلى مشروع قادر على النمو والاستمرار بحيث تعمل على ضمان المرافقة والتأطير، وإعطاء الدعم لأصحاب المؤسسات عن طريق تزويد المشاريع بكل المتطلبات اللازمة لكل مرحلة من أجل الوصول إلى تجسيد الأهداف الحقيقية للمشروع.

أولا– أهمية حاضنات الأعمال الجامعية:

تتزايد أهمية حاضنات الأعمال الجامعية بنجاح المشاريع التي رافقتها، وبتقديمها لحزمة من الخدمات منذ احتضان الفكرة إلى غاية إطلاقها، فالطلاب يعرضون أفكارهم لكن عادة لا يملكون المعارف والمهارات اللازمة في التعامل التطبيقي مع الفكرة أو مع طرح المشروع في السوق، أو عجزهم عن الوصول إلى الإمكانيات اللازمة التي تساعدهم في ذلك، فتكون حاضنة الأعمال الجامعية المعين لهم على تجاوز العديد من العقبات والمشكلات، خاصة في المراحل المبكرة من تجسيد الفكرة المبتكرة في شكل مؤسسة ناشئة أو مشروع مبتكر، وعليه تزداد أهميتها نظرا لأدائها وما تقدمه، ويمكن أن نلخص ذلك في النقاط التالية:[1]

– تساهم حاضنات الأعمال الجامعية في توطيد العلاقات بين الجامعة والقطاعين العام والخاص والتعاون في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

– تعمل حاضنات الأعمال الجامعية بدعم المشاريع الجديدة واحتضانها ما يزيد من احتمال نجاحها، كما أنها تعتبر آلية جديدة موجهة لتسهيل نقل المعرفة من الجامعة إلى أصحاب المشاريع؛

– تقوم حاضنات الأعمال الجامعية بتطوير المشاريع عن طريق دعمها من خلال تقديم خدمات متنوعة واستغلال الخبرة في تحقيق التطوير؛

– تساهم حاضنات الأعمال الجامعية في خلق العديد من المهن ومناصب عمل والوظائف مع وزيادة نمو الدخل والمساهمة في تنويع الاقتصاد ورفاهية المجتمع؛

– تعمل حاضنات الأعمال الجامعية على المساعدة على خفض التكاليف وخلق ميزة تنافسية ورفع الإنتاجية ومعدل العائد للمؤسسات الناشئة، وهو ما يجعل رواد الأعمال في حال تحقيق ذلك يُفضِّلُون البقاء في الأماكن التي تظلُّ فيها حاضنات الأعمال الجامعية تقوم بدور المرافق والمساعد لهم؛

[1] انظر:

خالد صالح، عامر سعد أحمد، نصر صالح، **"دور حاضنات الأعمال الجامعية في توجيه الطلبة الخريجين نحو ريادة الأعمال"**، المجلة الدولية للدراسات النفسية والتربوية، الأردن، العدد 09، 2020، ص 136.

وعلاء الدين بوضياف، **"دور حاضنات الأعمال في ترقية العمل المقاولاتي لدى الشباب الجامعي"**، مجلة الباحث الأستاذ للدراسات القانونية والسياسية، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2021، ص 1726 -1727.

– تسعى حاضنات الأعمال الجامعية إلى توفير الوظائف وتحويل البطالة إلى قوة اقتصادية قادرة على العطاء، من خلال دعم المشاريع ونجاحها، والمساهمة في زيادة فرص العمل بخلق مناصب شغل جديدة من خلال المشاريع المحتضنة والمؤسسات المطلقة؛

– تعتمد حاضنات الأعمال الجامعية على البحوث والدراسات الجامعية ومراكز البحث العلمي في مرافقة المشاريع؛

– تساهم في استيراد التكنولوجيا من الدول وتوظيفها وتعزيز استخدامها في المجتمع المحلي ما يخدم الجامعة والاقتصاد المحلي، إضافة إلى تعميم الحوافز على إطلاق المؤسسات وتوظيف الخبرة لنجاحها ودفعها لدخول السوق المحلية والدولية.

ثانيا– أهداف حاضنات الأعمال الجامعية:

في إطار دعم المشاريع المبتكرة والتشجيع على إطلاق المؤسسات الناشئة فإن حاضنات الأعمال الجامعية تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف والغايات، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:[1]

– دعم وتحفيز الأفكار والمشاريع المبتكرة داخل الجامعة وعرضها للمتابعة؛

– إعداد الطلاب وخريجي الجامعة على ريادة الأعمال؛

– إطلاق مؤسسات ناشئة قادرة على خلق قيمة مضافة لإثراء السوق تعود كقيمة مضافة للجامعة؛

– مساهمة الجامعة في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتعمل على نقل التكنولوجيا المتطورة وتعزيز استخدامها؛

– تعظيم الناتج المحلي والمساهمة في التنمية الاقتصادية وذلك بإطلاق منتوجات مبتكرة؛

– الربط بين أصحاب المشاريع في الجامعة مع الممولين والجهات الحكومية وجهات التسويق؛

– حضانة الأفكار المبتكرة وإطلاق مؤسسات ناشئة في الجامعة؛

– زيادة فرص نجاح المشاريع الجديدة؛

– نقل التكنولوجيا وتعزيز استخدامها بصورة تخدم عملية التنمية الاقتصادية؛

---

[1] أنظر:

سوزان محمد المهدي، أشرف محمود أحمد محمود، وشيماء على عباس علي، **"تطوير حاضنات الأعمال الجامعية في مصر على ضوء خبرة حاضنة set squared بالمملكة المتحدة"**، مجلة العلوم التربوية، العدد 05، 2019، ص 106.

وحورية بن عطية، عادل مياح، **"دور حاضنات الأعمال الجامعية في دعم المؤسسات الناشئة"**، مجلة السلام للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 06، العدد 02، 2023، ص 72.

– توطيد العلاقات بين مختلف الجهات المساعدة على تطوير ونجاح المشروع، مثل الجهات التمويلية والتسويقية التنظيمية؛

– تهيئة المناخ الريادي بتوفير كل الوسائل التي تساعد على إطلاق المشاريع؛

– تحويل الأفكار والبحوث إلى منتجات قابلة للتسويق؛

– دعم المهارات لدى حاملي الأفكار والمشاريع الجديدة؛

– توفير بيئة ملائمة لإنشاء المؤسسات وحمايتها وتزويد المجتمع بمشاريع مميزة تساعده على تلبية احتياجاته وتساهم في تطوره.

المطلب الثالث: مراحل احتضان الأفكار في الجامعة

تعمل حاضنات الأعمال الجامعية على توفير الدعم والمرافقة للمشاريع والمؤسسات الناشئة منذ وجودها في شكل فكرة، وبذلك فإن احتضان المشاريع والأفكار على مستوى هذه الحاضنات يمرُّ عبر 03 مراحل رئيسية، تتمثل فيما يلي:[1]

أولا– مرحلة ما قبل الاحتضان:

هي المرحلة الأولى لبداية المشاريع يتم عرض الأفكار من طرف الطلاب بعد مقابلات مع الحاضنة التي تعمل على تقييم الافكار، وبناء خطة عمل لتطويرها بنقل الخبرات الميدانية.

ثانيا– مرحلة الحضانة:

هنا يكمن الدور الأساسي لحاضنة الأعمال، بعد قبول الأفكار المطروحة واحتضانها، الإشراف والتخطيط اللازم لها، وتلقى الدعم اللازم إلى غاية خروجها من الحضانة، أو حتى تصل إلى مرحلة النضج والاستقرار، ويمكن تلخيص أهم الخدمات الأساسية لحاضنة الأعمال الجامعية في:[2]

1– خدمة السكريتاريا: هي الخدمات المقدمة لاستقبال وتنظيم مختلف المراسلات والملفات، وطباعة النصوص....

[1] Djelti.M, Chouam.B, Kourbali.B, **« Etat des incubateurs en Algerie : cas de l'incubateurs de l'inttic d'Oran »**, revue algerienne d'economie et de gestion, vol 09, issue 01, 2016, p 107.

[2] شريفة بوالشعور، **"دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة –دراسة حالة الجزائر"**، مجلة البشائر الاقتصادية، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، 2018، ص 424.

2– تقديم تسهيلات وخدمات ضرورية وأساسية (البنية التحتية): تعمل حاضنات الأعمال على توفير فضاءات عمل جماعي وفردي ملائمة تساعد الطلاب على العمل في ظروف جيدة، كما تقوم بمساعدتهم بمراسلات إلكترونية.

3– خدمات الأعمال: هدف حاضنات الأعمال هو تسهيل إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تعرقل نجاح المؤسسات الناشئة.

4– الربط بين الأعوان الفاعلين: تعمل الجامعة على الاحتكاك بالمؤسسات المختصة لربط ملاك المشاريع الجدد مع غيرهم ممن هم في وضع يُمكِّنُهُم من الاستثمار في بيئة الأعمال.

5– الحصول على التمويل: حاضنات الأعمال تسعى إلى وضع أي مقاول جديد في مناخ ملائم للعمل، بحيث تساعده على توفير التمويل وحشد الموارد اللازمة لمزاولة نشاط أو عمل المؤسسة في ظروف مريحة.

6– بناء علامة تجارية: زيادة معدلات النجاح مرتبطة بإطلاق وبناء علامة تجارية لضمان ديمومة المؤسسة المختصة.

7– التعليم والتكوين لاكتساب المهارات: ترتبط عمل حاضنات الأعمال بالجامعة بتقديم مساعدات في البحث والتدريب وتطوير المنتجات، وكيفية إعداد النماذج الأولى للمقاولين، فهو نموذج متكامل بين الجامعة والحاضنة.

8 –إدارة البرامج: تسعى حاضنة الأعمال إلى إدارة مختلف البرامج المتعلقة بالمؤسسات الناشئة.

ثالثا–مرحلة ما بعد الحضانة:

تتعلق بالابتكار والدعم التكنولوجي والتسويق وتطوير الأعمال كما أن حاضنة الأعمال تكون مستشارة للمؤسسة الناشئة حتى بعد خروجها من الحضانة.

ومن خلال ذلك يتضّح لنا أن الخدمات المتنوعة التي تُقدِّمُها حاضنات الأعمال الجامعية تختلف حسب كل مرحلة من الحضانة وحسب الاحتياج ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3–1) : أهم خدمات حاضنات الأعمال الجامعية في كل مرحلة

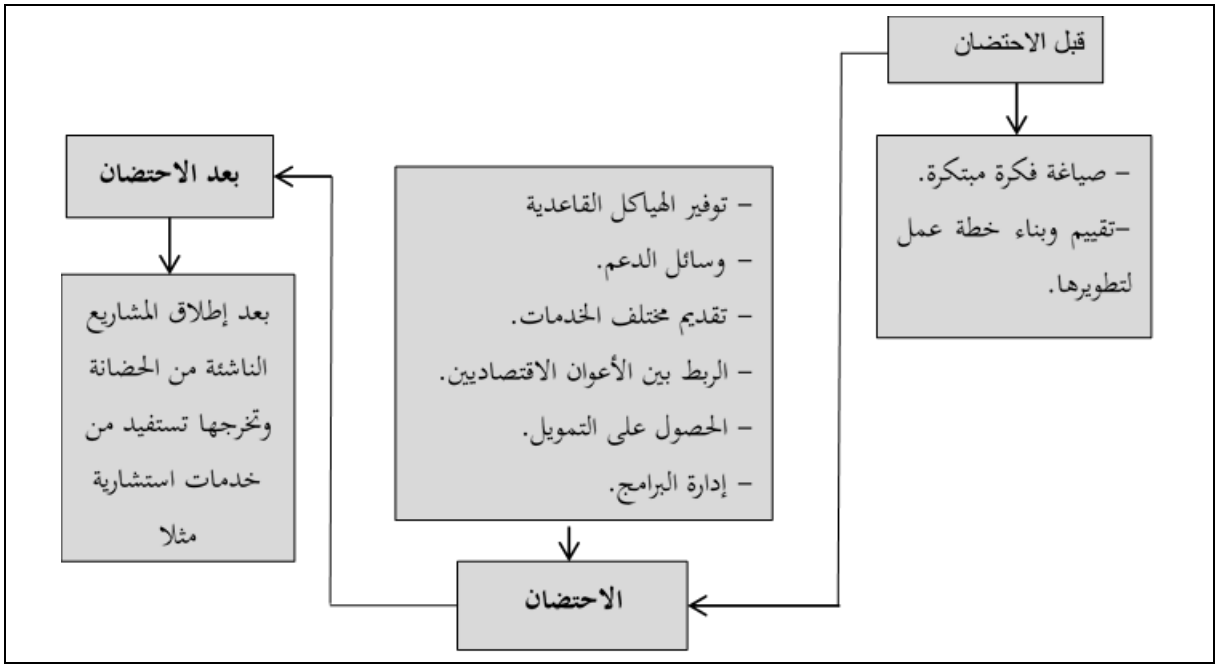

المصدر: عماد تشاتشان،"**مساهمة حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المشاريع الناشئة في الجامعة** "، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه، تخصص إدارة اعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة يحي فارس المدية، الجزائر،2021 -2022. ص73.

يتوافق الشكل السابق مع ما جاء سابقا، حيث أن عملية الحضانة للمؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة على مستوى حاضنات الأعمال الجامعية تمرُّ عبر 03 مراحل رئيسية، يمارس فيها وظائف متعددة خدمة للمشاريع المحتضنة أهمها توفير الحيز المادي وخدمات دعم الأعمال، وذلك في سياق دور حاضنات الأعمال في دفع المشاريع الناشئة نحو خلق القيمة المضافة وتقديم خدمة تتميز بالجودة، وحسب هذا النموذج فإن حاضنة الأعمال الجامعية تقوم بعدة وظائف من أهمها:

1– التدريب: من بين الوظائف التي تقوم بها حاضنات الأعمال الجامعية عملية التدريب، بحيث يتم تدريب المؤسسين وأصحاب الأفكار الذين لم يسعفهم الحظ في معرفة العمل المقاولاتي، بحيث يتم تعليم أبجديات المقاولاتية وريادة الأعمال وغالبا ما تكون قبل بداية الحضانة، أي أن التدريب وفقا لذلك هو عملية تتضمن تزويد الطلاب بالمهارات والقواعد الأساسية التي تساهم في زيادة قدراتهم لتحسين أداءهم، فتقع مسؤولية التدريب على الأساتذة والخبراء في مجال المقاولاتية في حاضنات الأعمال الجامعية، فيكون لهم تأثير هام على اتجاهات الطلاب في طريقة عمل وتسيير مشاريعهم ومؤسساتهم.[1]

[1] سامية دومي، رضية بوشعور، "**التدريب على مستوى حاضنات الأعمال بمؤسسات التعليم العالي استراتيجية جديدة لبعث كفاءات وطنية وتحقيق الإقلاع الاقتصادي**"، مجلة الميادين الاقتصادية، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2022، ص 11.

2– **المرافقة والتوجيه:** بدخول المشروع إلى حاضنة الجامعة يستفيد صاحب المشروع من مختلف الخدمات التي تتيحها الحاضنة خلال المراحل الأولى، ومن بين الوظائف التي تمارسها حاضنات الأعمال الجامعية في هذا الخصوص التوجيه، كما تحظى المشاريع المحتضنة بالرعاية التامة والعمل على حلِّ جميع القيود التي يمكن أن تعيق تقدُّم المشاريع، مع إصلاح أي خطأ أو خلل في مسار إنشاء المؤسسة أو المشروع وتوجيهها نحو الانطلاق السليم.

3– الدعم والتأطير: تُوفِّرُ حاضنات الأعمال الجامعية على مجموعة من التسهيلات لدفع المشاريع من مرحلة إلى مرحلة أخرى، كما تختلف نوعية الخدمات باختلاف المراحل والمتطلبات الضرورية لذلك وتقوم الحاضنة أيضا بمتابعة المؤسسات الناشئة والمشاريع بعد خروجها من الحضانة، مع إيلاء نفس الأهمية ونفس الخدمات لهذه المؤسسات، كما كانت في فترة الحضانة[1].

كما تتميز حاضنات الأعمال بأدوار أخرى يمكن توضيحها الشكل التالي:

الشكل رقم (3–2): الأدوار الأخرى لحاضنات الأعمال الجامعية

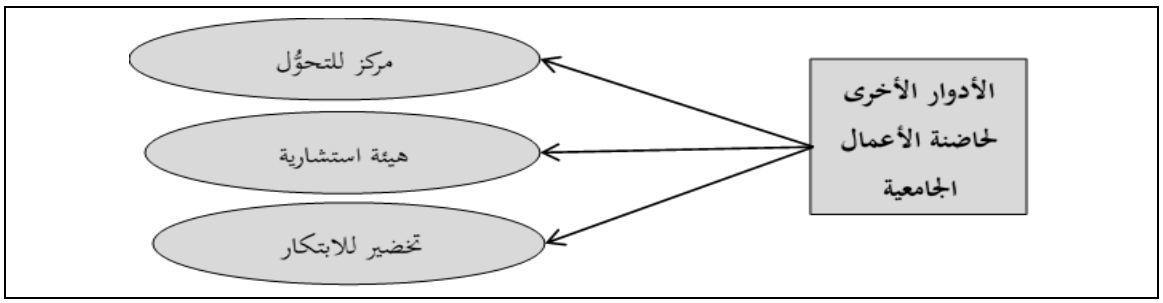

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: –عماد تشاتشان، محمد بولصنام، **البنية العاملية لخدمات حاضنات الأعمال لدى رواد الأعمال المحتملين من الطلبة في كلية العلوم بجامعة يحي فارس المدية**، مجلة الدراسات الاقتصادية، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص 398.

– وفاء سعيدي، ليلى بن منصور، **حاضنات الأعمال كآلية لاستدامة المشاريع المقاولاتية، دراسة حالة لمشتلة المؤسسات –حاضنات –محضنة خنشلة**، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، العدد 46، 2017، ص514

من خلال الشكل السابق يظهر أن حاضنة الأعمال الجامعية يمكن أن تقوم بأدوار أخرى، إضافة إلى دورها الأساسي في احتضان المشاريع وإطلاقها ومن بين هذه الأدوار ما يلي[2]:

[1] Centre for strategy & evaluation services, « **Benchmarking of business incubators** », European Commission Enterprise Directorate-General, Brussels, February 2002, p 30.

[2] انظر: عماد تشاتشان، محمد بولصنام، "**البنية العاملية لخدمات حاضنات الأعمال لدى رواد الأعمال المحتملين من الطلبة في كلية العلوم بجامعة يحي فارس المدية**"، مجلة الدراسات الاقتصادية، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص 398.

ووفاء سعيدي، ليلى بن منصور، **حاضنات الأعمال كآلية لاستدامة المشاريع المقاولاتية، دراسة حالة لمشتلة المؤسسات –حاضنات –محضنة خنشلة**، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، العدد 46، 2017، ص514.

1- مركز تحوُّل: وهي المرحلة الأخيرة التي ناضلت الجامعة والطالب والحاضنة لإطلاق ونجاح المؤسسة، وبالتالي أصبح نموذجا يُقتدى به، وهو بمثابة الحافز والدافع المعنوي للطلاب الآخرين للالتحاق بالحضانة عن طريق طرح أفكارهم. فحاضنات الأعمال الجامعية عبارة عن مركز للتحوُّلِ من فكرة وهي مادة خامة إلى منتوج نهائي، يُسوّقُ لخلق قيمة مضافة واكتساب ميزة تنافسية، فإطلاق المؤسسات تُعدُّ من بين الوظائف التي تقوم بها الحاضنة، فكلما كانت الفكرة مميزة كلما كانت نسبة نجاحها أكبر، فالمسار الذي تُشكِّلُهُ الفكرة داخل الجامعة، تضمنه حاضنات الأعمال الجامعية مع تقديم حزمة من التسهيلات إلى غاية النضج والخروج من الحاضنة.

2- **حاضنات الأعمال الجامعية كهيئة توجيهية واستشارية:** تتمثل في دراسة جدوى الاقتصادية للمشروعات، وتنفيذ استراتيجيات الجودة الشاملة بالإضافة إلى استشارات تسويقية وإدارة الأعمال والمحاسبة، وعند خروج المؤسسة الناشئة من الحضانة، فلا يكتمل عملها بخروجها وإطلاقها رغم الاستقلالية في التسيير التي تمتلكها، تبقى حاضنات الأعمال الجامعية كهيئة استشارية لها تستفيد منها المؤسسات الناشئة حتى بعد خروجها منها، حيث تتيح الجامعة امتيازات للمشاريع الناجحة، من بينها إمكانية مواصلة العمل في الجامعة لسنة أخرى قابلة للتجديد، واستغلال المكاتب الموجودة في المؤسسة الجامعية وكل هياكلها باعتبار أن المنتوج يعود للجامعة، ومن خلال ذلك فإن الجامعة تعمل على توطيد العلاقات بينها وبين طلابها ما يدفعهم للعمل أكثر، ومضاعفة مجهوداتهم لإطلاق مشاريع أخرى تعود بالفائدة للجامعة والاقتصاد الوطني.

3- **حاضنات الأعمال كآلية تحضير للابتكار:** تعمل حاضنات الأعمال على تهيئة مناخ العمل الملائم بتوفير كل الوسائل اللازمة من مكاتب وتجهيزات والتي تُعدُّ من المستلزمات الأساسية للعمل، بحيث يستفيد منها الطلاب حاملي المشاريع في إطار الدعم والمرافقة التي تُقدِّمُها الحاضنة، سعيا منها إلى ضمان السير الحسن لمشاريعهم وحصولهم على كافة التسهيلات الممكنة لتحقيق الاستمرار والنجاح، تعمل حاضنة الأعمال الجامعية على ربط الطلاب بالمقاولين الرياديين والاحتكاك بهم، الشيء الذي يحفزهم على الابتكار بعد اكتشاف أهم المشاكل التي يعاني منها المقاولون، سيكون من أهم العوامل المُحفِّزة للطلاب بمشاركته في حل مشاكل هذه المؤسسات، والاعتماد على بحوثهم في ذلك من جهة وهو بمثابة تحفيز معنوي لهم، إضافة إلى طرح أفكارهم المبتكرة والإبداعية والمساعدة في تطويرها وجعلها مصدرا لتحقيق الميزة التنافسية من جهة أخرى.

المطلب الرابع: تحديات حاضنات الأعمال الجامعية

انطلاقا من فكرة ضرورة مساهمة الجامعة الجزائرية ومشاركتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومشاركتها في تخفيف البطالة، فإن الجزائر قد سعت إلى إعادة إدراج الجامعة وربطها بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي لعلها تكون من بين الحلول الممكنة لمعالجة مختلف المشاكل التي تعاني خاصة مع تزايد الخرجين من الجامعات دون حصولهم على مناصب عمل، وهذا ما دفعها إلى ممارسة أدوار جديدة إلى جانب دورها التقليدي في التدريس والتكوين والبحث العلمي، تم إدراج المقاولاتية وريادة الأعمال ضمن المحتوى السنوي للتكوين الجامعي كخطوات بدائية للتعليم المقاولاتي، بحيث يتعلم الطالب منها الأسس العامة والقواعد الرئيسية للمقاولاتية وريادة الأعمال، وكل ما تعلق بطرح الأفكار وإنشاء المؤسسات والمشاريع وتسييرها، وهذا ما يساهم في تنمية روح المقاولاتية وتشجيعه على دخول هذا المجال، عن طريق العمل على تجسيد أفكاره في أرض الواقع وتحويلها إلى مؤسسات منتجة تعود بالفائدة على المجتمع والاقتصاد.

ويُنتظر من الهيئات الفاعلة في الجامعة من أساتذة وطلاب وإدارة العمل على نجاح مشروع المؤسسات الناشئة في الجامعات، بتوفير كل الوسائل اللازمة وإتاحة المرافق والمنشئات التي تمتلكها (حاضنات الأعمال الجامعية، دار المقاولاتية، مركز دعم الابتكار...) وغيرها من الهيئات التي تعمل على تنفيذ المشاريع.

وبالرغم من أهمية حاضنات الأعمال الجامعية والدور الذي تلعبه في تطوير وترقية المؤسسات الناشئة، فإنها في الجزائر تلاقي العديد من التحدِّيات التي يجب التعامل معها وتجاوزها مستقبلا، إذا ما أرادت الجامعة حقيقة أن تساهم بشكل فعّال في دعم المقاولاتية في الاقتصاد، وتعزيز الابتكار في المجتمع والاقتصاد ودفع الطالب الجامعي نحوها، ويمكن إجمال أهم العوامل التي تُشكِّلُ عراقيل أمام حاضنات الأعمال الجامعية في الجزائر اليوم فيما يلي:[1]

- لا تزال المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال تطبيقات جديدة في بيئة الأعمال والجامعة الجزائرية؛
- نقص الخبرة الكافية مقابل الحاجة الكبيرة لهذه المشاريع لتوافر قدرات وامكانيات بشرية تتمتع بالخبرة الكافية؛
- التأخر التكنولوجي مقارنة بالدول الأخرى؛

[1] انظر:

نفيسة بامحمد، كمال برباوي، مصطفى بن شلاط، **"حاضنات الأعمال كآلية مستحدثة لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر–الواقع والتحديات"**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، الجزائر، المجلد 07، العدد 03، 2020، ص 244.

ولطيفة كلاخي، **واقع حاضنات الأعمال في بعض الدول العربية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسات اقتصادية، الجزائر، المجلد 7، العدد 2، 2013، ص 302.

- لا تزال حاضنات الاعمال الجامعية تحتاج لمرافق أكثر وتجهيزات أخرى؛
- نقص رأس المال المغامر وضعف التمويل؛
- نقص في طرح الأفكار خاصة المبتكرة منها، وذلك لمحدودية المستوى لدى الطلاب في أغلب الجامعات؛
- عدم تأهيل العنصر البشري وضعفه في المجال المقاولاتي وافتقاره للخبرة اللازمة؛
- عدم توفر البيئة الأساسية لإطلاق المؤسسات فكلما توفرت البيئة على الشروط كلما ازدادت نسب نجاح المؤسسات مما يصعب على الحاضنة القيام بمهامها، فالدور الذي تقوم حاضنات الأعمال هو تسخير مختلف عوامل النجاح من أجل إنجاح هذه المؤسسات ودعمها لزيادة فرص نموها.

المبحث الثاني: تقديم عينة من حاضنات الأعمال الجامعة ومنهجية الدراسة

تعتبر حاضنات الأعمال الجامعية مصلحة تابعة لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، استحدثت في السنوات الأخيرة وهي الفكرة التي تدعم التوجه الجديد للجامعة، بحيث تخضع جميعها لنفس القوانين والتشريعات، يكمن مهامها في استقبال ومرافقة المشاريع الابتكارية في الجامعة، بحيث تقوم بدعم أصحاب المشاريع الابتكارية وتقديمها لخدمات في كل المراحل وفي مجالات مختلفة مثل التكوين، الاستشارة، والتوجيه إلى غاية إطلاقها كمؤسسة قادرة على خلق القيمة المضافة، بحيث تم تعميم فكرة إنشاء حاضنات الأعمال الجامعية في مختلف جامعات الوطن وفق مراسيم تنفيذية مختلفة.

المطلب الأول: تقديم حاضنات الأعمال لجامعة البويرة، بومرداس ومسيلة

" وفقا لأحكام المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 12-293 المؤرخ في 02 رمضان سنة 1433، الموافق ل 21 يوليو سنة 2012، تنشا مصلحة مشتركة للبحث في شكل حاضنة "وهو السند القانوني لإنشاء حاضنات الأعمال وتحديد مختلف المؤسسات التي تعتبر طرفا بالنسبة للحاضنة في المادة رقم 2 ومختلف فروعها في المادة 3.

أولا– حاضنة أعمال جامعة البويرة:

بمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 14 فيفري 2022، يتضمن إنشاء هيئة مشتركة للبحث تسمى الحاضنة لدى جامعة البويرة يوجد مقرها بالقطب الجامعي، تعمل على مرافقة الأفكار المطروحة من الطلاب ولها علاقة مباشرة بالبحث وتجسيدها ميدانيا من خلال تقديم حزمة من الخدمات لحاملي المشاريع، كالتكوين الاستشارة والتوجيه إلى غاية إطلاق المؤسسة الناشئة وتم تدشينها من طرف وزير التعليم العالي الدكتور بن زيان عبد الباقي.

ثانيا– حاضنة أعمال جامعة بومرداس:

بمقتضى القرار الوزاري الصادر في 08 أكتوبر 2020 المتضمن إنشاء هيئة مشتركة للبحث لدى جامعة بومرداس وتسمى" الحاضنة" يوجد مقرها داخل جامعة بومرداس بجانب مديرية الجامعة، حيث قام وزير التعليم العالي والبحث العلمي آنذاك الدكتور بن زيان عبد الباقي بتدشينها يوم الثاني عشر من شهر ذي القعدة عام 1441هـ الموافق ل الرابع من شهر جويلية سنة 2020، وتعد هذه الحاضنة من بين الحاضنات الخاضعة لسلطة الوكالة الوطنية لتقيم نتائج البحوث والتطور التكنولوجي والبالغ عددها سبعة، تسعى هذه الحاضنة إلى ربط نتائج البحوث بإنشاء

مؤسسات مبتكرة، كما تعمل على دعم المشاريع المبتكرة ومرافقتها إلى غاية إطلاقها كمؤسسات قادرة على خلق القيمة المضافة.[1]

ثالثا– حاضنة أعمال جامعة مسيلة:

بمقتضى القرار الوزاري رقم 182 الصادر في 27 ماي 2019 أنشات حاضنة الأعمال بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، وتعتبر أول حاضنة داخل الجامعة في الجزائر، ثم توسعت في باقي الجامعات مثل البليدة ورقلة وقالمة، تتبع إداريا للوكالة الوطنية لنتائج البحث العلمي والتطوير، تعمل حاضنات أعمال جامعة مسيلة بمرافقة رواد أعمال من ذوي الكفاءات والمؤهلات الجامعية (طلاب وباحثين) الذين بإمكانهم تسخير التقنيات التكنولوجية الحديثة لإطلاق مشاريع مبتكرة ومؤسسات ناشئة.[2]

يمكن استعراض لمختلف الإمكانيات التي تحوز عليها حاضنات الاعمال الجامعية السابقة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3–1): الإمكانيات المادية لحاضنات الأعمال الجامعية لكل من البويرة –بومرداس ومسيلة

جامعة البويرة	جامعة بومرداس	جامعة المسيلة
– مكتب كبير خاص بطرح الأفكار – قاعات الاجتماعات ذات سعة 30 شخص. – مساحة كبير تفوق 400 "Kitchenette"m – **معدات وتجهيزات:** تتمثل في الحواسب، طابعات ومختلف الأجهزة الحديثة.	– هياكل قاعدية وتحتوي على قاعة الاجتماعات – مرفق الاستراحة (كافتيريا). – **معدات وتجهيزات:** وسائل تكنولوجية حديثة والمتمثلة من الحواسب أجهزة أخرى.	– قاعة كبيرة تحتوي على مكاتب عمل. – قاعات الاجتماعات **– معدات وتجهيزات:** أجهزة الحواسب، طابعات ومكاتب.

المصدر: من إعداد الباحث.

[1] صالحي سالمة، **دور حاضنات الاعمال الجامعية في مرافقة المشاريع الناشئة –دراسة حالة جامعتي المسيلة وبومرداس**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر، المجلد 14، العدد 01، 2021، ص 120

[2] أسماء بللعما، مرجع سبق ذكره، ص209.

يتبين لنا من خلال الجدول السابق أن حاضنات الأعمال الجامعية تم تزويدها بتجهيزات جديدة وحديثة وهياكل قاعدية تساعد على العمل في ظروف ملائمة، وكما تعتبر هذه الإمكانيات المسخرة دعما حقيقيا تساهم في توفير الخدمات للمشاريع المحتضنة لزيادة فرص نجاحها.

المطلب الثاني: منهج الدراسة التطبيقية

يتناول هذا المطلب عرض الدراسة التطبيقية من خلال وصف دقيق للمنهجية المتبعة باعتباره محورا مهما، يتم من خلاله الوصول إلى الأهداف المسطرة للدراسة، والإجابة عن الإشكالية الأساسية لها بعد الوصول إلى النتائج وتقييم الفرضيات، كما نعرف من خلال هذا المطلب بمجتمع وعينة الدراسة التي تم اختيارها.

أولا– منهج الدراسة:

بغرض الوصول إلى هدف الدراسة والاجابة على الإشكالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري وهو المنهج الملائم لوصف متغيرات الدراسة، وذلك بالاستعانة بمختلف المراجع كالكتب المقالات، الأطروحات .... كما تم استخدام المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي وذلك بتحليل البيانات الإحصائية المستخرجة من spss، واستنتاج ما يمكن استنتاجه وتفسير النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

ثانيا– مجتمع وعينة الدراسة:

من أجل اختيار العينة المناسبة للدراسة لابد من تحديد مجتمع أولا والمتوافق مع الظاهرة المدروسة ثم يتم تحديد العينة، وسنتطرق للأسباب التي جعلتنا نختار العينة.

1– مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الطلاب الجامعين أصحاب المشاريع الناشئة والمسجلين ضمن قرار 1275 في حاضنات الأعمال الجامعية لكل من جامعات (البويرة – بومرداس –مسيلة)، ويعتبر هذا المجتمع المناسب للدراسة أين يمكن اختبار الفرضيات. من بين أسباب اختيار هذا المجتمع:

– اختيار الطلاب الذين اثبتوا توجههم المقاولاتي بالأفعال على أرض الواقع، وأثبتوا تحويل نيتهم المقاولاتية إلى سلوك فعلي لإطلاق المؤسسات الناشئة في الجامعية.

– يمكن من خلال هذا المجتمع قياس أثر المتغير المستقل على المتغير التابع، ويمكن تحديد العلاقة بينهما.

2– عينة الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة قصدية الهدف منها الوصول إلى معرفة أثر التكوين الجامعي في التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر، لهذا الغرض اخترنا عينة مناسبة لهذه الظاهرة محل الدراسة، قام الباحث باختيار عينة من مجتمع الدراسة تتكون من طلاب أصحاب المشاريع المسجلون ضمن قرار 1275 في حاضنات الاعمال الجامعية (البويرة –بومرداس، مسيلة)، تتألف عينة الدراسة من 230 طالب من مختلف التخصصات، حيث تم استفاءهم الشروط والتي تم تحديدها بمجتمع الدراسة، والعينة المستهدفة كانت الأكثر ملائمة لقياس متغيرات الدراسة.

المطلب الثالث: مصادر جمع البيانات واختبار صدق وثبات اداة الدراسة

سنتطرق في هذا المطلب إلى مصادر جمع البيانات والمعلومات التي اعتمدنا عليها للوصول إلى الهدف، بالإضافة إلى تحديد أداة الدراسة المعتمدة عليها والمناسبة للإجابة عن الإشكالية بعد تحليل النتائج المتحصلة عليها.

أولا – مصادر جمع البيانات

تم بالاستعانة بمصادر مختلفة ومتنوعة والتي كانت متاحة لجمع المعلومات والبيانات والتي يمكن أن نستعرضها فيما يلي:

1– المصادر الأولية لجمع البيانات: لإعداد الجانب النظري للدراسة والتعريف بمتغيراتها والمام الدراسة بكل الجوانب الضرورية لها اعتمدنا على مختلف المراجع العربية والأجنبية، الكتب، الاطروحات، المقالات والدراسات السابقة التي تناولت وعالجت الموضوع، وتم الاعتماد على مواقع البحث على شبكة الانترنيت،

2– المصادر الثانوية لجمع البيانات: اعتمدت الدراسة على استبيان موزع على طلاب أصحاب المشاريع الناشئة والمسجلين ضمن قرار 1275 والمنخرطين في حاضنات الأعمال الجامعية المذكورة سابقا.

3– المصادر الأخرى: تم الاعتماد على أسلوب المقابلة بهدف الحصول على بعض المعلومات من الحاضنات الأعمال الجامعية والضرورية للدراسة.

ثانيا– أداة الدراسة:

لجمع مختلف البيانات اعتمدت الدراسة على الاستبيان كوسيلة لجمع المعلومات والذي يناسب دراستنا لتحقيق أهدافها، تم إعداده وتصميمه بالاستعانة بالدراسات السابقة وتم عرضه على المحكمين المختصين، إذا يعتبر

أداة لجمع البيانات الأولية من العينة المستهدفة، كما تم الاستعانة بالمقابلة للحصول على بعض المعلومات اللازمة للدراسة، وهي أداة تزيد من فك الغموض عن بعض التساؤلات وتزيد من مصداقية المعلومات المتحصل عليها.

يتكون الاستبيان من فقرات، له مقدمة تستعرض فيها التعريف بالدراسة وأهميتها وتشجيع الفئة المعنية بالجواب على هذا الاستبيان، وأنه لا يستعمل إلا لغرض البحث العلمي وفقط وسيتعامل بالسرية المطلقة مع توضيح لكيفية الإجابة، وقد كانت هذه الفقرات مفصلة لمتغيرات الدراسة ومنتظمة وفق محاورها، واحتوى استبيان الدراسة على الجزء الأول والمتمثل عن المعلومات الشخصية للمجيب أو المعني أما الجزء الثاني يتكون من محورين، فالمحور الأول يتمثل في المتغير المستقل أما المتغير الثاني يتمثل في المتغير التابع، وكان تصميمه على الشكل التالي:

– **المعلومات الشخصية**: وتتمثل في صفة الفرد المجيب عن الاستبيان (الجنس –السن –المستوى التعليمي – الجامعة –الكلية بالإضافة للتخصص).

– **المحور الأول**: يمثل هذا المحور المتغير المستقل وهو التكوين الجامعي يتكون من ستة أبعاد فرعية وهي: زيادة التحصيل المعرفي، تعديل وتصحيح السلوك، الإرشاد والاستشارة والتوجيه، إعداد المهارات المختصة بشكل أمثل، زيادة المكتسبات الثقافية، تطوير البحث العلمي.

– **المحور الثاني**: خصص هذا الجزء لأسئلة خاصة بالمتغير التابع والمتمثل في التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة والمتكون من ثلاثة أبعاد وهي التعليم المقاولاتي في الجامعة، المساهمة في إطلاق مؤسسة ناشئة، أهمية حاضنات الأعمال في احتضان فكرتك.

أما بخصوص النموذج المعتمد لطرح الأسئلة اعتمدنا على النموذج لكرت الخماسي الذي يتضمن سلم من خمس مستويات مرتبة (1) إلى (5) وهي كالتالي: غير موافق بشدة (1)، غير موافق (2)، محايد (3)، موافق (4)، موافق بشدة (5).

ثالثا– صدق وثبات أداة الدراسة:

في هذا المطلب يتم التطرق إلى التحقق من صدق أداة الدراسة، فصحة النتائج ودقتها مرتبط ارتباطا وثيقا بصدق أداة الدراسة بشكل كبير، ومن ثم التأكد من ثبات أداة الدراسة.

1–صدق أداة الدراسة: يتمثل صدق أداة جمع البيانات في مدى قدرتها على قياس موضوع الدراسة وإمكانية الاعتماد عليه لتحقيق الهدف الذي وضع من أجله، أي إلى أي درجة تصلح أداة جمع البيانات (الاستبيان) لقياس الغرض الذي وضعت من أجله.

أ– الصدق الظاهري: يقصد به الحكم على صلاحية استعمال الأداة لجمع البيانات من حيث ارتباطها بالموضوع المراد قياسه ومدى مناسبة أداة الدراسة ومدى صلاحيتها لتحقيق الهدف، وذلك بعد عرضه على الأساتذة المحكمين والمختصين في المجال من أجل مراجعته وإصدار القرار، حيث قمنا بعرض الاستبيان بصورته الأولية على عدد من المحكمين المختصين ذوي الصلة بالموضوع والبالغ عددهم (11 أستاذ) ذوي الخبرة الكافية كما هو موضح في الملحق رقم (03) من أجل أخذ وجهات نظرهم والاستفادة من أراءهم والأخذ بعين الاعتبار بالملاحظات فيما يخص العدد، الترتيب، الصياغة وأسلوب عرضها، والتزم الباحث بتعديله وتصحيحه قبل الاعتماد عليه بصفة نهائية في جمع المعلومات وفق لملاحظات المحكمين ليخرج الاستبيان بصورته النهائية كما هو موضح في الملحق رقم (02).

ب– الصدق البنائي: للتأكد منه تم حساب معاملات الارتباط بين الأبعاد والمتغير كما يوضحه الجدولين اللاحقان:

الجدول رقم (3–2): اختبار الصدق البنائي لمتغير التكوين الجامعي

المتغير المستقل	الابعاد	معامل الارتباطPERSON	مستوى الدلالة Sig
التكوين الجامعي	X_1	**0.653**	**0.001**
	X_2	**0.740**	**0.001**
	X_3	**0.710**	**0.001**
	X_4	**0.708**	**0.001**
	X_5	**0.594**	**0.001**
	X_6	**0.729**	**0.001**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائيا وتراوحت قيمتها بين (0.594) و(0.729)، وهذا يعني وجود علاقة ارتباط موجبة ومتوسطة بين الابعاد (x_1، x_2، x_3، x_4، x_5، x_6) ومتغير التكوين الجامعي ومنه فإن متغير التكوين الجامعي يتميز بالصدق (العبارات المشكلة لكل بعد متناسقة مع الهدف العام للمحور) إذن هو مناسب لقياس ما وضع لقياسه في الأصل.

الجدول رقم (3–3): اختبار الصدق البنائي لمتغير التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة

المتغير التابع	الابعاد	معامل الارتباطPERSON	مستوى الدلالة Sig
التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة	Y_1	**0.887**	**0.001**
	Y_2	**0.849**	**0.001**
	Y_3	**0.770**	**0.001**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق تظهر أن كل معاملات الارتباط دالة معنويا وتتراوح قيمتها بين (0.770) و (0.887)، وهذا ما يعني وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية بين الابعاد (Y_1، Y_2، Y_3) ومتغير التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة، وبالتالي فإن المتغير يتميز بالصدق (العبارات المشكلة لكل بعد متناسقة مع الهدف العام للمحور) وهو مناسب لقياس ما وضع لقياسه في الأصل.

2– ثبات أداة الدراسة:

يقصد به أن أداة الدراسة تقدم نفس النتائج إذ تم الاعتماد عليها أو إعادة استخدامها مرة أخرى في ظروف جيدة وملائمة[1]، ومن أجل التحقق من ثبات أداة الدراسة تم استخدام معامل (أفا كرونباخ)، حيث تكون نتيجة المقياس مقبولة إذا كانت القيمة بحدود (0.6)، وكلما اقتربت القيمة (100٪) دل هذا على أعلى درجات ثبات لأداة الدراسة المستخدمة، بينما تكون نتيجة المقياس ضعيفة إذا كانت قيمة معامل الثبات أقل من (0.6) ونوضح ذلك في الجدول التالي:

الجدول (3–4): معامل الثبات لأبعاد المحور الأول (ألفا كرونباخ)

	الفقرات	عدد الفقرات	ألفا كرونباخ
البعد الأول	يعتبر التكوين الذي تتلقاه حافزا للبحث العلمي	04	0.782
	يكسبك تكوينك الالتزام بالدقة والموضوعية في بحثك عن المعرفة		
	سمح لك تكوينك الجامعي بتعلم طريقة البحث عن المعلومات في المكتبات ومصادر المعرفة الأخرى		
	طور تكوينك الجامعي من مهاراتك وقدراتك المعرفية		
البعد الثاني	يساعدك تكوينك الجامعي على تحديد أهدافك بدقة	04	0.771
	يدفعك تكوينك الجامعي نحو الاجتهاد والمثابرة في تحقيق أهدافك		
	يساهم التكوين الجامعي في تعديل سلوكك نحو الأفضل		
	يركز تكوينك الجامعي على إكسابك القدرة على الإبداع والابتكار		
البعد الثالث	تخصصك الحالي يتوافق مع مؤهلاتك	05	0.795
	تخصصك الحالي كان اختيارك		
	تلقيت الدعم والإرشاد من طرف الأساتذة خلال تكوينك الجامعي		
	ساعدت مكتسباتك من التكوين الجامعي في تطوير وجهات نظر جديدة		
	ساهم التكوين الجامعي في تأهيلك لاتخاذ القرارات المناسبة		
البعد الرابع	يتوافق تكوينك الجامعي مع متطلبات سوق العمل		

[1] مدحت أبو النصر، قواعد ومراحل البحث العلمي "دليل ارشادي في كتابة البحوث واعداد رسائل الماجستير والدكتوراه"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، ط1 ،2004، ص184.

	تتوافق مؤهلاتك العلمية مع ما تتطلبها وظيفتك المستقبلية	04	0.690
	يسمح تكوينك الجامعي بإكسابك مهارات علمية وفنية		
	تتوافق برامج التكوين الجامعي مع التطورات التكنولوجية		
البعد الخامس	يدفعك تكوينك الجامعي نحو الانفتاح نحو العالم	04	0.765
	يسمح تكوينك الجامعي بالاطلاع على ثقافات أخرى		
	يساعدك تكوينك الجامعي على اكتساب القدرة على التكيف مع الثقافات الأخرى		
	ينمي تكوينك الجامعي قدرتك على تعلم لغات أخرى		
البعد السادس	يزودك تكوينك الجامعي بالقدرة على استخدام البيانات والأرقام	04	0.589
	يكسبك تكوينك الجامعي مهارات تسمح لك باستخدام تكنولوجيا المعلومات لحل مشكلاتك البحثية		
	يسمح تكوينك الجامعي بتطوير مهاراتك العلائقية		
	يزودك تكوينك الجامعي مهارات العرض والإقناع في تقديم بحوثك العلمية		
المحور الأول		25	0.889

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج برنامج SPSS

يتضح لنا من الجدول السابق الذي يمثل أبعاد المحور الأول أن قيم معامل الثبات تتراوح بين (0.589-0.795)، وكانت قيم أبعاد الستة التي تمثل هذا المحور كالتالي:

(0.782، 0771، 0.795 ،0.690، 0.765) وقد كانت كلها تفوق المعدل الأدنى المتعارف عليه في العلوم الاجتماعية، أما البعد السادس فقيمته (0.589) لم تتجاوز هذه القيمة ما يدل على أن هذه القيمة متوسطة لهذا البعد إلا أنها متقاربة مع قيمة الحد الأدنى للمعيار المعتمد عليه.

الجدول رقم (3–5): قيم الثبات لأبعاد المحور الثاني (قيم الفا كرونباخ)

البعد	الفقرات	عدد الفقرات	الفا كرونباخ
البعد الأول	ساعدتك البرامج التكوينية على الإلمام بكافة جوانب المقاولاتية	12	0.892
	للبرامج التكوينية دور في تحديد توجهك نحو ممارسة العمل المقاولاتي		
	تحوي البرامج التكوينية مقاييس حول المقاولاتية وكيفية إنشاء وإدارة المشاريع		
	تساهم نماذج المشاريع الناجحة في مجال المقاولاتية التي يعرضها الأساتذة في دفعك لإنشاء مؤسسة ناشئة		
	تتوافق البرامج التكوينية مع التغيرات الحالية التي تدعو إلى الإبداع، الإبتكار والمقاولاتية		
	ساهمت البرامج التكوينية في تكوين خلفية لديك حول تسيير مشروع ما		
	توضح البرامج التكوينية كيفية وضع خطط عمل واضحة لبلوغ أهداف مشروعك		
	تساهم البرامج التكوينية في توعيتك وتحسيسكم بأهمية المقاولاتية في الوقت الراهن		

	تمنح لك الجامعة فرصة المشاركة في المسابقات المنظمة لاختيار أحسن الأفكار الإبداعية		
	ساهمت فعاليات الأسبوع العالمي للمقاولاتية المقام بجامعتك في تحفيزك على التفكير في انشاء مشروعك الخاص		
	تنظم جامعتك ملتقيات وأيام دراسية حول المقاولاتية وريادة الأعمال		
	تنظم جامعتك لقاءات دورية مع هيئات الدعم لتوجيه الطلبة نحو المقاولاتية		
البعد الثاني	تملك الرغبة في إطلاق مؤسسة ناشئة	07	0.784
	ساهم تكوينك الجامعي في توليد الرغبة المقاولاتية لديك		
	نظمت جامعتك تظاهرات علمية لشرح القرار المتعلق بمشروع إشاء مؤسسة ناشئة 1275		
	شاركت في فعاليات التظاهرات العلمية المتعلقة بالقرار 1275		
	ساهمت التظاهرات العلمية في جامعتك من جذب اهتمامك نحو موضوع المقاولاتية		
	تتلقى الدعم والتحفيز من طرف الأساتذة لإنشاء مؤسسة ناشئة		
	مكنك تكوينك الجامعي من اكتساب صفة تحمل المخاطرة والخوض في تجربة مؤسسة ناشئة		
البعد الثالث	تم قبول فكرتك الإبداعية من طرف لجنة التقييم لاستيفائها الشروط اللازمة	8	0.845
	قدمت الحاضنة لك الدعم والاستشارة اللازمة لإنشاء مؤسستك		
	تقدم الحاضنة معلومات متعلقة بإنشاء مؤسستك الخاصة من طرف أساتذة مختصين في المجال		
	ساعدك تكوينك في الحاضنة على اكتساب مهارات جديدة والإلمام بجوانب أخرى في المقاولاتية وإدارة المشاريع		
	تنظم الحاضنة دورات تدريبية لحاملي المشاريع حول كيفية إعداد مذكرة تخرج مؤسسة ناشئة		
	يقدم الأساتذة المؤطرين والمكونين الدعم اللازم للطلبة حاملي المشاريع		
	ساهمت الحاضنة في توفير الدعم المالي للطلبة حاملي المشاريع لتجسيد أفكارهم على أرض الواقع		
	ساهمت الحاضنة في السير الحسن لمراحل إنشاء مؤسستك الخاصة		
المحور الثاني		27	0.920

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من الجدول السابق يتضح لنا أن قيم معامل الثبات لأبعاد المحور الثاني تتراوح بين (0.784-0.892)، بحيث يتكون هذا المحور من ثلاثة أبعاد وكانت قيمه كالتالي: (0.892 ،0.784، 0.845) مرتبة على التوالي، وكانت كلها تفوق المعدل الأدنى المشار اليه سابقا، وكلما اقتربت القيم من 1 دل على أعلى درجة من الثبات، مما يدل إمكانية الاعتماد عليها.

الجدول رقم (3–6): قيم ثبات المحاور والاستبيان

المحور	العدد	الفا كرونباخ
المحور الأول	25	0.889
المحور الثاني	27	0.820
الاستبيان	52	0.941

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

بعدما تم عرض في الجدولين السابقين قيم الثبات للأبعاد المحاور وتحليل القيم المتحصل عليها، فإن القيم المتحصل عليها والمعروضة في الجدول السابق لمعامل الثبات جد مقبولة للمحورين وتفوق الحد الأدنى للمعيار المعتمد عليه وكلا النتيجتين تتقارب من الواحد، كما أن قيمة ألفا كرومباخ للاستبيان بلغت (0.941) وهذا ما يدل على ثبات أداة الدراسة ويمكن الاعتماد عليها لإجراء التحليل الاحصائي للدراسة.

رابعا– اختبار التوزيع الطبيعي:

سيتم في هذا المطلب إجراء اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة إذ تتبع التوزيع الطبيعي أو لا، انطلاقا من الفرضيات التالية:

- (H_0): تنص هذه الفرضية على أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة مستوى المعنوية (sig)أقل من 0.05.
- (H_1): تنص هذه الفرضية على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة مستوى المعنوية (sig)أكبر من 0.05.

تظهر نتائج الاختبار في الجداول التالي الذي يحدد نوع الاختبارات التي سيتم الاعتماد عليهما.

1– اختبار التوزيع الطبيعي للتكوين الجامعي والتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة:

بالاعتماد على الاختبارين **(**Kolmogorov-Smirnov [a]**) (**Shapiro-Wilk**)** تتضح لنا النتائج التالية والمبينة في الجدول التالي والخاص باختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرين:

الجدول (3–7): اختبار التوزيع الطبيعي للتكوين الجامعي والتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة:

Tests de normalité						
	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
التكوين الجامعي	,037	230	,200*	,993	230	,311
التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة	,043	230	,200*	,994	230	,510
*. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.						
a. Correction de signification de Lilliefors						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS V 27

من خلال الجدول رقم (3-7) وحسب اختبار (Kolmogorov-Smirnov[a]) يتبين أن القيمة الإحصائية لمتغير التكوين الجامعي هي (0.037) ومستوى الدلالة الإحصائية لها (Sig = 0.200)، وهي أكبر من (0.05)، وحسب اختبار (Shapiro-Wilk) بلغت (0.993) ومستوى الدلالة الإحصائية لها (Sig =0.311) وهي أكبر من (0.05)، أي أن بيانات المتغير المستقل تتبع التوزيع الطبيعي.

كما يتبين أن القيمة الإحصائية لمتغير التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة حسب اختبار (Kolmogorov-Smirnov[a]) هي (0.043) ومستوى الدلالة الإحصائية لها (Sig = 0.200) وهي أكبر من (0.05)، كما بلغت قيمة نفس المتغير حسب اختبار (Shapiro-Wilk) (0.994) ومستوى الدلالة الإحصائية لها (Sig =0.510) وهي أكبر من (0.05) أي أن بيانات المتغير التابع تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي نقبل الفرضية (H_1) ونرفض (H_0)، أي أن متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.

المبحث الثالث: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الاستبيان

بعد التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبيان) وحساب معامل الثبات لها، تأتي مرحلة توزيع الاستبيان على أفراد العينة أين تم توزيع 270 نسخة من الاستبيان في شكلها الورقي والاستعانة بالاستبيان الالكتروني في كل من (البويرة – بومرداس –مسيلة)، تم استرجاع 220 استبيان من اصل 270 نسخة موزعة أي 50 استبيان ضائع، وتم الاستغناء عن 15نسخة لعدم صلاحيتها للتحليل، ليتم الحصول على 205 نسخة ورقية صالحة للدراسة إلى جانب حصولنا على إجابات إلكترونية من أفراد العينة تقدر ب 25 استبيان، لتبقى بذلك 230 نسخة من المجموع الإجمالي وهي النسخة المعتمدة عليها في التحليل الإحصائي لتحليل البيانات التي تم جمعها والمكونة من إجابات عينة الدراسة، وتعتبر هذه المرحلة من بين مراحل البحث الميداني والتي على أساسها تم بناء نتائج دراستنا الميدانية التي تسعى إلى معرفة دور التكوين الجامعي في التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة، وسيتم التطرق إلى عرض الخصائص الوصفية وسمات عينة الدراسة وذلك بحساب التكرارات والنسب للمتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة، ثم تحليل النتائج المتحصل عليها بعد جمعها وفي المرحلة الأخيرة يتم اختبار صحة الفرضيات من عدمها.

المطلب الأول: التحليل الوصفي للعينة

يبدأ التحليل من خلال عرض صفات العينة محل الدراسة والمعنية بالإجابة على الاستبيان، تتضمن المتغيرات الديمغرافية والتي تتشكل من الجنس، السن، المستوى التعليمي، الجامعة الانتماء، الكلية والتخصص، في هذا المطلب نسعى إلى توضيح توزيع أفراد هذه العينة انطلاقا من الإجابات المتحصلة عليها والمتعلقة بالبيانات الشخصية.

أولا– توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس: يتضح هذا التوزيع من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3–8): توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث الجنس

الجنس	التكرار	%النسبة
ذكر	92	40
أنثى	138	60
المجموع	230	100

الشكل (3–3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS V 27

يمثل الجدول رقم (3-8) وصف جنس أفراد العينة كما هو موضح ومقسوم بين ذكر وأنثى، بحيث تتكون أفراد العينة من (230 فرد) من بينهم (40 % ذكر) و(60 % أنثى) وهي الفئة المستهدفة والمتمثلة من أصحاب المشاريع الناشئة والمنخرطين في حاضنات الأعمال الجامعية لكل من البويرة، بومرداس ومسيلة وهي الفيئة المجيبة على الاستبيان، ومن خلال الشكل رقم (3-3) يتضح لنا أن الحيز الذي تشغله المرأة أكبر مقارنة بالذكر هذا راجع إلى اجتهادها وتفوقها في الآونة الأخيرة في مختلف الأدوار التي أوكلت لها، خصوصا بعد أن عملت العديد من الهيئات والأطراف الناشطة في مجال حقوق المرأة على تغير مكانة المرأة في البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومشاركتها في مختلف الأدوار وأصبح قرار دخولها في مجال ما غير مقيد بقانون ما وإما يبقى القرار في حريتها الشخصية وهذه النتائج تعبر على ذلك.

ثانيا– توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث السن: يُوضِّحُ الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب السن:

الجدول (3–9): توزيع أفراد العينة حسب السن

السن	التكرار	النسبة %
22-18	82	35.7
30-23	113	49.1
أكثر من 30	35	15.2
المجموع	230	100

الشكل رقم (3–4): توزيع أفراد العينة حسب السن

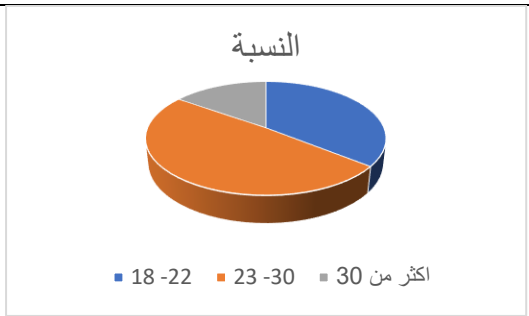

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS V 27

انطلاقا من هذا الجدول رقم (3-9) يتضح لنا أن الفئة الثانية أي (23 – 30) هي الفئة التي تمثل الأغلبية، تقارب نصف أفراد العينة بنسبة (49.1 %)، ثم تأتي فئة (18 -22) بنسبة (35.7 %)، وأن الفئتين السابقتين في الجامعة غالبا لا تكون مرتبطة بالعمل مما يدفعهم إلى البحث عن فرص للشغل أو إطلاق مؤسسات في الجامعة، أما الفئة الثالثة (أكثر من 30) فتمثل نسبة (15.2%) لأن معظم الطلاب في هذه الفئة مرتبطة بالعمل ولا تهتم بإطلاق المشاريع في الجامعة.

ثالثا– المستوى التعليمي: يندرج المستوى التعليمي ضمن البيانات الشخصية والغرض منه معرفة التأهيل العلمي لكل أفراد العينة، ومن هي الفئة المهتمة أكثر بإطلاق المؤسسات الناشئة وهذا ما نستعرضه من الجدول التالي:

الجدول (3–10): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة %
ليسانس	49	21.3
ماستر	170	73.9
دكتوراه	11	4.8
المجموع	230	100

الشكل (3–5): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

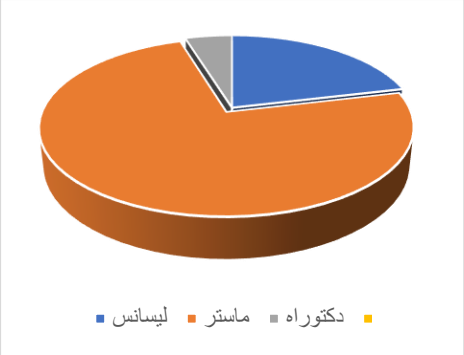

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS V 27

من خلال الجدول السابق نستنتج أن توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى العلمي، كان بنسبة أكبر لطلاب الماستر بنسبة قدره (73.9%)، وهي الفئة المهتمة بإطلاق المشاريع الناشئة في الجامعة أكثر من الفئات الأخرى، وهذا ما يمكن أن نفسره بأنهم مقبلون على التخرج والحصول على شهادة الماستر، وأن احتمال مزاولة الدراسة في الطور الثالث ضعيف نظرا لمناصب المفتوحة في الدكتوراه في كل تخصص والعدد الهائل من الخرجين من الماستر، ولذلك تكون لهم فرصة إطلاق مؤسسة ناشئة في الجامعة بدل التخرج والبحث عن العمل لسنوات، أما الفئة الأولى أي الليسانس لا يزال في رأيهم فرص أخرى يمكنهم بإطلاق مشاريع عند مزاولتهم الدراسة في طور الماستر، وبفهم أكثر لمحتوى قرار إطلاق المؤسسات الناشئة في الجامعة تكون نسبتهم أكثر، وكانت نسبة هذه الفئة (21.3%) من أفراد عينة الدراسة، أما الفئة الثالثة نجد أغلب طلبة الدكتوراه منشغلين باستكمال أعمالهم البيداغوجية هذا ما تفسره النتائج السابقة.

رابعا– جامعة الانتماء: تتوزع أفراد عينة الدراسة في ثلاث جامعات أين تم توزيع الاستبيان فيها وتتمثل في كل من جامعة البويرة، بومرداس ومسيلة وكان توزيع هذه الفيئة في الجامعات السابقة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (3–11): توزيع أفراد العينة حسب الجامعة

الجامعة	التكرار	النسبة%
البويرة	91	39.6
بومرداس	82	35.7
مسيلة	57	24.8
المجموع	230	100

الشكل (3–6): توزيع أفراد العينة حسب الجامعة

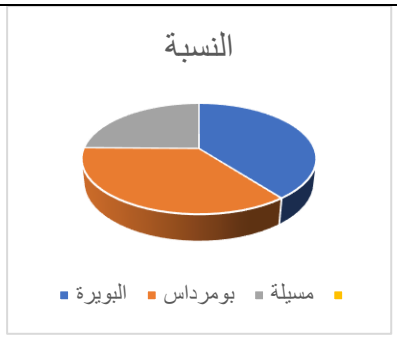

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS V 27

تُوضِّحُ النتائج أعلاه توزيع الاستبانات المسترجعة عبر مجتمع الدراسة، وقد تم استرجاع 91 استبيان وهي القيمة الأكبر، وهذا ما يمكن أن نفسره بارتباطي يوميا مع الحاضنة في هذه الجامعة وكانت نسبتها (39.6%)، ثم تأتي جامعة بومرداس ب 82 استبيان تقريبا بنفس النسبة أي ب (35.7%) أين تواصلنا مع الفئة المعنية خلال الأيام التكوينية الإجبارية لطلاب المشاريع التي تم تنظيمها في الجامعة، وتوصلنا إلى استرجاع نسبة 57 استبيان من جامعة مسيلة (ورقيا والكترونيا) وكانت بنسبة (24.8%).

خامسا– الكلية: سنتطرق في هذا الجزء إلى توضيح انتماء أفراد عينة الدراسة إلى الكلية وذلك حسب تخصصهم، فالعينة متكونة من 230 فرد مقسم على تسع كليات كما يظهره الجدول التالي:

الجدول (3–12): توزيع أفراد العينة حسب الكلية

الكلية	التكرار	النسبة%
كلية العلوم والعلوم التطبيقية	42	18.3
كلية العلوم الطبيعية والحياة وعلوم الأرض	61	26.5
كلية التكنولوجيا	24	10.4
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير	58	25.2
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية	13	5.7
كلية الحقوق والعلوم السياسية	23	10
كلية الآداب واللغات	5	2.2
علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية	3	1.3
علوم إسلامية	1	0.4
المجموع	230	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS V 27

يتضح من الجدول أعلاه أن أفراد العينة ينتمون إلى كليات مختلفة وكل حسب تخصصه، فمن خلال الجدول نلاحظ وجود تسعة كليات، يتفاوت فيما بينها حسب انتماء المنخرطين في الحاضنة مثلا كلية العلوم الطبيعية والحياة تستحوذ على نسبة أكبر من العينة بنسبة (26.5%)، ثم تليها كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير وبنسبة أقل عنها حيث قد بلغت نسبتها(25.2%)، كما بلغت نسبة الطلاب المنتمون لكلية العلوم والعلوم التطبيقية والمنخرطين في حاضنات الأعمال الجامعية للجامعات محل الدراسة نسبة (18.3%)، ويمكن تفسير هذه النتائج على أن التخصصات التي تندرج ضمن هذه الكليات لها علاقة مباشرة مع المقاولاتية مقارنة بالأخرين، مما سمح لهم بالحصول على هذه النتائج.

ثم تليها كلية التكنولوجيا وكلية الحقوق العلوم السياسية بنسبة (10.4%) و(10%) على التوالي أي ب (24) و (23) منخرط في الحاضنات ولهم مشاريع، ثم تأتي كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية الآداب واللغات، علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية ثم كلية العلوم الإسلامية بالنسب التالي على التوالي: (5.7 %)، (2.2%)، (1.3%)، (0.4%).

سادسا– التخصص: سنحاول من خلال هذا الجدول عرض لمختلف تخصصات أفراد العينة والتي بلغ عددها أكثر من 60 تخصص من كليات وجامعات مختلفة:

الجدول (3–13): توزيع أفراد العينة حسب التخصص

التخصص	التكرار	النسبة	التخصص	التكرار	النسبة
أنظمة الاعلام الالي	14	6.1	إدارة مالية	3	1.3
هندسة النظم المعلوماتية	5	2.2	مالية وتجارة دولية	2	0.9
هندسة الحاسوب	1	0.4	مقاولاتية	8	3.5
تطوير الويب انفوغرافيا	2	0.9	محاسبة وجباية	4	1.7
كمياء عضوية	2	0.9	مالية ومحاسبة	5	2.2
كمياء صيدلانية	1	0.4	محاسبة وتدقيق	1	0.4
هندسة الطاقة المتجددة	1	0.4	قانون عام	4	1.7
تكنولوجيا الأغذية ومراقبة الأغذية	4	1.7	قانون خاص	9	3.9
علوم فلاحية	1	0.4	قانون الاسرة	1	0.4
إنتاج وتغذية حيوانية	6	2.6	قانون جنائي وعلوم جنائية	3	1.3
بيئة والمحيط	2	0.9	قانون الأعمال	3	1.3
بيو كمياء تطبيقية	13	5.7	علاقات دولية	2	0.9

بيو تكنولوجيا الدقيقة	1	0.4	اتصال وعلاقات عامة	7	3
بتكنولوجيا وعلم الأمراض الجزئي	2	0.9	إعلام واتصال	3	1.3
التغذية وعلم الأغذية	8	3.5	دعوة وإعلام	1	0.4
بيولوجيا	6	2.6	علم الاجتماع وتنظيم العمل	1	0.4
البيئة الحضرية	1	0.4	لسانيات عربية	1	0.4
جودة المنتجات وسلامة الاغذية	3	1.3	لسانيات تطبيقية	1	0.4
كمياء البيئة	3	1.3	تربية وسندات فورية	1	0.4
ميكرو بيولوجيا تطبيقية	10	4.3	لسانيات عامة	2	0.9
كمياء حيوية تطبيقية	5	2.2	نشاط تربوي بدني	2	0.9
هندسة مدنية	4	1.7	التدريب البدني النخبوي	1	0.4
هندسة الطرائق	2	0.9	رياضيات وإعلام الي	1	0.4
هندسة الميكانيك الطاقوية	2	0.9	تربية خاصة	1	0.4
كهرو تقني صناعي	4	1.7	هندسة ميكانيكية	4	1.7
شبكة اتصالات سلكية ولاسلكية	6	2.6	تكنولوجيا المعلومات	1	0.4
إلكترونيك	3	1.3	هندسة الأنظمة المضمنة	2	0.9
إدارة أعمال	16	7	ميكاترونيك	3	1.3
تسويق	9	3.8	هندسة البيئة المطبقة على المحروقات	1	0.4
محاسبة ومراجعة	2	0.9	بيئة حضرية	3	1.3
مالية المؤسسة	9	3.9	علم اجتماع الجريمة والانحراف	1	0.4
المجموع				230	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS V 27

يتضح لنا من الجدول رقم (3-13) والذي يمثل توزيع أفراد العينة حسب التخصص، أن تخصصات حاملي المشاريع مختلفة ومن كليات مختلفة، وهذا ما يدل باهتمام كل التخصصات بمشروع إطلاق المؤسسات الناشئة، وهذه النتائج مرشحة للارتفاع أكثر في السنوات المقبلة نظير الجهد الذي تقوم بها الجامعة و الهيئات المعنية بمتابعة المشاريع الناشئة، ويتضح من الجدول أن التخصصات التابعة للعلوم التطبيقية والعلوم الاقتصادية والعلوم الطبيعية والحياة أكثر حضورا في الحاضنة نظرا لطبيعة المقاييس والبرامج المعتمد عليهما في التدريس والتي تساعد بالتوجه نحو الابتكار والمقاولاتية، ثم تأتي تخصصات أخرى بنسب متقاربة فيما بينها، حيث أن كل التخصصات لها نفس الفرص في إطلاق المؤسسات الناشئة وأن قرار 1275لم يستثني أي تخصص.

المطلب الثاني: العرض والتحليل الاحصائي لمحاور الاستبيان

سيتم في هذا المطلب عرض وتقيم درجات الموافقة واتجاهات أفراد العينة لكل محور من محاور الاستبيان، وقد تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة مع ضبط الأهمية النسبية عند كل فقرة.

أولا– تحليل فقرات المحور الأول للاستبيان (التكوين الجامعي):

نسعى إلى معرفة مستويات التكوين الجامعي في الجزائر من خلال تحليل فقرات المحور الأول للاستبيان والمتعلق بالتكوين الجامعي، تم الاعتماد على مقياس لكارت الخماسي لتحديد الأهمية النسبية عن طريق حساب قيم المتوسط الحسابي لكل فقرة، وتم تعين الحدود بالنسب وفق العلاقة الأتية: الحد الأعلى –الحد الادنى /عدد الحدود أي 5– 5/1 =0.8.

– **الحد الأول**: غير موافق بشدة (1) وبالتالي يكون مجال الحد الأول 1 – 1.79 بمستوى ضعيف جدا

– **الحد الثاني**: غير موافق (2) وبالتالي يكون مجال الحد الثاني 1.80–2.59 بمستوى ضعيف

– **الحد الثالث**: محايد (3) ويكون مجال الحد الثالث 2.60–3.39 بمستوى متوسط

– **الحد الرابع**: موافق (4) ويكون مجال الحد الرابع 3.40–4.19 بمستوى مرتفع

– **الحد الخامس**: موافق بشدة (5) ويكون مجال الحد الخامس 4.20–5 بمستوى مرتفع جدا

الجدول (3–14): مقياس لكارت الخماسي

الإتجاه (الأهمية النسبية)	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المستوى	1	2	3	4	5
المتوسط الحسابي	1.79-1	2.59-1.80	3.39-2.60	4.19-3.40	5-4.20

المصدر: عز حسين عبد الفتاح،" **مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي**"، خوارزمية العلمية للنشر والتوزيع، جدة السعودية، 2007، ص 541.

بالاعتماد على مخرجات spss كانت نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد محور التكوين الجامعي كما يلي:

الجدول (3–15): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات التكوين الجامعي

	الفقرات	التكرار	غير موافق جدا	غير موافق	محايد	موافق	موافق جدا	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه	الترتيب
المحور الأول											
البعد الأول											
	V111	ن	7	11	21	152	39	3.89	0.847	موافق	3
		ت	3	4.8	9.1	66.1	17				
	V112	ن	4	11	17	150	48	3.99	0.796	موافق	2
		ت	1.7	4.8	7.4	65.2	20.9				
	V113	ن	10	31	22	107	60	3.77	1.112	موافق	4
		ت	4.3	13.5	9.6	46.5	26.1				
	V114	ن	2	12	23	128	65	4.05	0.818	موافق	1
		ت	0.9	5.2	10	55.7	28.3				
	X1				زيادة التحصيل المعرفي			**3.92**	**0.701**	**موافق**	/
البعد الثاني											
	V121	ن	9	20	46	112	43	3.70	0.999	موافق	3
		ت	3.9	8.7	20	48.7	18.7				
	V122	ن	5	21	37	123	44	3.78	0.933	موافق	1
		ت	2.2	9.1	16.1	53.5	19.1				
	V123	ن	8	25	35	123	39	3.70	0.991	موافق	2
		ت	3.5	10.9	15.2	53.5	17				
	V124	ن	12	24	42	114	38	3.62	1.046	موافق	4
		ت	5.2	10.4	18.3	49.6	16.5				
	X2				تعديل وتصحيح السلوك			**3.69**	**0.764**	**موافق**	/
البعد الثالث											
	V131	ن	13	10	23	123	61	3.91	1.022	موافق	2
		ت	5.7	4.3	10	53.5	26.5				
	V132	ن	9	30	16	92	83	3.91	1.141	موافق	3
		ت	3.9	13	7	40	36.1				
	V133	ن	20	19	31	109	51	3.66	1.166	موافق	4
		ت	8.7	8.3	13.5	47.5	22.2				
	V134	ن	6	8	31	132	53	3.95	0.860	موافق	1
		ت	2.6	3.5	13.5	57.4	23				
	V135	ن	9	16	54	122	29	3.63	0.928	موافق	5

				12.6	53	23.5	7	3.9	ت		
/	موافق	0.896	3.84	الإرشاد الإستشارة والتوجيه						X3	
البعد الرابع											
3	موافق	1.150	3.64	56	88	49	21	16	ن	V141	
				24.3	38.3	21.3	9.1	7	ت		
1	موافق	1.090	3.79	64	94	45	14	13	ن	V142	
				27.8	40.9	19.6	6.1	5.7	ت		
2	موافق	0.926	3.77	44	119	43	19	5	ن	V143	
				19.1	51.7	18.7	8.3	2.2	ت		
4	محايد	1.226	3.21	33	74	59	36	28	ن	V144	
				14.3	32.2	25.7	15.7	12.2	ت		
/	**موافق**	**0.794**	**3.60**	إعداد المهارات المختصة بشكل أمثل						X4	
البعد الخامس											
1	موافق	0.988	3.78	51	109	47	14	9	ن	V151	
				22.2	47.4	20.4	6.1	3.9	ت		
3	موافق	0.996	3.60	35	107	59	18	11	ن	V152	
				15.2	46.5	25.7	7.8	4.8	ت		
4	موافق	0.978	3.54	29	110	57	25	9	ن	V153	
				12.6	47.8	24.8	10.9	3.9	ت		
2	موافق	1.057	3.66	47	102	46	25	10	ن	V154	
				20.4	44.3	20	10.9	4.3	ت		
/	**موافق**	**0.770**	**3.64**	المكتسبات الثقافية						X5	
البعد السادس											
3	موافق	0.930	3.74	37	131	34	22	6	ن	V161	
				16.1	57	14.8	9.6	2.6	ت		
2	موافق	0.973	3.77	46	120	36	21	7	ن	V162	
				20	52.2	15.7	9.1	3	ت		
4	موافق	0.913	3.60	29	112	66	15	8	ن	V163	
				12.6	48.7	28.7	6.5	3.5	ت		
1	موافق	0.997	3.83	58	109	37	19	7	ن	V164	
				25.2	47.4	16.1	8.3	3	ت		
/	**موافق**	**0.638**	**3.73**	تطوير البحث العلمي						X6	
/	**موافق**	**0.528**	**3.74**	التكوين الجامعي						X	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS V 27

يبين الجدول السابق عرض لنتائج التي تحصلنا عليها بعد حسابنا لبعض المؤشرات وتم ترتيب العبارات وفق للمتوسط الحسابي والانحراف المعياري بعد تعين اتجاه الفقرات وفق سلم لكارت الخماسي.

1- البعد الأول:

من خلال الجدول رقم (3-15) نلاحظ أن كل العبارات المكونة لهذا البعد في اتجاه موافق، والقيمة الأكبر من المتوسط الحسابي تعود للعبارة الرابعة من البعد الأول "طور تكوينك الجامعي من مهارتك وقدراتك المعرفية" بمتوسط حسابي (4.05) وانحراف معياري (0.818)؛

تم تأتي عبارة "يكسبك تكوينك الالتزام بالدقة والموضوعية في بحثك عن المعرفة " بمتوسط حسابي (3.99) وانحراف معياري (0.796) وهي العبارة الثانية من البعد الأول؛

بحيث أن العبارتان السابقتان تدلان أن هناك إجماع من أفراد العينة على أن التكوين الذي يتلقاه يساهم في زيادة التحصيل المعرفي بحيث يساهم في تطوير القدرات المعرفية ويتميز بالدقة والموضوعية؛

وتليها العبارة "يعتبر التكوين الذي تتلقاه حافزا للبحث العلمي" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.89) وانحراف معياري (0.847) وبنفس الاتجاه؛

وحلت أخيرا عبارة " سمح لك تكوينك الجامعي بتعلم طريقة البحث عن المعلومات في المكتبات ومصادر المعرفة الأخرى" بمتوسط حسابي (3.77) وانحراف معياري (1.112) وباتجاه موافق؛

وهذا ما يشير إلى إدراك أفراد العينة لأهمية التكوين في زيادة التحصيل المعرفي لديهم، وعلية سجل بعد "زيادة التحصيل المعرفي" متوسط حسابي (3.92) وانحراف معياري (0.701) واتجاه موافق، وهذا يدل أن أفراد العينة لديهم إجماع على توفر بعد زيادة التحصيل المعرفي في الجامعات محل الدراسة.

2- البعد الثاني:

احتلت العبارة الثانية من البعد الثاني للمحور الأول "يدفعك تكوينك الجامعي نحو الاجتهاد والمثابرة في تحقيق اهدافك" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.78) بانحراف معياري (0.999)، وتليها العبارة "يساهم التكوين الجامعي في تعديل سلوكك نحو الأفضل" بمتوسط حسابي (3.70) وبانحراف معياري (0.991)؛

كلتا العبارتان كانتا في اتجاه موافق ما يدل عل أن هناك توافق بين أفراد العينة في العبارتان وكانت درجة الإجماع أكبر من الفقرتين اللتان تشكلان نفس البعد، أين احتلت العبارة "يساعدك تكوينك الجامعي في تعديل سلوكك نحو الأفضل" المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.70) وانحراف المعياري (0.999)، حيث أن كلا العبارتان

الثانية والثالثة لهما نفس متوسط الحسابي إلا أن الانحراف المعياري للفقرة التي احتلت المرتبة الثانية أقل من الفقرة التي احتلت المرتبة الثالثة؛

وتأتي في المرتبة الأخيرة العبارة التالية "يركز تكوينك الجامعي على إكسابك القدرة على الإبداع والابتكار" بمتوسط حسابي (3.62) وانحراف معياري (1.046)، وكان الإجماع من طرف أفراد العينة في الفقرتين الأخيرتين بدرجة أقل من الفقرتين الأوليتين على أن "يساهم التكوين في تعديل السلوك نحو الأفضل" أين كان الإجماع ولكن ليس بنفس النسبة أين يركز التكوين على إكساب الطالب صفة القدرة على الابتكار والإبداع وكان اتجاه كل العبارات موافق؛

كما سجل بعد" تعديل وتصحيح السلوك" متوسط حسابي (3.62) وانحراف معياري (0.764) واتجاه موافق، ما يعبر عن إجماع أفراد العينة بإن التكوين يساهم في تعديل السلوك وتصحيحه في الجامعات محل الدراسة.

3- البعد الثالث:

جاء ترتيب فقرات البعد الثالث من المحور الأول حسب الترتيب الظاهر في الجدول، حيث احتلت العبارة التالية "ساعدت مكتسباتك من التكوين الجامعي في تطوير وجهات نظر جديدة " المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.95) وانحراف معياري (0.860)، وتليها عبارة "تخصصك الحالي يتوافق مع مؤهلاتك" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.91) وانحراف معياري (1.022)، وأن هذا الأخير هو معيار الذي حدد ترتيبها في البعد (لها نفس متوسط مع العبارة الثالثة)، حيث أن من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أن هناك توافق في الفقرتين على أن التكوين يساهم في تطوير وجهات نظر جديدة وتبني تفكير منطقي، كما أن أفراد العينة كان لهم إجماع بأن تكوينهم الحالي يتوافق مع مؤهلاتهم وقدراتهم؛

واحتلت عبارة "تخصصك الحالي كان اختيارك" المرتبة الثالثة بنفس المتوسط الحسابي مع الفقرة السابقة (المرتبة الثانية) بانحراف معياري (1.141) وكان أكبر من نفس العبارة السابقة، ثم تليها العبارة "تلقيت الدعم والإرشاد من طرف الأساتذة خلال تكوينك الجامعي" بمتوسط حسابي (3.66) وانحراف معياري (1.166)، أين كان درجة التوافق بدرجة أقل من العبارات السابقة رغم نفس الاتجاه؛

وتحتل في المرتبة الأخيرة العبارة "ساهم التكوين الجامعي في تأهيلك لاتخاذ القرارات المناسبة" بمتوسط حسابي (3.63) وانحراف معياري (0.928) واتجاه موافق، وكان الإجماع في العبارة الأخير بدرجة أقل أي هناك من يرى من أفراد العينة أن لم يساهم التكوين الجامعي في اتخاذ القرار المناسب، ولم يكن الإجماع لديهم في العبارتين الأوليتين؛

كما سجل بعد "الإرشاد والاستشارة والتوجيه" متوسط حسابي (3.84) وانحراف معياري (0.896) واتجاه موافق، ما يعبر عن إجماع أفراد العينة أن للتكوين دور في الإرشاد الاستشارة والتوجيه في الجامعات محل الدراسة.

4- البعد الرابع:

من خلال نفس الجدول جاء ترتيب فقرات البعد الرابع على النحو التالي حيث أخذت الفقرة التالية " تتوافق مؤهلاتك العلمية مع ما تتطلبها وظيفتك المستقبلية" المرتبة الأولى حسب أفراد العينة، حيث أن هناك إجماع أن هناك توافق بين المؤهلات المكتسبة وما هو مطلوب في المستقبل في الوظيفة التي يشغلونها وكان بمتوسط حسابي (3.79) وبانحراف معياري (1.090)؛

تلي ذلك العبارتان "يسمح تكوينك الجامعي بإكسابك مهارات علمية وفنية "و" يتوافق تكوينك الجامعي مع متطلبات سوق العمل في المرتبة الثانية والثالثة وبمتوسط حسابي (3.77) و(3.64) وانحراف معياري (0.926) و(1.150) على التوالي وباتجاه موافق، بحيث أن هاتان العبارتان الأخيرتين رغم نفس الاتجاه مع العبارة الأولى إلا أن الإجماع من طرف أفراد العينة كان أقل من الفقرة الأولى؛

ثم تليها الفقرة "تتوافق برامج التكوين الجامعي مع التطورات التكنولوجية" بمتوسط حسابي (3.21) وانحراف معياري (0.996) وكان الاتجاه محايد، وكان الإجماع متوسط، حيث أن أفراد العينة التزم بالحياد فيما يخص التوافق بين التكوين الجامعي والتطورات التكنولوجية؛

كما سجل بعد تطوير المهارات المختصة بشكل أمثل متوسط (3.60) وانحراف معياري (0.794) واتجاه موافق، ما يعبر عن إجماع أفراد العينة أن للتكوين دور تطوير المهارات المختصة بشكل أمثل في الجامعات محل الدراسة

5- البعد الخامس:

يتشكل البعد الخامس من المحور الأول من أربع فقرات تترتب فيما بينها وفق لمؤشر المتوسط الحسابي والانحراف المعياري من خلال الجدول السابق الذي يمثل عرض لنتائج التحليل الاحصائي للمتوسط الحسابي والانحراف المعياري؛

يظهر لنا أن العبارة التالية "يدفعك تكوينك الجامعي نحو الانفتاح نحو العالم" تحتل المرتبة الأولى أين كان الإجماع بأن التكوين الجامعي الذي يتلقاه أفراد العينة يساعدهم على التعرف أكثر على أبعاد أخرى وعالمية كما يمكنهم من اكتشاف أشياء جديدة وكانت تستحوذ على أكبر متوسط بلغ (3.78) وانحراف معياري (0.988)؛

ثم تليها الفقرة "ينمي تكوينك الجامعي قدرتك على تعلم لغات أخرى" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.66) وبانحراف معياري (1.057)، وكان هناك اتفاق شبه جماعي من أفراد العينة حول إمكانية تعلم لغات

أجنبية، أما في المرتبة الثالثة تعود للعبارة " يسمح تكوينك الجامعي على تعلم لغات أخرى" بمتوسط حسابي (3.60) وبانحراف معياري (0.996)؛

وتأتي في المرتبة الرابعة الفقرة التالية "يساعدك تكوينك الجامعي على اكتساب القدرة على التكيف مع الثقافات الأخرى" بمتوسط حسابي (3.54) وانحراف المعياري (0.978)، وكان الإجماع أقل حول الفقرتين الأخيرتين من الأولى من أفراد العينة رغم نفس اتجاههم؛

كما سجل بعد المكتسبات الثقافية متوسط حسابي (3.64) وانحراف معياري (0.770) واتجاه موافق وهذا ما يعبر عن إجماع أفراد العينة أن للتكوين دور في زيادة المكتسبات الثقافية في الجامعات محل الدراسة.

6- البعد السادس:

جاء ترتيب فقرات البعد السادس لهذا المحور وكما يظهره الجدول أعلاه، فالمرتبة الأولى تعود للفقرة "يزودك تكوينك الجامعي مهارات العرض والإقناع في تقديم بحوثك العلمية" بمتوسط حسابي (3.83) وانحراف معياري (0.638)، وتأتي في المرتبة الثانية "يكسبك تكوينك الجامعي مهارات تسمح لك باستخدام تكنولوجيا المعلومات لحل مشكلاتك البحثية" بمتوسط حسابي (3.77) وانحراف معياري (0.973) واتجاه موافق؛

وقد كانت إجابات أفراد العينة متوافقة بالإجماع على الفقرتين على أن للتكوين الجامعي دور في إعداد البحوث وكيفية العرض باستخدام أليات ومهارات تجعل من الطرف الأخر يقنع بسهولة من خلال وضوح الفكرة والفهم، كما يمكن لأفراد العينة حل مشكلاتهم البحثية باستخدام تكنولوجيا مثل البحث في منصة البحث؛

وتأتي في المرتبة الثالثة عبارة "يزودك تكوينك الجامعي بالقدرة على استخدام البيانات والأرقام "بمتوسط حسابي (3.74) وانحراف معياري (0.930) باتجاه موافق، وتعود المرتبة الأخيرة للفقرة التالية "يسمح تكوينك الجامعي بتطوير مهاراتك العلائقية" بمتوسط حسابي (3.60) وانحراف معياري (0.913)، وهذا ما يدل على أن أفراد العينة لديهم إجماع أقل في الفقرتين الأخيرتين رغم نفس اتجاه كل عبارات البعد؛

كما سجل بعد تطوير البحث العلمي متوسط حسابي (3.74) وانحراف معياري (0.638) واتجاه موافق، وهذا ما يعبر عن إجماع أفراد العينة أن للتكوين دور في تطوير البحث العلمي في الجامعات محل الدراسة.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن مستوى المقياس العام لفقرات المحور الأول " **التكوين الجامعي** "بلغ متوسطها الحسابي (3.74) وبانحراف معياري (0.528) وهذا ما يدل بموافقة أفراد العينة بفقرات أبعاد هذا المحور.

ثانيا– تحليل فقرات المحور الثاني للاستبيان (التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة):

نسعى إلى معرفة مستويات التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر من خلال تحليل فقرات المحور الثاني للاستبيان، والمتعلق بالتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر اعتمادا على مخرجات spss، وكانت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذا المحور كما يلي:

الجدول (3–16): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة

المحور الثاني										
البعد الأول										
الفقرات	التكرار	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه	الرتبة
211V	ن	18	25	64	101	22	3.37	1.056	محايد	12
	ت	7.8	10.9	27.8	43.9	9.6				
212V	ن	9	16	49	137	19	3.61	0.883	موافق	10
	ت	3.9	7	21.3	59.6	8.3				
213V	ن	6	15	33	142	34	3.80	0.865	موافق	6
	ت	2.6	6.5	14.3	61.7	14.8				
214V	ن	8	11	32	128	51	3.88	0.925	موافق	4
	ت	3.5	4.8	13.9	55.7	22.2				
215V	ن	10	12	44	118	46	3.77	0.972	موافق	8
	ت	4.3	5.2	19.1	51.3	20				
216V	ن	7	13	41	133	36	3.77	0.887	موافق	7
	ت	3	5.7	17.8	57.8	15.7				
217V	ن	7	17	33	129	44	3.81	0.934	موافق	5
	ت	3	7.4	14.3	56.1	19.1				
218V	ن	8	11	31	126	54	3.90	0.931	موافق	3
	ت	3.5	4.8	13.5	54.8	23.5				
219V	ن	14	17	54	106	39	3.60	1.047	موافق	11
	ت	6.1	7.4	23.5	46.1	17				
2110V	ن	13	14	58	102	43	3.64	1.034	موافق	9
	ت	5.7	6.1	25.2	44.3	18.7				
2111V	ن	7	12	31	119	61	3.93	0.939	موافق	1
	ت	3	5.2	13.5	51.7	26.5				
2112V	ن	7	9	42	114	58	3.90	0.927	موافق	2
	ت	3	3.9	18.3	49.6	52.2				
Y1	التعليم المقاولاتي في الجامعة						**3.74**	**0.643**	**موافق**	/

البعد الثاني										
221V	ن	5	1	13	64	147	4.51	0.808	موافق بشدة	1
	ت	2.2	0.4	5.7	27.8	63.9				
222V	ن	7	15	36	92	80	3.97	1.021	موافق	3
	ت	3	6.5	15.7	40	34.8				
223V	ن	10	6	22	109	83	4.08	0.974	موافق	2
	ت	4.3	2.6	9.6	47.4	36.1				
224V	ن	15	30	52	88	45	3.51	1.140	موافق	7
	ت	6.5	13	22.6	38.3	19.6				
225V	ن	5	14	47	122	42	3.79	0.887	موافق	5
	ت	2.2	6.1	20.4	53	18.3				
226V	ن	17	15	39	105	54	3.71	1.120	موافق	6
	ت	7.4	6.5	17	45.7	23.5				
227V	ن	9	15	44	99	63	3.83	1.027	موافق	4
	ت	3.9	6.5	19.1	43	27.4				
Y2	**المساهمة في إطلاق مؤسسة ناشئة**						**3.91**	**0.661**	**موافق**	/
البعد الثالث										
231V	ن	7	6	45	89	83	4.02	0.969	موافق	1
	ت	3	2.6	19.6	38.7	36.1				
232V	ن	3	10	47	112	58	3.92	0.863	موافق	3
	ت	1.3	4.3	20.4	48.7	25.2				
233V	ن	5	8	37	121	59	3.96	0.868	موافق	2
	ت	2.2	3.5	16.1	52.6	25.7				
234V	ن	3	8	46	125	48	3.90	0.811	موافق	5
	ت	1.3	3.5	20	54.3	20.9				
235V	ن	5	11	37	123	54	3.91	0.882	موافق	4
	ت	2.2	4.8	16.1	53.5	23.5				
236V	ن	5	12	34	129	50	3.90	0.873	موافق	6
	ت	2.2	5.2	14.8	56.1	21.7				
V237	ن	29	18	101	63	19	3.11	1.086	محايد	8
	ت	12.6	7.8	43.9	27.4	8.3				
V238	ن	5	11	97	81	36	3.57	0.887	موافق	7
	ت	2.2	4.8	42.2	35.2	15.7				
Y3	**أهمية حاضنات الأعمال الجامعية في احتضان فكرتك**						3.78	0.629	موافق	
Y	**التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة**						3.80	0.542	موافق	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج برنامج SPSS V 27

يبين الجدول السابق عرض نتائج التي تحصلنا عليها بعد حسابنا لبعض المؤشرات، وتم ترتيب العبارات وفق للمتوسط الحسابي والانحراف المعياري بعد تعين اتجاه الفقرات وفق سلم لكارت الخماسي لمحور التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة.

1- البعد الأول:

فجاء ترتيب فقرات البعد الأول من هذا المحور وفق اعلى متوسط حسابي والذي يعود لعبارة "تنظم جامعتك ملتقيات وأيام دراسية حول المقاولاتية وريادة الأعمال بمتوسط حسابي (3.93) وبانحراف معياري (0.939) وباتجاه موافق؛ وتأتي العبارة الثانية "تنظم جامعتك لقاءات دورية مع هيئات الدعم لتوجيه الطلبة نحو المقاولاتية" بمتوسط حسابي (3.90) وانحراف معياري (0.927) وباتجاه موافق؛ وتعود المرتبة الثالثة للفقرة " تساهم البرامج التكوينية في توعيتك وتحسيسكم بأهمية المقاولاتية في الوقت الراهن بنفس متوسط حسابي مع الفقرة الثانية وبانحراف معياري أكبر منها حيث بلغ (0.931)؛

ومن خلال هذه النتائج المتحصلة عليها فان أفراد العينة يتفقون بالإجماع على العبارات أو الفقرات السابقة في اتجاه واحد، حيث أن الجامعات محل الدراسة تقوم بأيام تحسيسية عن طريق برمجة أيام دراسية ولقاءات دورية تسعى من خلالها إلى جذب انتباه الطلاب وتشجيعهم للدخول في عالم المقاولاتية؛

وقد حلّت في المرتبة الرابعة الفقرة "تساهم نماذج المشاريع الناجحة في مجال المقاولاتية التي يعرضها الأساتذة في دفعك لإنشاء مؤسسة ناشئة" بمتوسط حسابي (3.88) وانحراف معياري (0.925) وبأهمية نسبية مرتفعة، وهنا أيضا كان إجماع أفراد العينة على أن حاضنات الأعمال الجامعية محل الدراسة تقوم بتشجيع الطلاب نحو إنشاء مؤسسات ناشئة عن طريق عرض بعض المشاريع الناجحة والاحتكاك بين أصحابها بالطلاب وهذا ما سيدفعهم للتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة؛

كما جاءت العبارتين " توضح البرامج التكوينية كيفية وضع خطط عمل واضحة لبلوغ اهداف مشروعك " و"تحتوي البرامج التكوينية مقاييس حول المقاولاتية وكيفية إنشاء وإدارة المشاريع" المرتبة الخامسة والسادسة على التوالي وبمتوسط حسابي (3.81) و(3.80) وانحراف معياري (0.934) و (0.865) على التوالي، وجاء التوافق من أفراد العينة على أن البرامج التكوينية المعمول بها لها علاقة بالمقاولاتية، مثلا في العلوم الاقتصادية هناك تخصصات متعلقة بالمقاولاتية مثل" إدارة أعمال– تسويق– المحاسبة– المقاولاتية– تقييم المشاريع– إدارة مالية) ونفس الشيء للكليات الأخرى، وكما يمكن للبرامج المعمول بها أن تساعدك على فهم ووضع المعالم الكبرى لمشروعك؛

وتأتي في المرتبة السابعة والثامنة وعلى التوالي وبنفس المتوسط الحسابي العبارتين " ساهمت البرامج التكوينية في تكوين خلفية لديك حول تسيير مشروع ما" و"تتوافق البرامج التكوينية مع التغيرات الحالية التي تدعوا إلى الإبداع، الابتكار والمقاولاتية" حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.77) وانحراف معياري (0.887) و (0.972) على التوالي وباتجاه موافق وكان الإجماع أقل مقارنة بالفقرات الأولى أي صحيح أن البرامج المعمول بها تدفعك للتعرف على معالم المقاولاتية وتكون بدرجة فعالة وتكون بدرجة أقل لدفعك نحو الابتكار والإبداع؛

وفي المرتبة التاسعة تعود لفقرة "ساهمت فعاليات الأسبوع العالمي للمقاولاتية المقام بجامعتك في تحفيزك على التفكير في إنشاء مشروعك الخاص" بمتوسط حسابي (3.64) وانحراف معياري (1.939)، وجاءت في المرتبة العاشرة عبارة" للبرامج التكوينية دور في تحديد توجهك نحو ممارسة العمل المقاولاتي بمتوسط حسابي (3.61) وانحراف معياري (0.881)؛ وفي المرتبة الحادية عشر حلت فقرة " تمنح لك الجامعة فرصة المشاركة في المسابقات المنظمة لاختيار أحسن الأفكار الإبداعية" بمتوسط حسابي (3.60) وانحراف المعياري (1.047)؛

ومن هنا يتضح لنا أن في العبارات الثلاثة الأخير لم يكن اتفاق وإجماع كما كان في العبارات الأولى، وهناك من لديه نظرة أخرى وأن أثر التكوين على توجهه نسبي وآخرون يرون أن ليس له أي أثر لتحديد توجههم، كما أن من بين أفراد العينة لم يشارك في المسابقات المنظمة من طرف الجامعة لاختيار أفضل الأفكار الإبداعية؛

وحلت في المرتبة الأخيرة فقرة "ساعدتك البرامج التكوينية على الالمام بكافة جوانب المقاولاتية " بمتوسط حسابي (3.37) و انحراف معياري (1.056) وبأهمية نسبية متوسط، أين التزام غالبية أفراد العينة بالحياد للفقرة وأن الإلمام بكافة جوانب المقاولاتية كان نسبي ولم يكن بشكل كلي مما يتطلب بتدعيم البرامج حسب أفراد العينة، كما سجل بعد التعليم المقاولاتي في الجامعة متوسط حسابي (3.74) وانحراف معياري (0.643) واتجاه موافق وهذا ما يعبر عن إجماع أفراد العينة أن التكوين يساهم في التعليم المقاولاتي في الجامعات محل الدراسة.

2- البعد الثاني:

حلت الفقرة " تملك الرغبة في إطلاق مؤسسة ناشئة" في المرتبة الأولى أين القى أفراد العينة بالإجماع حول وجود الرغبة بشكل مرتفع جدا لديهم لإطلاق مؤسسة ناشئة وقد بلغ المتوسط الحسابي (4.51) وانحراف معياري (0.808) باتجاه موافق بشدة، ويمكن ترجمة هذه النسبة بالرغبة العالية لدى أفراد العينة بإطلاق مؤسسة ناشئة؛

وتأتي في المرتبة الثانية "نظمت جامعتك تظاهرات علمية لشرح القرار المتعلق بمشروع انشاء مؤسسة ناشئة" بمتوسط حسابي (4.08) وباتجاه موافق وكانت الأهمية النسبية مرتفعة، وكان هناك اتفاق من أفراد العينة على

الجامعات محل الدراسة قد نظمت أيام دراسية تسعى من خلالها إلى شرح قرار 1275 والمتعلق بقرار مشروع – مؤسسة ناشئة /مشروع –مشروع مبتكر؛

كما حلت في المرتبة الثالثة الفقرة "ساهم تكوينك الجامعي في توليد الرغبة المقاولاتية لديك بمتوسط حسابي (3.97) وانحراف معياري (1.021)، وجاءت في المرتبة الرابعة الفقرة "مكنك تكوينك الجامعي من اكتساب صفة تحمل المخاطرة والخوض في تجربة مؤسسة ناشئة " بمتوسط حسابي (3.83) وانحراف معياري (1.027)، وهذه النسب تدل على موافقة أفراد العينة على محتوى العبارتين، وكانت درجة الموافقة بشكل مرتفع وبنفس الاتجاه؛

وتأتي في المرتبة الخامسة العبارة "ساهمت التظاهرات العلمية في جامعتك من جذب اهتمامك نحو موضوع المقاولاتية " بمتوسط حسابي (3.79) وانحراف معياري (0.887)، ثم تليها العبارة "تتلقى الدعم والتحفيز من طرف الأساتذة لإنشاء مؤسسة ناشئة" بمتوسط حسابي (3.71) وانحراف معياري (1.120) وتعبر هذه النسب عن درجة التوافق والإجماع لهتان الفقرتان؛

وتأتي الفقرة التالية "شاركت في فعاليات التظاهرات العلمية المتعلقة بالقرار 1275" في المرتبة الأخيرة لهذا البعد وكانت النسب مرتفعة ولكن بدرجة أقل من الفقرات الأول التي كانت تتمتع بدرجة عالية جدا من الاهتمام حيث بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الأخير (3.51) وانحراف المعياري (1.140) والذي يدل على ذلك، حيث كان توجه نسبي لأفراد العينة والمشاركين في التظاهرات الخاصة بالقرار.

3- البعد الثالث:

نلاحظ من الجدول السابق أن مستوى العام لمقياس فقرات البعد الأخير مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.78) وانحراف معياري (0.629)، والتي تدل على موافقة الطلاب عن فقرات بعد أهمية حاضنات الأعمال الجامعية في احتضان فكرتك، حيث جاءت الفقرة "تم قبول فكرتك الإبداعية من طرف لجنة التقييم لاستيفائها الشروط اللازمة" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (4.02) وانحراف معياري (0.969)، والذي يدل على أن أغلب أفراد العينة المدروسة اجتازوا هذه المرحلة؛

ثم تأتي في المرتبة الثانية فقرة " تقدم الحاضنة معلومات متعلقة بإنشاء مؤسستك الخاصة من طرف أساتذة مختصين في المجال" بمستوى موافق وبدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.96) وانحراف معياري (0.863)، أي أن جميع الطلاب المنخرطين في الحاضنات محل الدراسة قد استفادوا من المعلومات التي تقدم لهم في الحاضنات من طرف المؤطرين في الحاضنات؛

أما العبارة "قدمت الحاضنة لك الدعم والاستشارة اللازمة لإنشاء مؤسستك" احتلت المرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي (3.92) وانحراف معياري (0.863) واتجاه موافق، أي هناك إجماع من أفراد العينة على أن الحاضنات الجامعية محل الدراسة قدمت لهم خدمات تساعدهم على تجسيد مشروعهم؛

وقد جاءت العبارة " تنظم الحاضنة دورات تدريبية لحاملي المشاريع حول كيفية إعداد مذكرة تخرج مؤسسة ناشئة " في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (3.91) وانحراف معياري (0.882) واتجاه موافق، حيث كان إجماع على توافق لهذه الفقرة من أفراد العينة؛

وتأتي في المرتبة الخامسة والسادسة كل من العبارتين "ساعدك تكوينك في الحاضنة على اكتساب مهارات جديدة والالمام بجوانب أخرى في المقاولاتية وإدارة المشاريع" و"يقدم الأساتذة المؤطرين والمكونين الدعم اللازم للطلبة حاملي المشاريع" بمتوسط حسابي (3.90) لكل منهما وبمتوسط حسابي (0.811) و (0.873) على التوالي، وكان الإجماع بالموافقة للعبارتين وبدرجة مرتفعة من الاهتمام وهذا ما يثبت بالدعم الذي يتلقاه أفراد العينة في الحاضنات محل الدراسة؛

وتأتي في المرتبة الثامنة العبارة التالية "ساهمت الحاضنة في السير الحسن لمراحل انشاء مؤسستك الخاصة " بمتوسط حسابي (3.57) وانحراف معياري (0.887) باتجاه موافق، وكان الإجماع من أفراد العينة بدرجة أقل من الفقرات السابقة؛

وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة "ساهمت الحاضنة في توفير الدعم المالي للطلبة حاملي المشاريع لتجسيد أفكارهم على أرض الواقع " بمتوسط (3.11) وانحراف معياري (1.086) باتجاه محايد، وكان الإجماع من طرف أفراد العينة متوسط أي هناك من يرى من أفراد العينة انهم لم يتحصلوا على الدعم المالي من الحاضنات محل الدراسة؛

من الجدول السابق نلاحظ أن مستوى المساهمة في إطلاق مؤسسة ناشئة مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي له (3.80) وانحراف معياري (0.542) وهذا ما يشير الى موافقة أفراد عينة الدراسة على فقرات بعد المساهمة على إطلاق المؤسسات الناشئة.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات

يتم في هذا المطلب اختبار الفرضيات الرئيسية والجزئية التي تم عرضها سابقا، باستعمال أساليب إحصائية (متوسطات الحسابية، الانحراف المعياري، الارتباط، الانحدار، واختبارات أخرى).

أولا– اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

لاختبار صحة الفرضية التالية "تعد مستويات التكوين الجامعي في الجزائر متوسط" سنعتمد على النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (3-15)، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمحور الأول "التكوين الجامعي (3.74)، وانحراف معياري (0.528 = **Ω**) وكانت الأهمية النسبية وفقا لجدول لكارت الخماسي موافق وهذا ما يدل على أن مستويات التكوين الجامعي في الجزائر جيدة حسب إجابات المبحوثين.

ثانيا– اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

لاختبار صحة الفرضية التالية "تعتبر مستويات التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر جيدة" سنعتمد على النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (3-16)، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمحور الثاني للدراسة "التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة" (3.80)، وانحراف معياري (0.542 = **Ω**) وكانت الأهمية النسبية للمحور موافق وفقا لجدول لكارت الخماسي، وهذا ما يدل على أن التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر جيد حسب إجابات المبحوثين.

ثالثا– اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة باستخدام (معامل الارتباط r): تنص هذه الفرضية على أنه:

- (Ho): "لا يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية بين التكوين الجامعي والتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر عند مستوى مع معنوية 5 % " وكانت فرضيتها البديلة كما يلي:
- (H_1) " يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية بين التكوين الجامعي والتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر عند مستوى مع معنوية 5 % ".

للإجابة على هذه الفرضية يجب اختبار ارتباط كل أبعاد محور التكوين الجامعي مع التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة، وبالتالي يجب اختبار الفرضيات الجزئية والخاصة بكل بعد وهي كالتالي:

1– الفرضية الجزئية الأولى: تنص هذه الفرضية على أن:

- (Ho): " لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين التحصيل المعرفي والتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر عند مستوى مع معنوية 5 % "، وكانت الفرضية البديلة لها كما يلي:
- (H_1):" توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين التحصيل المعرفي والتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر عند مستوى مع معنوية 5 % ".

2– الفرضية الجزئية الثانية: تنص هذه الفرضية على أن:

- (Ho): " لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تعديل وتصحيح السلوك والتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر عند مستوى مع معنوية 5 % "، وكانت فرضيتها البديلة كما يلي:
- (H_1)" توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تعديل وتصحيح السلوك والتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر".

3– الفرضية الجزئية الثالثة: تنص هذه الفرضية على أن:

- (Ho): " لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الإرشاد الاستشارة والتوجيه والتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر عند مستوى مع معنوية 5%"، وكانت الفرضية البديلة لها كما يلي:
- (H_1) " توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الإرشاد الاستشارة والتوجيه والتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر عند مستوى مع معنوية 5%".

4– الفرضية الجزئية الرابعة: تنص هذه الفرضية على أن:

- (Ho): " لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إعداد المهارات المختصة بشكل أمثل والتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر عند مستوى مع معنوية 5 %".
- (H_1):" توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إعداد المهارات المختصة بشكل أمثل والتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر عند مستوى مع معنوية 5 %".

5– الفرضية الجزئية الخامسة: تنص هذه الفرضية على أن:

- (Ho): " لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المكتسبات الثقافية والتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر عند مستوى مع معنوية 5 %".
- (H_1):" توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المكتسبات الثقافية والتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر عند مستوى مع معنوية 5 % ".

6– الفرضية الجزئية السادسة: تنص هذه الفرضية على أن:

- (Ho): " لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تطوير البحث العلمي والتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر عند مستوى مع معنوية 5 %، وكانت الفرضية البديلة لها كما يلي:

- (H_1): " توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تطوير البحث العلمي والتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر عند مستوى مع معنوية 5 % ".

وللتأكد من صحة الفرضيات الجزئية تم الاستعانة بالجدول التالي المستخرج من spss، والتي تبين الارتباط بين أبعاد التكوين الجامعي مع التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر وكان على النحو التالي:

الجدول (3–17): درجة ارتباط ابعاد المحور الأول مع المحور الثاني

ابعاد المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
X_1	Y	0.420	0.001
X_2		0.492	0.001
X_3		0.413	0.001
X_4		0.489	0.001
X_5		0.437	0.001
X_6		0.491	0.001

Source : **. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

من خلال الجدول السابق يمكننا اختبار الفرضيات الجزئية والممثلة لكل بعد:

1- (Y –x1) يوجد علاقة طردية متوسطة بين زيادة التحصيل المعرفي مع التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة، حيث كانت قيمة العلاقة (r=0.420) ودالة إحصائيا (لأن مستوى الدلالة 0.001 وأقل من 0.05)، وبالتالي نرفض (Ho) ونقبل الفرضية (H_1).

2- (Y–x2) توجد علاقة طردية متوسطة بين تعديل وتصحيح السلوك مع التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة، حيث كانت قيمة العلاقة (r= 0.492) ودالة إحصائيا (لأن مستوى الدلالة 0.001 وأقل من 0.05). وبالتالي ونرفض (Ho) ونقبل الفرضية (H_1).

3- (Y –x3) توجد علاقة طردية متوسطة بين الإرشاد والاستشارة والتوجيه مع التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة، حيث كانت قيمة العلاقة (r=0.413) ودالة إحصائيا (لأن مستوى الدلالة 0.001 وأقل من 0.05) وبالتالي نرفض (Ho) نقبل الفرضية (H_1).

4- (Y –x4) توجد علاقة طردية متوسطة بين إعداد المهارات المختصة بشكل أمثل مع التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة، حيث كانت قيمة العلاقة (r=0.489) ودالة إحصائيا (لأن مستوى الدلالة 0.001 وأقل من 0.05). وبالتالي نرفض (Ho) ونقبل الفرضية (H_1).

5- (Y -x5) توجد علاقة طردية متوسطة بين المكتسبات الثقافية مع التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة، حيث كانت قيمة العلاقة (r=0.437) ودالة إحصائيا (لأن مستوى الدلالة 0.001 وأقل من 0.05). وبالتالي ونرفض (Ho) ونقبل الفرضية (H_1).

6- (Y -x6) توجد علاقة طردية متوسطة بين تطوير البحث العلمي مع التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة، حيث كانت قيمة العلاقة (r=0.491) ودالة إحصائيا (لأن مستوى الدلالة 0.001 وأقل من 0.05). وبالتالي ونرفض (Ho) ونقبل الفرضية (H_1).

ومن خلال النتائج السابقة يمكننا من اختبار الفرضية الرئيسية لها والجدول التالي يبين قيم معامل الارتباط بين المتغيرين التكوين الجامعي والتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة وكانت نتائج الدراسة كما يلي:

الجدول (3–18): معامل ارتباط للمتغيرين (y–x)

المحور		التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر
التكوين الجامعي	معامل الارتباط r	0.657
	مستوى الدلالةsig	0.000
	حجم العينة	230

Source : **. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

انطلاقا من الجدول السابق يتضح لنا أن معامل الارتباط بين التكوين الجامعي والتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة موجب، حيث بلغ نسبة (r= 0.657) (أي هناك علاقة طردية متوسطة وقريبة من الجيد)، كما أن معامل الارتباط دال إحصائيا لأن مستوى الدلالة (sig=0.0000) وهو أقل من مستوى الدلالة (0.05)، منه ونرفض (Ho) ونقبل الفرضية (H_1).

رابعا– اختبار الفرضية الرابعة (تحليل الانحدار):

يستخدم هذا الأسلوب الاحصائي لدراسة أثر المتغير (x) على المتغير (y)، باستخدام الانحدار البسيط (في حالة متغيرين فقط)، أو الانحدار المتعدد (في حالة أكثر من متغيرين).

1– **الانحدار البسيط**: بحيث أن المتغير (x) هو المتغير المستقل، و(y) هو المتغير التابع، يكمن الشكل الرياضي لمعادلة الانحدار الخطي البسيط كما يلي: $y = \alpha+\beta x$

X: المتغير المستقل Y : المتغير التابع α : الثابت B : معامل الانحدار

يتمثل المتغير المستقل في دراستنا في التكوين الجامعي أما المتغير التابع يتمثل في التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة، بالاعتماد على معادلة الانحدار بإمكاننا اختبار صحة الفرضية الرابعة والتي تنص على أن:

- (H_o): "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير التكوين الجامعي على التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر عند مستوى معنوية 5 % "، وكانت الفرضية البديلة لها كما يلي:
- (H_1):" هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير التكوين الجامعي على التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر عند مستوى معنوية 5 % "

ولدراسة صحت الفرضية الرئيسية نعتمد على الجدول التالي الذي يمثل مختلف المعاملات المحسوبة والمستخرجة من برنامج spss وهي كالتالي:

الجدول رقم (3–19): نتائج تقدير الانحدار الخطي البسيط للتكوين الجامعي للتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة:

المتغير المستقل	المتغير التابع	B	قيمة t	القيمة المعنوية	نتيجة الإختبار
التكوين الجامعي	التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة	0.675	13.176	0.000	دال إحصائيا
الحد الثابت	-	1.227	6.586	0.000	دال إحصائيا
معامل الارتباط	0.657				
معامل التحديد	0.432				
قيمة F	173.379				
الدلالة الإحصائية **Sig**	0.000				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS-V27

تدل نتائج الجدول السابق أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية المتغير المستقل (التكوين الجامعي) على المتغير التابع (التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة) في الجزائر، حيث أن قيمة (sig_F =0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، كما يمكن القول أن النموذج مقبول إحصائيا حسب اختيار (F).

في حين بلغ معامل الارتباط (r =0.657) ما يدل على أن هناك ارتباط بين المتغير المستقل والتابع كما أشرنا إليه سابقا، وقد بلغت نسبة معامل التحديد (R^2=0.432) ما يشير إلى معنوية الانحدار؛ ويمكن تفسير هذه النسبة على أن (43.2%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر) يفسرها المتغير المستقل (التكوين الجامعي)، وأن النسبة المتبقية (56.8 %) من التغيرات التي تحدث في التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر تفسرها عوامل أخرى مثل عوامل ذاتية للمبتكرين، محيط الطالب...

إضافة إلى النتائج المتحصل عليها فقد بلغت قيمة الثابت (α= 1.277) كما يظهر في الجدول السابق وهي دالة إحصائيا حيث بلغ مستوى معنويتها (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية أي (5%)، ومن خلال ما توصلت إليه النتائج نرفض الفرضية العدمية (H_o) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) أي "هناك أثر ذو دلالة إحصائية للتكوين الجامعي على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر عند مستوى الدلالة 5%.

2– الانحدار المتعدد:

يعتبر الانحدار المتعدد امتداد للانحدار الخطي البسيط، حيث يستهدف الحصول على العلاقة الرياضية التي تربط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، أي دراسة أثر عدة متغيرات مستقلة على المتغير التابع ثم عرض النموذج الخطي في شكل معادلة خطية، وسنختبر من خلاله أثر أبعاد التكوين الجامعي على التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر، وتم صياغة فرضية لكل بعد لاختباره مدى تأثيره على المتغير التابع وهي كالتالي:

أ– الفرضية الجزئية الأولى: تنص هذه الفرضية على أن:

- (H_o): "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التحصيل المعرفي والتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر عند مستوي معنوية 5%"، وكانت الفرضية البديلة لها كما يلي:
- (H_1)"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التحصيل المعرفي والتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر عند مستوي معنوية 5%".

ب– الفرضية الجزئية الثانية: تنص هذه الفرضية على أن:

- (Ho): "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تعديل وتصحيح السلوك والتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر عند مستوي معنوية 5%".
- (H_1)"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تعديل وتصحيح السلوك والتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر عند مستوي معنوية 5%".

ت– الفرضية الجزئية الثالثة: تنص هذه الفرضية على أن:

- (H_o): "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الإرشاد الاستشارة والتوجيه والتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر عند مستوي معنوية 5%".
- (H_1): "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الإرشاد الاستشارة والتوجيه والتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر عند مستوي معنوية 5%".

ث– الفرضية الجزئية الثالثة: تنص هذه الفرضية على أن:

- (H_o): " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الإرشاد الاستشارة والتوجيه والتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر عند مستوي معنوية 5%". وكانت الفرضية البديلة لها كما يلي:
- (H_1)" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الإرشاد الاستشارة والتوجيه والتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر عند مستوي معنوية 5%".

ج– الفرضية الجزئية الرابعة: تنص هذه الفرضية على أن:

- (H_o): "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين إعداد المهارات المختصة بشكل أمثل والتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر عند مستوي معنوية 5%"، وكانت الفرضية البديلة لها كما يلي:
- (H_1):"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين إعداد المهارات المختصة بشكل أمثل والتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر عند مستوي معنوية 5%.

ح– الفرضية الجزئية الخامسة: تنص هذه الفرضية على أن:

- (H_o): " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين المكتسبات الثقافية والتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر عند مستوي معنوية 5%، وكانت الفرضية البديلة لها كما يلي:
- (H_1)" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين المكتسبات الثقافية والتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر عند مستوي معنوية 5%"،

خ– الفرضية الجزئية السادسة: تنص هذه الفرضية على أن:

- (H_o): "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطوير البحث العلمي والتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر عند مستوي معنوية 5%، وكانت الفرضية البديلة لها كما يلي:
- (H_1):"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطوير البحث العلمي والتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر عند مستوي معنوية 5%".

تم الاستعانة بالجدول التالي لاختبار صحة هذه الفرضيات بالاعتماد على مخرجات spss.

الجدول (3–20): نتائج تقدير الانحدار الخطي المتعدد لأبعاد التكوين الجامعي على التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة

ابعاد التكوين الجامعي	المتغير التابع	B	قيمة t	القيمة المعنوية	نتيجة الإختبار
زيادة التحصيل المعرفي	التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة	0.096	2.082	0.039	دال إحصائيا
تعديل وتصحيح السلوك		0.118	2.622	0.009	دال إحصائيا
الإرشاد الاستشارة والتوجيه		0.089	2.488	0.014	دال إحصائيا
إعداد المهارات المختصة بشكل أمثل		0.128	3.084	0.002	دال إحصائيا
المكتسبات الثقافية		0.138	3.233	0.001	دال إحصائيا
تطوير البحث العلمي		0.116	2.062	0.040	دال إحصائيا
الحد الثابت		1.250	6.185	0.000	
معامل الارتباط	0.663				
معامل التحديد	0.439				
إحصائية F	29095				
مستوى الدلالة Sig	0.000				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS-V27

يمكننا اختبار الفرضيات الجزئية بالاستعانة بالنتائج الظاهرة في الجدول السابق كما يلي:

أ– الفرضية الجزئية الأولى: تتمثل هذه الفرضية في دراسة أثر زيادة التحصيل المعرفي على التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر، حيث بلغت الدلالة الإحصائية لها (0.039) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وهي دالة إحصائيا وبالتالي نقبل الفرضية (H_1) ونرفض (H_o)، حيث أن لهذا البعد أثر على تحفيز الطلاب لإطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر.

ب– الفرضية الجزئية الثانية: تتمثل هذه الفرضية في دراسة أثر تعديل وتصحيح السلوك للتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر، حيث بلغت الدلالة الإحصائية لها (0.009) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وهي دالة إحصائيا وبالتاي نقبل الفرضية (H_1) ونرفض (H_o)، حيث أن تعديل وتصحيح السلوك له أثر على تحفيز الطلاب لإطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر.

ت– الفرضية الجزئية الثالثة: تتمثل هذه الفرضية في دراسة أثر الإرشاد الاستشارة والتوجيه على التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر، حيث بلغت الدلالة الإحصائية لها (0.014) وهي أقل من مستوى

المعنوية (0.05)، وهي دالة إحصائيا وبالتاي نقبل الفرضية (H_1) ونرفض (H_o)، حيث أن الإرشاد، الاستشارة والتوجيه له أثر على تحفيز الطلاب لإطلاق المؤسسات الناشئة في الجامعة الجزائرية.

ث– الفرضية الجزئية الرابعة: تتمثل هذه الفرضية في دراسة أثر إعداد المهارات المختصة بشكل أمثل على التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر، حيث بلغت الدلالة الإحصائية لها (0.002) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وهي دالة إحصائيا وبالتالي نقبل الفرضية (H_1) ونرفض (H_o)، حيث أن إعداد المهارات المختصة بشكل أمثل له أثر على تحفيز الطلاب لإطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر.

ج– الفرضية الجزئية الخامسة: تتمثل هذه الفرضية في دراسة أثر المكتسبات الثقافية على التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر، حيث بلغت الدلالة الإحصائية لها (0.001) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وهي دالة إحصائيا وبالتالي نقبل الفرضية (H_1) ونرفض (H_o)، حيث أن المكتسبات الثقافية لها أثر على تحفيز الطلاب لإطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر.

ح– الفرضية الجزئية السادسة: تتمثل هذه الفرضية في دراسة أثر تطوير البحث العلمي على التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر، حيث بلغت الدلالة الإحصائية لها (0.040) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وهي دالة إحصائيا وبالتاي نقبل الفرضية (H_1) ونرفض (Ho). حيث أن تطوير البحث العلمي له أثر على تحفيز الطلاب لإطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر.

نستنتج أن أبعاد التكوين الجامعي لهم أثر على تحفيز الطلاب لإطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر.

تدل نتائج الجدول السابق أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد المتغير المستقل مجتمعة (التكوين الجامعي) على المتغير التابع (التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة) في الجزائر، حيث أن قيمة (sig_F =0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، كما يمكن القول أن النموذج مقبول احصائيا حسب اختيار (F).

في حين بلغ معامل الارتباط (r =0.663) وهذا ما يدل على أن هناك ارتباط بين أبعاد المتغير المستقل مجتمعة والمتغير التابع كما أشرنا إليه سابقا، وقد بلغت نسبة معامل التحديد (R^2=0.439) وهذا ما يشير إلى معنوية الانحدار، ويمكن لنا تفسير هذه النسبة على أن (43.9%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر) يفسرها المتغير المستقل (التكوين الجامعي) بأبعاده.

كما نلاحظ وجود دلالة إحصائية للمعلمات الجزئية للنموذج وذلك من خلال اختبار (T)، فقد كانت قيم المعنوية الإحصائية (Sig) لكل المعلمات دالة إحصائيا (كلها أقل من 0.05)، ما يشير إلى قبول النموذج إحصائيا.

خامسا– اختبار الفرضية الخامسة: تم صياغة الفرضية الرئيسية الخامسة للدراسة على النحو التالي:

- (H_o): لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين لمحوري الدراسة المتمثل في (التكوين الجامعي) و(التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة) تعزى (سببها) المتغيرات الشخصية (الجنس، السن، المستوى التعليمي، جامعة الانتماء، الكلية).

لاختبار هذه الفرضية سندرس أثر المتغيرات الشخصية على كل محور:

1– بالنسبة للمحور الأول: يتمثل في التكوين الجامعي وكانت فرضيتها الرئيسية على النحو التالي:

- (H_0): هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين حول المحور الأول المتمثل في التكوين الجامعي عند مستوى معنوية (5%) تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس، السن، المستوى التعليمي، جامعة الانتماء).

تم صياغة الفرضيات الجزئية لهذا المحور كما يلي:

أ– اختبار الفرضية الجزئية الأولى: تم صياغة هذه الفرضية على الشكل التالي:

- (H_0): لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين حول التكوين الجامعي عند مستوى معنوية 5 % تعزى الجنس، وكانت الفرضية البديلة لها كما يلي:
- (H_1): "هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين حول التكوين الجامعي عند مستوى معنوية 5 % تعزى الجنس".

لاختبار صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار (levene's) والجدول التالي يوضح النتائج:

الجدول (3–21): نتائج تحليل (levene's) لاختبار الاختلافات في التكوين الجامعي حسب متغير الجنس

اختبار تجانس التباين باستخدام ليفنس					
–		إحصائية levene's	درجة الحرية 1	درجة الحرية الثانية	الدلالة الإحصائية
التكوين الجامعي	المتوسط الحسابي	,534	1	228	,466
	الوسيط	,411	1	288	,522
	الوسيط بتصحيح درجات الحرية	,411	1	227,984	,522
	المتوسط الحسابي المشتت	,555	1	228	,457

المصدر: من إعداد الباحث الاعتماد على مخرجات برنامج SPSS-V27

انطلاقا من الجدول يتضح لنا أن مستوى الدلالة للطرق الأربعة أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05)، بالنسبة للطريقة المبنية على المتوسط الحسابي فمستوى الدلالة الإحصائية لها بلغت (0,466)، والطريقة المعتمدة على الوسيط بلغت مستوى الدلالة الإحصائية لها (0,522) وهي أكبر من الدلالة المعتمدة (0.05)، بمعنى أن الإحصائيات تعطي نفس القرار حول تجانس التباين من عدمه، وبالتالي حسب اختبار ليفنس فإنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة المعتمدة (0.05) لمحور التكوين الجامعي تعزى الجنس، أي ونقبل بالفرضية (H_0) نرفض (H_1).

فإن عامل الجنس ليس له أثر على التكوين الجامعي في الجامعات المدروسة أي (البويرة – بومرداس – مسيلة).

ب– اختبار الفرضية الجزئية الثانية: تم صياغة هذه الفرضية على الشكل التالي:

- (H_o): "لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين حول التكوين الجامعي عند مستوى معنوية 5 % تعزى لمتغير السن"، وكانت الفرضية البديلة لها كالتالي:
- (H_1): "توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين حول التكوين الجامعي عند مستوى معنوية 5 % تعزى لمتغير السن".

لاختبار صحة هذه الفرضية الجزئية تم استخدام اختبار (one way anova) أي (تحليل التباين الأحادي) والجدول التالي يوضح النتائج:

الجدول (3–22): نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار الاختلافات لمحور التكوين الجامعي حسب متغير السن

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسطات المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة المحسوبة
بين المجموعات	0.330	2	0.165	0.588	0.557
داخل المجموعات	63.682	227	0.281	-	-
المجموع	64.012	229	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS-V27

انطلاقا من الجدول السابق يتضح لنا أن اختبار F يظهر عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة المعتمدة (0.05) لمحور التكوين الجامعي تعزى السن، حيث قدرت قيمة ($F = 0.588$) ومستوى الدلالة المحسوبة ($sig_f=0.557$) هي أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05)، أي لا توجد اختلافات ذات

دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين حول التكوين الجامعي عند مستوى معنوية 5 % تعزى لمتغير السن، وعليه نقبل الفرضية (Ho) ونرفض (H_1).

ت– اختبار الفرضية الجزئية الثالثة: تم صياغة هذه الفرضية على الشكل التالي:

- **(H_o)**:"لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين حول التكوين الجامعي عند مستوى معنوية 5 % تعزى لمتغير المستوى التعليمي"، وكانت الفرضية الجزئية البديلة لها كما يلي:
- **(H_1)**: "توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين حول التكوين الجامعي عند مستوى معنوية 5 % تعزى لمتغير المستوى التعليمي"؛

ويمكن اختبار هذه الفرضية انطلاقا من النتائج الظاهرة في الجدول التالي:

الجدول (3–23): نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار الإختلافات لمحور التكوين الجامعي حسب متغير المستوى التعليمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسطات المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة المحسوبة
بين المجموعات	0.331	2	0.166	0.591	0.555
داخل المجموعات	63.680	227	0.281	-	-
المجموع	64.012	229	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS-V27

انطلاقا من الجدول السابق يتضح لنا بعدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة المعتمدة (0.05) لمحور التكوين الجامعي تعزى لمتغير المستوى التعليمي، حيث قدرت قيمة (sig_f =0.555) وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05)، أي لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين حول التكوين الجامعي عند مستوى معنوية 5 % تعزى لمتغير المستوى التعليمي، وعليه نقبل الفرضية (H_o) ونرفض (H_1)، وعلية فان عامل **المستوى التعليمي** ليس له أثر على التكوين الجامعي في الجامعات المدروسة أي (البويرة – بومرداس – مسيلة).

ث– نتائج اختبار الفرضية الجزئية الرابعة: تم صياغة هذه الفرضية على الشكل التالي:

- **(H_o)**: "لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين حول التكوين الجامعي عند مستوى معنوية (5 %) تعزى لمتغير الجامعة التي تنتمي إليها"؛
- (H_1): "توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين حول التكوين الجامعي عند مستوى معنوية 5 % تعزى لمتغير الجامعة التي تنتمي اليها"؛

ويمكن اختبار هذه الفرضية انطلاقا من النتائج الظاهرة في الجدول التالي.

الجدول (3–24): نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار اختلافات لمحور التكوين الجامعي حسب متغير جامعة الانتماء

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسطات المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة المحسوبة
بين المجموعات	0.838	2	0.419	1.506	0.224
داخل المجموعات	63.173	227	0.278	-	-
المجموع	64.012	229	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS–V27

انطلاقا من الجدول السابق يتضح لنا عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة المعتمدة (0.05) لمحور التكوين الجامعي تعزى لمتغير الجامعة التي تنتمي اليها، حيث قدرت قيمة (sig_f =0.224) وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05)، أي لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين حول التكوين الجامعي عند مستوى معنوية 5 % تعزى لمتغير الجامعة التي تنتمي إليها، وعليه نقبل الفرضية (H_o) ونرفض الفرضية البديلة (H_1)، وعلية فإن عامل الانتماء للجامعة ليس له أثر على التكوين الجامعي في الجامعات المدروسة أي (البويرة – بومرداس – مسيلة).

ج– اختبار الفرضية الجزئية الخامسة: تم صياغة هذه الفرضية على الشكل التالي:

- **(H_o)**: "لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين حول التكوين الجامعي عند مستوى معنوية 5 % تعزى لمتغير الكلية، وكانت الفرضية البديلة لها كما يلي:
- **(H_1)**:" توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين حول التكوين الجامعي عند مستوى معنوية 5 % تعزى لمتغير الكلية"، ويمكن اختبار هذه الفرضية انطلاقا من النتائج الظاهرة في الجدول التالي":

الجدول (3–25): نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار اختلافات لمحور التكوين الجامعي حسب متغير الكلية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسطات المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة المحسوبة
بين المجموعات	5.755	8	0.719	2.729	0.07
داخل المجموعات	58.256	221	0.264	-	-
المجموع	64.012	229	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS-V27

يتضح لنا من الجدول السابق عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة المعتمدة (0.05) لمحور التكوين الجامعي تعزى لمتغير الكلية، حيث قدرت قيمة (sig_f =0.07) وهي أكبر من مستوى

الدلالة المعتمدة (0.05)، أي لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين حول التكوين الجامعي عند مستوى معنوية (5 %) تعزى لمتغير الكلية، وعليه نقبل الفرضية (Ho) ونرفض الفرضية البديلة (H_1)، وعلية فإن عامل الكلية ليس له أثر على التكوين الجامعي في الجامعات المدروسة أي (البويرة – بومرداس – مسيلة).

2– النسبة للمحور الثاني: يتمثل هذا المحور في التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة وكانت فرضيتها الرئيسية على النحو التالي:

- (H_0): لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين حول المحور الثاني المتمثل في التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة عند مستوى معنوية 5 % تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس، السن، المستوى التعليمي، جامعة الانتماء، الكلية).

تم صياغة الفرضيات الجزئية لهذا المحور كما يلي:

أ– اختبار الفرضية الجزئية الأولى: تم صياغة هذه الفرضية على الشكل التالي:

- **(H_0)**: "لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين حول التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة عند مستوى معنوية 5 % تعزى الجنس"، وكانت الفرضية الجزئية البديلة لها كما يلي:
- **(H_1)**: "هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين حول التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة عند مستوى معنوية 5 % تعزى الجنس.

لاختبار صحة هذه الفرضية (H_0) تم استخدام اختبار (levene's) لاختبار تجانس التباين والجدول التالي يوضح النتائج المتحصلة عليها من مخرجات spss.

الجدول (3–26): نتائج تحليل (levene's) لاختبار الاختلافات في التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة حسب متغير الجنس

إختبار تجانس التباين باستخدام ليفنس					
–		إحصائية levene's	درجة الحرية 1	درجة الحرية الثانية	الدلالة الإحصائية
التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة	المتوسط الحسابي	2,278	1	228	,133
	الوسيط	**2,521**	1	**228**	**,114**
	الوسيط بتصحيح درجات الحرية	**2,521**	1	**225,040**	**,114**
	المتوسط الحسابي المشتت	**2,464**	1	228	**,118**

المصدر: من إعداد الباحث الاعتماد على مخرجات برنامج SPSS-V27

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3–26) أن مستوى الدلالة للطرق الأربعة أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05)، بالنسبة للطريقة المبنية على المتوسط الحسابي فمستوى الدلالة الإحصائية لها بلغت (0,133)، والطريقة المعتمدة على الوسيط بلغت مستوى الدلالة الإحصائية لها (0,114) وهي أكبر من الدلالة المعتمدة (0.05)، بمعنى أن الإحصائيات تعطي نفس القرار حول تجانس التباين من عدمه، وبالتالي حسب اختبار" levene's" فإنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة المعتمدة (0.05) لمحور التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة تعزى الجنس، أي نقبل بالفرضية (H_0) نرفض (H_1).

فإن عامل **الجنس** ليس له أثر على التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجامعات المدروسة أي (البويرة– بومرداس– مسيلة).

ب– اختبار الفرضية الجزئية الثانية: تم صياغة هذه الفرضية على الشكل التالي:

- (H_o): "لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين حول التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة عند مستوى معنوية 5 % تعزى لمتغير السن"، وكانت الفرضية الجزئية البديلة لها كما يلي:
- (H_1): "هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين حول التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة عند مستوى معنوية 5 % تعزى لمتغير السن.

لاختبار صحة هذه الفرضية الجزئية (H_o) تم استخدام اختبار (one way anova) أي (تحليل التباين الأحادي) والجدول التالي يوضح النتائج المستخدمة للتحليل والمستخرجة من spss:

الجدول (3–27): نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار اختلافات في التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة حسب متغير السن

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسطات المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة المحسوبة
بين المجموعات	1.026	2	0.513	1.754	0.175
داخل المجموعات	66.411	227	0.293	-	-
المجموع	67.437	229	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS–V27

انطلاقا من الجدول السابق يتضح لنا أن اختبار F يظهر عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة المعتمدة (0.05) لمحور التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة تعزى السن، حيث قدرت قيمة (F= 1.754) ومستوى الدلالة المحسوبة (sig_f = 0.175) هي أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05)،

أي لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين حول التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة عند مستوى معنوية (5 %) تعزى لمتغير السن، وعليه نقبل الفرضية (H_o) ونرفض (H_1)، فإن عامل **السن** ليس له أثر على التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجامعات المدروسة أي (البويرة – بومرداس – مسيلة).

ت– اختبار الفرضية الجزئية الثالثة: تم صياغة هذه الفرضية على الشكل التالي:

- (H_o):" لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين حول التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة عند مستوى معنوية (5 %) تعزى لمتغير المستوى التعليمي"، وكانت الفرضية الجزئية البديلة لها كالتالي:
- (H_1): "توجد الاختلافات ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين حول التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة عند مستوى معنوية (5 %) تعزى لمتغير المستوى التعليمي"،

ويمكن اختبار هذه الفرضية انطلاقا من نتائج الجدول التالي:

الجدول (3–28): نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار اختلافات لمحور التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة حسب متغير المستوى التعليمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسطات المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة المحسوبة
بين المجموعات	0.775	2	0.387	1.319	0.269
داخل المجموعات	66.662	227	0.294	-	-
المجموع	67.437	229	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS-V27

انطلاقا من الجدول السابق يتضح لنا عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة المعتمدة (0.05) لمحور التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة تعزى لمتغير المستوى التعليمي، حيث قدرت قيمة (sig_f=0.269) وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05)، أي لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين حول التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة عند مستوى معنوية (5 %) تعزى لمتغير المستوى التعليمي، وعليه نقبل الفرضية (H_o) ونرفض (H_1)، وعلية فإن **المستوى التعليمي** ليس له أثر على التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجامعات المدروسة أي (البويرة – بومرداس – مسيلة).

ث–نتائج اختبار الفرضية الجزئية الرابعة: تم صياغة هذه الفرضية على الشكل التالي:

- (**H_o**): "لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين حول التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة عند مستوى معنوية 5 % تعزى لمتغير الجامعة التي تنتمي اليها"، وكانت الفرضية البديلة لها كما يلي:

- **(H_1)**: "توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين حول في التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة عند مستوى معنوية 5 % تعزى لمتغير الجامعة التي تنتمي إليها"؛

ويمكن اختبار هذه الفرضية انطلاقا من نتائج الجدول التالي:

الجدول (3–29): نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار اختلافات لمحور التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة حسب متغير الجامعة التي تنتمي إليها

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسطات المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة المحسوبة
بين المجموعات	3.965	2	1.983	7.091	0.001
داخل المجموعات	63.471	227	0.280	-	-
المجموع	67.437	229	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS-V27

يتضح من الجدول السابق وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة المعتمدة (0.05) لمحور التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة تعزى لمتغير الجامعة التي تنتمي إليها، حيث قدرت قيمة ($sig_f = 0.001$) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05)، أي توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين حول التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة عند مستوى معنوية (5 %) تعزى لمتغير الجامعة التي تنتمي إليها، وعليه نقبل الفرضية البديلة (H_1) ونرفض (Ho)، وعلية فإن عامل **الانتماء للجامعة** له أثر على التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجامعات المدروسة أي (البويرة – بومرداس – مسيلة).

ج– اختبار الفرضية الجزئية الخامسة: تم صياغة هذه الفرضية على الشكل التالي:

- **(H_o)**: "لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين حول التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة عند مستوى معنوية 5 % تعزى لمتغير الكلية؛
- **(H_1)**:" توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين حول التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة؛

ويمكن اختبار هذه الفرضية انطلاقا من نتائج الجدول التالي:

الجدول (3–30): نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار الاختلافات لمحور التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة حسب متغير الكلية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسطات المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة المحسوبة
بين المجموعات	3.282	8	0.410	1.413	0.192
داخل المجموعات	64.155	221	0.290	-	-
المجموع	67.437	229	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS-V27

يتضح لنا من الجدول السابق عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة المعتمدة (0.05) لمحور التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة تعزى لمتغير الكلية، حيث قدرت قيمة (sig_f =0.192) وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05)، أي لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين حول التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة عند مستوى معنوية (5 %) تعزى لمتغير الكلية، وعليه نقبل الفرضية (H_o) ونرفض (H_1)، وعلية فإن عامل **الكلية** ليس له أثر على التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجامعات المدروسة أي (البويرة – بومرداس – مسيلة).

خلاصة الفصل الثالث:

يتمثل هذا الفصل في الدراسة الميدانية لعينة من الطلاب أصحاب المشاريع الناشئة وفقا لقرار 1275 والمنخرطين في حاضنات الأعمال الجامعية، والهدف من هذا الفصل هو استكمال للجزء النظري للدراسة ومعرفة دور التكوين الجامعي الذي يخضع إليه الطلاب في الجامعة خلال مسارهم الدراسي في تحفيزهم على إطلاق المؤسسات الناشئة، من أجل هذا الغرض تم استخدام الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات الإحصائية من أفراد العينة المستهدفة، وتم الاستعانة بحزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) ، ولتحليل هذه البيانات استخدامنا على العديد من الأدوات الإحصائية منها: ألفا كرونباخ، النسب المئوية والتكرارات، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، معامل الارتباط، الانحدار البسط والمتعدد. وانطلاقا من هذه الدراسة التحليلية توصلنا إلى النتائج التالية:

- حسب وجهة نظر الطلاب أصحاب المشاريع الناشئة المجيبين عن الاستبيان فإن للتكوين الجامعي أهمية كبيرة، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى نسبة الموافقة في عبارات المحور الأول من الاستبيان المرتبطة بواقع التكوين الجامعي في المؤسسات الجامعية التي كانت عالية. تتمثل هذه العبارات في زيادة التحصيل المعرفي، تعديل وتصحيح السلوك، الإرشاد، الاستشارة والتوجيه، إعداد المهارات المختصة بشكل أمثل (تطوير المهارات المتخصصة)، المكتسبات الثقافية، وتطوير البحث العلمي. حيث أن التكوين الجامعي يساهم في زيادة المعارف والمكتسبات العلمية في مجال المقاولاتية، وكان له دور في دفعهم نحو إطلاق المؤسسات الناشئة؛
- حسب إجابات أفراد العينة فان للتعليم المقاولاتي دور في تزويد الطلاب بالمعالم الأساسية للمقاولاتية ويضاعف من فرص التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة، والتي كانت درجة الموافقة عالية للعبارات المرتبطة بالمحور الثاني أي التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة، وتتمثل هذه العبارات في: التعليم المقاولاتي في الجامعة، المساهمة في إطلاق المؤسسات الناشئة، أهمية حاضنات الأعمال الجامعية في احتضان فكرتك؛
- إضافة لهذه الاستنتاجات فان مساهمة التكوين الجامعي في التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة، وحسب النتائج المتحصل عليها، يساهم بشكل نسبي في ذلك، وأن هناك عوامل أخرى تساهم في ذلك كالعوامل الذاتية للطلاب مثلا، محيط والبيئة التي يعيش فيها الطالب؛
- تعمل حاضنات الأعمال الجامعية على مرافقة الطلاب أصحاب المشاريع الناشئة والتي تدخل ضمن قرار 1275، من بداية إطلاق الفكرة إلى غاية إطلاق مؤسسة ناشئة قادرة على خلق قيمة مضافة، عن طريق تقديمها لخدمات متنوعة ووفق احتياجاتها.

الخاتمة

الـــــــخاتـــمة

يعتبر الموضوع المتناول في هذه الدراسة موضوع ذا أهمية خاصة لأنه يربط بين قطاع التعليم العالي وتحقيق التنمية الاقتصادية عبر دعم ريادة الاعمال، إذ يعتبر التكوين الجامعي محورا أساسيا في تطوير ثقافة ريادة الاعمال في الجامعة ويحفز الطلاب على إطلاق مشاريعهم الخاصة.

تلعب الجامعة دورا حيويا في تحقيق الاستدامة وهذا ما جعل بالحكومة الجزائرية تركز عليها لتنفيذ مخططاتها التنموية والاستفادة من مخرجاتها وتوجيهها نحو إنشاء مشاريع مبتكرة، مما زاد الاهتمام بها أكثر عن طريق وضع برامج اصلاح تسعى من خلالها إلى تحسين مستوى مخرجاتها وتأهيلها لأداء مهامها بسهولة، كما وضعت استراتيجية جديدة تسعى من خلالها بتوجيه الطلاب قبل تخرجهم من الجامعة إلى ممارسة اعمال مقاولاتية كإطلاق مؤسسات ناشئة، ومنحهم فرصة قبل التخرج بدل الانتظار لسنوات للحصول على منصب عمل بعد التخرج من جهة، وخلق التوازن بين مخرجات الجامعة وسوق العمل من جهة أخرى، فأصبحت الجامعة تمارس أدوار أخرى غير التعليم العالي والبحث العلمي وأصبحت مهد لإطلاق المؤسسات، حيث أن موضوع الدراسة يربط بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي حيث تناول دور التكوين الجامعي الذي يخضع إليه الطلاب في تحفيزهم على اطلاق المؤسسات الناشئة في الجامعة، لذلك سعى الباحث إلى دراسة الشق النظري للموضوع واستنباط الكثير من النقاط الأساسية والتي انطلق منها للوصول إلى الجانب التطبيقي لاستكمال الدراسة والوصول إلى النتائج النهائية لها وتفسيرها.

أولا– نتائج الجانب النظري للدراسة:

انطلقت الدراسة بتشخيص التكوين الجامعي في الجزائر وذلك بعرض المسار التاريخي له، واهم الإصلاحات التي تم ادراجها في مختلف المراحل وصولا إلى هذه المرحلة، بحيث تم تقيم التكوين المعتمد في كل مرحلة في هذا الفصل، وكما تم للإشارة إلى التغيرات الأخيرة التي فرضتها وزارة التعليم العالي مؤخرا، وكان الهدف من هذه التعديلات هو الارتقاء بالتكوين الجامعي لكي يتطابق مع معايير الجودة.

في ظل الرؤية الجديدة للحكومة والقائمة على تعزيز روابط الجامعة مع الشركاء الاقتصادين، وابرام اتفاقيات جديدة معهم قصد تسهيل مهمة ادماج الخريجين في سوق العمل بممارسة اعمال مقاولاتية واكتساب الخبرة الكافية في هذا المجال، وهذا ما دفع بالحكومة إلى تكليف الجامعة بتكوين طلاب مقاولين واحاطتهم بكل الجوانب الأساسية للمقاولاتية عن طريق التعليم المقاولاتي في الجامعة، واكتسابهم لمهارات التسيير وتنويرهم لأنواع المؤسسات التي يمكن اطلاقها سوآءا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو المؤسسات الناشئة، وكما تم دعم ببيئة الاعمال الجامعية بمرافق تعمل على متابعة المشاريع المبتكرة لزيادة فرص نجاحها، ويمكن أن نلخص لاهم النتائج التي توصلت إليها فيما يلي:

- هناك بوادر إيجابية من المسؤولين عن التعليم العالي في الجزائر لتحسين أساليب التحصيل المعرفي والسعي إلى اعداد مناهج تعليمية متطورة تتطابق مع معايير الجودة؛
- تسعى الجزائر إلى تحسين المستوى العام في الجامعة عن طريق إدراج إصلاحات وتعديلات تتوافق مع هذه المرحلة؛
- تجديد البرامج، العمل على تحسين عروض التكوين واستحداث تخصصات جديدة، يطرح العديد من الرغبات للطلاب؛
- تكوين الأساتذة الجدد لسد الاحتياجات كما ونوعا وهذا ما يزيد من تحسين التكوين؛
- ادخال الرقمنة في الجامعة ما يزيد من الشفافية والقضاء على الفساد الإداري؛
- زيادة ربط الجامعة بالمحيط الاقتصادي وزيادة العلاقات مع المتعاملين والشركاء الاقتصاديين، مما يساعد الطلاب على الاندماج في المحيط الريادي بسهولة؛
- ادراج المقاولاتية في الجامعة وتدعيم البيئة الريادية لها باليات جديدة تعمل على متابعة المشاريع؛
- تشجيع الطلاب وتحفيزهم على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجامعة من خلال الأيام الدراسية والملتقيات؛
- التوسع في التخصصات وربطها ببرامج التنمية الاقتصادية؛

ثانيا– نتائج الجانب التطبيقي:

بعد استكمال الجانب النظري للدراسة تم تحديد معالم الجانب التطبيقي واختيار العينة المناسبة للدراسة تمثلت في أصحاب المشاريع الناشئة المسجلين ضمن قرار 1275 في حاضنات الاعمال الجامعية لجامعات (البويرة – بومرداس –مسيلة)، إذا تعتبر العينة المناسبة للإجابة على الإشكالية واختبار فرضيات الدراسة.

1– اختبار الفرضيات: تظهر فيما يلي:

أ– الفرضية الرئيسية الأولى: بعد تحليل فقرات المحور الأول للاستبيان والمتعلق بالتكوين الجامعي وتحديد الأهمية النسبية عن طريق حساب قيم المتوسط الحسابي لكل فقرة من المحور، أظهرت نتائج اختبار الفرضية الأولى "أن مستويات التكوين الجامعي في الجزائر جيدة" حسب إجابات المبحوثين.

ب– الفرضية الرئيسية الثانية: بعد تحليل فقرات المحور الثاني للاستبيان والمتعلق بالتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر وتحديد الأهمية النسبية عن طريق حساب قيم المتوسط الحسابي لكل فقرة من المحور، أظهرت نتائج اختبار الفرضية الثانية "أن مستويات التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر جيدة".

ت– اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة: أظهرت نتائج اختبار هذه الفرضية بوجود ارتباط ذو دلالة إحصائية بين التكوين الجامعي والتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر عند مستوى مع معنوية 5 %،

ث– اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة: أظهرت نتائج اختبار الفرضية "انه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير للتكوين الجامعي على التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر عند مستوى معنوية 5 %".

ج– الفرضية الخامسة الرئيسية: أظهرت نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الأخيرة عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية حول التكوين الجامعي عند مستوى معنوية 5 % تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس، السن، المستوى التعليمي، الكلية، جامعة الانتماء)،

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الأخيرة عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية حول والتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة عند مستوى معنوية 5 % تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس، السن، المستوى التعليمي، الكلية)، بينما أظهرت نتائج وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية حول التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة تعزى للمتغيرات الشخصية (الجامعة التي تنتمي اليها) عند نفس مستوى الدلالة وفقا لنتائج تحليل البيانات، ومن خلال هذا يمكن الإجابة على إشكالية الدراسة والمصاغة كالتالي: "ما دور التكوين الجامعي في التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة عبر الجامعات الجزائرية؟

فانطلاقا من النتائج التي توصلت إليها الدراسة واختبار الفرضيات، تم التوصل إلى أن للتكوين الجامعي دور في تحفيز الطلاب على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر فمثلا عند دراستنا اتجاهات الطلاب نحو إطلاق المؤسسات الناشئة لاحظنا أن اتجاهاتهم كانت إيجابية، وعند دراستنا لأثر كل بعد من أبعاد التكوين الجامعي على التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة لاحظنا وجود أثر بينهما وهو ما يدل على مساهمة التكوين الجامعي في التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر بصفة عامة والجامعات محل الدراسة بصفة خاصة.

النتائج المتوصل اليها: يمكن أن نلخص أهم النتائج التي توصلت إليها فيما يلي:

- تعد مستويات التكوين الجامعي في الجزائر جيد؛
- تعتبر مستويات التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجامعة جيد؛
- توجد علاقة ارتباط بين التكوين الجامعي والتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر؛
- يساهم التكوين الجامعي في التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة، وهناك عوامل أخرى في تحقيق ذلك حسب إجابات المبحوثين؛

- تسعى الجزائر إلى تحسين التكوين الجامعي والارتقاء به بما يتماشى مع التحديات المستقبلية وبما يتوافق مع معايير الجودة؛
- تسعى الحكومة إلى ربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي وهذا ما يحفز الطلاب للدخول في مجال المقاولاتي عن طريق إطلاق المؤسسات الناشئة في الجامعة؛
- لا تزال الجامعة تعمل على تهيئة المناخ الريادي الجامعي الذي يتلاءم مع إطلاق المؤسسات الناشئة؛
- يعد مشروع إطلاق المؤسسات الناشئة في الجامعة الجزائرية مشروع حديث، وهذا ما يتطلب المزيد من الوقت والخبرة اللازمة لتجسيده، ولا يمكن الحكم عليه بالنجاح أو الفشل حاليا؛
- حاضنات الاعمال هي الية جديدة تعمل على متابعة ومرافقة المشاريع الناشئة في الجامعة بدءا من طرح الفكرة إلى غاية تجسيدها واطلاقها كمشاريع قادرة على خلق قيمة مضافة؛
- صعوبات إيجاد أفكار استثمارية من طرف الطلاب وطرحها على اللجنة ومخاوفهم من الفشل.

رابعا– اقتراحات الدراسة:

انطلاقا من النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة يمكن لنا طرح الاقتراحات التي يمكن أن تسهم في تحسين النتائج مستقبلا وهي:

- ضرورة الاهتمام بالتكوين الجامعي أكثر والعمل على تحسينه بشكل يتطابق مع معايير الجودة.
- تدعيم التكوين الجامعي ببرامج حديثة وربطها بالمتطلبات الاقتصادية الاجتماعية والثقافية.
- ابرام اتفاقيات بين المؤسسات الاقتصادية والجامعة قصد تعزيز التعاون والتبادل بشكل يخدم الطرفين،
- اجبار الطلاب على الحضور في المحاضرات، الشيء الذي يساهم بشكل أكبر من تحسين مستواهم.
- العمل على ربط الطلاب أكثر بالجامعة ومتابعتهم وهذا من شانه يزيد من تحسين معارفهم.
- تشجيع البحوث العلمية في كل الميادين بما فيها المقاولاتية الابتكار والمؤسسات الناشئة، والاعتماد عليها لمضاعفة فرص النجاح.
- تعزيز روابط الجامعة مع الشركاء الاقتصادين(الصناعة) لضمان تمويل البحوث العلمية.
- توفير الاحتياجات التمويلية بشكل كاف للمؤسسات الناشئة قصد تسهيل تجسيدها ومضاعفة فرص نجاحها.
- تعميم الرقمنة في الإدارة لتحسين البيداغوجيا والقضاء على كل اشكال الفساد الإداري.
- التحفيز على ادخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العمل البيداغوجي وهو بمثابة دعم حقيقي للتكوين.

- تحفيز الطلاب على إطلاق المؤسسات الناشئة عن طريق تكثيف الأيام التحسيسية في كل الجامعات والكليات.
- مكافأة أصحاب المشاريع ومنحهم امتيازات معتبرة لجذب انتباه الاخرين.
- تهيئة المناخ الاستثماري في الجامعة لتسهيل تجسيد مشاريع الطلاب.
- الاستفادة من خبرة الرياديين وأصحاب المشاريع الناجحة، وقيام علاقات معهم للاحتكاك أكثر بالطلاب لتشجيعهم على انشاء مؤسسات.
- العمل على تطوير الخدمات التي تمنحها حاضنات الاعمال الجامعية لتسهيل تجسيد المشاريع.
- العمل على انشاء خلية تابعة للحاضنة تتكون من أساتذة تعمل على إنتاج الأفكار وطرحها امام الطلاب الأوائل والمتفوقين لتحفيز الأخرين للعمل.
- العمل على تكثيف دورات تدريبية لأصحاب المشاريع في الجامعة لتحسين من مهاراتهم المقاولاتية.

خامسا– افاق الدراسة:

وانطلاقا من هذه الدراسة وما توصلت إليها من نتائج بمعرفة دور التكوين الجامعي في تحفيز الطلاب على إطلاق المؤسسات الناشئة، يمكن للدراسات المستقبلية أن تطور وتؤكد هذه النتائج أو تنفي هذه الأخيرة، كما يمكن لهذه الدراسة أن تفتح دراسات وابحاث مستقبلية في مجالات عديدة منها:

- مساهمة المؤسسات الناشئة في الاقتصاد الوطني الجزائري مستقبلا.
- اهم العراقيل ومعوقات الاستثمار في المؤسسات الناشئة في الجزائر.
- تعزيز الشراكات بين الدول الافريقية والعربية في مجال الابتكار التكنولوجي والمؤسسات الناشئة.
- أثر التعليم الجامعي في تعزيز قدرة الخرجين على تقديم حلول ابتكارية لمشاكل اقتصادية محلية.
- دور تكنولوجيا المعلومات والابتكار في تأسيس المؤسسات الناشئة في الجزائر –دراسة العلاقة بين التعليم التكنولوجي وريادة الاعمال.
- تعزيز التعاون بين التكوين الجامعي والصناعة كاستراتيجية لتطوير القطاعين والنهوض بالاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا–المراجع باللغة العربية:

1– الكتب:

1) إبراهيم مجدي عزيز، **"المنهج التربوي وتحديات العصر"**، عالم الكتب، القاهرة، 2002.

2) أسماء عميرة، **إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي**، الطبعة الأولى الأردن دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2013.

3) جودت أحمد سعادة، **"تدريس مهارات التفكير (مع مئات الأمثلة التطبيقية)"**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.

4) جيمي برايد، **"دموع شركات اليونيكورن (الشركات الناشئة): أسباب فشل الشركات الناشئة وكيفية تجنبها"**، مكتبة جرير، ب.ب.ن، 2019.

5) خليل محمد خليل عطية، **دراسة الجدوى الاقتصادية**، القاهرة، مصر: مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث،2008.

6) رابح تركي، **"أصول التربية والتعليم"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 02، 1990.

7) راشد علي، **"الجامعة والتدريس الجامعي"**، دار مكتبة الهلال، لبنان، 2007.

8) سعيد أوكيل، **"الابتكار التكنولوجي لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التنافسية"**،كتاب جماعي، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الرياض، 2011.

9) شبل بدران وكمال نجيب، **"التعليم الجامعي وتحديات المستقبل"**، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، 2006.

10) عبد الغفار حنفي، رسمية قرباقس، **"أساسيات الاستثمار والتمويل"**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.

11) عبد اللطيف عبد القادر، **"التربية الإبداعية في التصوُّر الإسلامي"**، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

12) عبد الله الرشدان واخرون، **المدخل الى التربية والتعليم**، دار الشروق الأردن، د ط 1997.

13) علي أحمد مدكور، **"الشجرة التعليمية: رؤية متكاملة للمنظومة التعليمية"**، دار الفكر العربي، مصر، 2000.

14) علي غربي وآخرون، **"تنمية الموارد البشرية"**، دار الهدى، الجزائر، 2002.

15) عماد محمد محمد عطية، **"التعليم العالي (تاريخه، فلسفاته، بيئة الحرم الجامعي)"**، الدار العالمية للنشر والتوزيع، د.ب.ن، 2014.

16) فضيل دليو وآخرون، **"إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية"**، منشورات مخبر علم الاجتماع والاتصال بجامعة منتوري 2 قسنطينة، الجزائر، 2001.

17) كمال بداري، عبد الكريم حرز الله، **"جودة التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018.

18) لحسن بو عبد الله، محمد مقداد: **تقويم العملية التكوينية في الجامعة، دراسة ميدانية بجامعات الشرق الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1998.

19) مدحت أبو النصر، قواعد ومراحل البحث العلمي "دليل ارشادي في كتابة البحوث واعداد رسائل الماجستير والدكتوراه"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، ط1 ،2004.

20) مراد علي نشات علي، **دراسات الجدوى وتقيم المشروعات الاستثمارية**، بيروت، لبنان: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع،2007.

21) مصطفى أزيد، **"التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

22) مصطفى كافي، يوسف كافي، **"إدارة المشاريع الريادية وحاضنات الأعمال"**، الدار الجزائرية للنشر، الجزائر، 2019.

2- الكتب الجماعية:

1) بوزرب خير الدين، خوالد أبو بكر، **تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الواقع والمامول –دراسة تحليلية**، مقال منشور في إطار الكتاب الجماعي الدولي: **إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية المستحدثة**، جامعة جيجل، الجزائر 2021.

2) خير الدين بوزرب وآخرون، **"إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة"**، كتاب جماعي دولي محكم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل ،2021.

3) كريمة زيدان، رندة سعدي، **شبكة الاستثمار الملائكي كالية حديثة لتمويل ومرافقة المؤسسات الناشئة**، كتاب جماعي دولي محكم بعنوان "إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة جيجل –الجزائر، افريل 2021.

4) مداحي محمد وآخرون، **"عصرنة الخدمة المصرفية: مطلب لاستدامة المؤسسات الناشئة في الجزائر"**، مجمع أعمال كتاب جماعي حول "المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الاقتصادي في الجزائر"، البويرة، الجزائر. 2021.

3- أطروحات الدكتوراه:

1) بوعمامة خامرة، **جودة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018.

2) فهيمة ذيب، **"آفاق وحدود حركية الطلبة في الجامعة الجزائرية في ظل تطبيق نظام LMD" أطروحة الدكتوراه**، تخصص علم النفس عمل وتنظيم، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة فرحات عباس–سطيف 2، الجزائر، 2014.

3) نصيرة عبيد، **"التكوين الأكاديمي ودوره في جودة تعليم أستاذ المدرسة الجزائرية – دراسة ميدانية على عينة من الأساتذة خريجي الجامعات والمدارس العليا من وجهة نظر مدراء ومفتشي متوسطات وثانويات مدينة الشريعة"**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه ل م د، تخصص علم اجتماع التربية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الوادي، الجزائر، 2022/2021.

4) زرقان ليلى، **اقتراح برنامج تدريبي لأعضاء هيئة التدريس الجامعي في ضوء معايير الجودة في التعليم العالي**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه، تخصص إدارة تربوية، بكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة سطيف 2، الجزائر ،2013.

5) عمران نزيهة، **"دور إصلاح سياسة LMD في تحقيق جودة التكوين في المنظمة المغاربية: دراسة حالة الجزائر 2004–2016"**، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017.

6) دليلة معارشة، **"تحديد الاحتياجات التدريبية للأستاذ الجامعي في ضوء متطلبات نظام LMD"**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه، تخصص إدارة الموارد البشرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سطيف 2، الجزائر، 2017-2018.

7) قانون امين،" **إشكالية الممارسة المقاولاتية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، أطروحة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس، الجزائر، 2020.

8) محمد علي الجودي، **"نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي – دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة"**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه، تخصص تسويق مصرفي وتسويق الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة بسكرة، الجزائر، 2015.

9) بن شواط سمية، **مساهمة قطاع التعليم العالي في دعم الطلبة لخلق المؤسسات الناشئة "دراسة حالة بعض المؤسسات الجامعية الجزائرية"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي مغنية، الجزائر، 2021-2022.

10) عماد تشاتشان،**"مساهمة حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المشاريع الناشئة في الجامعة "**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه، تخصص إدارة اعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة يحي فارس المدية، الجزائر،2021 -2022.

4– رسائل الماجستير:

1) أسماء هارون، **"دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية–تحليل نقدي لسياسة التعليم العالي في الجزائر نظام LMD"**، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص تنمية الموارد البشرية، قسم علم الاجتماع، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010.

2) أحمد زرزور، **تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام ل م د في ضوء تحضير الطلبة الى عالم الشغل**، مذكر تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، قسم علم النفس وعلوم التربية الارطوفونيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005 -2006.

3) زميت الخير، **مساهمة حاضنات الاعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع التجربة الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إدارة اعمال، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2014-2015.

4) سليمة حفيظي، **"التكوين الجامعي والاحتياجات الوظيفية"**، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص علم المكتبات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2005

5) فريد بلواهري، **"مدى تماشي التكوين الجامعي في نظام ل م د مع متطلبات سوق العمل"**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة الموارد البشرية، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة سطيف 2، 2012.

6) محمد السبتي، **"فعالية رأس مال المخاطر في تمويل المؤسسات الناشئة"**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2009.

7) محمد مدني توفيق، **"اختيار الفروع في جامعة الجزائر وتمثيلات الطلبة تجاه تخصصاتهم"**، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الجزائر، 1998.

8) نادية إبراهيمي، **"دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة"**، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص الإدارة الاستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2012-2013.

9) نوال نمور «**كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي**"، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير تخصص إدارة الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة متنوري، قسنطينة ،2011- 2012.

10) نورة دريدي، **"خريجي الجامعة بين التكوين والتشغيل"**، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير ، تخصص علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، جامعة الإخوة متنوري قسنطينة، الجزائر، 1999.

11) يوسف أيمن، **"تطوّر التعليم العالي: الإصلاح والافاق السياسية –دراسة ميدانية لمجموعة من الأساتذة بجامعة بن يوسف بن خدة –الجزائر"**، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، الكلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة يوسف بن خدة – الجزائر–، 2007-2008.

5- المقالات العلمية:

1) أحمد رحمون،" **القيادة في الوسط الجامعي**"، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، المجلد 08، العدد 02، 2023

2) احمد دريش، **واقع نظام ل م د في الجامعة الجزائرية: دراسة وصفية تحليلية**، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، المجلد 2، العدد 4، جوان 2014

3) أسماء بللعما، **"التمويل الجماعي آلية مبتكرة لزيادة فرص تمويل الشركات الناشئة"**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 05، العدد 02، 2020.

قائمة المراجع

4) أيوب صكري، سمير محمد جلاب، على شطة، **"واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر – الإنجازات والطموحات"**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 01، العدد 04، 2017

5) برني ميلود، غقال الياس، **واقع وظيفة التسويق ومتطلبات تفعيلها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مجلة ارصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 1، العدد 1، 2018

6) بن أم السعد نور الايمان، رفاع شريفة، **مدى تطبيق معايير ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، الجزائر، المجلد 13، العدد 26 ،2019.

7) بن الشيخ بوبكر الصديق، **"التعليم المقاولاتي كوسيط في العلاقات بين التوجه المقاولاتي والنية المقاولاتية للطلبة"**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 01، 2021

8) بن ذهيبة جغدم، عبد القادر فنينخ، **"الاستراتيجية التشريعية لتوفير البيئة الملائمة للمؤسسات الناشئة في الجزائر"**، مجلة القانون، المجلد 10، العدد 01، 2021

9) توهامي إبراهيم، **أي جامعة تحتاج في ظل عولمة القرن الحادي والعشرون**، مجلة الباحث الاجتماعي العدد 4 ،2003

10) جليلة بن عياد، **"دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية"**، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 08، العدد 01، 2020

11) جمعة عبد العزيز، **الرغبة المقاولاتية وبعد الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعين مدخل استكشافي**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السابع، العدد 01، 2021

12) حفاظ زحل، لقويرة سمير، **أهمية التوجه نحو الجامعة المقاولاتية ودعم الابتكار لتعزيز علاقة الجامعة بالمجتمع**، مجلة السلام للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 2، 2023.

13) حمزة لعجال، أكرم بوطورة، **"التكوين الجامعي ودوره في التحضير للحياة الوظيفية–دراسة تقييمية لبرامج التكوين في تخصصات علم المكتبات"**، مجلة العلوم النفسية والتربوية، المجلد 06، العدد 03، 2020.

14) حورية بدرانية، عبد القادر بن حمادي، **"حاضنات الأعمال في الجزائر: بين التحديات والرهانات"**، مجلة المالية والأسواق، المجلد 07، العدد 02، 2020

15) حورية بن عطية، عادل مياح، **"دور حاضنات الأعمال الجامعية في دعم المؤسسات الناشئة"**، مجلة السلام للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 06، العدد 02، 2023

16) حورية سويقي، **"المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي 20–254"**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 06، العدد 02، 2021.

17) خالد صالح، عامر سعد أحمد، نصر صالح، **"دور حاضنات الأعمال الجامعية في توجيه الطلبة الخريجين نحو ريادة الأعمال"**، المجلة الدولية للدراسات النفسية والتربوية، العدد 09، 2020

18) خيرة بورزيق، مؤسسة الجيريا **"فانتور" كجهاز لترقية وتسير هياكل دعم الشركات الناشئة**، مجلة الدراسات الاكادمية، المجلد 3، العدد 4، 2021.

قائمة المراجع

19) رشا سامي خبور، عمر سامي خابور، رنا سامي خابور، **"أثر تطبيق كولنز على مهارات التفكير الإبداعي لدى طلبة المرحلة الأساسية من وجهة نظر المعلمين"**، مجلة العلوم وآفاق المعارف، المجلد 03، العدد 02، 2023.

20) زايدي حكيم، عبد الحميد بشير، **نشر الفكر المقاولاتي وتنمية روح المقاولاتية لدى طلبة الجامعة**، journal of economic growth and entrepreneur JEGE، المجلد 4، العدد 5، 2021

21) الزهرة فضلون، **"أدوار الجامعة الجزائرية في ظل التحولات التعليمية –نظام ل م د نموذجا–"**، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 10، العدد 04، 2018.

22) زهية حمزة، بومحراث بلخير، **متطلبات نجاح العملية التكوينية في نظام (ل.م.د) من وجهة نظر أساتذة العلوم الاجتماعية بجامعة مستغانم، مجلة دراسات في علوم التربية**، الجزائر، المجلد الأول، العدد الرابع، 2018.

23) زين الدين مصمودي، **"بعض مشكلات المكونين في التعليم الجامعي"**، مجلة تنمية الموارد البشرية، الجزائر، مجلد 5، العدد 1، 2010.

24) زين الدين مصمودي، **"مشكلات تكوين أساتذة التعليم الثانوي كما يراها طلبة المدرسة العليا للأساتذة في الجزائر"**، مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية، المجلد 18 العدد 2، 2002

25) سارة قوادري، **"تقييم جودة التقويم المستمر وفق نظام LMD من وجهة نظر الأساتذة –دراسة ميدانية بجامعة اكلي محند أولحاج البويرة"**، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، المجلد 06، العدد 01، 2021.

26) سالم مجدي عادل، **التمويل التساهمي كنموذج لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر: واقع، تحديات وأفاق**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، 2022.

27) سامية دومي، رضية بوشعور، **"التدريب على مستوى حاضنات الأعمال بمؤسسات التعليم العالي استراتيجية جديدة لبعث كفاءات وطنية وتحقيق الإقلاع الاقتصادي"**، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2022

28) سايب الزيتوني، **راس المال المخاطر كالية مستحدثة في تمويل المؤسسات الناشئة والدروس المستفادة منها**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 13، العدد 1، 2019

29) سعدان شبايكي، **"لماذا اختارت الجزائر نظام التعليم ل م د؟"**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 04، أكتوبر 2010

30) سعيد محمد الحفار، **دور المعرفة الكاملة والحوار في بناء فكر الشباب**، مجلة التربية، اللجنة القطرية للتربية والثقافة والعلوم، قطر، العدد 114، 1995.

31) سعدية بوعلاق، مدفوني هندة، **دور اليات الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية في الجزائر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 9، العدد 2، 2022.

32) سليمة ياسية،**"تطبيق نظام ل.م.د كأساس لتحقيق الجودة في التعليم العالي بالجزائر"**، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 4، العدد 1، 2018

33) سمية أحمد ميلي، "**دور حاضنات الأعمال في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة الجزائر**"، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 15، العدد 02، 2020

34) سميحة بوعنيني، آسية كرومي، "**دراسة تقييمية لواقع تمويل وتنشيط المؤسسات الناشئة**"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2021

35) سمير سلطاني، عائشة بوشيخي، "**التحفيزات الجبائية كآلية لتفعيل دور الحاضنات في ترقية المؤسسات الناشئة في الجزائر**"، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 03، العدد 01، 2022

36) سوزان محمد المهدي، أشرف محمود أحمد محمود، وشيماء على عباس علي، "**تطوير حاضنات الأعمال الجامعية في مصر على ضوء خبرة حاضنة set squared بالمملكة المتحدة**"، مجلة العلوم التربوية، العدد 05، 2019.

37) شريفة بوالشعور، "**دور حاضنات الاعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة: دراسة حالة الجزائر**"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، 2018.

38) صالحي سالمة، **دور حاضنات الاعمال الجامعية في مرافقة المشاريع الناشئة –دراسة حالة جامعتي المسيلة وبومرداس**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 14، العدد 01، 2021.

39) صورية بوطرفة، عبد الحميد بشير، "**دور التعليم المقاولاتي في تنمية روح المقاولاتية – دراسة تطبيقية حول طلبة جامعة العربي تبسي تبسة**"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 01، 2020

40) طاهر مسعودي، أحمد بلول، خديجة سلامي، "**بعض مشكلات تطبيق نظام lmd في الجامعة الجزائرية**"، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، المجلد 01، العدد 02، 2018

41) عبد القادر حسين ياسين، "**التربية والتنمية في العالم الثالث**"، مجلة التربية، اللجنة القطرية للتربية والثقافة والعلوم، قطر، العدد 95، 1990.

42) عبد القادر سيدي عابد، "**التكوين الجامعي في نظام ل.م.د وعلاقته بمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر الطلبة**"، مجلة المداد، المجلد 10، العدد 02، 2020.

43) عبد الكريم سعودي، "**أنماط التكوين في الجامعة الجزائرية –الواقع والمأمول–**"، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 05، العدد 02، 2019

44) عبد الله جوزه، "**إصلاحات نظام ل.م.د في التعليم العالي الجزائري**"، مجلة آفاق لعلم الاجتماع، المجلد 10، العدد 01، 2020

45) عبد الوهاب جودة الحايس، "**أنماط التكوين والتأهيل في مؤسسات التعليم الجامعي وفرص التشغيل**"، دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد 01، العدد 01، 2014.

46) عبيد مراد، بن تيشة يوسف، **معايير تطبيق الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر–الوادي، العدد 25، 2018

قائمة المراجع

47) عرابي محفوظ، "**تبني نظام ل.م.د في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر: استجابة للتوجهات العالمية ام ثقافة لتجويد التعليم العالي؟**" مجلة الابداع، المجلد 8، العدد 1 ،2018.

48) عزالدين زايدي، "**الأستاذ الجامعي والتكوين البيداغوجي – الواقع والافاق–**"، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، المجلد 09، العدد 02، نوفمبر 2018

49) عزي عبد الرحمان، "**البحث العلمي والاجتماعي–بعض الموازنات والأولويات**"، حوليات جامعة الجزائر، العدد 07،1993.

50) علاء الدين بوضياف، "**دور حاضنات الأعمال في ترقية العمل المقاولاتي لدى الشباب الجامعي**"، مجلة الباحث الأستاذ للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 01، 2021

51) على البخيتي، سليمة بوعوينة، "**المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: واقع وتحديات**"، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 04، أكتوبر 2020

52) علي بن محمد تويحري، **الأنظمة الثقافية وتنمية الابتكار**، مجلة التربية، اللجنة الفطرية للتربية والثقافة والعلوم، قطر، العدد 09، 1995.

53) عماد تشاتشان، محمد بولصنام، **البنية العاملة لخدمات حاضنات الاعمال لدى رواد الاعمال المحتملين من الطلبة في كلية العلوم بجامعة يحي فارس المدية**، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 2022.

54) عيسى حجاب، وهيبة عيشاوي، "**دور المستثمرين الملائكة في تمويل المشاريع المقاولاتية**"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 04، العدد 02، 2019.

55) فاطمة الزهرة عراب، خضراء صديقي، "**دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديدة –دراسة في قرار إنشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة**"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، 2021.

56) فاطمة مانع، عبد الله قلش، نوال خنتار، "**مساهمة التعليم المقاولاتي بالجامعة الجزائرية في تعزيز توجه الطالب الجامعي نحو المقاولاتية –دراسة عينة من طلبة الماستر جامعة الشلف**"، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 10، العدد 01، 2022.

57) فتيحة بوكحال، نصيرة يحياوي، **دور حاضنات الاعمال الجامعية في انشاء ومرافقة المؤسسات الناشئة**، مجلة ابعاد الاقتصادية، المجلد 13، العدد 1، 2023

58) فتيحة عيلام، أحمد لشهب، "**نظام ل.م.د. في الجزائر: واقع وتحديات**"، مجلة صوت القانون، المجلد 07، العدد 01، ماي 2020

59) قاسم ميلود، "**نظام ل.م.د في الجزائر بين دافعية التغيير وآليات التطبيق**"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، المجلد 03، العدد 03، 2015

60) قدور نورة، غراز الطاهر، **الجامعة الجزائرية وتطبيق نظام ل م د وملى نجاعته في تحقيق لانماء الحضاري للمجتمع**، مجلة aleph. Langues, médias et societés, المجلد 08 ،العدد 02 ،2021.

قائمة المراجع

61) كمال بايزيد، **"أهمية ومعوقات المؤسسات الناشئة"**، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 01، 2022.

62) كمال مطهري، **المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة في الجزائر مفاتيح اقتصادية لتحقيق تنمية مستدامة**، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2023.

63) لطيفة كلاخي، **واقع حاضنات الاعمال في بعض الدول العربية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسات اقتصادية، المجلد 7، العدد 2، 2013.

64) ليلى بن عيسى، الزهرة ناصيري، التعليم المقاولاتي وأثره على التوجه المقاولاتي لدى الطلبة: **دراسة استطلاعية لآراء طلبة المقاولاتية بجامعة بسكرة**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 3، العدد 2، ديسمبر 2019.

65) ليلى لراري، **"برنامج الجامعة الجزائرية: منطق نظامي الكلاسيك ول م د، مع الإشارة إلى المطابقة والموائمة"**، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 33، الجزء الأول، 2019

66) مجيد شعباني، عقيلة عكوش، **"متطلبات التكوين الجامعي والبحث العلمي من أجل تنمية راس المال البشري في الجامعة"**، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 01، 2015.

67) محمد بولصنام، عماد تشانتشان، **"مستوي جودة التعليم العالي من وجهة نظر طلبة جامعة يحي فارس المدية"**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، الجزائر، المجلد 02، العدد 02، 2018.

68) محمد قاسم عبد الله، **نموذج متكامل لعملية الارشاد النفسي وخطواته، مجلة التربية**، اللجنة القطرية للتربية والثقافة للعلوم، قطر، العدد 117، 1994.

69) محمد قريشي، صفاء بياضي، **"الابتكار التكنولوجي في المؤسسات: أنواعه، مصادره، والعوامل المؤثرة فيه"**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 03، 2017.

70) محمد كربوش، الزهرة بن طاطا، **"احتمالية تأثير التعليم المقاولاتي على التوجه المقاولاتي لطالبات جامعة معسكر باستخدام الانحدار اللوجستيكي"**، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 4 العدد 1، 2018.

71) محمود عكاشة، سعيد سرور، رشا المدبولي، **"تنمية مهارات الحل الإبداعي للمشكلات لدى معلمي العلوم وأثره على أداء تلاميذهم"**، المجلة العربية لتطوير التفوق، المجلد 02، العدد 02، 2011.

72) مخانشة امينة، **المؤسسات الناشئة في الجزائر –الإطار المفاهيمي والقانوني–**، مجلة صوت القانون، المجلد الثامن، العدد 01، 2021.

73) مروة رمضاوي، كريمة بوقرة، **"تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر: نماذج لشركات ناجحة عربيا"**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2020.

74) مريم بن جيمة، نصيرة بن جيمة، فاطمة الوالي، **"آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر"**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2020.

قائمة المراجع

75) مريم زعبيط، **"تحويل المكتسبات: أحد مؤشرات مواءمة محتوى البرامج التكوينية لاحتياجات المتكون"**، مجلة أبحاث نفسية وتربوية، المجلد 11، العدد 01، 2021.

76) منى بسويح، ياسين ميموني، سفيان بوقطاية، **واقع وافاق المؤسسات الناشئة في الجزائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 7، العدد 3، 2020.

77) ناجي ليتيم، ليلى بوطغان، **دور استراتيجيات الابداع في تطوير مهارات الفرد داخل المؤسسة الجزائرية**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد،13 العدد 2 ،2019.

78) نبيلة هاشيم مريم، عبد القادرمومني، **الخدمات التي تقدمها حاضنات الاعمال لدعم المؤسسات الناشئة**، مجلة journal of management ,organizations and strategy JMOS ،المجلد 01 ،العدد 04، 2022

79) نجاة بوساحة، **"إشكالية إنتاج المعرفة في الجامعة الجزائرية–مقاربة سيسيولوجية"**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 04، العدد 08، 2012.

80) نسرين مزنر، **النظام البيئي الريادي الداعم للمؤسسات الناشئة في الجزائر –دراسة تحليلية–**، مجلة اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، الجزائر، المجلد، العدد 2، 2023.

81) نصيرة أوبختي، عيسى نبوية، **"تحديات البحث العلمي والتعليم العالي في الجزائر في إطار برنامج الإصلاح –حالة نظام ل.م.د–"**، المجلة الجزائرية للموارد البشرية، المجلد 04، العدد 01، 2019

82) نفيسة بامحمد، كمال برباوي، مصطفى بن شلاط، **"حاضنات الأعمال كآلية مستحدثة لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر–الواقع والتحديات"**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2020

83) نفيسة خميس، عواطف محسن، **"دور التكوين الجامعي في تفعيل النية المقاولاتية لدى الطلبة–دراسة ميدانية لعينة من الطلبة بجامعة ورقلة"**، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 07، العدد 02، 2017.

84) نور الهدى حمروش، **"المؤسسات الناشئة بين آليات الدعم والواقع في الجزائر"**، مجلة قضايا معرفية، المجلد 02، العدد 02، جوان 2022.

85) نورة قدور، الطاهر غراز، **"الجامعة الجزائرية وتطبيق نظام ل.م. د، ومدى نجاعته في تحقيق الإنماء الحضاري للمجتمع"**، مجلة langues, aleph medias et societes, المجلد 08، العدد 02، 2021.

86) وفاء سعيدي، ليلى بن منصور، **حاضنات الاعمال كالية لاستدامة المشاريع المقاولاتية**، دراسة حالة لمشتلة المؤسسات – حاضنات –محضنة خنشلة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46، 2017.

87) يوسف حسين، إسماعيل صديقي، **"دراسة ميدانية لواقع انشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر"**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، 2021.

6- المداخلات والمشاركات في الملتقيات العلمية:

1) احمد بن عيشاوي،"**التعليم الجامعي في الجزائر وتحديات التنمية المحلية** «، ورقة علمية مقدمة للملتقى الوطني الأول حول "**تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لسوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية** "، جامعة الجلفة، 2010

2) احمد بن قطاف، **حاضنات الاعمال ودورها في دعم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة لبعض الدول الرائدة مع الإشارة لتجربة الجزائر**، يوم الدراسي بعنوان: دور حاضنات الاعمال في تطوير الابداع التكنولوجي والقدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ،19 ديسمبر 2017

3) ايمن عادل عيد، التعليم الريادي **مدخل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والامن الاجتماعي**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول: نحو بيئة داعمة لريادة الاعمال في الشرق الأوسط، المملكة العربية السعودية، أيام 9-10-11 سبتمبر 2014، المملكة العربية السعودية

4) خضيرة مونيسي، "**نظام LMD وإمكانية المعرفية**"، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى حول 'آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية'، الجزائر، 23-26 أفريل 2012.

5) سهيلة دهماني، ليندة صيمود، "**الطالب الجامعي ومقياس المنهجية: بين إلزامية المحاضرات النظرية وغياب التطبيق –دراسة ميدانية"–**، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات مؤتمر الدولي حول 'البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية في الوطن العربي-الرهانات والمعيقات'، المنعقد يومي 06 و07 مارس 2021.

6) الشريف ريحان، بومود ايمان، "**بورصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: أحدث مصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مداخلة موجهة للملتقى الدولي حول 'سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات: دراسة حالة الجزائر والدول النامية'، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2019.

7) محمد الناصر مشري، **المرتكزات الاستراتجية للنهوض بالمؤسسات الناشئة في الجزائر**، المؤتمر الدولي، راتية للاعمال المعاصرة بين المرافقة ومتطلبات الاستدامة –حالة المؤسسات الناشئة – إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، السياسية والاقتصادية، 2023.

8) اليامين فالتة، لطيفة برني، "**البرامج التكوينية وأهميتها في تعزيز روح المقاولاتية –دراسة استطلاعية على طلاب جامعة بسكرة**"، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول 'المقاولاتية، التكوين وفرص العمل'، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 06-08 أفريل 2010.

7- المراسيم والقوانين:

قائمة المراجع

1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 03- 272 مؤرخ في 24 جمادي الثانية عام 1424 هـ24 غشت سنة 2003 م، المتعلق بتحديد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها الصادر بتاريخ 25 جمادي الثانية عام 1424 هـ الموافق ل 24 غشت سنة 2003 (الجريدة الرسمية)، العدد 51، الباب الأول، المادة 2.
2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 03- 272 مؤرخ في 24 جمادي الثانية عام 1424 هـ24 غشت سنة 2003 م، المتعلق بتحديد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها الصادر بتاريخ 25 جمادي الثانية عام 1424 هـ الموافق ل 24 غشت سنة 2003 (الجريدة الرسمية)، العدد 51، الباب الثاني، المادة 4.
3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 20-16 المؤرخ في 16 جمادي الأول عام 1442هـ الموافق ل 31 ديسمبر 2020 المتضمن قانون المالية لسنة 2021 (الجريدة الرسمية)، الصادرة بتاريخ 16 جمادي الأول 1442هـ الموافق ل 31 ديسمبر 2020، العدد 83، المادة 86.
4) الجمهورية لجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 20-254، المؤرخ في27 محرم 1442 الموافق ل 15سبتمبر 2020، المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و"حاضنات الأعمال" وتحديد مهامها وتشكيلاتها وسيرها (الجريدة الرسمية)، الصادرة 3 صفر عام 1442هـ الموافق ل 21 سبتمبر 2020، العدد 55.
5) الجمهورية لجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي، اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الاعمال، اليات تنفيذ مشروع القرار 1275.

ثانيا– المراجع باللغات الأجنبية:

1- Livres :

1) Alain Fayolle &jean -Michel degeorge : dynamique entrepreneuriale : **le comportement de l'entrepreneur** ,1er édition ,2012
2) Calza, f, Aliane ,n & Cannavale ,c , **EUROPEAN FIRMS'INTERNATIONALIZATION TO ALGERIA .OVER COMING CULTURAL DISTANCE .ESPERIENZE D'IMPRESA**,2009
3) Castells, M. et P. HALL, **technopoles of the world,** Londres: Routledge, 1994.
4) Drucker p. **les entrepreneurs traduit de l'américain par Hoffmann patrice**. Edition L'Harmattan. Paris.
5) Jean François, Alexandre. B, **« Le financement participatif : une alternative à la levée de fonds traditionnelle »**, l'agence aquitaine numérique, 2013.

2- Thèses :

1) Rajhi, n, **conceptualisation de l'esprit entrepreneurial et identification des facteurs de son développement a l'université** (thèse de doctorat) business administration, université de Grenoble, frensh ,retrieved from http//tel archives -ouvertes .Fr /tel,2011.

3- Articles :

1) Abdessemesd Samira, Chouchane Siham, **Entrepreneurial accompaniment as a mechanism to support small and medium entreprises in Algeria "Institutional incubator- batna incubator model"**, Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE, Vol 3, No 2, 2020.
2) Abida Salima, **the role of digital transformation in the quality of higher education, forum for economic studies and research journal**, vol 07, n 01 ,2023
3) Aicha BEKADDOUR, **Start-up écosystème d'accompagnement en Algérie, annales de l'université de Béchar en sciences économiques**, vol 07, n 03, 2020,
4) Allahar, H., Brathwaite, C. **« Business incubation as an instrument of innovation: the experience of South America and the Caribbean »**, International journal of innovation, vol 04, Issue 02, 2016
5) Allan n ,Gjerding et autres , **l'universités entrepreneuriale :vingt pratiques distinctives ,politiques et gestion de l'enseignement supérieur** ,volume 18, numéro 3, 2006
6) Baltrunaite. V, Sekliuckiene. J, **« The use of organizational learning practices in start - ups growth»**, entrepreneurial business and economies review, vol 08, issue 01, 2020.
7) Berreziga Amina**, l'entrepreneuriat en milieu universitaire, revue : Reformes Economiques et Intégration en Economie mondiale**, ESC n 14/2013
8) Boumendil Macyl, **« Les sources de financement des start-ups en Algérie : études sur 20 start-ups labellisées »**, Revue études économiques, vol 22, n°01, 2022
9) Centre for strategy & evaluation services, « **Benchmarking of business incubators** », European Commission Enterprise Directorate-General, Brussels, February 2002.
10) Colin Tones, **« A contemporary approach to entrepreneurship diction »**, Journal of education and training, Emerald Group Publishing, 2004,
11) Daniel prokop, **"University entrepreneurial ecosysteme and spinoff companies: configurations, developments and outcomes"**, technovation, vol 107, September 2021.
12) Deira Abdelhafid, **« Les startups à l'ère des nouvelles technologies : état des lieux des startups numériques en Algérie »**, revue nouvelle économie, vol 13, n°02, 2022.
13) Djelti.M, Chouam.B, Kourbali.B, **« Etat des incubateurs en Algerie : cas de l'incubateurs de l'inttic d'Oran »**, revue algerienne d'economie et de gestion, vol 09, issue 01, 2016
14) Eisenmann T, R, Entrepreurship: A Working definition, Harvard Business review.10 .2013.
15) Elena Fustera & Al, **"The emerging role of university spin-off companies in developing regional entrepreneurial university ecosystem: the case of Andalusia"**, journal of technological forcasting & social change, vol 141, April 2019.
16) Farhan Jamil, Kamariah Ismail, Nasir Mahmood, **« University incubators: A Gateway to unentrepreneurial society »**, journal of economics and sustainable development, vol 06, n° 06, June 2015
17) GNYAWAL, I. D, & fogel , D. **Entrepreneurship development: key dimensions and research implication . Entrepreneurship theory and practice**, vol 18, n 4,1994.

18) H, H Stevenson & Jarillo. J.C. A paradigm of entrepreneurship : **Entrepreneurial management. In Entrepreneurship** ,2007
19) Hadj Slimane Hind, Kara terki assia**, l'enseignement de l'entrepreneuriat : pour le développement de l'esprit entrepreneurial chez les étudiants**, revue maghrébine des organisations, volume 1, numéro 1, 2016
20) Jeannette.P, **« Choose wisely: Crowdfunding through the stages of the startup life cycle** », Business Horizons Journal, vol 60, issue 02, March-April 2017.
21) Jones, oswald, meckel, ping ping and Taylor, David. postscript**: creating and managing a university -based incubator, international studies in entrepreneurship, in: creating communities of practice**, springer, vol 46/ n 4. 2021.
22) Katz, J-A **"longitudinal analysis of self- employment follow-through"**, International journal of entrepreneurship and regional development, volume 2, 1990
23) Khelil Sabrina, **analyse de l'écosystème des startups en Algérie (état des lieux et perspective)**, la revue du développement et des prospectives pour recherches et études, vol 07, n 01, 2022.
24) Latifa bouras, arrêté ministérial n 1275 : création de valeurs. Revue des sciences commercials. Vol 22. N01. 2023.
25) Louis Jacques Filion **. Le champ de l'entrepreneuriat : historique. Évolution. Tendance. Revue internationale PME Economie et Gestion de la petite et moyenne Entreprise**.10(2).
26) Low, M & MacMillan, I, **Entrepreneurship, past research and future challenges**, J, Manag, 1988
27) Man, T.W.Y., « **understanding. Entrepreneurial learning a competency, approach** », the international journal of entrepreneurship and innovation, vol 08, n°03
28) Michael h. Romanowski, Ibrahim m. karkouti, **United States accreditation in higher education: does it dilute academic freedom? Routledge Taylor &Francis group**, vol 30, n 01,https://doi.org/101080/13538322.2022.2127165.
29) Nurcohyo. R, Mohammed. Akbar. D, **« Characteristics of start company and its strategy, analysis of Indonesia fashion startup companies »**, International Journal of Engineering & Technology, Vol 07, Issue 02, 2018.
30) Rania tegaoua, bouchama chouam, **les startups en algerie, un axe strategique a l'ére de l'orintation ver l'économie digitale, étude analytique et exploitoire**, revue abaad iktussadia, vol 13, n 01,2023
31) Rizzi, D. I; & al, **« The importance of incubation process from perspective of incubated and graduated companies »,** Journal of information systems and technology management, vol 14, issue 02, 2017
32) Romanowski, M .H & Nasser, R, **faculty perceptions of academic freedom at GCC university, prospects**, 40, 2010
33) Sarfraz A, Main, **the university business incubator: A strategy for developing new research /technology-based firms, the journal of high technology management research**, volume7, issue 2,1996
34) Zerrouki Wassila zoulikha, Tabet aouel Wassila, **un éclairage sur l'impact de l'enseignement de l'entrepreneuriat sur le développement de l'esprit**

entrepreneurial : cas des étudiants de maison de l'entrepreneuriat de l'université, revue les cahiers du mecas, volume 16, numéro 1,

4- Communications dans des Séminaires :

1) Clark, b,r ,**sustaining change in universities ,continuities in case studies and concept ,maidenhead, society for research into higher education & open university press**,2004
2) Gibb, hofer A.R & klofsten, M, **« The entrepreneurial and innovative higher education institution: a review of the concept and its relevance today »**, work paper, heinnovate publication, 2018, Downloaded from:
3) Wan fauziah & al, **"University based entrepreneurial ecosysteme: how graduates perceive and react?"**, Conference on: paper for the 29th International business information management association conference, at: Vienna. Austria, May 3rd, 2017.

5- Sites Web:

- https://heinnovate.eu/sites/default/files/heinnovate_concept_note.pdf
- Https//: www.startupranking.com

الملاحق

الملحق رقم (01): نموذج الدراسة

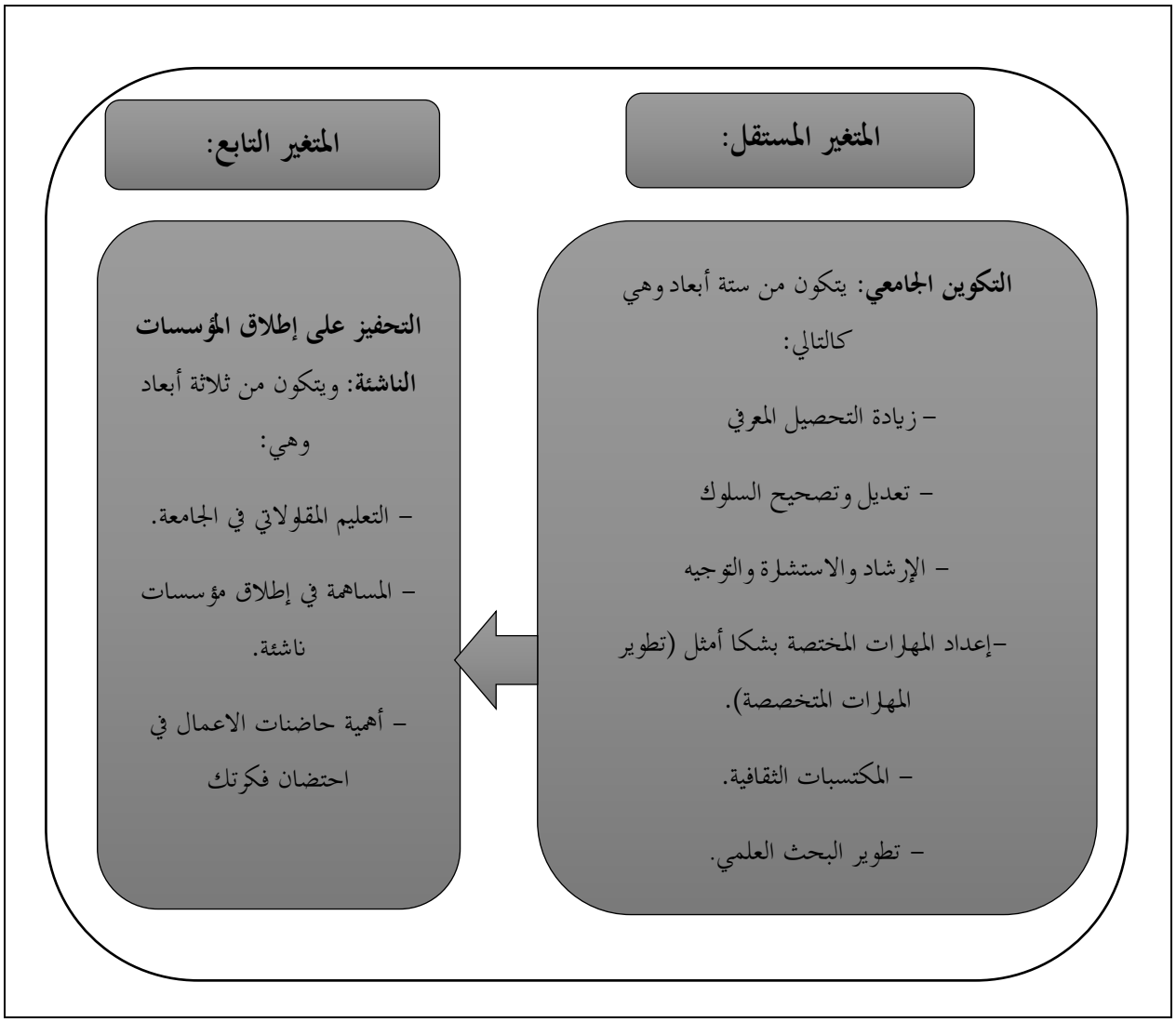

الملحق رقم (02): استمارة البحث

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العقيد اكلي محند أولحاج –البويرة–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

استبيان حول "دور التكوين الجامعي في التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر– دراسة حالة عينة من الجامعات–"

أخي الطالب/اختي الطالبة حاملي المشاريع.....تحية طيبة وبعد؛

يطيب لنا أن نضع بين بين ايديكم استبيان الدراسة الموسوم بـ" دور التكوين الجامعي في التحفيز على اطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر – دراسة حالة عينة من الجامعات" والذي يدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه LMDفي العلوم المالية والمحاسبة.
نرجو منكم الإجابة على جميع فقراته بدقة وموضوعية علما ان المعلومات ستعامل بسرية تامة وستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.
ملاحظة: ضع علامة (×) في خانة الإجابة المناسبة.

الطالب: عقاد مهدي

الجزء الأول: المعلومات الشخصية

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

السن: 18–22 ☐ 23–30 ☐ أكثر من 30 ☐

المستوى التعليمي: ليسانس ☐ ماستر ☐ دكتوراه ☐

الجامعة التي تنتمي اليها:

الكلية:

التخصص:

الجزء الثاني:

المحور الاول: التكوين الجامعي						
الرقم	العبارات	درجة الموافقة				
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
أولا– زيادة التحصيل المعرفي						
01	يعتبر التكوين الذي تتلقاه حافزا للبحث العلمي					
02	يكسبك تكوينك الالتزام بالدقة والموضوعية في بحثك عن المعرفة					
03	سمح لك تكوينك الجامعي بتعلم طريقة البحث عن المعلومات في المكتبات ومصادر المعرفة الأخرى					
04	طور تكوينك الجامعي من مهاراتك وقدراتك المعرفية					
ثانيا– تعديل وتصحيح السلوك						
05	يساعدك تكوينك الجامعي على تحديد اهدافك بدقة					
06	يدفعك تكوينك الجامعي نحو الاجتهاد والمثابرة في تحقيق أهدافك					
07	يساهم التكوين الجامعي في تعديل سلوكك نحو الأفضل					
08	يركز تكوينك الجامعي على إكسابك القدرة على الإبداع والابتكار					
ثالثا– الارشاد والاستشارة والتوجيه						
09	تخصصك الحالي يتوافق مع مؤهلاتك					
10	تخصصك الحالي كان اختيارك					
11	تلقيت الدعم والإرشاد من طرف الأساتذة خلال تكوينك الجامعي					
12	ساعدت مكتسباتك من التكوين الجامعي في تطوير وجهات نظر جديدة					
13	ساهم التكوين الجامعي في تأهيلك لاتخاذ القرارات المناسبة					
رابعا– اعداد المهارات المختصة بشكل أمثل (تطوير المهارات المتخصصة)						
14	يتوافق تكوينك الجامعي مع متطلبات سوق العمل					
15	تتوافق مؤهلاتك العلمية مع ما تتطلبه وظيفتك المستقبلية					
16	يسمح تكوينك الجامعي بإكسابك مهارات علمية وفنية					
17	تتوافق برامج التكوين الجامعي مع التطورات التكنولوجية					
خامسا– المكتسبات الثقافية						
18	يدفعك تكوينك الجامعي نحو الانفتاح نحو العالم					
19	يسمح تكوينك الجامعي بالاطلاع على ثقافات أخرى					

20	يساعدك تكوينك الجامعي على اكتساب القدرة على التكيف مع الثقافات الأخرى					
21	ينمي تكوينك الجامعي قدرتك على تعلم لغات أخرى					
سادسا– تطوير البحث العلمي						
22	يزودك تكوينك الجامعي بالقدرة على استخدام البيانات والأرقام					
23	يكسبك تكوينك الجامعي مهارات تسمح لك باستخدام تكنولوجيا المعلومات لحل مشكلاتك البحثية					
24	يسمح تكوينك الجامعي بتطوير مهاراتك العلائقية					
25	يزودك تكوينك الجامعي مهارات العرض والاقناع في تقديم بحوثك العلمية					
المحور الثاني: التحفيز على اطلاق المؤسسات الناشئة						
أولا– التعليم المقاولاتي في الجامعة						
26	ساعدتك البرامج التكوينية على الإلمام بكافة جوانب المقاولاتية					
27	للبرامج التكوينية دور في تحديد توجهك نحو ممارسة العمل المقاولاتي					
28	تحوي البرامج التكوينية مقاييس حول المقاولاتية وكيفية إنشاء وإدارة المشاريع					
29	تساهم نماذج المشاريع الناجحة في مجال المقاولاتية التي يعرضها الأساتذة في دفعك لإنشاء مؤسسة ناشئة					
30	تتوافق البرامج التكوينية مع التغيرات الحالية التي تدعو إلى الإبداع، الابتكار والمقاولاتية					
31	ساهمت البرامج التكوينية في تكوين خلفية لديك حول تسيير مشروع ما					
32	توضح البرامج التكوينية كيفية وضع خطط عمل واضحة لبلوغ اهداف مشروعك					
33	تساهم البرامج التكوينية في توعيتك وتحسيسكم بأهمية المقاولاتية في الوقت الراهن					
34	تمنح لك الجامعة فرصة المشاركة في المسابقات المنظمة لاختيار أحسن الأفكار الإبداعية					
35	ساهمت فعاليات الأسبوع العالمي للمقاولاتية المقام بجامعتك في تحفيزك على التفكير في انشاء مشروعك الخاص					
36	تنظم جامعتك ملتقيات وأيام دراسية حول المقاولاتية وريادة الأعمال					
37	تنظم جامعتك لقاءات دورية مع هيئات الدعم لتوجيه الطلبة نحو المقاولاتية					
ثانيا– المساهمة في إطلاق مؤسسة ناشئة						
38	تملك الرغبة في إطلاق مؤسسة ناشئة					

39	ساهم تكوينك الجامعي في توليد الرغبة المقاولاتية لديك					
40	نظمت جامعتك تظاهرات علمية لشرح القرار المتعلق بمشروع انشاء مؤسسة ناشئة1275					
41	شاركت في فعاليات التظاهرات العلمية المتعلقة بالقرار1275					
42	ساهمت التظاهرات العلمية في جامعتك من جذب اهتمامك نحو موضوع المقاولاتية					
43	تتلقى الدعم والتحفيز من طرف الأساتذة لإنشاء مؤسسة ناشئة					
44	مكنك تكوينك الجامعي من اكتساب صفة تحمل المخاطرة والخوض في تجربة مؤسسة ناشئة					
ثالثا– أهمية حاضنات الأعمال الجامعية في احتضان فكرتك						
45	تم قبول فكرتك الإبداعية من طرف لجنة التقييم لاستيفائها الشروط اللازمة					
46	قدمت الحاضنة لك الدعم والاستشارة اللازمة لإنشاء مؤسستك					
47	تقدم الحاضنة معلومات متعلقة بإنشاء مؤسستك الخاصة من طرف أساتذة مختصين في المجال					
48	ساعدك تكوينك في الحاضنة على اكتساب مهارات جديدة والالمام بجوانب أخرى في المقاولاتية وادارة المشاريع					
49	تنظم الحاضنة دورات تدريبية لحاملي المشاريع حول كيفية اعداد مذكرة تخرج مؤسسة ناشئة					
50	يقدم الأساتذة المؤطرين والمكونين الدعم اللازم للطلبة حاملي المشاريع					
51	ساهمت الحاضنة في توفير الدعم المالي للطلبة حاملي المشاريع لتجسيد أفكارهم على أرض الواقع					
52	ساهمت الحاضنة في السير الحسن لمراحل انشاء مؤسستك الخاصة					

الملحق رقم (03): قائمة الأساتذة المحكمين

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	اسم الجامعة
عائشة شرفاوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة البويرة
راضية بغدود	أستاذ محاضر "أ"	جامعة البويرة
فاطمة الزهراء فاسي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة البويرة
صبرينة عليان	أستاذ محاضر "ب"	جامعة البويرة
سهام شيخاوي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة البويرة
أمينة قديفة	أستاذ التعليم العالي	جامعة بومرداس
نرجس فرجيوة	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة
نجوة غربي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة قسنطينة 2
أمينة بن خزناجي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة برج بوعريريج
سليمة عزيرو	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الجزائر 3
نادية مغني	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الجزائر 3

الملحق رقم (04): نتائج مخرجات برنامج SPSS.V27

الصدق البنائي للتكوين الجامعي:

Corrélations

		x	x1	x2	x3	x4	x5	x6
x	Corrélation de Pearson	1	,653**	,740**	,710**	,708**	,594**	,729**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	230	230	230	230	230	230	230
x1	Corrélation de Pearson	,653**	1	,452**	,330**	,397**	,218**	,405**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000	,001	,000
	N	230	230	230	230	230	230	230
x2	Corrélation de Pearson	,740**	,452**	1	,438**	,463**	,308**	,422**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000	,000	,000
	N	230	230	230	230	230	230	230
x3	Corrélation de Pearson	,710**	,330**	,438**	1	,342**	,164*	,407**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000	,013	,000
	N	230	230	230	230	230	230	230
x4	Corrélation de Pearson	,708**	,397**	,463**	,342**	1	,366**	,388**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000		,000	,000
	N	230	230	230	230	230	230	230
x5	Corrélation de Pearson	,594**	,218**	,308**	,164*	,366**	1	,516**
	Sig. (bilatérale)	,000	,001	,000	,013	,000		,000
	N	230	230	230	230	230	230	230
x6	Corrélation de Pearson	,729**	,405**	,422**	,407**	,388**	,516**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	230	230	230	230	230	230	230

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الصدق البنائي للتحفيز على اطلاق المؤسسات الناشئة

Corrélations					
		y	y1	y2	y3
y	Corrélation de Pearson	1	,887**	,849**	,770**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000
	N	230	230	230	230
y1	Corrélation de Pearson	,887**	1	,636**	,463**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000
	N	230	230	230	230
y2	Corrélation de Pearson	,849**	,636**	1	,576**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000
	N	230	230	230	230
y3	Corrélation de Pearson	,770**	,463**	,576**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	
	N	230	230	230	230
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).					

معامل ثبات أداة الدراسة:

البعد الأول من المحور الأول:

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,782	4

البعد الثاني:

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,771	4

البعد الثالث:

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,795	5

البعد الرابع:

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,690	4

البعد الخامس:

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,765	4

البعد السادس:

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,589	4

الملاحق

البعد الأول من المحور الثاني:

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,892	12

البعد الثاني

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,784	7

البعد الثالث

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,845	8

المحور الأول

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,889	25

المحور الثاني:

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,920	27

الاستبيان ككل:

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,941	52

اختبار التوزيع الطبيعي:

اختبار التوزيع الطبيعي للتكوين والتحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة

Tests de normalité						
	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
التكوين الجامعي	,037	230	,200*	,993	230	,311
التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة	,043	230	,200*	,994	230	,510

*. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.

a. Correction de signification de Lilliefors

البيانات الشخصية:

الجنس:

جنس الطالب					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	92	40,0	40,0	40,0
	انثى	138	60,0	60,0	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

الملاحق

السن:

سن الطالب					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	18-22	82	35,7	35,7	35,7
	23-30	113	49,1	49,1	84,8
	اكثر من 30	35	15,2	15,2	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

المستوى التعليمي:

مستوى التعليمي للطالب					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	49	21,3	21,3	21,3
	ماستر	170	73,9	73,9	95,2
	دكتوراه	11	4,8	4,8	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

الجامعة التي تنتمي اليها:

الجامعة التي تنتمي لها					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	البويرة	91	39,6	39,6	39,6
	بومرداس	82	35,7	35,7	75,2
	مسيلة	57	24,8	24,8	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

الكلية:

الكلية التي يدرس بها الطالب					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	كلية العلوم والعلوم التطبيقية	42	18,3	18,3	18,3
	كلية علوم الطبيعية والحياة وعلوم الارض	61	26,5	26,5	44,8
	كلية التكنولوجيا	24	10,4	10,4	55,2
	كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية وعلوم التسيير	58	25,2	25,2	80,4

	كلية العلوم الانسانية والاجتماعية	13	5,7	5,7	86,1
	كلية الحقوق والعلوم السياسية	23	10,0	10,0	96,1
	كلية الاداب واللغات	5	2,2	2,2	98,3
	علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية	3	1,3	1,3	99,6
	علوم اسلامية	1	,4	,4	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

تخصص الطالب					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	انظمة الاعلام الالى	14	6,1	6,1	6,1
	هندسة النظم المعلوماتية	5	2,2	2,2	8,3
	هندسة الحاسوب	1	,4	,4	8,7
	تطوير الويب انفوغرافيا	2	,9	,9	9,6
	كمياء عضوية	2	,9	,9	10,4
	كمياء صيدلانية	1	,4	,4	10,9
	هندسة الطاقة المتجددة	1	,4	,4	11,3
	تكنولوجيا الاغذية ومراقبة النوعية	4	1,7	1,7	13,0
	علوم فلاحية	1	,4	,4	13,5
	انتاج وتغذية حيوانية	6	2,6	2,6	16,1
	بيئة والمحيط	2	,9	,9	17,0
	بيوكمياء تطبيقية	13	5,7	5,7	22,6
	بيوتكنولوجيا الدقيقة	1	,4	,4	23,0
	بيتكنولوجيا وعلم الامراض الجزئي	2	,9	,9	23,9
	التغذية وعلم الأغذية	8	3,5	3,5	27,4
	بيولوجيا	6	2,6	2,6	30,0
	البيئة الحضرية	1	,4	,4	30,4
	جودة المنتجات وسلامة الاغذية	3	1,3	1,3	31,7
	كمياء البيئة	3	1,3	1,3	33,0
	ميكروبيولوجيا تطبيقية	10	4,3	4,3	37,4
	كمياء حيوية تطبيقية	5	2,2	2,2	39,6
	هندسة مدنية	4	1,7	1,7	41,3
	هندسة الطرائق	2	,9	,9	42,2
	هندسة الميكانيك الطاقوية	2	,9	,9	43,0
	كهروتقني صناعي	4	1,7	1,7	44,8
	شبكة اتصالات سلكية ولا سلكية	6	2,6	2,6	47,4
	اليكترونيك	3	1,3	1,3	48,7
	ادارة اعمال	16	7,0	7,0	55,7
	تسويق	9	3,9	3,9	59,6
	محاسبة ومراجعة	2	,9	,9	60,4
	مالية المؤسسة	9	3,9	3,9	64,3
	ادارة مالية	3	1,3	1,3	65,7
	مالية وتجارة دولية	2	,9	,9	66,5
	مقاولاتية	8	3,5	3,5	70,0
	محاسبة وجباية	4	1,7	1,7	71,7
	مالية ومحاسبة	5	2,2	2,2	73,9
	محاسبة وتدقيق	1	,4	,4	74,3
	قانون عام	4	1,7	1,7	76,1
	قانون خاص	9	3,9	3,9	80,0

	قانون الاسرة	1	,4	,4	80,4
	قانون جنائي وعلوم جنائية	3	1,3	1,3	81,7
	قانون الاعمال	3	1,3	1,3	83,0
	علاقات دولية	2	,9	,9	83,9
	اتصال وعلاقات عامة	7	3,0	3,0	87,0
	اعلام واتصال	3	1,3	1,3	88,3
	دعوة اعلام	1	,4	,4	88,7
	علم اجتماع وتنظيم العمل	1	,4	,4	89,1
	لسانيات عربية	1	,4	,4	89,6
	لسانيات تطبيقية	1	,4	,4	90,0
	تربية وسندات فورية	1	,4	,4	90,4
	لسانيات عامة	2	,9	,9	91,3
	نشاط تربوي بدني	2	,9	,9	92,2
	التدريب البدني النخبوي	1	,4	,4	92,6
	رياضيات واعلام الي	1	,4	,4	93,0
	تربية خاصة	1	,4	,4	93,5
	هندسة ميكانكية	4	1,7	1,7	95,2
	تكنولوجيا المعلومات	1	,4	,4	95,7
	هندسة الانظمة المضمنة	2	,9	,9	96,5
	ميكاترونيك	3	1,3	1,3	97,8
	هندسة البيئة المطبقة على المحروقات	1	,4	,4	98,3
	بيئة حضرية	3	1,3	1,3	99,6
	علم اجتماع الجريمة والانحراف	1	,4	,4	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والتكرارات

-1

يعتبر التكوين الذي تتلقاه حافزا للبحث العلمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	7	3,0	3,0	3,0
	غير موافق	11	4,8	4,8	7,8
	محايد	21	9,1	9,1	17,0
	موافق	152	66,1	66,1	83,0
	موافق بشدة	39	17,0	17,0	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

Statistiques

يعتبر التكوين الذي تتلقاه حافزا للبحث العلمي

N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,89
Ecart type		,847

الملاحق

-2

يكسبك تكوينك الالتزام بالدقة والموضوعية في بحثك عن المعرفة					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	1,7	1,7	1,7
	غير موافق	11	4,8	4,8	6,5
	محايد	17	7,4	7,4	13,9
	موافق	150	65,2	65,2	79,1
	موافق بشدة	48	20,9	20,9	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

Statistiques		
يكسبك تكوينك الالتزام بالدقة والموضوعية في بحثك عن المعرفة		
N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,99
Ecart type		,796

-3

سمح لك تكوينك الجامعي بتعلم طريقة البحث عن المعلومات في المكتبات ومصادر المعرفة الأخرى					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	10	4,3	4,3	4,3
	غير موافق	31	13,5	13,5	17,8
	محايد	22	9,6	9,6	27,4
	موافق	107	46,5	46,5	73,9
	موافق بشدة	60	26,1	26,1	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

Statistiques		
سمح لك تكوينك الجامعي بتعلم طريقة البحث عن المعلومات في المكتبات ومصادر المعرفة الأخرى		
N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,77
Ecart type		1,112

-4

طور تكوينك الجامعي من مهاراتك وقدراتك المعرفية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	,9	,9	,9
	غير موافق	12	5,2	5,2	6,1
	محايد	23	10,0	10,0	16,1
	موافق	128	55,7	55,7	71,7
	موافق بشدة	65	28,3	28,3	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

Statistiques		
طور تكوينك الجامعي من مهاراتك وقدراتك المعرفية		
N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		4,05
Ecart type		,818

-5

Statistiques
يساعدك تكوينك الجامعي على تحديد اهدافك بدقة

الملاحق

N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,70
Ecart type		,999

يساعدك تكوينك الجامعي على تحديد اهدافك بدقة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	9	3,9	3,9	3,9
	غير موافق	20	8,7	8,7	12,6
	محايد	46	20,0	20,0	32,6
	موافق	112	48,7	48,7	81,3
	موافق بشدة	43	18,7	18,7	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

-6

Statistiques

يدفعك تكوينك الجامعي نحو الاجتهاد والمثابرة في تحقيق أهدافك

N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,78
Ecart type		,933

يدفعك تكوينك الجامعي نحو الاجتهاد والمثابرة في تحقيق أهدافك

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	2,2	2,2	2,2
	غير موافق	21	9,1	9,1	11,3
	محايد	37	16,1	16,1	27,4
	موافق	123	53,5	53,5	80,9
	موافق بشدة	44	19,1	19,1	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

-7

Statistiques

يساهم التكوين الجامعي في تعديل سلوكك نحو الأفضل

N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,70
Ecart type		,991

يساهم التكوين الجامعي في تعديل سلوكك نحو الأفضل

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	8	3,5	3,5	3,5
	غير موافق	25	10,9	10,9	14,3
	محايد	35	15,2	15,2	29,6
	موافق	123	53,5	53,5	83,0
	موافق بشدة	39	17,0	17,0	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

يركز تكوينك الجامعي على إكسابك القدرة على الإبداع والابتكار

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	12	5,2	5,2	5,2

	غير موافق	24	10,4	10,4	15,7
	محايد	42	18,3	18,3	33,9
	موافق	114	49,6	49,6	83,5
	موافق بشدة	38	16,5	16,5	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

-8

Statistiques

يركز تكوينك الجامعي على إكسابك القدرة على الإبداع والابتكار

N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,62
Ecart type		1,046

البعد 3:

تخصصك الحالي يتوافق مع مؤهلاتك

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	13	5,7	5,7	5,7
	غير موافق	10	4,3	4,3	10,0
	محايد	23	10,0	10,0	20,0
	موافق	123	53,5	53,5	73,5
	موافق بشدة	61	26,5	26,5	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

-9

Statistiques

تخصصك الحالي يتوافق مع مؤهلاتك

N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,91
Ecart type		1,022

تخصصك الحالي كان اختيارك

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	9	3,9	3,9	3,9
	غير موافق	30	13,0	13,0	17,0
	محايد	16	7,0	7,0	23,9
	موافق	92	40,0	40,0	63,9
	موافق بشدة	83	36,1	36,1	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

-10

Statistiques

تخصصك الحالي كان اختيارك

N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,91
Ecart type		1,141

تلقيت الدعم والإرشاد من طرف الأساتذة خلال تكوينك الجامعي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	20	8,7	8,7	8,7
	غير موافق	19	8,3	8,3	17,0
	محايد	31	13,5	13,5	30,4

	موافق	109	47,4	47,4	77,8
	موافق بشدة	51	22,2	22,2	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

-11

Statistiques

تلقيت الدعم والإرشاد من طرف الأساتذة خلال تكوينك الجامعي

N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,66
Ecart type		1,166

ساعدت مكتسباتك من التكوين الجامعي في تطوير وجهات نظر جديدة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	6	2,6	2,6	2,6
	غير موافق	8	3,5	3,5	6,1
	محايد	31	13,5	13,5	19,6
	موافق	132	57,4	57,4	77,0
	موافق بشدة	53	23,0	23,0	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

-12

Statistiques

ساعدت مكتسباتك من التكوين الجامعي في تطوير وجهات نظر جديدة

N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,95
Ecart type		,860

ساهم التكوين الجامعي في تأهيلك لاتخاذ القرارات المناسبة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	9	3,9	3,9	3,9
	غير موافق	16	7,0	7,0	10,9
	محايد	54	23,5	23,5	34,3
	موافق	122	53,0	53,0	87,4
	موافق بشدة	29	12,6	12,6	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

-13

Statistiques

ساهم التكوين الجامعي في تأهيلك لاتخاذ القرارات المناسبة

N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,63
Ecart type		,928

البعد الرابع:

-14

Statistiques		
يتوافق تكوينك الجامعي مع متطلبات سوق العمل		
N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,64
Ecart type		1,150

يتوافق تكوينك الجامعي مع متطلبات سوق العمل

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	16	7,0	7,0	7,0
	غير موافق	21	9,1	9,1	16,1
	محايد	49	21,3	21,3	37,4
	موافق	88	38,3	38,3	75,7
	موافق بشدة	56	24,3	24,3	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

-15

Statistiques		
تتوافق مؤهلاتك العلمية مع ما تتطلبه وظيفتك المستقبلية		
N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,79
Ecart type		1,090

تتوافق مؤهلاتك العلمية مع ما تتطلبه وظيفتك المستقبلية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	13	5,7	5,7	5,7
	غير موافق	14	6,1	6,1	11,7
	محايد	45	19,6	19,6	31,3
	موافق	94	40,9	40,9	72,2
	موافق بشدة	64	27,8	27,8	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

-16

Statistiques		
يسمح تكوينك الجامعي بإكسابك مهارات علمية وفنية		
N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,77
Ecart type		,926

يسمح تكوينك الجامعي بإكسابك مهارات علمية وفنية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	2,2	2,2	2,2
	غير موافق	19	8,3	8,3	10,4
	محايد	43	18,7	18,7	29,1
	موافق	119	51,7	51,7	80,9
	موافق بشدة	44	19,1	19,1	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

تتوافق برامج التكوين الجامعي مع التطورات التكنولوجية

الملاحق

-17

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	28	12,2	12,2	12,2
	غير موافق	36	15,7	15,7	27,8
	محايد	59	25,7	25,7	53,5
	موافق	74	32,2	32,2	85,7
	موافق بشدة	33	14,3	14,3	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

Statistiques

تتوافق برامج التكوين الجامعي مع التطورات التكنولوجية

N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,21
Ecart type		1,226

البعد الخامس:

يدفعك تكوينك الجامعي نحو الانفتاح نحو العالم

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	9	3,9	3,9	3,9
	غير موافق	14	6,1	6,1	10,0
	محايد	47	20,4	20,4	30,4
	موافق	109	47,4	47,4	77,8
	موافق بشدة	51	22,2	22,2	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

Statistiques

يدفعك تكوينك الجامعي نحو الانفتاح نحو العالم

N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,78
Ecart type		,988

-19

يسمح تكوينك الجامعي بالاطلاع على ثقافات أخرى

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	11	4,8	4,8	4,8
	غير موافق	18	7,8	7,8	12,6
	محايد	59	25,7	25,7	38,3
	موافق	107	46,5	46,5	84,8
	موافق بشدة	35	15,2	15,2	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

Statistiques

يسمح تكوينك الجامعي بالاطلاع على ثقافات أخرى

N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,60
Ecart type		,996

Statistiques

-20

يساعدك تكوينك الجامعي على اكتساب القدرة على التكيف مع الثقافات الأخرى		
N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,54
Ecart type		,978

يساعدك تكوينك الجامعي على اكتساب القدرة على التكيف مع الثقافات الأخرى

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	9	3,9	3,9	3,9
	غير موافق	25	10,9	10,9	14,8
	محايد	57	24,8	24,8	39,6
	موافق	110	47,8	47,8	87,4
	موافق بشدة	29	12,6	12,6	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

-21

Statistiques

ينمي تكوينك الجامعي قدرتك على تعلم لغات أخرى		
N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,66
Ecart type		1,057

ينمي تكوينك الجامعي قدرتك على تعلم لغات أخرى

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	10	4,3	4,3	4,3
	غير موافق	25	10,9	10,9	15,2
	محايد	46	20,0	20,0	35,2
	موافق	102	44,3	44,3	79,6
	موافق بشدة	47	20,4	20,4	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

البعد السادس:

-22

Statistiques

يزودك تكوينك الجامعي بالقدرة على استخدام البيانات والأرقام		
N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,74
Ecart type		,930

يزودك تكوينك الجامعي بالقدرة على استخدام البيانات والأرقام

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	6	2,6	2,6	2,6
	غير موافق	22	9,6	9,6	12,2
	محايد	34	14,8	14,8	27,0
	موافق	131	57,0	57,0	83,9
	موافق بشدة	37	16,1	16,1	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

-23

يكسبك تكوينك الجامعي مهارات تسمح لك باستخدام تكنولوجيا المعلومات لحل مشكلاتك البحثية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	7	3,0	3,0	3,0
	غير موافق	21	9,1	9,1	12,2
	محايد	36	15,7	15,7	27,8
	موافق	120	52,2	52,2	80,0
	موافق بشدة	46	20,0	20,0	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

Statistiques		
يكسبك تكوينك الجامعي مهارات تسمح لك باستخدام تكنولوجيا المعلومات لحل مشكلاتك البحثية		
N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,77
Ecart type		,973

-24

يسمح تكوينك الجامعي بتطوير مهاراتك العلائقية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	8	3,5	3,5	3,5
	غير موافق	15	6,5	6,5	10,0
	محايد	66	28,7	28,7	38,7
	موافق	112	48,7	48,7	87,4
	موافق بشدة	29	12,6	12,6	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

Statistiques		
يسمح تكوينك الجامعي بتطوير مهاراتك العلائقية		
N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,60
Ecart type		,913

-25

يزودك تكوينك الجامعي مهارات العرض والاقناع في تقديم بحوثك العلمية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	7	3,0	3,0	3,0
	غير موافق	19	8,3	8,3	11,3
	محايد	37	16,1	16,1	27,4
	موافق	109	47,4	47,4	74,8
	موافق بشدة	58	25,2	25,2	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

Statistiques		
يزودك تكوينك الجامعي مهارات العرض والاقناع في تقديم بحوثك العلمية		
N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,83
Ecart type		,997

البعد الأول من المحور الثاني:

- 26

ساعدتك البرامج التكوينية على الإلمام بكافة جوانب المقاولاتية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	18	7,8	7,8	7,8
	غير موافق	25	10,9	10,9	18,7
	محايد	64	27,8	27,8	46,5
	موافق	101	43,9	43,9	90,4
	موافق بشدة	22	9,6	9,6	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

Statistiques

ساعدتك البرامج التكوينية على الإلمام بكافة جوانب المقاولاتية

N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,37
Ecart type		1,056

27

للبرامج التكوينية دور في تحديد توجهك نحو ممارسة العمل المقاولاتي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	9	3,9	3,9	3,9
	غير موافق	16	7,0	7,0	10,9
	محايد	49	21,3	21,3	32,2
	موافق	137	59,6	59,6	91,7
	موافق بشدة	19	8,3	8,3	100,0

-28

تحوي البرامج التكوينية مقاييس حول المقاولاتية وكيفية إنشاء وإدارة المشاريع

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	6	2,6	2,6	2,6
	غير موافق	15	6,5	6,5	9,1
	محايد	33	14,3	14,3	23,5
	موافق	142	61,7	61,7	85,2
	موافق بشدة	34	14,8	14,8	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

Statistiques

تحوي البرامج التكوينية مقاييس حول المقاولاتية وكيفية إنشاء وإدارة المشاريع

N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,80
Ecart type		,865
Moyenne		3,61
Ecart type		,883

-29

تساهم نماذج المشاريع الناجحة في مجال المقاولاتية التي يعرضها الأساتذة في دفعك لإنشاء مؤسسة ناشئة					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	8	3,5	3,5	3,5
	غير موافق	11	4,8	4,8	8,3
	محايد	32	13,9	13,9	22,2
	موافق	128	55,7	55,7	77,8
	موافق بشدة	51	22,2	22,2	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

Statistiques		
تساهم نماذج المشاريع الناجحة في مجال المقاولاتية التي يعرضها الأساتذة في دفعك لإنشاء مؤسسة ناشئة		
N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,88
Ecart type		,925

-30

تتوافق البرامج التكوينية مع التغيرات الحالية التي تدعو إلى الإبداع، الابتكار والمقاولاتية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	10	4,3	4,3	4,3
	غير موافق	12	5,2	5,2	9,6
	محايد	44	19,1	19,1	28,7
	موافق	118	51,3	51,3	80,0
	موافق بشدة	46	20,0	20,0	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

Statistiques		
تتوافق البرامج التكوينية مع التغيرات الحالية التي تدعو إلى الإبداع، الابتكار والمقاولاتية		
N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,77
Ecart type		,972

-31

ساهمت البرامج التكوينية في تكوين خلفية لديك حول تسيير مشروع ما					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	7	3,0	3,0	3,0
	غير موافق	13	5,7	5,7	8,7
	محايد	41	17,8	17,8	26,5
	موافق	133	57,8	57,8	84,3
	موافق بشدة	36	15,7	15,7	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

Statistiques		
ساهمت البرامج التكوينية في تكوين خلفية لديك حول تسيير مشروع ما		
N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,77
Ecart type		,887

-32

توضح البرامج التكوينية كيفية وضع خطط عمل واضحة لبلوغ اهداف مشروعك					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	7	3,0	3,0	3,0
	غير موافق	17	7,4	7,4	10,4
	محايد	33	14,3	14,3	24,8
	موافق	129	56,1	56,1	80,9
	موافق بشدة	44	19,1	19,1	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

Statistiques		
توضح البرامج التكوينية كيفية وضع خطط عمل واضحة لبلوغ اهداف مشروعك		
N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,81
Ecart type		,934

-33

تساهم البرامج التكوينية في توعيتك وتحسيسكم بأهمية المقاولاتية في الوقت الراهن					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	8	3,5	3,5	3,5
	غير موافق	11	4,8	4,8	8,3
	محايد	31	13,5	13,5	21,7
	موافق	126	54,8	54,8	76,5
	موافق بشدة	54	23,5	23,5	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

-34

تمنح لك الجامعة فرصة المشاركة في المسابقات المنظمة لاختيار أحسن الأفكار الإبداعية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	14	6,1	6,1	6,1
	غير موافق	17	7,4	7,4	13,5
	محايد	54	23,5	23,5	37,0
	موافق	106	46,1	46,1	83,0
	موافق بشدة	39	17,0	17,0	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

Statistiques		
تمنح لك الجامعة فرصة المشاركة في المسابقات المنظمة لاختيار أحسن الأفكار الإبداعية		
N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,60
Ecart type		1,047

ساهمت فعاليات الأسبوع العالمي للمقاولاتية المقام بجامعتك في تحفيزك على التفكير في انشاء مشروعك الخاص					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	13	5,7	5,7	5,7
	غير موافق	14	6,1	6,1	11,7

	محايد	58	25,2	25,2	37,0
	موافق	102	44,3	44,3	81,3
	موافق بشدة	43	18,7	18,7	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

-35

Statistiques

ساهمت فعاليات الأسبوع العالمي للمقاولاتية المقام بجامعتك في تحفيزك على التفكير في انشاء مشروعك الخاص

N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,64
Ecart type		1,034

-36

تنظم جامعتك ملتقيات وأيام دراسية حول المقاولاتية وريادة الأعمال

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	7	3,0	3,0	3,0
	غير موافق	12	5,2	5,2	8,3
	محايد	31	13,5	13,5	21,7
	موافق	119	51,7	51,7	73,5
	موافق بشدة	61	26,5	26,5	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

Statistiques

تنظم جامعتك ملتقيات وأيام دراسية حول المقاولاتية وريادة الأعمال

N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,93
Ecart type		,939

-37

تنظم جامعتك لقاءات دورية مع هيئات الدعم لتوجيه الطلبة نحو المقاولاتية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	7	3,0	3,0	3,0
	غير موافق	9	3,9	3,9	7,0
	محايد	42	18,3	18,3	25,2
	موافق	114	49,6	49,6	74,8
	موافق بشدة	58	25,2	25,2	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

Statistiques

تنظم جامعتك لقاءات دورية مع هيئات الدعم لتوجيه الطلبة نحو المقاولاتية

N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,90
Ecart type		,927

تملك الرغبة في اطلاق مؤسسة ناشئة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	2,2	2,2	2,2
	غير موافق	1	,4	,4	2,6

البعد الثاني من المحور الثاني:

-38

Statistiques		
تملك الرغبة في اطلاق مؤسسة ناشئة		
N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		4,51
Ecart type		,808

	محايد	13	5,7	5,7	8,3
	موافق	64	27,8	27,8	36,1
	موافق بشدة	147	63,9	63,9	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

-39

Statistiques		
ساهم تكوينك الجامعي في توليد الرغبة المقاولاتية لديك		
N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,97
Ecart type		1,021

ساهم تكوينك الجامعي في توليد الرغبة المقاولاتية لديك

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	7	3,0	3,0	3,0
	غير موافق	15	6,5	6,5	9,6
	محايد	36	15,7	15,7	25,2
	موافق	92	40,0	40,0	65,2
	موافق بشدة	80	34,8	34,8	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

-40

Statistiques		
نظمت جامعتك تظاهرات علمية لشرح القرار المتعلق بمشروع انشاء مؤسسة ناشئة 1275		
N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		4,08
Ecart type		,974

نظمت جامعتك تظاهرات علمية لشرح القرار المتعلق بمشروع انشاء مؤسسة ناشئة 1275

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	10	4,3	4,3	4,3
	غير موافق	6	2,6	2,6	7,0
	محايد	22	9,6	9,6	16,5
	موافق	109	47,4	47,4	63,9
	موافق بشدة	83	36,1	36,1	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

شاركت في فعاليات التظاهرات العلمية المتعلقة بالقرار1275

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé

الملاحق

-41

Valide	غير موافق بشدة	15	6,5	6,5	6,5
	غير موافق	30	13,0	13,0	19,6
	محايد	52	22,6	22,6	42,2
	موافق	88	38,3	38,3	80,4
	موافق بشدة	45	19,6	19,6	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

Statistiques

شاركت في فعاليات التظاهرات العلمية المتعلقة بالقرار1275

N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,51
Ecart type		1,140

-42

ساهمت التظاهرات العلمية في جامعتك من جذب اهتمامك نحو موضوع المقاولاتية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	2,2	2,2	2,2
	غير موافق	14	6,1	6,1	8,3
	محايد	47	20,4	20,4	28,7
	موافق	122	53,0	53,0	81,7
	موافق بشدة	42	18,3	18,3	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

Statistiques

ساهمت التظاهرات العلمية في جامعتك من جذب اهتمامك نحو موضوع المقاولاتية

N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,79
Ecart type		,887

-43

تتلقى الدعم والتحفيز من طرف الأساتذة لإنشاء مؤسسة ناشئة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	17	7,4	7,4	7,4
	غير موافق	15	6,5	6,5	13,9
	محايد	39	17,0	17,0	30,9
	موافق	105	45,7	45,7	76,5
	موافق بشدة	54	23,5	23,5	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

Statistiques

تتلقى الدعم والتحفيز من طرف الأساتذة لإنشاء مؤسسة ناشئة

N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,71
Ecart type		1,120

مكنك تكوينك الجامعي من اكتساب صفة تحمل المخاطرة والخوض في تجربة مؤسسة ناشئة

-44

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	9	3,9	3,9	3,9
	غير موافق	15	6,5	6,5	10,4
	محايد	44	19,1	19,1	29,6
	موافق	99	43,0	43,0	72,6
	موافق بشدة	63	27,4	27,4	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

Statistiques

مكنك تكوينك الجامعي من اكتساب صفة تحمل المخاطرة والخوض في تجربة مؤسسة ناشئة

N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,83
Ecart type		1,027

البعد الثالث:

-45

تم قبول فكرتك الإبداعية من طرف لجنة التقييم لاستيفائها الشروط اللازمة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	7	3,0	3,0	3,0
	غير موافق	6	2,6	2,6	5,7
	محايد	45	19,6	19,6	25,2
	موافق	89	38,7	38,7	63,9
	موافق بشدة	83	36,1	36,1	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

Statistiques

تم قبول فكرتك الإبداعية من طرف لجنة التقييم لاستيفائها الشروط اللازمة

N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		4,02
Ecart type		,969

-46

قدمت الحاضنة لك الدعم والاستشارة اللازمة لإنشاء مؤسستك

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	1,3	1,3	1,3
	غير موافق	10	4,3	4,3	5,7
	محايد	47	20,4	20,4	26,1
	موافق	112	48,7	48,7	74,8
	موافق بشدة	58	25,2	25,2	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

Statistiques

قدمت الحاضنة لك الدعم والاستشارة اللازمة لإنشاء مؤسستك

N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,92
Ecart type		,863

الملاحق

-47

تقدم الحاضنة معلومات متعلقة بإنشاء مؤسستك الخاصة من طرف أساتذة مختصين في المجال

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	2,2	2,2	2,2
	غير موافق	8	3,5	3,5	5,7
	محايد	37	16,1	16,1	21,7
	موافق	121	52,6	52,6	74,3
	موافق بشدة	59	25,7	25,7	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

Statistiques

تقدم الحاضنة معلومات متعلقة بإنشاء مؤسستك الخاصة من طرف أساتذة مختصين في المجال

N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,96
Ecart type		,868

-48

ساعدك تكوينك في الحاضنة على اكتساب مهارات جديدة والالمام بجوانب أخرى في المقاولاتية وادارة المشاريع

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	1,3	1,3	1,3
	غير موافق	8	3,5	3,5	4,8
	محايد	46	20,0	20,0	24,8

-49

تنظم الحاضنة دورات تدريبية لحاملي المشاريع حول كيفية اعداد مذكرة تخرج مؤسسة ناشئة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	2,2	2,2	2,2
	غير موافق	11	4,8	4,8	7,0
	محايد	37	16,1	16,1	23,0
	موافق	123	53,5	53,5	76,5
	موافق بشدة	54	23,5	23,5	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

Statistiques

تنظم الحاضنة دورات تدريبية لحاملي المشاريع حول كيفية اعداد مذكرة تخرج مؤسسة ناشئة

N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,91
Ecart type		,882

يقدم الأساتذة المؤطرين والمكونين الدعم اللازم للطلبة حاملي المشاريع

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	2,2	2,2	2,2
	غير موافق	12	5,2	5,2	7,4
	محايد	34	14,8	14,8	22,2
	موافق	129	56,1	56,1	78,3

N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,90
Ecart type		,811

	موافق بشدة	50	21,7	21,7	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

-50

Statistiques

يقدم الأساتذة المؤطرين والمكونين الدعم اللازم للطلبة حاملي المشاريع

N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,90
Ecart type		,873

-51

ساهمت الحاضنة في توفير الدعم المالي للطلبة حاملي المشاريع لتجسيد أفكارهم على أرض الواقع

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	29	12,6	12,6	12,6
	غير موافق	18	7,8	7,8	20,4
	محايد	101	43,9	43,9	64,3
	موافق	63	27,4	27,4	91,7
	موافق بشدة	19	8,3	8,3	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

Statistiques

ساهمت الحاضنة في توفير الدعم المالي للطلبة حاملي المشاريع لتجسيد أفكارهم على أرض الواقع

N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,11
Ecart type		1,086

-52

ساهمت الحاضنة في السير الحسن لمراحل انشاء مؤسستك الخاصة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	2,2	2,2	2,2
	غير موافق	11	4,8	4,8	7,0
	محايد	97	42,2	42,2	49,1
	موافق	81	35,2	35,2	84,3
	موافق بشدة	36	15,7	15,7	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

Statistiques

ساهمت الحاضنة في السير الحسن لمراحل انشاء مؤسستك الخاصة

N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,57
Ecart type		,887

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للأبعاد:

البعد الأول من المحور الأول:

الملاحق

x1					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	2	,9	,9	,9
	1,50	1	,4	,4	1,3
	1,75	1	,4	,4	1,7
	2,00	2	,9	,9	2,6
	2,25	5	2,2	2,2	4,8
	2,50	5	2,2	2,2	7,0
	2,75	3	1,3	1,3	8,3
	3,00	6	2,6	2,6	10,9
	3,25	9	3,9	3,9	14,8
	3,50	19	8,3	8,3	23,0
	3,75	24	10,4	10,4	33,5
	4,00	59	25,7	25,7	59,1
	4,25	41	17,8	17,8	77,0
	4,50	30	13,0	13,0	90,0
	4,75	11	4,8	4,8	94,8
	5,00	12	5,2	5,2	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

Statistiques		
x1		
N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,9239
Ecart type		,70182

البعد الثاني:

x2					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	2	,9	,9	,9
	1,50	1	,4	,4	1,3
	1,75	2	,9	,9	2,2
	2,00	6	2,6	2,6	4,8
	2,25	5	2,2	2,2	7,0
	2,50	10	4,3	4,3	11,3
	2,75	7	3,0	3,0	14,3
	3,00	13	5,7	5,7	20,0
	3,25	8	3,5	3,5	23,5
	3,50	30	13,0	13,0	36,5
	3,75	33	14,3	14,3	50,9
	4,00	56	24,3	24,3	75,2
	4,25	22	9,6	9,6	84,8
	4,50	17	7,4	7,4	92,2
	4,75	7	3,0	3,0	95,2
	5,00	11	4,8	4,8	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

Statistiques		
x2		
N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,6978
Ecart type		,76424

البعد الثالث:

x3					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	2	,9	,9	,9
	1,20	3	1,3	1,3	2,2
	1,40	1	,4	,4	2,6
	1,60	2	,9	,9	3,5
	1,80	1	,4	,4	3,9
	2,00	1	,4	,4	4,3
	2,20	3	1,3	1,3	5,7
	2,40	2	,9	,9	6,5
	2,60	4	1,7	1,7	8,3
	2,80	4	1,7	1,7	10,0
	3,00	7	3,0	3,0	13,0
	3,20	8	3,5	3,5	16,5
	3,40	10	4,3	4,3	20,9
	3,60	30	13,0	13,0	33,9
	3,80	21	9,1	9,1	43,0
	4,00	41	17,8	17,8	60,9
	4,20	33	14,3	14,3	75,2
	4,40	28	12,2	12,2	87,4
	4,60	15	6,5	6,5	93,9
	4,80	6	2,6	2,6	96,5
	5,00	7	3,0	3,0	99,6
	11,00	1	,4	,4	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

Statistiques		
x3		
N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,8478
Ecart type		,89675

البعد الرابع:

x4

الملاحق

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	1	,4	,4	,4
	1,25	2	,9	,9	1,3
	1,50	2	,9	,9	2,2
	1,75	4	1,7	1,7	3,9
	2,00	3	1,3	1,3	5,2
	2,25	5	2,2	2,2	7,4
	2,50	10	4,3	4,3	11,7
	2,75	8	3,5	3,5	15,2
	3,00	20	8,7	8,7	23,9
	3,25	18	7,8	7,8	31,7
	3,50	37	16,1	16,1	47,8
	3,75	28	12,2	12,2	60,0
	4,00	37	16,1	16,1	76,1
	4,25	19	8,3	8,3	84,3
	4,50	16	7,0	7,0	91,3
	4,75	11	4,8	4,8	96,1
	5,00	9	3,9	3,9	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

Statistiques		
x4		
N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,6033
Ecart type		,79432

الملاحق

البعد الخامس

Statistiques		
x5		
N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,6435
Ecart type		,77033

x5					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	3	1,3	1,3	1,3
	1,25	1	,4	,4	1,7
	1,50	1	,4	,4	2,2
	1,75	1	,4	,4	2,6
	2,00	5	2,2	2,2	4,8
	2,25	3	1,3	1,3	6,1
	2,50	10	4,3	4,3	10,4
	2,75	4	1,7	1,7	12,2
	3,00	22	9,6	9,6	21,7
	3,25	15	6,5	6,5	28,3
	3,50	39	17,0	17,0	45,2
	3,75	26	11,3	11,3	56,5
	4,00	43	18,7	18,7	75,2
	4,25	26	11,3	11,3	86,5
	4,50	14	6,1	6,1	92,6
	4,75	6	2,6	2,6	95,2
	5,00	11	4,8	4,8	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

الملاحق

البعد السادس

Statistiques		
x6		
N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,7380
Ecart type		,63823

x6					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	1	,4	,4	,4
	1,75	1	,4	,4	,9
	2,00	4	1,7	1,7	2,6
	2,25	1	,4	,4	3,0
	2,50	7	3,0	3,0	6,1
	2,75	5	2,2	2,2	8,3
	3,00	19	8,3	8,3	16,5
	3,25	16	7,0	7,0	23,5
	3,50	29	12,6	12,6	36,1
	3,75	38	16,5	16,5	52,6
	4,00	50	21,7	21,7	74,3
	4,25	27	11,7	11,7	86,1
	4,50	20	8,7	8,7	94,8
	4,75	9	3,9	3,9	98,7
	5,00	3	1,3	1,3	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

المحور الأول:

x					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	1	,4	,4	,4
	2,12	1	,4	,4	,9
	2,32	1	,4	,4	1,3
	2,36	1	,4	,4	1,7
	2,44	1	,4	,4	2,2
	2,48	1	,4	,4	2,6
	2,56	1	,4	,4	3,0
	2,68	1	,4	,4	3,5
	2,76	1	,4	,4	3,9
	2,80	3	1,3	1,3	5,2
	2,84	2	,9	,9	6,1
	2,88	2	,9	,9	7,0
	2,92	1	,4	,4	7,4
	2,96	2	,9	,9	8,3
	3,00	2	,9	,9	9,1
	3,04	4	1,7	1,7	10,9
	3,12	4	1,7	1,7	12,6
	3,16	1	,4	,4	13,0
	3,20	5	2,2	2,2	15,2
	3,24	2	,9	,9	16,1
	3,28	2	,9	,9	17,0
	3,32	2	,9	,9	17,8
	3,36	3	1,3	1,3	19,1
	3,40	1	,4	,4	19,6
	3,44	7	3,0	3,0	22,6
	3,48	8	3,5	3,5	26,1
	3,52	4	1,7	1,7	27,8
	3,56	5	2,2	2,2	30,0
	3,60	8	3,5	3,5	33,5
	3,64	5	2,2	2,2	35,7
	3,68	10	4,3	4,3	40,0
	3,72	7	3,0	3,0	43,0
	3,76	5	2,2	2,2	45,2
	3,80	10	4,3	4,3	49,6
	3,84	16	7,0	7,0	56,5
	3,88	5	2,2	2,2	58,7
	3,92	12	5,2	5,2	63,9
	3,96	8	3,5	3,5	67,4
	4,00	8	3,5	3,5	70,9

	4,04	13	5,7	5,7	76,5
	4,08	3	1,3	1,3	77,8
	4,12	6	2,6	2,6	80,4
	4,16	3	1,3	1,3	81,7
	4,20	4	1,7	1,7	83,5
	4,24	6	2,6	2,6	86,1
	4,28	6	2,6	2,6	88,7
	4,32	7	3,0	3,0	91,7
	4,36	4	1,7	1,7	93,5
	4,40	1	,4	,4	93,9
	4,44	2	,9	,9	94,8
	4,48	1	,4	,4	95,2
	4,52	2	,9	,9	96,1
	4,56	1	,4	,4	96,5
	4,60	1	,4	,4	97,0
	4,68	2	,9	,9	97,8
	4,76	1	,4	,4	98,3
	4,84	1	,4	,4	98,7
	4,92	1	,4	,4	99,1
	4,96	1	,4	,4	99,6
	5,00	1	,4	,4	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

Statistiques

x

N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,7466
Ecart type		,52870

البعد الأول من المحور الثاني:

Statistiques

y1

N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,7496
Ecart type		,64303

y1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	3	1,3	1,3	1,3
	1,58	1	,4	,4	1,7
	2,00	1	,4	,4	2,2
	2,17	1	,4	,4	2,6

	2,25	1	,4	,4	3,0
	2,33	1	,4	,4	3,5
	2,42	1	,4	,4	3,9
	2,58	2	,9	,9	4,8
	2,67	1	,4	,4	5,2
	2,75	4	1,7	1,7	7,0
	2,83	4	1,7	1,7	8,7
	2,92	5	2,2	2,2	10,9
	3,00	3	1,3	1,3	12,2
	3,08	6	2,6	2,6	14,8
	3,17	4	1,7	1,7	16,5
	3,25	3	1,3	1,3	17,8
	3,33	5	2,2	2,2	20,0
	3,42	9	3,9	3,9	23,9
	3,50	8	3,5	3,5	27,4
	3,58	11	4,8	4,8	32,2
	3,67	12	5,2	5,2	37,4
	3,75	14	6,1	6,1	43,5
	3,83	20	8,7	8,7	52,2
	3,92	18	7,8	7,8	60,0
	4,00	22	9,6	9,6	69,6
	4,08	7	3,0	3,0	72,6
	4,17	15	6,5	6,5	79,1
	4,25	9	3,9	3,9	83,0
	4,33	8	3,5	3,5	86,5
	4,42	12	5,2	5,2	91,7
	4,50	6	2,6	2,6	94,3
	4,58	1	,4	,4	94,8
	4,67	7	3,0	3,0	97,8
	4,75	2	,9	,9	98,7
	4,83	1	,4	,4	99,1
	4,92	1	,4	,4	99,6
	5,00	1	,4	,4	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

البعد الثاني

Statistiques		
y2		
N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,9161
Ecart type		,66161

y2					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	2	,9	,9	,9
	2,14	2	,9	,9	1,7
	2,29	6	2,6	2,6	4,3
	2,57	1	,4	,4	4,8
	2,71	3	1,3	1,3	6,1
	2,86	2	,9	,9	7,0
	3,00	8	3,5	3,5	10,4
	3,14	4	1,7	1,7	12,2
	3,29	3	1,3	1,3	13,5
	3,43	14	6,1	6,1	19,6
	3,57	15	6,5	6,5	26,1
	3,71	19	8,3	8,3	34,3
	3,86	23	10,0	10,0	44,3
	4,00	33	14,3	14,3	58,7
	4,14	19	8,3	8,3	67,0
	4,29	16	7,0	7,0	73,9
	4,43	21	9,1	9,1	83,0
	4,57	18	7,8	7,8	90,9
	4,71	6	2,6	2,6	93,5
	4,86	6	2,6	2,6	96,1
	5,00	9	3,9	3,9	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

البعد الثالث:

Statistiques		
y3		
N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,7875
Ecart type		,62964

y3					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	2	,9	,9	,9
	2,00	2	,9	,9	1,7
	2,25	1	,4	,4	2,2
	2,38	1	,4	,4	2,6
	2,50	2	,9	,9	3,5
	2,75	5	2,2	2,2	5,7
	3,00	17	7,4	7,4	13,0
	3,13	5	2,2	2,2	15,2
	3,25	11	4,8	4,8	20,0
	3,38	11	4,8	4,8	24,8
	3,50	11	4,8	4,8	29,6
	3,63	20	8,7	8,7	38,3
	3,75	22	9,6	9,6	47,8
	3,88	24	10,4	10,4	58,3
	4,00	24	10,4	10,4	68,7
	4,13	13	5,7	5,7	74,3
	4,25	11	4,8	4,8	79,1
	4,38	17	7,4	7,4	86,5
	4,50	12	5,2	5,2	91,7
	4,63	6	2,6	2,6	94,3
	4,75	6	2,6	2,6	97,0
	4,88	2	,9	,9	97,8
	5,00	5	2,2	2,2	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

المحور الثاني:

Statistiques		
y		
N	Valide	230
	Manquant	0
Moyenne		3,8040
Ecart type		,54266

Y					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	2	,9	,9	,9
	2,30	1	,4	,4	1,3
	2,48	1	,4	,4	1,7
	2,59	1	,4	,4	2,2
	2,70	1	,4	,4	2,6
	2,74	1	,4	,4	3,0
	2,78	3	1,3	1,3	4,3
	2,81	1	,4	,4	4,8
	2,85	1	,4	,4	5,2
	2,89	2	,9	,9	6,1
	2,96	3	1,3	1,3	7,4
	3,00	3	1,3	1,3	8,7
	3,04	2	,9	,9	9,6
	3,07	2	,9	,9	10,4
	3,11	1	,4	,4	10,9
	3,15	1	,4	,4	11,3
	3,19	2	,9	,9	12,2
	3,22	2	,9	,9	13,0
	3,26	3	1,3	1,3	14,3
	3,30	1	,4	,4	14,8
	3,33	3	1,3	1,3	16,1
	3,37	6	2,6	2,6	18,7
	3,41	2	,9	,9	19,6
	3,44	2	,9	,9	20,4

	3,48	4	1,7	1,7	22,2
	3,52	4	1,7	1,7	23,9
	3,56	2	,9	,9	24,8
	3,59	7	3,0	3,0	27,8
	3,63	6	2,6	2,6	30,4
	3,67	9	3,9	3,9	34,3
	3,70	7	3,0	3,0	37,4
	3,74	4	1,7	1,7	39,1
	3,78	6	2,6	2,6	41,7
	3,81	5	2,2	2,2	43,9
	3,85	6	2,6	2,6	46,5
	3,89	11	4,8	4,8	51,3
	3,93	13	5,7	5,7	57,0
	3,96	8	3,5	3,5	60,4
	4,00	12	5,2	5,2	65,7
	4,04	4	1,7	1,7	67,4
	4,07	8	3,5	3,5	70,9
	4,11	6	2,6	2,6	73,5
	4,15	4	1,7	1,7	75,2
	4,19	5	2,2	2,2	77,4
	4,22	5	2,2	2,2	79,6
	4,26	6	2,6	2,6	82,2
	4,30	5	2,2	2,2	84,3
	4,33	9	3,9	3,9	88,3
	4,37	3	1,3	1,3	89,6
	4,41	6	2,6	2,6	92,2
	4,44	4	1,7	1,7	93,9
	4,48	4	1,7	1,7	95,7
	4,52	2	,9	,9	96,5
	4,56	2	,9	,9	97,4
	4,59	2	,9	,9	98,3
	4,63	1	,4	,4	98,7
	4,81	2	,9	,9	99,6
	4,93	1	,4	,4	100,0
	Total	230	100,0	100,0	

معامل الارتباط:

X -y

Corrélations			
		x	y
x	Corrélation de Pearson	1	,657**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	230	230
y	Corrélation de Pearson	,657**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	230	230
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).			

X1-y

Corrélations			
		x1	y
x1	Corrélation de Pearson	1	,420**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	230	230
y	Corrélation de Pearson	,420**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	230	230
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).			

X2-y

Corrélations			
		x2	y
x2	Corrélation de Pearson	1	,492**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	230	230
y	Corrélation de Pearson	,492**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	230	230
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).			

X3-y

Corrélations			
		x3	y
x3	Corrélation de Pearson	1	,413**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	230	230
y	Corrélation de Pearson	,413**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	230	230
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).			

X4-y

Corrélations			
		x4	y
x4	Corrélation de Pearson	1	,489**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	230	230
y	Corrélation de Pearson	,489**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	230	230
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).			

X5-y

Corrélations			
		x5	y
x5	Corrélation de Pearson	1	,437**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	230	230
y	Corrélation de Pearson	,437**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	230	230
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).			

X6-y

Corrélations			
		x6	y
x6	Corrélation de Pearson	1	,491**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	230	230
y	Corrélation de Pearson	,491**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	230	230
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).			

الانحدار:

Variables introduites/éliminées[a]			
Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	x[b]	.	Introduire
a. Variable dépendante : y			
b. Toutes les variables demandées ont été introduites.			

Récapitulatif des modèles				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,657[a]	,432	,429	,40989
a. Prédicteurs : (Constante), x				

ANOVA[a]						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	29,130	1	29,130	173,379	,000[b]
	de Student	38,307	228	,168		
	Total	67,437	229			
a. Variable dépendante : y						

b. Prédicteurs : (Constante), x

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,277	,194		6,586	,000
	x	,675	,051	,657	13,167	,000

a. Variable dépendante : y

الانحدار المتعدد:

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart type	N
y	3,8040	,54266	230
x1	3,9239	,70182	230
x2	3,6978	,76424	230
x3	3,8478	,89675	230
x4	3,6033	,79432	230
x5	3,6435	,77033	230
x6	3,7380	,63823	230

Corrélations

		y	x1	x2	x3	x4	x5	x6
Corrélation de Pearson	y	1,000	,420	,492	,413	,489	,437	,491
	x1	,420	1,000	,452	,330	,397	,218	,405
	x2	,492	,452	1,000	,438	,463	,308	,422
	x3	,413	,330	,438	1,000	,342	,164	,407
	x4	,489	,397	,463	,342	1,000	,366	,388
	x5	,437	,218	,308	,164	,366	1,000	,516
	x6	,491	,405	,422	,407	,388	,516	1,000
Sig. (unilatéral)	y	.	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	x1	,000	.	,000	,000	,000	,000	,000
	x2	,000	,000	.	,000	,000	,000	,000
	x3	,000	,000	,000	.	,000	,007	,000

	x4	,000	,000	,000	,000	.	,000	,000
	x5	,000	,000	,000	,007	,000	.	,000
	x6	,000	,000	,000	,000	,000	,000	.
N	y	230	230	230	230	230	230	230
	x1	230	230	230	230	230	230	230
	x2	230	230	230	230	230	230	230
	x3	230	230	230	230	230	230	230
	x4	230	230	230	230	230	230	230
	x5	230	230	230	230	230	230	230
	x6	230	230	230	230	230	230	230

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	x6, x4, x3, x1, x5, x2[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : y

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,663[a]	,439	,424	,41185

a. Prédicteurs : (Constante), x6, x4, x3, x1, x5, x2

b. Variable dépendante : y

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	29,611	6	4,935	29,095	,000[b]
	de Student	37,826	223	,170		
	Total	67,437	229			

a. Variable dépendante : y

b. Prédicteurs : (Constante), x6, x4, x3, x1, x5, x2

Coefficients[a]								
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Corré	
		B	Erreur standard	Bêta			Corrélation simple	
1	(Constante)	1,250	,202		6,185	,000		
	x1	,096	,046	,124	2,082	,039	,420	
	x2	,118	,045	,167	2,622	,009	,492	
	x3	,089	,036	,147	2,488	,014	,413	
	x4	,128	,042	,188	3,084	,002	,489	
	x5	,138	,043	,196	3,233	,001	,437	
	x6	,116	,056	,137	2,062	,040	,491	

a. Variable dépendante : y

Statistiques des résidus[a]					
	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type	N
Valeur prédite	1,9349	4,6764	3,8040	,35959	230
de Student	-1,97997	1,10486	,00000	,40642	230
Valeur prédite standard	-5,198	2,426	,000	1,000	230
Résidus standard	-4,807	2,683	,000	,987	230

a. Variable dépendante : y

تحليل التباين : (leven's)
أولا: المحور الأول
ا-- متغير الجنس:

Test d'homogénéité de variance					
		Statistique de Levene	df1	df2	Sig.
x	Basé sur la moyenne	,534	1	228	,466
	Basé sur la médiane	,411	1	228	,522
	Basé sur la médiane avec ddl ajusté	,411	1	227,984	,522

	Basé sur la moyenne tronquée	,555	1	228	,457

ب- متغير السن

ANOVA					
x					
	Somme des carrés	df	Carré moyen	F	Sig.
Entre groupes	,330	2	,165	,588	,557
Intra-groupes	63,682	227	,281		
Total	64,012	229			

ج- المستوى التعليمي:

ANOVA					
x					
	Somme des carrés	df	Carré moyen	F	Sig.
Entre groupes	,331	2	,166	,591	,555
Intra-groupes	63,680	227	,281		
Total	64,012	229			

د-الجامعة التي تنتمي اليها:

ANOVA					
x					
	Somme des carrés	df	Carré moyen	F	Sig.
Entre groupes	,838	2	,419	1,506	,224
Intra-groupes	63,173	227	,278		
Total	64,012	229			

ه- الكلية:

ANOVA					
x					
	Somme des carrés	df	Carré moyen	F	Sig.
Entre groupes	5,755	8	,719	2,729	,007
Intra-groupes	58,256	221	,264		
Total	64,012	229			

المحور الثاني: التحفيز على إطلاق المؤسسات الناشئة في الجزائر

أ-الجنس: (leven's)

Test d'homogénéité de variance					
		Statistique de Levene	df1	df2	Sig.
y	Basé sur la moyenne	2,278	1	228	,133
	Basé sur la médiane	2,521	1	228	,114
	Basé sur la médiane avec ddl ajusté	2,521	1	225,040	,114
	Basé sur la moyenne tronquée	2,464	1	228	,118

ب – السن

ANOVA					
y					
	Somme des carrés	df	Carré moyen	F	Sig.
Entre groupes	1,026	2	,513	1,754	,175
Intra-groupes	66,411	227	,293		
Total	67,437	229			

ج المستوى التعليمي:

ANOVA					
y					
	Somme des carrés	df	Carré moyen	F	Sig.
Entre groupes	,775	2	,387	1,319	,269
Intra-groupes	66,662	227	,294		
Total	67,437	229			

د- الجامعة:

ANOVA					
y					
	Somme des carrés	df	Carré moyen	F	Sig.
Entre groupes	3,965	2	1,983	7,091	,001
Intra-groupes	63,471	227	,280		
Total	67,437	229			

ه- الكلية:

ANOVA					
y					
	Somme des carrés	df	Carré moyen	F	Sig.
Entre groupes	3,282	8	,410	1,413	,192
Intra-groupes	64,155	221	,290		
Total	67,437	229			